ذكر حكيم كان رحمة الله من نواحي قصبة سوفسه من اولاد بعض الاتراك وكان
من اوائل امره من اصحاب الصنايع وعالج صنعة الدباغة سنين حتى بلغ عمره على عشرين
وما قرأ حرفا من العلوم وما اجتمع بواحد من ارباب العلوم ثم من الله تعالى عليه بالهداية
فصار من اعيان عصره وعلمائه كان مشتغلا بعمل الدباغة في بلدة اماسية فاتفق
انه جاء اليها من علماء ذلك العصر فاجتمع فرقة من اعيان البلدة الى منزل صاحبنا المولى
المزور فذهبوا به الى بعض الحمامات وذهب المولى المزور منطلقا الى بعض ارباب الحبس
فلما شاهدوا امر الطعام طلبوا من يجمع لهم المخلب والمرقوم فاتى علماء الدباغين الجهلة
وقال المفتي المزور مشيرا الى المرحوم ليذهب اليه هذا الجاهل فعلم منه المرحوم المزور ازدراءه
شأنه وعلم انه ليس ذلك الامر شأنه للجهل وذهب الى جمع المخلب فلما شاهد
عليه في ازدراء شأنه وتحقيره فلما عند عنهم نزل الماء هنالك وتوضأ منه وصلى
ركعتين ثم ضرب وجهه على الارض وتوجه بكمال التضرع والابتهال الى جناب حضرت
المتعال وطلب منه الخلاص من ربقة الجهل والنقصان واللحوق بمعاشر الفضل والعرفان
متمسكا على قوله تعالى ما في قريب اجيب دعوة الداع اذا دعان ثم قام واخذ من المخلب
ما يحمله وجاء الى المجلس وفارجه جراحات عديدة من شدة مسح وجهه بالتراب فيتفاءل
القوم منه ويظنوا ان ذلك من معاودته الاشجار عند الاختطاب فلما تم المجلس قام
المرحوم وقبل يد المفتي وقال اريد ترك الصناعة والدخول في طلب العلم فقال المفتي اذهب
فاطلب العلم وهو لا يحصل الا بمجد جهيد وعهد مديد وجزم صارم وعزم ماض بلا توان
فمدة الاستاد اكثر من المعتاد وانت لا تحتمل هذا الشاق ولا تحتمل ذلك العناء فاضطجع
المرحوم واربع عليه في القبور الا قبلة المفتي لخدمته ورضى بتعليمه فلما اصبح باع ما
كان له واشترى مصحفا وذهب الى باب المفتي وبدا في القراءة وقام في خدمته الى ان حصل
مبادي العلوم ودخل في سلك ارباب الاستعداد وتحرك على وجه المعتاد وصار من المدرسين
المولى سنان الدين المشتهر بالمطرخ في مدرسة السلطان مراد بمدينة بروسه ثم تولى مدرسة
بايزيد باشا في البلدة المزبورة بعشرين ثم مدرسة امام الكبير باماسية بخمسين وعشرين
ثم مدرسة القاضي بشيرة بثلاثين ثم مدرسة سلطان باريجان ثم مدرسة امير الامراء خسرو

قوله بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء بالتسمية

اقتداء بكتاب الله العليم واتساء لا بقول رسوله الكريم كل امر ذى بال لم يبدأ فيه باسم الله فهو ابتر اى كل شئ له خطر واعتبار وشرف لم يبدأ باسم الله فذلك الشئ ابتر اى ناقص لا يعتبر لا يعتد هذا معارض بقوله عليه الصلوة والسلام كل امر ذى لم يبدأ بحمد الله فهو اجزم وايضا مستلزم للتسلسل لان الابتداء محمول على المعنى المتعدد احدهما على الحقيقى والآخر على الاضافى او الباء للملابسة والمصاحبة نحو دخلت بثياب السفر او للآلة والاستعانة نحو كتب بالقلم او الاول كل امر ذى بال يلابسه انه كذلك ويقصد بالابتداء ولا يجعل وسيلة الى ابتداء آخر او المراد بالابتداء ما يكون لدى الشرع عند ورتما يعترض بان الابتداء بالتسمية ليس ابتداء باسم الله تعالى لان الباء والنقطة اسم ليس بشئ منهما اسما لله تعالى ويجاب بان اسم مضاف الى الله تعالى يراد به اسمه قصد ذكره هنا اسمه المخصوص بل بلفظ دال عليه مطلقا فيستفاد ان التركيب جميع اسمائه واما الباء فهو وسيلة الى ذكره على وجه يؤدن الجملة مبدأ للفعل فهى من تتمة ذكره على الوجه المطلوب وكلمة البسملة اسمية ان قدر ابتدائى بسم الله وهو قول البصريين وفعلية ان قدر ابدء بسم الله وهو قول الكوفيين وهذا الشهور فى التاسيس والاحاديث ولم يذكر الزمخشرى غيره الا انه يقدر الفعل متاخرا ومناسبا لما جعلت التسمية مبتدأ له فيقدر باسم الله ارتحل ويؤيده الحديث باسمك ربى وضعت جنبى والاصل عند البصريين سمو بدليل جمعه على اسماء وتصغيره على سمى وكلمة على سميت لا وسماء ووسيم ووسمت ولو كانا اصله كما قاله الكوفيون وسما لكان كل منهما على العكس وفيه جميع لغات اسم واسم بضم الهمزة وكسرها والكسر اجود وسم وسم بكسر السين وضمها وسى كعدى والقياس الخطى فيه ان لا يحذف الفه فى حال الدرج فى الخط كما لا يحذف فى باسمك وكما لا يحذف فى حال الابتداء فى اللفظ الا انهم اتبعوا فى حذفها خطا حكم الدرج فى اللفظ فحذفوها فى باسم كثرة الاستعمال قال ابو البقاء ولو قلت لاسم الله او باسم ربى اثبت والله فعال هو لفظ عربى كما هو مذهب الاكثرين او عبرانى او سريانى كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو علم كما هو قول الخليل وسيبويه ومختار الاصوليين والفقهاء او صفة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هل هو من اعلام المصنوعة كما هو مذهب قوم او الغالبة كما هو مذهب طائفة وعلى الاول هو منقول كما هو مذهب قوم او مرتجل كما هو مذهب طائفة وعلى الثانى هل هو مشتق كما هو مذهب الجمهور او غير مشتق كما هو مذهب البعض واختار الغزالى وجم الغفير من المحققين وعلى الثانى هل له اصل اخذ منه كما هو مذهب قوم او لا كما هو مذهب بعض فهذه عدة وجوه ذكرها الشيخ الكامل الدين مالها وعليها فى شرح المشارق والنور شرح البزدوى وانا اوردت منها ما صححه الى على ما اختاره العامى فحذفت الهمزة فصار لاه ثم ادخل الالف واللام للتعويض ثم ادغم فصار الله وقطع همزته مختص بالابتداء فحذفها للتعويض وقيل اصله الاله على ما اختاره صاحب الكشاف وابو البقاء فحذفت الهمزة الثانية فنقلت حركة الهمزة الى اللام فصار اللاه ثم ادغم الاولى فى الثانية فصار الله وفى نقل حركة الهمزة الثانية الى اللام فى هذا الاصل تساهل لانه عند ادغامها يحتاج الى اسكانها ثم جعلت علما للذات الواجب الوجود الحائز لكل شئ ومعناه الخالق انه اسم لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية له وكل منهما كلى الحصر فى فرد ملا يكون علما لان مفهوم العلم جزئى وفيه نظر لانه لا فرد انه اسم لهذا المفهوم الكلى كيف وقد اجمعوا على ان قولنا لا اله الا الله كلمة التوحيد ولو كان الله اسما لمفهوم كلى لما افادت التوحيد لان الكلى من حيث هو كلى يحتمل الكثرة وانما المراد بالاله فى هذه الكلمة اما المعبود بالحق فيلزم الشئ نفسه او مطلق المعبود ويلزم الكذب لكثرة المعبودات الباطلة فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله اعلم بالصواب

لا يحذف مع اللفظ

يعرف بهذا اصل لفظ الله

الموجود مطلقا والمعنى المستحق للعبودية لوجوده او وجوده الذاتي او هو خالق العالم وهذا
معنى صاحب الكشاف لان الله مختص بالمعبود بالحق لم يطلق على غيره ان بالوجود الموجود الذاتي
يعبد بالحق فان قيل انه اجعل على لا يظهر فائدة لجعل الاحد عليه كما ذهب اليه صاحب الكشاف
في قوله تعالى قل هو الله احد حيث قال الضمير للشان والله احد جملة خبرية لانه يكون بمنزلة
ان يقال زيد احد ولا شك احد في انه احد لا اشتباه واما اذا اريد به المفهوم الكلي فيكون
كليا يفيد بمنزلة قولنا الواجب لذاته والمستحق للعبودية احد فلما يتغير الاحدية بحسب المعنى
بمعنى انه احد في وصف مثل الوجوب واستحقاق العبادة او بحسب الذات لا تركب
فيه اصلا فيفيد ولا يكون لا مثل زيد احد وذكر في اشتقاقه وجوه ترقى الى احد عشر
على ما في التيسير بالكتفيا بالاشهر فقيل انه من اله الرجل اذا تحير وسمي البارئ بذلك لان
العقول تتحير في معرفته وقيل انه من اله بالفتح الاهة اذا عبد عبادة وقيل انه من
وله الرجل اذا اشتد شوقه ووجده وسمي به لكون كل مخلوق والها نحو الرحمن الرحيم
قيل هما بمعنى واحد وهو ذو الرحمة مثل ندمان ونديم وفهم من فرق بينهما ان الرحمن
عام والرحيم خاص فالرحمن بمعنى الرزاق في الدنيا فيعم المؤمن والكافر وغيرهما من الحيوانات
والرحيم بمعنى المعافي في الآخرة وهو للمؤمن خاصة فلذلك قيل في الدعاء يا رحمن الدنيا
ويا رحيم الآخرة فالرحمن خاص اللفظ وعام المعنى والرحيم عام اللفظ وخاص المعنى
لانه يقال لغير الله رحيم ولا يقال رحمن واما رحمن اليمامة لمسيلمة الكذاب فمن باب
تعنتهم ومعنى وصف الله تعالى بالرحمة وسماها لغة الخنو والعطف مجازا عن انعامه
تعالى على عباده فمن قبيل ذكر الملزوم وارادة اللازم لان واحدا من الملوك اذا عطف
على رعيته من رعاياه انعم عليه واحسانه معروف وكذا بزول الكيفيات النفسانية
المنسوبة الى الله في القرآن كالغضب والحياء وغيرهما بالحمل على غاياتها قوله ان
الزهرا وي اسم تفضيل من زويت بالماء بالكسر ازدهى ريا وزوى ايضا
مثل رضي وارتويت وتزويت كله بمعنى وهو ضد العطش وهو هنا كناية عن
النضارة والطراوة لان الزهرة اذا زويت ظهرت نضارتها وزادت
طراوتها وههنا فائدة جليلة لابد ان يتنبه لها وهي ان المشاركة المستفادة من

من تفسير افعل التفضيل مشاركة تحقيقية وقد تكون بحسب نسبة وفرضية اعتقادية
وعليه قوله تعالى اصحاب الجنة يومئذ خير مستقرا واحسن مقيلا وقوله عليه السلام
اللهم ابرئ لهم خير انهم ارزق اعتنا دهم وابرهم اشرانهم ارزق اعتقادهم والا فليس
عليه السلام شر وسئ بهذا التقييد فولهم زيد اعلم من الحمار وعمرو افصح من الاشجار
ان لو كان للحمار علم وللاشجار فصاحة وفائدة هذا النمط التشريك في شئ ملوم
الانتفاء قطعا لان الغرض الزيادة بعد ثبوت الاصل وقد يستعمل افعل بمعنى الكمال
والزيادة في وصفه الخاص وان لم يكن الوصف الذي هو الاصل مشتركا وعليه قولهم
الصيف ابرد من الشتاء اي الصيف الكامل في حرارة من الشتاء في برودته وقد يقصد
تجاوز صاحبه وتباعده من الغير في الفعل لا بمعنى التفضيل بالنسبة اليه بعد المشاركة
في اصل الفعل بل بمعنى ان صاحبه متباعد في اصل الفعل متزائد الى الكمال قصدا
الى مايزه عن في اصله مع المبالغة في اتصافه بحيث يفيد وجوده اصل الفعل
في الغير وجوده الى الكمال فيه على وجه الاختصاص فيحصل كمال التفضيل وهو المقصود الاصلي
في الفاعل في صفاته تعالى اذ المشاركة تحتمل ان يكون احد في اصلها حتى يقصد التفضيل نحو الله اكبر و
اسأله قيل وبهذا المعنى ورد قوله تعالى حكاية عن يوسف عليه السلام رب السجن
احب الي مما تدعونني اليه وقول علي كرم الله وجهه لان اصوم يوما من شعبان احب الي
من ان افطر رمضان وشله كثير وقد يجرد افعل عن معنى التفضيل ويزول بالوصف وذلك
مشروط بان يكون مجردا عن اللام والاضافة ومن ههنا قالوا عند البصريين
وسماع غيره وفيه ان صاحب الكشاف والعامري وغيرهما ذكروا في قوله تعالى اسوأ الذين
علموا ان اسوأ بمعنى السئ كقولهم الناقص والاشج اعدلا بني مروان مع ان الاضافة وحال
ان مالك وقد يستعمل افعل العاري عن مجرد اعن التفضيل مؤولا باسم الفاعل كقوله
تعالى هو اعلم بكم ومؤولا بالصفة المشبهة كقوله تعالى وهو اهون عليه فاعلم ايها
يعني العالم ان لله تعالى في علمه بذلك واهون بمعنى هين اذ لا تفاوت
في نسبة المقدور الى قدرته وانه لا يحصل منه وبين من التفضيلية وقد يفصل
بلو وفعله نحو هو احسن لو انصفت من الشمس ولا يتقدم عليه من على ما قال عمرو

هم زيد افضل وما فوقه ومن هذا القبيل فهو من قبيل الاضمار والتفسير ولا بأس باجتماع
الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن المضاف اليه مفضلا عليه كما قال زيد افضل البصرة
من كل ما فضل بالاضافة اي البصرة للتوضيح وحذف من مع افعل شايع في الجر دون
الوصف لان الجر كما يجوز حذفه باسره لقيام الدلالة عليه يجوز حذف بعضه ايضا له
وقد يحذف المفضل عليه اما لاجلال المفضل فان ينسب اليه كما قال الحاجي رحمه الله في
تفسير قوله تعالى المثوبة من عند الله خير واما للتعميم كما قال ابن كمال باشا في قول الفرزدق بنى لنا
بيتا رفيعا سمكه اعز واطول ارفع من كل بيت قال ابن الرشيق في العمدة قال الطبراني
يريد بالفرزدق انت القائل ان الذي سمك السماء البيت اعز منك قدرا واطول منك قدرا وانزل
الفرزدق فقال له الفرزدق بالكرم الا تسمع ما يقول المؤذنون الله اكبر من كذا فانقطع الكلام
انقطاعا ما فصحا وبهذا اتضح ان ما زعمه بعضهم من ان مراد الفرزدق عز نزار وطول دثاره
يأباه على ان افعل من كل احد وابيض وما شاكلها فحمله لازما فالى ذلك من الخيانة في اللفظ
ليس بذاك والظاهر ان اضافته في الله اكبر للتعظيم فتنظير الفرزدق في مجرد حذف
المفضل عليه لنكتة والزهر بفتح الزاء والهاء جمع زهرة بفتح الزاء وسكون الهاء نور
النبت بالفتح والرياض جمع روضة وهي موضع فيه النبت والعشب او الكلاء الرطب وزنة
الجبل والاصل رواض نقلت الواو ياء لكسرة ما قبلها الكلام في اللغة يطلق على كل ما
دل دلالة اريحية كالخط والاشارة وما يفهم من حال الشئ مجازا وعلى الكلم والكليم كذلك
وعلى وعاء النفس في المعاني التي يعبر عنها وعلى اللفظ المركب اما دال او لم يفد مجازا على ما
صرح به سيبويه في مواضع من كتابه فانه لا يطلق حقيقة الا على الجمل المفيدة وهو مذهب
ابن جني فعلى هذا مجاز في النفسي في مجموعها والمذاهب وقيل حقيقة في النفسي مجاز
في تلك الجمل او حقيقة فيهما على ما ذهب بعض وعلى الخطاب وعلى جنس ما يتكلم به
من كلمة على حرف واحد كواو العطف او اكثر مركبة مهملا كان او لا وعرفه بعض الاصوليين
بانه المنتظم من الحروف المسموعة المتميزة وقد يزاد او قيدان فيقال المتواضع عليها اذا اصدرت
عن مدر واحد وقال الراغب الكلام واللفظ والقول من حيث اصل اللغة يقعن يطلق على كل
حرف من حروف المعجم او المهمل وعلى اكثر منه منتظما كان او لا لكن الكلام اشهر لغة في المركب

من حروف تهجى فصاعدا واللفظ حاص ما يخرج من الفم من الصوت قال وعلى هذا قال لفظ الله كما يقال
كلام الله وقوله والقول اشهر في المفيد وقال ابن الانباري ويطلق بمعنى اقل وقال
واستراح وغلب وبمعنى الرأي والمذهب وبالمعنى المتصور في العقل وقال صاحب
النهاية الوعد تطلق القول على غير الكلام باللسان وانشد وقالت له العينان
سمعا وطاعة اراد وعدت ومنه الحديث سبحان الذي تعطف بالعز وقال بعزه اراجعه
واختصه بنفسه ثم جعلوه عبارة عن جميع الافعال فتقول قال بيده اراد خذ وقال برجله
اركض بها اومشى وقال برأسه اي اشار وقال بالماء على يده اراتلب وقال بثوبه
ارفعه قال ابن الخباز واختلف في مصدريته وعدمها فقال بعض هو مصدر كقم
وقال بعض هو اسم المصدر وليس بمصدر وفيها فائدة ينبغي ان ينتبه لها وهي
ان الفرق بين المصدر واسم المصدر ان المصدر موضوع للحدث من حيث اعتبار
تعلقه بالمنسوب اليه على وجه الابهام واذا يقتضي الفاعل والمفعول ويحتاج الى
تعيينهما في استعماله واسم المصدر موضوع لنفس الحدث من حيث هو بلا اعتبار
تعلقه بالمنسوب اليه وان كان له تعلق في الواقع واذا لا يقتضي الفاعل والمفعول
وتعيينهما واما الفرق بين الفعل واسم الفعل فهو ان الفعل موضوع لحدث ولمن
يقوم به ذلك الحدث على وجه الابهام في زمان معين ونسبة تامة بينهما على وجه
كونها مرآة لملاحظتها وكل من هذه الامور جزء من مفهوم الفعل ملحوظة فيه على وجه
التفصيل واسم الفعل موضوع لهذه الامور ملحوظة في مفهومه على وجه الاجمال وتعلق الحدث
بالمنسوب اليه على وجه الابهام معتبر في مفهومه ايضا ولذا يقتضي الفاعل والمفعول
وتعيينهما وذلك الفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق وقال بعض المغاربة
الفرق بين المصدر واسم المصدر بهذا الفرق هو ان المعنى الذي يعبر عنه بالفعل
الحقيقي ومبدأ الفعل الصناعي ان اعتبر غيبته تلبس الفاعل به وصدوره منه
وتجدده فاللفظ الموضوع بازائه مقيدا بهذا القيد يسمى مصدرا وان لم يعتبر فيه
ذلك فاللفظ الموضوع بازائه مطلقا عن هذا القيد المذكور هو اسم المصدر كذا ذكره
شهاب الدين في حواشي الكشاف وقيل المصدر عبارة عن فعل خارجة اللام وعليه

المصدر وبين كلام ابن مالك الخلاف في جهة المعنى وقيل الفرق بين المصدر
واسم المصدر وهو ان المصدر له معنى معقول نسبي لا يكون الخارج ظرفا لوجوده
واسم المصدر له معنى حاصل بنفسه قائم به المصدر ليس بامر نسبي يكون الخارج ظرفا
لوجوده يقال له الحاصل بالمصدر كذا في بعض حواشي الكشاف في سورة الزلزال فان قيل
قد صرح الرضي في بحث المصدر ان معنى المصدر عرض لا بد له من محل يقوم به قلنا البين ان
من قبيل ما يكون الخارج ظرفا لوجوده اجيب بعد التسليم كون كلامه حجة في مثل ان الحاصل
بالمصدر قد يسمى ايضا مصدرا اشار اليه التفتازاني في التلويح وبقي ههنا بحث وهو
ان الحاصل بالمصدر قد لا يكون الخارج ظرفا لوجوده كالامكان والامتناع فتامل والكم
والكلمة بكسر الكاف وعاء الطلع وغطاء النور وغلافه والجمع كامه واكمة واكمام و
اكاميم وابهى اسم تفضيل من البهاء وهو الحسن اللطيف الفائق وفي فعله ثلث لغات
بهي وبهو وبها بالكسر والضم والفتح نقله ابن مالك في كتابه المثلث والجبر وكذا الجبرات
بكسر الجاء المهملة وفتح الباء جمع الجبرة على وزن الغبرة بردبان بضم الباء وهو كساء
اسود مربع تلبسه الاعراب والجمع برد بفتح الراء والبنان منسوب الى اليمن والفضه
عرض عن ياء النسبة فلا يجتمعان يحاك تنسج والبنان اطراف الاصابع واحدته بنانة
والمراد به الاصابع والبنان في الاصل مصدر من بان بمعنى تبين وظهر واسم من بين كالكلام
والسلام من كلم وسلم يطلق على اظهار الشئ وعلى ما به الاظهار وكذلك التبيان وهو مصدر
بين على الشذوذ اذ القياس فتح الباء ولم يجئ بالكسر الا تبيان وتلقاء وقد
يفرق بينه وبين التبيان بان التبيان يحتوي على كد الخاطر واعمال القلب وفرشت
ما قيل التبيان اظهار مع دليل وبرهان فكانه مبني على ان زيادة البناء لزيادة المعنى وههنا
الحكم اكثر لا كلي اذ هو مشروط بعدم كون البناء بين مشتقين من اصل واحد بتجاورهما في
الوضع فلا ينتقض بالصفة المشبهة التي تدل على زيادة المعنى وهو الثبوت والجبلية
مع انه اخصر من اسم الفاعل كحذر وحاذر وحسن وحاسن وربما يجاب بان حذر
انما يكون ابلغ لاحاقه في الثبوت بالامور الجبلية فجاز ان يكون حاذر ابلغ منه لدلالته على
زيادة الحذر والعالم يدل على ازوم وثباته والمراد ههنا المنطوق الفصيح المرغوب عالي الغير

والاسنان جمع سن قوله حمد الله لما انعم الله علي به ما فاضه في الباطنة المتعلقة
بالعلوم والمعارف التي تاليف هذه الرسالة اثر من اثارها وفيض من انوارها ولما كان
شكر المنعم واجبا اردف التسمية بحمده تنا اداء لما يجب شكره من ذلك والالهام التوفيق لما يحمد
والاقتدار عليه حامتضى شكرا وانعم قوا فلانا اي جعله قوة الحامد الحمد هو الوصف الجميل مطلقا
سواء كان الجميل اختياريا او غيره على الجميل الاختياري مطلقا اعما ذلك الجميل او غيره
على جهة التعظيم والتبجيل اصلا ان الحمد يقتضي حامدا ومحمودا وهو ظاهر ويقتضي ايضا
محمودا به خيرا اعم من ان يكون اختياريا او غيره ومحمودا عليه اختياريا به يمتاز عن المدح
اعم من ان يكون انعاما او غيره وبه يمتاز عن الشكر ان قيل كيف يصح قولهم الحمد لله على
ارادة الكاملة وقدرته الشاملة وجودته زيدا على حسنه وشجاعته ونحو ذلك مما لا يعد نعمة
اللؤلؤ على صفائه مع ان الحمد عليه في هذه الاشياء غير اختياري لان صفاته الذاتية غير
اختيارية تكون كل اختياري حامدا وكذا البواقي غير اختياري اما الحي فلانه ما يصدر
عنه من المعاني سواء كان معانيه سواء كان نفسه او آثاره وهو اعم من ان يكون فعلا
اختياريا او لا واما الشجاعة والعلم والكرم والصنعة فلان كلها من قبيل الكيفيات
لا من افعال الصادرة بالاختيار فلنا الجواب اما عن المثال الاول فهو ما لا نسلم انه محمد
بل ممدوح كما مال في باب التفسير ان الحمد يختص بالفعل لانه يجوز المدح على صفات الله تعالى
كالقدرة والعلم وعلى صفات فعله كالخلق والرزق ولا يجوز الحمد الا على صفات الفعل وكل
انه محمد فنقول تلك اما اختيارية كما ذكره بعض المحققين ومنع انتفاء الاختيار للحدوث
بناء على جواز قصد مستمر ازلا وابدا ولا يتقدم على الاثر الا بالذات او هي بمنزلة
افعال الاختيارية لا بناء ما عن الاختيارية او لكون الذات كافيا فيها كما يستدل بافعال
الاختيارية فيها او نقول ان تلك الصفات مبدء للافعال الاختيارية والحمد عليها
باعتبار تلك الافعال فالمحمد عليه فعل اختياري في الحال وما عن المثال الثاني فهو ان حسب
وان كان اعم من ان يكون فعلا اختياريا او لا لكن متعلق الحمد بالحقيقة هو افعاله الاختيارية
لا كلها اللهم الا على التغليب وان الشجاعة تطلق على الكيفية النفسانية التي هي مبدء الجاء
النفس في الحروب والمهالك وعلى نفس الافعال فيها فيحمد عليها كذلك بلا تاويل وعلى الاول

بتاويل ودلالتها على الافعال الجليلة الاختيارية ومن ههنا قيل ان الجليل للعجب اما ان يكون نفسه اختياريا
بل كما يكون نفسه اختياريا كذلك يجوز ان يكون طريقة وسببا جليلا اختياريا كما في علم وان
يكون ثمرة واثاره اختيارية كما في الكرم والشجاعة واما من المثال الثالث فانه من الامثلة المصنوعة
وليس من كلام العرب العرباء ما علم ذلك فانه غاية التخييل في هذا المقام الذي نحن بقدامه
الاخوات قوله سبحان علم للتسبيح بمعنى تنزيها يستعمل سبح اذا ذهب وبعد لانك
ابعدت من سبحته عانزيهته عنه او من السبح بمعنى الفراغ عن شغل كانك جعلته فارغا
عنه ولما قصد ان يكون للتنزيه بالله تعالى لفظ براسه مخصوص به جعل معنى التنزيه البليغ
من جميع القبائح لازم الاضافة الى الله تعالى بحيث لا ينقطع عنها في اللغة الفصيحة وقول العلامة
في الكشاف والمفصل يدل على انه علم سواء اضيف ام لا وانه غير منصرف للالف والنون
مع العلمية وزعم ابن الحاجب وموافقوه هي انه اذا استعمل مضافا لا يكون علما بل اسم المصدر
او الاعلام للاضافة واذا ازدرع عن الاضافة كان علما غير منصرف وقد يستعمل هذا اللفظ عند التعجب
والسر فيه ان التنزيه البليغ يستلزم التعجب من بعد ما تنزه عنه من تنزه عنه كانه قيل ما ابعده
هذا ثم استعمل عند كل تعجب من شئ فصار به التنزيه البليغ اصالة والتعجب تبعا كما في
قوله تعالى سبحان الذي اسرى واما يقصد به التعجب ويحمل التنزيه على قريبة كما في قوله تعالى سبحانك
هذا بهتان عظيم ان المقصود والتعجب من عظم اجرائك وانتسابه بفعل منكر
متروك اظهاره تقديره اسبح الله سبحانه ثم نزل منزلة الفعل وسد مسده
ودل على التنزيه من جميع القبائح التي يضيفها اليه اعداؤه الله تعالى ارتاك وتعاظم
وههنا فائدة وهي انه اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم كعز وجل ونحوه
ويحافظ على كتبة الصلوة والسلام على رسوله صلى الله عليه وسلم ولآبائه من ذكره
وان لم يكن في الاصل ومن غفل عن ذلك حرم حظا عظيما ويصلي بلسانه كلما كتبه
ايضا وكذلك الترضي والترحم على الصحابة والعلماء وكره الاقتصار على الصلوة دون
السلام وبالعكس وكره الرمز بالصلوة والترضي في الكتابة بل يكتب ذلك كاملا واما
تقطيع المصنفين الحديث في الاحتجاجات فالى الجواز اقرب قد فعله البخاري ومسلم
لا يحمى في الائمة وقال ابن الصلاح هو لا يخلو من كراهية ويعلم منه ان تقطيع الآية للاحتجاج

اشد

اشد كراهية التواتر التتابع من قولهم تواترت الكتب اذا جاءت بعضها في اثر بعض من
غير ان يتقطع وفي النعماء لغتان فتح النون وضمها ماان نعمت النون مدة كما هو في الرسالة
وان ضممت قصرته ومدت تنعم الزاوية الكثيرة التراوف والتتابع والالاء جمع الى
بالفتح والكسر وههنا ثلاثة الاء والنعماء مترادفان لغة وقيل الالاء هي النعم الظاهرة
والنعماء الباطنة المتوافر المتكثر من قولهم هم متوافرون اي كثيرون توفر وتوافر
بحيث لا يخفى او الايام الوفور بمعنى التام المتظافرة السريعة من ظفر بالطاء المهملة
بمعنى اوالت قوله ثم الصلوة على نبيه وثم للترتيب مع التراخي وهو مختص بعطف
المفرد على المفرد دون الجملة على الجملة صرح به الامام المرزوقي وقد يجيء ثم للاستبعاد
كقوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كل لعنة ثم ينكر ونها فان الانكار مستبعد جدا بعد المعرفة وقد يحمل
تغاير الجملتين والكلامين بمنزلة التراخي في الزمان فيستعمل له لفظة ثم ذكره في حاشية
المفصل وقد يجيء للتنبيه على انه ينبغي ان يتأمل السامع في تحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة
وطمانينة ذكره في حواشي الكشاف وتحقيق ما تقدم حتى يصير على ثقة وقد يجيء للفصيحة
كما قيل في قول المفتاح ثم يتوسع وقد يجيء للجزاء التوقي لقوله ان من سار ثم سار
ابوه ثم قد سار قبل ذلك جده فان المقصود بهما اظهار التراقي بذكر درجات
فضيلة الممدوح من سيارة نفسه وسيارة ابيه وسيارة جده بالاخص ثم الاخص
وقد يجيء للترتيب في الاخبار كما يقال بقي ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب واروع ثم
اخبرك ان الذي صنعت امس اعجب وقد يجيء لجزاء الاستبعاد الحاصل ذكره في شرح المفتاح
وقد يجيء لمرة اثبته الاخفش والكوفيون ولما كان كل سعادة دينية او دنيوية عاجلة
او اجلة واصلة اليها بوسيلة النبي صلى الله عليه وسلم وقد امر الله تعالى بان نصلي عليه
حيث قال يا ايها الذين امنوا صلوا عليه وسلموا تسليما اخذ في الصلوة عليه السلام
الصلوة لغة الدعاء وابى عليه نيابة صدر عن الملائكة فقيل اللهم بمعنى الرحمة يراد بها الاتمام
وقيل ايضا بمعنى الدعاء فمعنى يصلي عليهم يدعو ذاته لايصال الخير اليهم فصلوة الله
على النبي عليه الصلوة والسلام تعظيم شانه في الدنيا باعلاء ذكره واظهار دعوته
وابقاء شريعته وفي الآخرة بتشفيعه في امته وتضعيف اجره ومثوبته وقيل هي مشتركة

بمعنى الرحمة من الله تعالى والاستغفار من الملائكة وشرعا الاركان المعلومة
والافعال المخصوصة ولكن المذكور في اول سورة البقرة الصلوة حقيقتها تلك
الصلوة لما ثبت الاركان بها لتحريك الصلوين فيها ثم سمي الدعاء صلوة تشبيها للداعي
بالمصلي في تخشعه فتكون الصلوة في الدعاء استعارة وفي الاركان حقيقة او مجازا
مرسلا واما ما قيل ان الله وملائكته يصلون على النبي فمحمول على ان المراد به معنى مجازي
اعم من المعنى الحقيقي وهو ايصال النفع والايصال واحد والاختلاف في طريقه وقال
بعض الافاضل الصلوة في الاصطلاح تطلق على عشرة معان وعند اهل المعرفة على اربعة
واحال جوفها لا التحقيق لايمال الدعاء اذا استعمل بكلمة على يكون للمعرفة لانا نقول
ذلك لا يقتضي ان يكون لفظ الصلوة اذا استعمل بهذه الكلمة للمعرفة كيف وقد قال
النبي عليه الصلوة والسلام اللهم صل على ابي اوفى فان قيل ان النبي عليه الصلوة والسلام
معتقد ومعصوم في العائدة في الصلوة عليه فلما فيها فانه ان اصر بها راجعة الى
المصلي كما دل عليها قوله عليه الصلوة والسلام من صلى علي مرة صلى الله عليه عشرا
الثانية راجعة الى النبي عليه الصلوة والسلام فان الدرجات غير متناهية فيزيد درجة
عليه الصلوة والسلام بالصلوة اعلم ان الصلوة على غير الانبياء جائزة على سبيل التبع
اما بالاصالة فمكروه قيل كراهة تحريم وقيل كراهة تنزيه ولكن القياس يجوز ذلك
على فرض بدليل قوله تعالى هو الذي يصلي عليكم الآية وبدليل ما ذكر من قوله عليه الصلوة
والسلام اللهم صل على ال ابي اوفى الا ان العلماء كرهوا افراد غير الانبياء بذلك لان ذلك
صار شعار الانبياء لانه يوحي الى الايهام بالرفض وقد يمال الصلوة بمعنى التعظيم لايمال
لغيره عليه الصلوة والسلام وبمعنى الدعاء يمال وان الصاحب الحق ان يتبع حقه لمن شاء
والجملة ان لفظة الصلوة في لسان السلف مخصوصة بالانبياء وان كان بمعنى الرحمة و
الدعاء جاز لكل مسلم كما يمال الله عز وجل ولا يمال قال النبي عز وجل وان كان
عزيزا جليلا عاد الله واما السلام الذي بمعنى الصلوة فلا يستعمل في الغائب فلا
يقوله غير الانبياء فلا يمال على عليه السلام وسواء هذا في الاحياء والاموات هذا
عند البعض وعند البعض الآخر يجوز واما الحي فيخاطب ولكن يستحب الترضي للصحابة

والترحم للتابعين ومن بعدهم من العلماء والعباد وسائر الاخيار وقيل هل يجوز
عكسه ام لا قال بعض العلماء لا يجوز الترضي مخصوص بالصحابة وذكر الطيبي في تفسير
سورة الاحزاب من شرح الكشاف وما له بعض العلماء من انا قوله رضي الله مخصوص
بالصحابة ويمال في غيرهم رحمة الله عليهم كما قال بل الصحيح الذي عليه الجمهور استحبابه
ودلائله اكثر من ان يحصى وذكر في المحيط والذخيرة ان عند ذكر الصحابة لا يمال لهم رضي
الله عنهم
لانه في ذكر الرحمة نوع ظن بتقصيرهم فان احد لا يستحق الرحمة الا ما شاء ما يمال عليه
والغفران عند نواتهم العصيان وخلع اوزارهم وتطهيرهم قال صاحب الفتاوى
الصوفية ولهذا ذكر الائمة في كتبهم عند ذكر الاساتذة والقراء عند ذكر المشايخ رضي الله عنهم
لتعظيمهم وتوقيرهم واما اذا ذكروا اختلف في نبوتهم كلقمان وذي القرنين فقال بعض
العلماء لا يجوز الصلوة عليه الا بالتبعية بان يمال صلى الله على الانبياء وعليهم وسلم
وقال النووي ولا بأس بان يمال لقمان او ذي القرنين صلى الله عليه وسلم والاصح عند
ان لا يجوز لان هذا مرتبة الانبياء ولم يثبت نبوتهما بعد حتى يجوز الصلوة عليهما
فعيل بمعنى الفاعل من البناء وهو الاخبار يمال بناء وابناء اذا اخبر وجمعه بنئاء كعلماء
وجمع ايضا على انبياء وتصغيره بنيئ على وزن بنيع ذكره الجوهري وبنى نفس عليه سيبويه
وافتقشته القاعدة او بمعنى المفعول او فاعل من النبوة بمعنى الرفع على معنى انه مشرف
على سائر الخلق او الارتفاع ومنه يمال بنشاء فلان اذا ارتفع وعلا وقيل من النبي وهو
الطريق ومنه يمال الرسل عن الله تعالى انبياء لكونهم طرق الهداية اليه تعالى والنبي انسان
بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ ما اوحاه الله وعلى هذا لا يشتمل من اوحي اليه ما يحتاج اليه
لكماله في نفسه من غير ان يكون مبعوثا الى غيره كما قيل في زيد بن ثابت ومن قتيل اللهم الا ان
يتكلف والرسول قد يستعمل مرادفا له وقد يخص بمن هو صاحب كتاب او شريعة ذكره
في شرح العقائد العضدية وقيل الرسول هو الذي انزل عليه كتاب او امر بحكم لم يكن قبله واما
لم ينزل عليه كتاب او نزل عليه جبرائيل عليه السلام وامره بالتبليغ والنبي غير الرسول من
سمع صوتا او قيل له في المنام انك نبي فبلغ الدعوة واعطى المعجزة او من لا كتاب معه ولا يرد
لزوم آحاد الناس نبيا لان المراد نبي لا كتاب معه وفيه تامل ثم لزم ان يكون من يحكم من الانبياء

بدون كتاب ولا سابقة من قبله جاء جاء عن النبي والرسول معا الان يتبين ان لا وجود
لمثله ودونه خرط القتاد وقول الكشف ما قيل قوله او انزل عليه اه كالكتبي الماضي في سورة
الحج باشتراط الشريعة المجددة في الرسول لانه تقدم في سورة مريم ان نبينا ابراهيم عليهم الصلوة
والسلام كانوا على شريعته مع ان اسمعيل عليه الصلوة والسلام رسول بعث الى الشق
وقد يراد القدر المشترك بينهما وهو المرسل من عند الله لدعوة عباده سواء كان صاحب
شريعة اولا وعليه ورد قوله عليه الصلوة والسلام الايمان ان تؤمن الحديث لوجوب
الايمان بالانبياء عليهم الصلوة والسلام مطلقا ويحتمل ان يكون الاكتفاء بالرسل عليهم
السلام لان الانبياء ما يعوا لهم تتمكون بشرائعهم فكان الايمان بهم اجمالا بالانبياء في
تضمن يجالهم بقي ههنا شيء وهو ان ظاهر كلام صاحب الكلام في سورة الحج مشعر بان الرسول
مشروط بكونه صاحب كتاب والنبي بعده وظاهر كلامه في سورة مريم مشعر بان النبي اعم فان
قيل ان عدد الرسل ثلثمائة وثلثة عشر وعدد الكتب مائة واربعة فالاربعة منها الزبور
لداود والتوراة لموسى والانجيل لعيسى والفرقان لمحمد صلى الله عليه وعلى جميعهم وسلم والمائة منها عشرة
لادم وخمسون لشيث وثلثون لادريس وعشرة لابرهيم فلا يصح الاشتراط اجيب
بانه يحتمل ان يشترط مع الرسول كتاب سواء نزل عليه او لا يحتمل ان يتكرر نزول بعض
الكتب كما في الفاتحة وبهذا يندفع اعتراض العلامة الدواني المشهور ورد على صاحب الكشاف في شرح
الارشاد ان كثيرا من الرسل كاسمعيل والياس ويونس ولوط لم يكونوا مذكورين في كتاب قال الثعلبي
والمذكورون في القرآن باسم العلم ثمانية وعشرون نبيا ومحمد معناه الرسول اولا هو البليغ في
كونه محمودا يقال رجل محمد الرجل فهو محمد اذا كثرت خصاله المحمودة فالهم الله تعالى اهله عليه الصلوة والسلام
تسمية بما علم من خصاله الجميلة ثم قوله محمد عطف بيان للنبيه لافضة له لتصريحهم بان العلم يتبع به
وما ذكره صاحب الكشاف في سورة الملائكة في قوله تعالى ذلكم الله ربكم فانه يجوز ان يكون في
حكم الاتباع كون اتباع اسم الله تعالى صفة لاسم الاشارة او عطف بيان او ربكم خبرا ان صح
بناء على ما ذهب اليه المحقق بالام كالمستحق بالعبادة والا فيجوز نعت اسم الاشارة ما ليس
موصولا بالام وما ليس بموصول فالحق النجاة على التقادير وقد صرح ههنا بايضا باتباع كل من الامرين
في مفصله وايضا صرح في اوائل الكشاف بان هذا الاسم لا يوصف به واستدل بذلك على علميته وانما

ذكر

ذكره في تفسير سورة ص حيث قال في توجيه قراءة نصب خاتم من قولك ان زيدا لخاتم
تحاصم اهل النار انه صفة لذلك فهو مخالف لذلك للاجماع قطعا وانما هو مجرور فتامل
باب توارف المضاف اليه عند الجمهور تعريف الابهام كما يرفع ذو اللام مع القياس مع الغالب
لان الابهام بالمكنة ان يرفع ابهام المبهم بما هو متعين في نفسه كالمعرف باللام لا بالمضاف
الذي يكتسب التعريف من غيره فيزيد المبهم تبهيما ثم يكتسب المبهم تعريفه المستعار فاقتصر على باللام
والموصول الحق به بشبهها النقل والاستقلال على انه فيما ذكره الفصل بالاجنبي بين الاسم الاشارة
وصفته وقد صرحوا باستثنائه بخصوصه مما بين صفة المبهم من شرطة الاتصال وشدة الاتحاد
ثم البدلية وان جوزوا ما في قوله تعالى ذكر رحمة ربك عبده زكريا لكن الاظهر ان المقصود الاصلي
ههنا ايضاح الصفة السابقة وتقرير النسبة تبع والبدلية تستدعي العكس الشرف العلوي
جمع جرثومة وهي الاصل الاتم كل ما على الارض من دابة وقيل الجن والانس وقال الامام زيد
الامام الخلق وجوز الاثنين وقال الامام الواحدي قال الليث الامام عما ظهر الارض من جميع
الخلق وقيل اسم بمعنى الاساس وههنا مائدة جليلة وهي فرق بين بمعنى الجمع واسم الجمع والجمع
الاول ما لا يكون له مفرد من لفظه ويكون فيه كثرة كالقوم والرهط والثاني
وان كان له مفرد من لفظه الا ان وصفه للاحاد من حيث هي احاد ولا ملاحظة كونها
كثيرة لواحد منهوم من لفظه يصح ان يكون مفرده والثالث ما يكون موضوعا للاحاد المتكثرة
باعتبار كونها كثيرة لواحد منهوم من لفظ يصح ان يكون مفرده واسماء الجموع سماعية صرح
المحققون بطاوعه لقول الشريف في شرح المفتاح ان الخواص اسم للخاصية اذا استعمل به احد من
علماء اللغة وعلى اله واصحابه اه ولما امر النبي عليه الصلوة والسلام بقوله اذا صليتم على فقولوا
اللهم صل على محمد وعلى اله واصحابه في الصحاح آل الرجل اهله وعياله وايضا اتباعه والمراد
ههنا المعنى الاول بدليل ذكر الاصحاب وسيجيء ههنا قيل كلما ذكر الآل وحده يكون المراد به اعم
من اهل البيت اعني الثاني واذا ذكر مع الاصحاب يراد به اهل بيته لكن الحق ان المراد به المعنى الثاني
اعني بمعنى الاتباع وهم المؤمنون لا بمعنى النفس ولا بمعنى اهل البيت خاصة واما ذكر الاصحاب
مع تقدم الآل بمعنى الاتباع فهو تخصيص بعد التعميم لاجل التعظيم وههنا فائدة جليلة وهي
ان عطف العام على الخاص وبالعكس مختلف بالواو نص عليه ابن مالك في التسهيل و

في حواشي الكشاف عند الكلام على قوله تعالى ليس لك من الامر شئ الاية وغيرها وحتى تتفق
عليه ابن هشام في المغني قال بعض الفضلاء دال النبي عليه الصلوة والسلام بنوها ثم
وهذا المطلب هذا اختيار الشافعي رحمه الله وقيل عشيرته واهل بيته وقيل جميع امته وهو
قول مالك قالوا ولا يستعمل مفردا غير مضاف الا ما حكاه يونس عن بعض العرب قال الله تعالى انزل
آل فرعون عبد ادم في الصحيح جواز اضافة آل الى المفرد وقال جماعة من اهل العربية لا يصح اضافة
الا الى المظهر ويختص الآل بالاشراف دنيا وتا كان افرادا وتا من العلماء الذكور فلا
يقال آل الاسكاف ولا آل مكة ولا آل فاطمة وعن الاخفش انهم قالوا آل المدينة
وآل البصرة لما يقال اختصاصه بالاشراف يستلزم استعماله بالتشريف وعدم تصغيره لانا
نقول يجوز قصد هم تحقيره له خطر او تقليله على ان الخطر في نفسه لا ينافي التصغير لانه
الى اولى الاخطار التعظيم واما القول بان التصغير يجوز ان يكون للتعظيم فلا يمنع
اختصاصه بالاشراف ذلك وقد ناقش فيه بان تصغيره التعظيم فرع نوع
تصغير التحقير كما مر جوابه وقال المزروقي في شرح المقامة ذكر البصريون ان الآل في بيتي
الاهل ولا يرجع بينهما اعلم ان في اصله وجوها اهل لان تصغيره اهيل فلبت الهاء الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار آل وهذا قاعدة عند بعضهم وقيل ابدل الهاء همزة ثم قلبت
الى الالف ثم ابدلت الهمزة الفا لان قلب الهاء ابتداء العالم يجيء في موضع آخر وقيل
مجتمع كما اصله ماه بدليل مياه وقلب الهمزة الفا شاذ واول لان تصغيره اويل اعلاه شذ
ما مر واول لان تصغيره اويل اعلاه ظاهر ورد بان قلبت الواو همزة فصار اوئل ثم قلبت
الواو الثانية الفا فصار آل واول بسكون الهمزة الثانية اعلاه ظاهر والاعم وعلى الاول والثالث
الاصحاب جمع صحب بالكسر فخفف صاحب كتمر وتامر او صحب بالسكون اسم جمع كهر وابهار للصاحب
لان ما على افعال بثبت جمعه على افعال كذا ذكره الشارح في حاشية الكشاف وفي قطار العصا في
جمع الصاحب فصحب كراكب وركب وصحبة وصحاب وصحاب والاصحاب جمع صحب كزمن
وازمان فلا وجه لما ذكر في بعض الكتب ان الاصحاب جمع صاحب كالاطهار جمع طاهر كالاوجه
لقول الشارح في المطول ان الاطهار جمع طاهر كصاحب واصحاب الا ان يقال مراده كون
الاطهار جمع طاهر بحسب المعنى لانه جمع حقيقي له وقد يقال هذا الجمع ثابت بشهادة الائمة في اللغة

مثل

مثل صاحب العاموس حيث قال طهر كنصر وكرم فهو طاهر وطهير والجمع اطهار وصاحب
الكشاف حيث قال في تفسير سورة الشعراء ان اتباع جميع ما يحكيه وشهاد
والبيداني حيث قال في مجمع الامثال ان هذا الجمع عزيز في الكلام وهذا مرجح في نبوته فان القلة لا
تنافي الصحة بل لا تنافي الفصاحة ايضا اما المنافي لها الشذوذ والنزول واضح وقال السيد في
فعل الجمع القياسية حكما به بالنسبة الى الاب اي ان ما على فعل يجمع على افاعل وعلى افعال
والفعلة نحو كاتب وكتبة وكتاب وكتبة وفاعل وفعول نحو راكع وركوع وركع وفعل
نحو راكب وركب وصاحب وصحب وفعل افعال نحو طاهر واطهار وصاحب واصحاب
الصحابة في الاصل مصدر اطلق على اصحابه عليه الصلوة والسلام لكنها اختص في الاصحاب
بكونها بغلبة الاستعمال في اصحاب الرسول عليه الصلوة والسلام كالعلم لهم ولهذا نسب
الضمير اليها بخلاف الاصحاب فانه يختار عند جمهور اهل الحديث ان الصحابي من لقي
رسول الله صلى الله عليه وسلم حقيقة او حكما فيدخل من لم يكتم وقيل وطالت صحبته وقيل
وروى عنه الحديث وقيل او راه الرسول صلى الله عليه وسلم وقيل من راى النبي صلى
الله عليه وسلم وقد ادرك الحلم واسلم وعقل امر الدين ولو ساعة ورغبت لا تجرد
الرؤية للنبي صلى الله عليه وسلم بل كل من كان مع اسمه فاراه النبي عليه السلام في نوم
الصحابة عند ائمة الحديث وكذلك من تخللت الردة بين صحبته وموته على الاسلام
عندهم يقول الردة لا تحبط العمل الا بالموت على الردة والذي عليه ابو حنيفة ومالك
ان مجرد الردة يحبط العمل بالصحابي على قولها من لقي النبي صلى الله عليه وسلم مسلما ومات على الاسلام
من غير تخلل ردة والاصح ان المعتبر لا يجتمع الا ما عدا الردة فاذكر والعرفي كحكم العرف
والظاهر ان المراد من اسلم تمييز صحب النبي صلى الله عليه وسلم ولو ساعة واما الملازمة المفهومة
من لفظ اصحاب للائمة واصحاب النار فعروف تجدد وقيل كان اهل الردة عند وفاته
عليه الصلوة والسلام وقيل خمسة ان ومن سمع منه صلى الله عليه وسلم مائة الف واربعة عشر
الفا واما الباقي فلم يشترط فيه ولادته ان تكون في زمانه صلى الله عليه وسلم ولا ان يكون
له صحبة مع الصحابة ولا ان يكون له رواية نعم بل عموم الصحبة به صلى الله عليه وسلم شرط

وادراك الجاهلية لا يقدح في كونه نبيا اذ لم يكن له صحبة به عليه الصلوة والسلام بل ان السابق
هو الذي راى الصحيح والقيه وروى منه اولا يقال للواحد تابع ما تابع الاعلام جمع علم وهو الراية
والجبل والعلامة الازمنة جمع زمان وهو المقصود بالكلام شهادة ان لا اله الا الله
وان محمدا عبده ورسوله واقام الصلوة وايتاء الزكوة وصوم شهر رمضان وحج البيت
ان وجب والايمان الاعتقاد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وبالقدر خيره
وشره وكل مؤمن مسلم لان معنى الايمان عبارة عما يظهر من الاعتقادات الحقيقية
ومعنى الاسلام عبارة عما يظهر من الاعمال الصالحة ولا شك ان الاعتقادات الحقة يظهر
اثارها على صفحات الاعمال الصالحة واثار الاعتقادات الحقة هي الاعمال الصالحة ودون
العكس اذ رب شخص يرى مسلما في الظاهر وهو غير معتقد ومعتقد وعند اكثر المتكلمين
هما لفظان مترادفان فكل مؤمن مسلم وبالعكس هذا هو معناهما الاصطلاحي واما اللغوي
فالايمان هو التصديق والاذعان والقبول والاسلام هو الدخول في السلم والوصول واما
البحث المذكور في الاصول قوله وبعد فتقول وهو من الظروف الزمانية المقطوعة عن الاضافة
اليه منويا وان كان في الاصل من الجهات الست لانه استعير للزمان اذا كان مضافا اليه
فالتقدير بعد وقت الفراغ من حمد الله كذا قيل وفيه بحث لان اصحاب اللغة قالوا
هو من الظروف الزمانية التي لا تتمكن ولو كان في الاصل من الجهات الست ليشمله
سيما صاحب الصحاح والقاموس وقد يعترض في مثله بانه شهادة على النفي في غير محصور
وبانه استقراء على النفي وبانه نقل على النفي والكل غير مقبول للمقدمة العاقلة ان
عدم الوجدان لا يدل على عدم الوجود ويجاب عما هذا مقدمة ذكرت في مطالب
العلمية ومعناها لا يدل دلالة قطعية فيما يكفي ما يظن لا تقره هذه المقدمة ذكره في
بعض حواشي التلويح وباب العام بيض اذا علم منه التخصيص والتحقيق قبل عنه النفي ذكره
في المنهاج للاسنوي وبابا هذا ليس بشهادة النفي انما هو اخبار مبني على الظن الغالب
المستند الى الاستقراء ومعه هو اهل لذلك ذكره في حواشي الجوامع وبانه لا يدعي العدم
بل منع الوجود الوارد وذكره العبدي وبابا هذا الكلام فما صاحبه من يدعي الوجود
والكثرة وكره في حواشي الشريف للطول فتامل ثم هو اما ان يكون معطوفا على

ما قبله

ما قبله عطف قصة على قصة والجامع ان ما سبق تمهيد للتصنيف وهذا يناسبه
ما تدفع ما قيل في الكتب ان الواو لو جعلت عاطفة محضة لاوهم ما يلزم عطف الاخبار
على الانشاء لان الكلام السابق انشاء للحمد والصلوة والسابق اخبار واما الجواب
بان الكلام السابق اخبار ويحصل منه انشاء للحمد لانه ثناء عليه تعالى بجهة التعظيم
فلا يناسبه شيء في الصلوة لانه لا يلزم من الاخبار بانه صلى الله تعالى عليه وسلم متعلق الصلوة
او مستحق لها الصلوة عليه اعني الدعاء له والعامل في الظرف تقول وحول
العامل على توهم اما اجراء للوهم مجرى المحقق او لدفع توهم الاضافة او لكون بعد تاما مبنيا
الشرطية واما ان يكون منصوبا عنه فصل الخطاب وهو نوع من الاختصاص قريب
من التخصيص واما متعدية والتاء من تمامها ودالة على مكانها وهي العاملة في الظرف
والواو مزيدة تقويما من صورة اما تزيينا للفظ وقد يقال كون الواو عوضا يقتضي مناسبة
بينه الواو واما صحيح لتعويضها عنها ولا يجوز الجمع بينهما وبين اما وما وقع في عبارة
المفتاح من قوله واما بعد فان خلاصة الاصليين فليس من الاقتصاد في شيء بل ذلك
قد تكلفه السابق وضبط اجمالي بعد بيان تفصيلي بمنزلة ان يقال والجملة والواو
فيه للعطف وفائدة اما تاكيد مضمون الكلام واستدرار اصغاء السامع وتفصيل
المجمل الواقع في ذهنه لاحتمال العامل تكرار في معنى البعدية لما نقول لكون هذا العامل
للتعقيب مضمنا ولو سلم وفيه تفصيل لما اجلة الغرة بالضم بياض في جبهة الفرس فوق
الدرهم ثم استعير لكل بياض ومعنى تبيض الله غرة احواله اكثر بياضها الاموال
جمع مال وهو الرجاء قوله لما رايت لما ظرف بمعنى اذ وقيل بمعنى حين ويستعمل استعمال
الشرطية تليه فعل ماض لفظا او بمعنى مال يسيره لما لوقوع امر لوقوع غيره واما
يكون مثل لو فقولهم منه بعضهم انه حرف شرط كلو الا ان لو للانتفاء لانتفاء
الاول ولما لثبوت الثاني لثبوت الاول والوجه ما تقدم ورد ابن حروف على
مدعي الاسمية بجواز لما اكرمتني امس اكرمتك اليوم لانها اذا قدرت ظرفا كان
عاملها الجواب والواقع في اليوم لا يكون امس والجواب ان هذا مثل ان كنت
تلته فقد علمته والشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت ان كنت قلته وكنوا

ايها المخلص فانت اليوم اكرمك الله امس اكرمتك وقال الشارح في شرح الكشاف
وليست كلمة الايمان المتضايق بل للممتد فلا يلزم ان يقع مضمون الشرط والجزاء في زمن واحد
او شهر واحد او سنة واحدة بل يختلف ذلك باختلاف الامور تقول لما اكرمهم
الاسلام ظهر البلاد عن دنس الشرك والالحاد ولما ترك السلطان قمع آثار
الشر والفساد ويكون جوابها فعلا ماضيا لفظا ومعنى اتفاقا وماضيا معنى وحالة
اسمية حقوقية باذا المعاجلة عند ابن مالك وفعلا مضارعا عند ابن عصفور ويكون
حرف استئناف لبيني الا فتدخل على الجملة الاسمية كقوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ الا
حافظ وعلى الماضي لفظا لا معنى كخوانشدك الله لما فعلت ارثا استلك الا
فعلك فعلوم الجوهري ان لما بمعنى الا غير معروف في اللغة ليس على ما ينبغي ويكون فعلا
نحو لما لما وحازمة اذا دخلت على المضارع قوله مختصر التعريف الاضافة تبعني فما
ادر مختصرة في علم التعريف والمختصر ما قل لفظه وكثر معناه ماخوذ من الخصر وهو المجتمع فوق
الوركين ومنه الخصران للجوهري ذكره في مادة حصر فيكون وزنه فعلا قال الخليل الكلام
بسط يتفهم ويختصر يحفظ يقال صنفت الشيء اذا جعلته اصنافا وميز بعضها من بعض
ويقال صنفت الشجرة اذا افرجت ورقها فهي صنفة على الاول ميز وعلى الثاني افرج والامام
الذي يقتدى به كان او انثى وقيل الخيط الذي يسوى به البناء امام وامام كل شيء قدمه المصلح له
والقرآن امام المسلمين والنبي امام الامة والخليفة امام الرعية قيل وسمي الامام بهذا لان في
الناس من ينظره ايجاب فعلم بهذا ان ما ذكره الجوهري [illegible]
اما ما يحمل للضرورة عليه وكثيرا يجمع على ائمة والاصل ائمة على [illegible]
وكسر ما الاسوة المقتدى به والتحقيق اثبات [illegible]
او العادة بدليل قول الفراء وغيره وبين الرجل [illegible]
القيم الحق المستقيم وعرفا وضع الهي سائق [illegible]
ما هو خير بالذات ويقال له ايضا الوضع الالهي وحيث انه يجمع بين دين و
حيث انه يقبل ويكتب ملة والاطلال بمعنى الاملاء وفي [illegible]
انه يظهر الشارع اياه شرع وشريعة فالكل واحد بالذات [illegible]

يقع على الحق والباطل جميعا لانه عبارة عما يعتقد به سواء كان حقا او باطلا و
لهذا يقال دين اليهود والنصارى باطل ودين الاسلام والملة لا يضاف الا الله تعالى
ولا الى احاد امة النبي عليه الصلوة والسلام الذي هو صاحب ذلك الدين
ولا يطلق على احاد الشرائع بل على جملتها فلا يقال ملة الله ولا ملة زيد ويقال دين
الله ودين زيد وقال الشارح في شرح تلخيص الجامع الدين والجزاء والطاعة والملة
اعني الطريق الثابت من النبي صلى الله عليه وسلم المعبر عنه بوضع الهي سائق الى الخيرات
الحقيقية والسعادة الابدية تضاف الى الله تعالى لصدوره عنه والى النبي صلى الله عليه
وسلم لظهوره منه والى الامة لتدينهم به وانقيادهم له والانطواء مطاوع طوى
يقال طويته بطويه طيا فانطوى وقد يتعدى بعلى لتضمين معنى الاشتمال وقد يحمل حرف
الجر اذا تعلق بمحذوف لانه صلة معناه لا صلة لفظه كما قيل في قول الفراء ترك الجر بعلى لتغير
الصلة ما في الترك من معنى العدول لا صلة لفظه وقال الامام الواحدي في شرح قول
المتنبي اياد الى آخر البيت يقول لا اصنع الا والى من صلة معنى الايادي لا من صلة لفظها
لانه يقال لك عندي يد ولا يقال لك الى يد ولكن لما كان معنى الايادي الاصنع
وصلها بالى وقال علاء الدين البسطامي في حاشيته المطول وقد يحمل بعض افراد
مفهوم اللفظ عاملا في اللفظ وان لم يصح كون اللفظ عاملا باعتبار سائر الافراد وبهذا
ينزيح القواعد ويقال البيضاوي في قوله تعالى الذين عاهدت منهم ثم ينقضون المعاهدة
معنى الاخذ ما لمصير في امثال ذلك الى التقدير والتقييس ماش من عدم الوقوف لهذا النوع
من التوسع وصاحب الكشاف مع كونه عالما بالوقوف على اسرار كلام العرب وما يجوز
انواع الادب قال في تفسير قوله تعالى سائل سائل بعذاب واقع ضمن سأل معنى دعا
فتعدى تعديته فكانه قيل دعا داع بعذاب واقع تعديته بالباء باعتبار جانب المعنى
لا باعتبار التضمين والبحث لغة التفتيش والتفحص واصطلاحا وهو اثبات
المحمولات للموضوعات والشرف العلو والاحتواء الجمع قال الجوهري حواه يحويه حيا
ازجمه واحتواه مثله ما استعمال يعلى باعتبار تضمنه معنى الاشتمال اعلم ان التضمين ان
يقصد بلفظ فعل معناه الحقيقي ويلاحظ معه معنى فعل آخر يناسبه ويدل عليه بذكر شيء

سطلب الملة للصاحب الى الله
والملة لاحاد الامة
سطلب الدين والجزاء والطاعة
والملة لخالق
سطلب الوضع الالهي
لتفصيله
سطلب التضمين
لتعريفه
سطلب المعاهدة
لتضمين معنى الاخذ
سطلب البحث
لغة واصطلاحا

من مشتقاته او وصفه اما بتاويل ذلك لدفع توهم الاختصاص بالذكر كقولهم هيجني شوقا
مان الاستدلال على ذلك بالحذف لا بالذكر كقولك احد اليك فلانا فانك لا تحذف
مع الحد منعا للانهاء ودللت عليه بذكر صلته اعني كلمة الى اى انهى حمده اليك فائدة
التقييد اعطاء مجموع المعنيين حقهما فالفعلان مقصودان معا قصدا وتبعا قال
صاحب الكشاف من شانهم انهم يفتنون الفعل عند الفعل الآخر فيجرونه مجراه فيقولون
هيجني شوقا معدى المفعولين وان كان يتعدى الى الثاني بالى يقال هيجته الى كذا التقييد بعني
ذكر هو ومتعلقه بحيث لو حذف لفقدان الوجه لاجمعت مجلدات مان تلت اللفظ ان
كان مستعملا في المعنيين معا كان جمعا بين الحقيقة والمجاز وان كان مستعملا في احدهما دون
يقصد به الآخر فلا تقييض تلت هو مستعمل في معناه الحقيقي والمعنى الآخر مراد بلفظ محذوف
آخر مراد يدل عليه ذكر ما هو من متعلقاته فتارة يجعل المذكور اصلا والمحذوف حالا كما في
قوله تعالى ولتكبروا الله على ما هديكم كانه قيل وتكبروا الله حامدين على ما هديكم وتارة
بالعكس فيجعل المحذوف اصلا والمذكور مفعولا كما مر او حالا كانه قولهم يوصف بالغيب
انه في معنى الاعتراف اريد يعترف به مؤمنين مان تلت اذا كان المعنى الآخر مدلولا
عليه بلفظ محذوف لم يكن في المذكور تكثير قيل انه متقض اما ه قلت لما كانت مناسبة للمعنى
المذكور بمعونة ذكر صلته قرينة على اعتباره جعل كانه في نفسه ومن ثم كان جعله حالا وتبعا
للمذكور اولى من عكسه وقيل ذكر صلته المتروك يدل على انه المقصود وردّ بانه انما يدل على انه
مراد في الجملة اذ لولا لم يكن مراد اوريا يقال اريد المعنيان معا في التقييض بلفظ واحد على انه
كناية اذ مراد بها معناها الاصلي ليتوسل بذكره الى ما هو المقصود الحقيقي فلا فائدة الا تعبير الا
تصور المعنى واراءته وفيه ضعف لان الكناية قد لا يقصد بها ثبوته في التقييض
يجب القصد الى ثبوت كل من المعنى والمعنى فيه والا ظهر ان يقال اللفظ مستعمل في معناه
الاصلي فيكون هو المقصود اصالة لكن قصد بتبعيته معنى آخر يناسبه من غير ان يستعمل فيه
ذلك اللفظ او يقدر لفظ آخر فلا يكون من باب الكناية ولا من باب الاضمار بل من باب الحقيقة
الى يقصد معناه الحقيقي معنى آخر يناسبه ويتبعه في الارادة وحينئذ يكون معنى التقييض واضحا
لا تكلف كذا في الكشاف للشريف واعلم ايضا ان التقييض وكذا الحذف والايصال وقد تكون

هذا

هذا بالنصب على نزع الخافض سماعي لانيابي كما صرح به في ضوء اللبيب وحواشي شرح المفتاح ولكنها
لشيوعها صارت كالقياسي حتى كثر للعلماء التصرف والقبول بها فيما لا سماع فيه ونظيره
ما ذكره الفقهاء من ان ما ثبت على خلاف القياس اذا كان مشهورا يكون كالثابت
بالقياس في جواز القياس عليه ذكره في التسهيل وشرح المنار والقواعد جمع قاعدة
هي الاصل والقانون ايضا امر كلي ينطبق على جميع جزئياته والتفصيل مقدمة كلمة
تصلح ان يكون كبرى لصغرى سهلة للحصول ليخرج ما هو بالقوة الى الفعل واللطيفة
الدقيقة من لطف الشيء اى رق وصغر واللطف في الفعل الرفق فيه ومن الله تعالى التوفيق
والعصمة واللطافة تطلق على اربعة معان رقة القوام وقبول الانتظام الى اوصاف صغيرة
جدا وسرعة التاثير عن الملاقي والشفافية والكثافة تطلق على مقابلات هذه المعاني
والسنوح الظهور والتذليل التقييس مال الجوهري الذلل بالكسر الذلول وهو فعول وصعوبة والصعاب
جمع صعب نقيض ذلول والصعاب ما تنفر المرأة على وجهها والمكنون المستور من كننت
الشيء اى سترته والعامض من الكلام خلاف الواضح والسر ما كتم وللجهر معاملة كما ذكر وما ذكر
البيضاوي ايضا وان كانا مصدرين فانه الاصل حقوله في تفسير سورة الانعام وليس السموات
وفي الارض متعلق بالمصدر وهو السر والجهر لان صلة المصدر لا يتقدم عليه ليس على ما ينبغي
على ما ذكره علاء الدين البسطامي في شرح الباب قالوا قولهم كل مصدر عند العمل ينحل
بان مع الفعل ليس على الاطلاق بل قد يكون عاملا بدونه وقولهم لا يصح تقديم شيء مما في حيزه عليه
لانه في تاويل ان مع الفعل ليس على ظاهره او قد يعمل بدون التاويل فيصح التقدم قول
البيضاوي ايضا في تفسير سورة الرعد اى ما صبر متعلق بعليكم لا بسلام فان الخبر ليس
على ما ينبغي على ان صاحب الكشاف قد ذكر ان عليكم نظير الى الاصل ليس باجنبي فجاز
ان يفصل نعم قد ذكر علاء الدين المذكور في شرح الهداية الفصل بين المبتدا وصفته الخبر
ممتنع عند النحاة والحلو ضد المر والحامض من حمض الشيء كضرب سهل امر مثل
وقياس حميض ذفريه مثل صغير فهو صغير وعظم فهو عظيم ذكره في مختصر اللغة والاضافة
الفم بمعنى اضيفت اليه اى ضمت اليه والفائدة الم ما استفيدت من علم او مال ونحوهما عليه
يعثر من باب نصر اى اطلع عليه والفكر بالكسر اسم وبالفتح مصدر الفكر الفطن والنظر

في المشهور مرادف الفكر وقيل الفكر حركة النفس نحو المبادي والرجوع عنها الى المطالب والنظر
ملاحظة المعلومات والواقعات في ضمن تلك الحركة ويطلق الفكر على حركة النفس في المعقولات
اي حركة كانت وهذا هو الفكر الذي يعد من خواص الانسان وبمقابلة التخيل وهو حركتها في
المحسوسات وعلى الحركة الاولى فالحركتين وحدها والعون الظهير على الامر والجمع اعوان و
المعونة الاعانة يقال ما عنده معونة ولا معانة ولا عون قال الكسائي والمعون ايضا وقال
الفراء هو جمع معونة والقادر هو الذي يصح منه الفعل والترك واما الذي اذا شاء فعل وان لم يشاء
لم يفعل فهو المختار ولا يلزم ان يكون قادرا الجواز ان يكون مشية الفعل لازمة لذاته وصحة الفعلية
الشرطية لا يقتضي وجود المقدم والرجاء بالمد هو الطمع فيما يمكن حصوله ويرادفه الامل وبين
وبين الرجاء بمعنى باستعمال الاول في الايجاب والنفي كقوله تعالى ويرجون من فضله ما لا يرجون والثاني
في النفي فقط نحو مالكم لا ترجون لله وقارا وبينه وبين التمني بانه في ممكن محبوب والتمني في ممكن
ومستحيله وقال بعضهم لا يختص الرجاء بالنفي لقوله تعالى وارجوا اليوم الآخر وقال ابن الجزري الرجاء
بمعنى الطمع فيما يمكن حصوله بخلاف التمني ويتعارضان والتوقع اقوى من الطمع ويستعمل في المتوقع
فيه بعد وفي المطموع فيه عيسى والعسرة الذلة والمدد الرفع والحسنة والسيئة من الصفات
الغالبة التي تجري مجرى الاسماء في الاستعمال من غير موصوف كالصالحة وهما تطلقان على كل
ما يحمد ويذم الصالحة من الاعمال ما يسوغه الشرع وحسنه وقال صاحب الكشاف كل ما تعلم
من الاعمال بدليل العقل والكتاب والسنة اشارة الى مذهبه من ان الحسن عنده ما حسنه
العقل وما يتبعها على تأويل الخلة او الخلة وقيل جاز كون ما يتبعها للنقل وافرغته من فرغ الماء
بالكسر يفرغ فراغا مثل سمع يسمع سماعا اي انصب وافرغته اما وفرغته اي صببته والغاب
الة تصيب فيها الاجسام المذابة حتى تشكل بشكله وتقدر بقدر لا يكون ناقصا ولا
زايدا والمراد من الاستعارة التمثيلية اما هو لتبيد الاخير والترتيب في اللغة جعل شيء
في مرتبته وفي الاصطلاح جعل الاشياء بحيث يطلق عليها اسم الواحد ويكون لبعضها نسبة
الى البعض بالتقدم والتاخر والترصيف مر رصفت الحجارة في البناء ارصفها رصفا
اذا ضممت بعضها الى بعض وقوله مختصرا عما وزن اسم الفاعل حال من افرغته وما قرأته منصوب
وكلا ان شرح يوم تاليف هذا الشرح ابن ست عشرة سنة وتلك السنة ولد الشريف الرجاني

ذكر

ذكره في روضة ابن العاصم ومن مصنفاته المطول شرح التلخيص في المعاني ضنفه
حين كان من الطلبة ولذا ذكره اقسراي في شرح ايضاح المعاني بقوله قال بعض الطلبة
حيث نقل اعتراضاته في المطول والمختصر الذي اختصره منه بدر سنبل وشرح المفتاح في
المعاني والارشاد في النحو وشرح الكافية وشرح الشمسية في المنطق وشرح العقايد والمقاصد
وشرحه في الكلام وشرح البزدوي والتلويح وحاشية مختصر ابن الحاجب في الاصول وشرح
غاية القصوى في فقه مذهب الشافعي وشرح الفرايض السجاوندية وشرح الجامع الكبير للقدوري
في فقه الحنفية وشرح الكشاف وهو آخر تصنيفه الاستعانة طلب المعونة وهي كالاستعارة
وهي ما لا يتأتى الفعل دونه كاقتدار الفاعل وتصوره وحصول آلته وما رة يفعل فيها وعنه
استجاعها بوصف الرجل بالاستطاعة ويصح ان يكلف بالفعل وغير ضرورية وهو تحصيل
ما يتيسر به الفعل ويتسهل كالراحلة في السفر القادر على المشي او يوجب العاجز على
الفعل وتحته عليه وهذا القسم لا يتوقف عليه صحة التكليف والى ذلك الاشارة
بقوله والمنزلة ومنه قوله تع عند ما زلقا وهو اسم المصدر كما قال عنه ما ازلاف
والتوكل لغة تفويض الامر الى الغير واصطلاحا طرح البدن في الصورة وتعلق
القلب بالربوبية في البداية والنهاية وقيل التوكل تفويض الامر الى الله تعالى والاعتماد
عليه مع رعاية الاسباب كذا لا يعول بقلبه عليها بل تعول الى عصمة الله تعالى
كما قال عليه الصلوة والسلام قيدها وتوكل عليها الله وامر الله بالمشاورة مع قوله وهو
ونعم الوكيل الحسب على الحسب بدليل انك تقول هذا رجل حسيبك لوصف النكرة
لان اضافته لفظية والحسب غير حقيقة ذكره في الكشاف يقال احسبه الشيء اذا اكفاه
قيل رد السارح في كتبه هذا العطف بان الجملة الثانية انشائية فلا يعطف على
الاولى الاخبارية ولا على حسبي باعتبار تضمنه معنى يكفيني لانه خبر ايضا واجيب بان المراد
بالجملة الاولى انشاء التوكل لا الاخبارية عنه تعالى بانه كافيه وبانه يجوز ان تعتبر عطف القصة
على القصة بدون ملاحظة الاخبارية والانشائية ورد بان حسبي لو كان انشاء
لكان بمعنى الكفاية لله تعالى كما قالت اذا كان انشاء يكون لانشاء معنى البيع والعبد لا
يقدر على انشاء معنى الكفاية له تعالى وباب المعتبر في عطف القصة على القصة ان يكون بين كل منهما

جملا متعددة كما صرح به المحقق الشريف في شرح المفتاح وحواشيه المطول ولكن ان حال المقصود
اظهار معنى التوكل وهو متقرر للعبد والخبر المقصود منه مثل هذا لا يبقى على الخبرية بل يصير انشاء
صرح به صاحب الكشاف فتامل والمتبادر في عبارة القصة وان كان كونها زائدة على
جملة واحدة لكنه غير لازم على ما فهم من كلام صاحب الكشاف حيث قال ان الصلة تجب ان
تكون قصة معلومة ومعلوم ان الصلة لا يجب ان تكون زائدة على جملة واحدة وكذا في قول
ابن كمال پاشا في شرح المفتاح وما اعتبره المحقق الشريف في مثال زيد يعاقب ما تعهد والا ما قاله
وبشر عمرا بالعفو والاطلاق جوابا عن الاعتراض بان ليس فيه عطف جمل مسوقة لغرض
على جمل اخر مسوقة لغرض اخر بل هناك جملتان مختلفتان خبرا وانشاء عطف
احدهما على الاخرى من اذا اراد ذلك المثال عطف قصة عمرو والدلالة على حسن حاله على
قصة زيد والدلالة على سوء حاله ليوافق ما مثل به فمالانه لكنه افتوهم القصاص على ما هو المعهد
فيهما فيفهم منه الحج كما انه قال زيد يعاقب بالعهد والدار تارك فما اسوء حاله وما احسن
الى عمرو كف وبشر عمرو بالعفو والاطلاق فما احسن حاله وما انظم وما اربحه لا
يخفى عليك امكان اعتباره فيما نحن فيه على تقدير لزوم التعدد وقد اجاب المحقق الشريف
عن اصل الرد بانه يجوز ان تقدر مبتدا في المعطوف بقرينة المعطوف عليه اى وهو
نعم الوكيل فيكون اخباريه كالاولى وبانه لا حاجة الى اعتبار تقدير في يحسن
لان الجمل التي لها محل من الاعراب واقعة موقع المفردات فيجوز عطفها على المفردات وعكسه
ويحسن اذا روعي في التغاير نكتة وبانه يجوز عطف الانشاء على الاخبار فيما
لا محل له من الاعراب وبدل عليه قطعا قوله تعالى قالوا حسبنا الله ونعم الوكيل لان هذا
الواو للحكاية لما مضى الى آخره لا مجال للعطف فيه الا بتاويل بعيد لا يلتفت اليه وهو
ان يقال تقديره وقلنا نعم الوكيل وليس هذا مختصا بما بعد القول لحسن قولنا
زيد ابوه صالح وما افسقه ورد عليه بانه يحتمل ان يكون الواو في الاية في الحكاية
بتقدير المبتدا في المعطوف او بعطفه على الخبر المقدم وبان حسن المثال المذكور
بدون التقدير ممنوع وبعد تقدير المبتدا في المعطوف يكون اخبارا كالمعطوف
عليه وبانه يجوز ان يقدر في المعطوف فعل بقرينة ذكره في المعطوف عليه اى قالوا حسبنا الله

وقالوا

وقالوا ونعم الوكيل ومع هذا الاحتمال الظاهر كيف يكون ما ذكره حجة قطعية على جواز
عطف الانشاء على الاخبار وبان مذهبه للكاف وجوب تقدير القول في الاثر ثانية
الواقعة خبرا لم يكن عطف ما افسقه من عطف الانشاء على الاخبار اصلا ولا عطف
جملة نعم الوكيل على نفس حسبنا عطف الجمل الى المحل من الاعراب على المفرد داخل في عطف
المفرد الذي متعلقه جملة انشائية واجيب عن الاول والثالث بان هذه الحجة انما
تفيد بعد تكميلها بان التقدير خلاف الظاهر فلم يكن الحجة قطعية بهذا القدر
محل تامل وقد يجاب عن الاول بان تقدير المبتدا مع الوجه المذكور تاويل بعيد اذ
الشهود تقدير الخبر مع ظرف لقولنا حسبنا الله ونعم الوكيل الله كما في قوله تعالى نعم العبد
ايوب وبان بعد التاويل الذي لا يلتفت اليه فيما ذكره ليس كون المقدر لفظة قلنا مجرد
امكانه تقديرا لا ضرورة فلو عطف الجملة المذكورة على حسبنا مع كونه الانشائية خبرا يتعين
التقدير عنده لكان غلطا مشددا او يحسب الملحق او لا يوجد بين الله تعالى كافيهم
والاخبار بانهم قالوا الوكيل هو مناسب معتد بها يحسن بها العطف وهذا البعد موجود
في تقدير المبتدا ايضا لانا الملحق وهو معقول في قصة نعم الوكيل هذا مدعى قولهم
وقلنا نعم الوكيل وعن الثاني بان الجواز كاف في الغرض ولا يضيره منع الحسن فتامل وعن الرابع
بان مراده تصحيح عطف الانشائية على الاخبارية ظاهر الكفاية في توجيه التركيب الذي
رده الشارح فتامل وليس مقصود الشارح رد مثل هذا التركيب مطلقا كيف وقد اشار
في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى يا ليتنا نرد ولا نكذب بايات ربنا الى جواز عطف الاخبار
على الانشاء بانتفاء المانع واما مقصوده الاعتراض على صاحب الكشاف في تخصيص وجه
العطف وتبيين مطلعا غير مستقيم كيف وقد وقع نظيره في القرآن حيث قال الله تعالى
وما ادبارهم جهنم وبئس المصير لكن قيل الحق ان الذوق السليم يفهم من عبارة الشارح
نوع قبح في التركيب قال بعض الافاضل يجوز ان يكون الواو في قوله ونعم الوكيل استينافية
واعتراضية في آخر الكلام وعاطفة ان معتولا في حقه نعم الوكيل بكن قبل وقوعه في آخر الكلام
مذهب ضعيف قال الرضي في شرح المفتاح وما يجب التنبيه له الوزن بين الواو
الاعتراضية والعاطفة في قال وهو ان لا يكون القصد في الاعتراضية الى تقييد الحكم

ولا يعتبر معه الاختصاص بما قبله وان راعى صاحب الكشاف الان الغاية قيد لعامل الحال
ووصف له في المعنى بخلاف الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست لهذه المرتبة و
هي ههنا فائدة جليلة وهي وجه التخصيص بتقدير القول في تأويل الالتفات بالاخبار بذلك
وذلك كونه من قبيل الخطاب كما ان الخطاب العام يقتضي ان يستعمل في الامر الخطير
الذي هو حقه ان لا يختص به احد دون احد كذلك هنا فحاسنه ينبغي ان يقول كل من
يتأتى منه القول نعلم من هذا ان العدول من الاضمار الى الالتفات انما يكون في امر خطير
نحو قولك زيد افرغ به اما يحال في حقه ان كان مستحقا للضرب والهوان فكل من رآه
يقول لصاحبه في حقه افرغ به لاستحقاقه له **قوله** وها انا وفيه ادخال ياء التنبيه على ضمير الرفع
المنفصل مع ان حقه ليس ايم اشارة وقد صرح ابو هشام في مغني اللبيب وحواشيه
على التسهيل بعدم جوازه والملك هو المتصرف بالامر والنهي في المأمورين من الملك
والمالك هو المتصرف في الاعيان المملوكة كيف يشاء من الملك والملك
الميم يجيء التصرف في ذوي العقول وغيرهم وبكسر الميم يختص بغير العقلاء ذ
المشارح وقال الطيبي نقلا عن الراغب هو بالفم ضبط الشيء المتـ
محل بملك بالفم ملك بالكسر وليس كذلك العكس والعـ
ابتغى الادنى بفعله تقطيما لله تعالى واختيار الطاعة على المعاصي
اقصى غاية الخضوع والتذلل ووجه بعض المحققين بان للخضوع حدودا وانهايات
ولفظ الغاية شاملة لها لكونه اسم جنس مصاما فصح اضافة اقصى اليها فكانه قيل
ادنى غايات وقيد فعل يؤتى به تقطيما لامر الله تعالى او ترك فعل وقيل فعل
يأتي به المكلف على خلاف هوى نفسه تقطيما لامره فخرج ان العبادة غير مختصة
بالمكلف وانه تركناه قسمي العبادة وهو ترك فعل وانما غير مشروطة بأن
يكون على خلاف هوى النفس اولا يلزم ان لا يكون افعال من لا نفس
وجعلها منافية لامره بحيث لا تهوى غير رضاه عبادة ثم ذلك غالب فيما
لكن المعتبر فيما ذكر في الحد هو الاطراد وفيه نظر وقال الراغب العبودية اظهار
التذلل والعبادة ابلغ منها لانها غاية التذلل وقيل العبادة لما تنتهي درجات

الادنى

الاولى ان يعبد الله طمعا في الثواب وهربا عن العقاب وهو المسمى بالعبادة والثانية
ان يعبد الله تعالى لانه اجل الاشرف بعبادته او نحو ذلك مما لا نفع به اليه وهذه
اعلى من الاولى لكونها غير خالصة وهو المسمى بالعبودية والثالثة ان يعبد الله تعالى لكونه
الها وخالقا ولكونه عبدا له والالوهية توجب الهيبة والخوف والعبودية توجب التضرع
والذلة وهذا اعلى الدرجات وهو المسمى بالمسيحي بالعبودية فالعبادة لعوام المؤمنين
والعبودية لخواص المؤمنين والعبودة لخاص الخاص من المقربين وقيل العبادة لمن له
علم اليقين والعبودية لمن له عين اليقين والعبودة لمن له حق اليقين كذا في شرح المشكلات
للطيبي **قوله** لما كان من الواجب الآخر لما جرت عادتهم بتصدير كتبهم بالمقولة وهي
في المشهور عبارة عن ثلثة امور ما هية ذلك العلم وبيان الحاجة اليه وموضوعه وقد يلتفت
بالاولين والمصنف لم يصدر بها وحاصل توجيه الشارح انه وان بدأ بها الظاهر انه لكنه
بانه عليها فانه بتفسير لفظ التصريف هكذا غاية هذا العلم فكانه بدأ
العلم كما في غاية العرفان الاعرفته بالرسم فابتداؤه بتعريف لفظ
تصريف فانه بداية الماهية العلم وبيانه الحاجة وان لم يلتفت الشارح الا موضوعه حيث ذكر
الاشتقاق وما توصيات اقوى منها ما قيل اراد بالتعريف علم الاشتقاق فعرفه بالغاية
بيان ملكة استكمال النفس الناطقة بحسب قوتها النظرية والعلمية
العلميين او الخاتمة ومنها ان المراد بالتعريف هو علم الصرف
عاف ان التصريف معرفة احوال التحول اه وهو ايضا
العلم بما هو كثير الوقوع في ذلك العلم اهتماما شاملا كما
الادب فان قيل ظاهر قوله من الواجب يدل على ان المراد
قوله يكون على بصيرة في طلبه يدل قوله يمكن الشروع
يمكن ان يقال المراد بالواجب العرفي
واجب العقلي الذي لا يخل الشروع
بالغاية والمراد بالبصيرة اصل البصيرة لا يمكن الشروع
بدونها وبيان ان يتصور ذلك الشيء فدخت للاهتمام فان قيل لم تعليق امكان الشروع

بالتصور فوجه ماكونه به وقد قالوا الواجب يكون بالذات وبالغير وكذا الامتناع
واما الامكان فلا يكون الا ذاتيا فلما المراد بالامكان الوقوعي المتعارف عادة لا
الذاتي فيصح توقف على الغير وكذا المراد بالامتناع في استعمالات الادباء ما هو في مقابلة
التحقيق والوجود **قوله** على بصيرة البصيرة في القلب ما يتبصر به الانسان كما ان البصر في العين
ما يبصر به وقيل البصيرة نور القلب كما ان البصر نور العين وان يتصور غاية اراد
بتصور الغاية التصديق بها لان تصور بالبس من المقدمات ثم الفعل اذا ترتب
عليه امر ترتبا ذاتيا يسمى غاية له من حيث انه على طرف الفعل ونهاية وفائدة من حيث
ترتبه عليه فيختلفان اعتبارا او يعمان الافعال الاختيارية وغيرها فان كان له مدخل في
اقدام الفاعل على الفعل يسمى غرضا بالقياس اليه وعلة غائية وحكمة ومصلحة بالقياس
الى الغير وقد يخالف الغرض فائدة الفعل كما اذا اخطأ في اعتقاده وهو اذا كان
مما يشوقه للكل طبعا يسمى منفعة وقد يطلق الحكمة والمصلحة على غاية الفعل ونهايته
ولا شك ان الغاية اعم من الغرض لان الغاية بمعنى نهاية الفعل وطرفه يعم الافعال
الاختيارية وغيرها بخلاف الغرض فانه يختص بالاختيارية ولهذا يقال افعال الله معللة
بالحكم والمصالح والغايات والمنفعة ولا يقال معللة بالاغراض وقد يقال لام الامر المرتب على
الفعل يسمى غاية ونهاية باعتبار انه على طرف الفعل وفائدة اذا كان نافعا للفاعل
او غيره ومصلحة وحكمة اذا كان مشتملا على نوع اتقان وصلاح وهذه كلها تعم الاختيارية و
غيرها لكن الاخيرين لا يتناولان من غير الاختيارية الا ما كان فيه ايجاب ما شيء عن العلم
الغائي كافعال الله تعالى على الاصح الحكم دون الافعال الطبيعية والاختيارية وهذه
المذكورات قد تتوافق العلة الغائية والغرض وقد تخالفها وشهما وبين العلة والغرض
عموم وخصوص من وجه وقد يستعمل الغائية بمعنى العلة الغائية وقد تكون بمعنى الفائدة وقد يستعمل
الغرض بمعنى الباعث سواء تصور ترتبه او لا بان يكون داعيا الفاعل فقط مقدم الوجود عليه **قوله**
لانه هو السبب الفعلي الى ترجح المتصور الغاية فلا شيء وان رجح الى الغاية فانما تذكر باعتبار الخبر
والمقول الغائي في تفسير قوله تعالى اطلع الشمس بازغة قال هذا رجح ان تذكير المسند اليه
بالنظر الى الخبر فقيه تامل اذ لا مقتضى لتانيث المبتدا حتى يحتاج الى حمل التذكير بالنظر الى الخبر فان

الاشارة

الاشارة الى ذات الشمس والتانيث انما هو في لفظها ولهذا يقال مؤنث لفظي ويمكن
ان يقال اذا اشتهر المسمى في ضمن اطلاق لفظ عليه بلاحظ ذلك المسمى في ضمن هذا اللفظ
وبهذا الاعتبار يتاتى التانيث في الاشارة اليه ورجع الضمير وتذكيره كثير واما ما يقال من ان
تانيث الغاية ليس بحقيقي كتانيث الرحمة والمعرفة والنكرة فخارج عن قانون القضاء للانهم
لم يقولوا في الضمير بل ان يكون المؤنث حقيقيا او غير حقيقي الا ان يقال ان مراعاة كون التانيث
نفس الكلمة لم يجعل سببا مؤثرا لفظيا **قوله** على وجه يقتضي فائدة اذ لو عرفت غاية حيث
قال المعاني متصورة لا تحصل الا بها **قوله** مستعارا للمعاني اذ ذاكر له لغة في
التعبير **قوله** اشعارا بالمناسبة والشعور ادراك غير استنباط وهو اول مراتب
العلوم وكانه ادراك مستمر زال ولذلك لا يطلق على الله تعالى وقيل الشعور بالشيء
ومنه الشعار وهو ما يلي الجسد من الثياب والشعر كذا وقد يقال على مس الشعر ويغير عن
اللمس وهو استعمال المشاعر للحواس فاذا قيل فلان لا يشعر فذلك ابلغ في الذم من قولهم
لا يسمع ولا يبصر لان حس اللمس اعم من حس البصر والسمع ذكره في شرح التبيان واعلم ان
تصاريف صيغ الالفاظ بازاء بعض المعاني في اللغات يجوز ان يراعى فيها مناسبة
كذلك يصح في الاصطلاحات لان الغالب فيها رعاية المناسبات واعتبار المرجحات
قوله فعال الطاء قد يفيد كون المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها من غير قصد
الى كونه مفعولا عقيب مضمون ما قبلها في الزمان وهو التعقيب الذكري ومن هذا القبيل عطف
تفصيل المجمل نحو وناديا نوح ربه فقال ونحو توضاء وغسل وجهه ويديه ورجليه
ومسح راسه وقد يقال في مثله المراد بالفعل المجمل اراداته قال الشارح في شرح الكشاف
والعجب ان صاحب الكشف حمل قوله تعالى وناديا نوح ربه فقال على ارادة النداء مع
الفاء مع ان القول تفصيل النداء وههنا فائدة وهي ان الفاء قد تكون بمعنى الواو وقد تكون
ثم وبمعنى الى ولا يعتبر احد هذه الاعتبارات في التفصيل والتفصيل وزائدة **قوله** بالخطاب
العام اعلم ان ضمير الخطاب موضوع بالوضع العام للكل حيث ما وقع عن ارادة الغير حين
ارادته كما هو المختار او موضوع بمعنى كل لكن بشرط استعماله في حين ارادته المعينة
بالخطاب او الم يقصد به المعاني يكون مجازا على كلا التقديرين لان عموم الخطاب عبارة

عن ارادة كل شخص ممن يصح ان يخاطب لانه اراد منهم كلهم شامل لهم ولهذا
كان اصل الخطاب وحقه ان يكون لمعين واحد لكن اذا اكثر وقد يترك الى غيره ليعم
الخطاب كل مخاطب على سبيل البدل كقولك ولو ترى اذ المجرمون ناكسوا رؤسهم
وقوله عليه الصلوة والسلام شيبتني هود والواقعة فانه الى الساعة ذي الطعام بالنور والقيام
يوم القيامة وقول الشاعر اذا انت اكرمت الكريم ملكته واذا انت اكرمت اللئيم تمردا
فتخلله كثير فلا يراد مخاطب بعينه بل كل من يتاتى منه الرذيلة وكل من يتاتى منه
الاشارة وكل من يتاتى منه الاكرام فله مدخل في هذا الخطاب ثم ان كون العموم على
سبيل البدل ظاهرا اذا اضيف الخطاب واحدا او مشتقا واذا كان جمعا فالظاهر انه
قصد غير معين ان يتم جميع الممكنين على سبيل الشمول كما قيل لم يوجد في القرآن
ولا في كلام العرب العرباء خطاب عام بصيغة الجمع وفيه نظر قوله واعلم وكر في بعض
حواشي الكشاف ان اعلم خطاب من المتكلم لنفسه بطريق التجريد من نفسه شخصا او
خاطب فان قيل هل يجوز كونه التفاتا على مذهب من لم يشترط سبق التعبير بطريق
آخر كالسكاكي والزمخشري ومن تبعهما فلما فرق الامامان بينهما كما اشار اليه
الشارح في شرح الكشاف والكرماني في شرح البخاري وغيره يقال مبنى التجريد على عبارة
المنتزع للمنتزع عنه ليترتب عليه ما قصده من المبالغة في الوصف ومدار الالتفات
على اتحاد المعنى ليتحصل ما اريد به من ارادة المعنى في صورة اخرى غير ما يستحقه
بحسب ظاهر ثم ان القوم اذا اعتنوا بامر واهتموا بشانه يعدلون قبل الشروع
فيه كلمة اعلم تنبيها للسامع على ان ما يلقى اليه من القول كلام يلزم حفظه ويجب ضبطه
فينتبه السامع له ويصغي اليه بكفه قلبه وفهمه ويقبل عليه بكليته فلا تضع الكلام في
معناه حرف التنبيه فاذا اراد الاعتناء يؤخرون ويقدمون اليه العناء تقريرا
وتثبيتا والمعنى اذا تقرر هذا وجب عليك علمه فاعلم ذلك وليكن على بال منك
او تامل بل اوعرفه فانه رقيق والعلم يقال لادراك الكلي والمركب والمعرفة
للجزئي او البسيط ولهذا يقال عرفت الله ودون عليه وايضا المعرفة ادراك
المسبوق بالعدم او للاخير من الادراكين لشيء واحد تخللت بينهما عدم بان ادرك

اولا

اولا ثم ذهل عنه ثم ادرك ثانيا والعلم للادراك الذي ليس هو مسبوقا بالاعتبار
ولهذا يقال الله اعلم ولا يقال عارف فان قيل قوله عليه الصلوة والسلام ان من
العلم كهيئة المكنون لا يعلمه الا العلماء بالله فيما اجيب بعد التسليم ثبوت هذا الكلام
من رسول الله صلى الله عليه وسلم او من علي رضي الله عنه انما يعني العلم مجازا لان
العلم العلي المخلصون كما اشير اليه بقوله عليه الصلوة والسلام من اخلص لله اربعين
صباحا ظهرت ينابيع الحكمة من قلبه على لسانه واما قولهم العلماء ثلثة عالم بالله وعالم
باحكام الله وعالم بايام الله فلا يجري فيه التوجيه المذكور لزوم التفكيك قوله تقول
حرفت الشيء اذا غيرته الى هذا اعلم ان الكلام قد تغير بادنى تغير بان يقال
الشارح العلامة اذا فسرت جملة فعلية مسندة الى ضمير المتكلم بما فهمت بالتغيير تقول
استكتمته سرا فاسر اليه سرا فبثثت سره اذا فشيته وسالته لانك تحكي كلام المخبر عن نفسه
واذا فسرتها باذا فتحت وعلت اذا سئلته كما انه لانك تحاكي المخبر تقول ذلك
اذا قلت ذلك القول قيل في شرح الكشاف السر فيه ان في مفسرة فيشتمل الاطلاق
ما يدل عليها والاول مفهوم والثاني مثله ويجوز ان صدر الكلام تقول على الخطاب ويقال
على البناء للمفعول وان اتى بكلمة اذا لان صدر الكلام في موضع الجزاء قال الفاضل
في مولانا خسرو وحينئذ لا يستقيم ان يكون صدر الكلام في موضع الجزاء على لفظ
يقال الا اذا قدر ان القائل هو المخاطب وقال العلامة الزمخشري في شرح الكشاف يقال
لقيته ولاقيته اذا استقبلته غير مستقيم لان يقال عانيه فالجواب نقول واعترض
عليه ان اراد بعدم الاستقامة فوت المناسبة بالتعبير به عنه غير مستقيم وان اراد
عدم صحة المعنى فممنوع لان يقال لازم نقول وكل موضع يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع
اللازم واجيب بان ما قاله العلامة صحيح باعتباري انا الاول بان المراد بالمعاينة
ليس معناه الحقيقي وهو ضد الاعوجاج بل مجاز عن المناسبة بعلاقة المشابهة في تمام
الاجزاء والحسن وعدم الاستقامة مجاز عن المغايرة واما الثاني فلان لفظ يقال ليس
بلازم لتقول بل هما متباينان وان كان المراد ان معناه لازم لمعناه فنقول كل موضع
يصح فيه وضع الملزوم يصح فيه وضع اللازم ممنوع لانه يصح ان يقال قل ما طن ولا

جانبي الفخذين قال وربما كانت البرة من شعر وهي الخزامة وكل حلقة من سوار وقرط وخلخال
والجمع هنا برة قال ابو علي واصل البرة برّدة فعلت على بُرَغ مثل قِرْبة وقِرَب قال
ابن القطاع اصلها برة بالضم كحصلة وحصل وغرفة وغرف واذا عرفت هذا
فراد التحرير بقوله برة وبرى انه مثله وزنا لا اصلا قوله واليه اشار بقوله في الصناعة
حمل معنى التصانع للتعريف شار اليه مع انه مصرح به بنيتها على طلاقة قدره وعلو
رتبته عرفا لانهم يقولون للحطاء قد اشرتم الى كذا مع انه مصرح به على ان استعمال
الاشارة في التصريح اذا لم يقع في مقابلته كثير ولفظ اشار ان استعمله بعلى يكون المراد
الاشارة بالراي واذا استعمل بالباء يكون المراد الاشارة باليد في استعماله ههنا بالى
تنزيل ما بلغ راليه المعقول بمنزلة المحسوس بتنبيها على قوة ظهوره وكمال البيان فيه
قوله وفي الصناعة الى اه الصناعة بفتح الصاد تستعمل في الحرف والكسر في المعاني
وقيل الصناعة بكسر الصاد حرفة الصانع وقيل هي من الحرفة لانها تحتاج في حصولها
الى المزاولة والصنعة بالفتح عمل والصناعة قد تطلق على ملكة يقتدر بها على استعمال
الموضوعات على وجه البصيرة لتحصيل غرض من الاغراض بحسب الامكان واذا اطلقت
عليها لانها المطلوبة من العلوم العلمية قوله وهي العلم الحاصل من التمرن على العمل مرارا
على الشيء يرد بالفتح في الماضي والضم في الغابر مرورا ومرانة تعوده وتمرن عليه قيل
الصناعة هي عرف الخاصة علم يتعلق بكيفية العمل ويكون المقصود منه نفس العلم
سواء حصل بمزاولة العمل كعلم الخياطة او لا كعلم الطب والاول هو المسمى بالصناعة
في عرف العامة وقد يقال كل علم مارسه الرجل حتى صار كالحرفة له يسمى صناعة سواء
كان حصوله بمزاولة العمل او لا قوله والمراد ههنا صناعة التعريف هي الاقتدار
على بيانية كشجرة الاراك اي اريد بالتعريف على التعريف ولا بتية اي اريد التحويل
المخصوص قوله وفي الاصطلاح اشارة الى ان المراد بالصناعة الاصطلاح فان
قيل فلم لم يقل في الاصطلاح فلعله لانه يستعمل غالبا في العلم الذي يحصل معلوماته
بالنظر والاستدلال والصناعة في الذي يحصل معلوماته بتتبع كلام العرب ومعلوم
ان هذا العلم يحصل بالتتبع ثم هو لغة الاتقان وعرفا اتقان طائفة على تسمية

شيء

ولم يقع الا على ما فوق الاثنين لاجمع كما ذهب اليه صاحب الصحاح والمصباح والقياب
والكلمة في لغة العرب تقع على جوهر من الكلام اسما او فعلا او حرفا وعلى الالفاظ المنطوقة
وعلى المعاني المجموعة وعلى القصيدة والجمل ويستعمل الرمي استعمال الكلمة نحو الكلم يعني
الجرح واراد بالكلم المشتقات فعلا كانت او اسما لا الجوامد والوصف ذكر العام
واراده الخاص وفيه انه لا يجوز لان العام لا يدل على الخاص باحد الدلالات
الثلث ذكره في مصباح المفتاح وكاشفة قشير القاصر وفيه انه يجوز مع القرينة للدلالة عليها ذكره في كاشفة
المطول لعلماء الدرس وفيه حينئذ لا يبقى عاما وقال الشارح في المطول اذا اطلق لفظ العام على
الخاص لا باعتبار خصوصه بل باعتبار عمومه فهو ليس من المجاز في شيء كما اذا رأيت زيدا فقلت
رأيت انسانا ورأيت رجلا فلفظ انسان او رجل لم يستعمل الا فيما وضع له نعم قد وقع في الكلام
على زيد وكذا اذا قال قائل ما اكلت زيدا والطعمة وكسوته فقلت نعم ما فعلت لم يكن لفظ فعلت
مجازا وكذا لفظ الحيوان في قولنا الانسان حيوان ناطق ثم قال وههنا بحث يشتبه على كثير من المحصلين
حتى انهم يتوهمون انه مجاز باعتبار ذكر العام واراده الخاص وليس بصحيح ايضا فانه لا دلالة للعام
على الخاص بوجه من الوجوه ومنشأ وهم عدم التفرقة ما يقصد باللفظ من الاطلاق والاستعمال
وبين ما يتبع عليه باعتبار الخارج فالمراد بالكلم حروف اذ الكلم انما يكون كلما بعد وضع الهيئة
وسماعا كلما باعتبار ما ينزل اليه او باعتبار التجريد كما في قوله تعالى سبح اسم ربك الاسم بعينه بلا
زيادة المسجد الحرام او الحروف مع الهيئة وذكر الهيئة بعد تخصيص للتأكيد كما في قولهم العلم صفة تأتي
بالغير ما دام الصفة ما دام بغيره قوله من الحركات والسكنات اراد بهما جنس المتداول
للقليل والكثير والواو بمعنى او منع الخلو لئلا ينتقض بنحو ضرب والمعتبر في شخص الصيغة بشخص
الحركات فتختلف الصيغة بالشخص باختلاف اشخاص الحركات كاختلافها في ضرب وطلب
مثلا باتحاد بالنوع والمعتبر في نوعها نوع الحركات فتختلف الصيغة بالنوع باختلاف
انواع الحركات كاختلاف ضرب وضرب قوله وتقديم بعض الحروف على بعض وتأخيره
عنه مختلفة باختلاف الهيئات كضرب ويضرب ونحوهما المشتقات لهما جمع معنى باعتبار
التقديم والتأخير في مفهوم الهيئة للاحتراز عن نحو ضرب اذا صدر عن عشرة اشخاص دفعة
على وجه يصير لفظا واحدا فانها ليست صيغة اصطلاحا وان كانت تلك الهيئة حاصلة

للحروف

للحروف باعتبار الحركات واعترض عليه بانها لو كانا معتبرين في مفهوم الهيئة لكان
تقديم الحرف المتأخر على الحرف المتقدم موجبا لاختلاف الصيغة بالنوع كما في اختلاف الحركة
كذلك فيلزم ان يكون صيغة ضرب مخالفة بالنوع لصيغة ربض وليس كذلك واجيب بان المعتبر
في مفهوم نوع الصيغة نوع التقديم والتأخير لا شخصهما والمقدم والمؤخر لا يختلف باختلاف
نوع التقديم والتأخير وان اختلف شخصهما وبين الهيئة شيء وهو ان صيغة فاعل مخالفة بالنوع
لصيغة افعل مع ان الهيئة الحاصلة منهما باعتبار نوع التقديم والتأخير ونوع الحركات والسكنات
متحدة الا ان نوع اختلاف الصيغة بالنوع فيهما في كل واحد من التقديم والتأخير يستلزم الآخر
لانك اذا قدمت شيئا على شيء فقد اخرت المتقدم عليه عن المقدم وتفصل احدهما عن الآخر بالقصد
دون التحقق فكانه اعتبر القصد او ذكره تأكيدا كما في قوله تعالى لا يستوون بمعنى
ولا يستقدمون قوله وهو في الاصل مصدر سمي به العبارة نقل الى المعنى المفعول اما
ان يعتبر مصدر المعلوم او المجهول ووضع موضع المفعول كما وضع اللفظ موضع الملفوظ وذكر
الامير موضع مضروب الامير وان يعتبر اسم مكان على مفعل وان يعتبر اسم مفعول من عنى
يعني بالتشديد والمجد وان منع كونه اسم مفعول بناء على انه ليس بشيء وهو ليس
بشيء واما مماشاة جمال الدين الاتي فانما يصح اطلاق المصدر على المفعول انما
سمعت في غير المبني من المصادر ولا يلزم صحته في غير المبني صحته فيه وما في شرح اللب للسيد
عبد الله من ان المعهود في هذا الاستعمال المصدر الغير المحدود بالتاء فليس بشيء
لان المعتبر في استعمال المصدر في صحة التجوز وجود العلاقة وسماع نوعها من العرب لا سماع
شخصها وقال جمال الدين الاتي لا تحول بمعنى المصدر بناء الفعل للمفعول وذكر في تفسير
العاقبة نحو لا اراك المحقق التفتازاني ان صيغ المصادر تستعمل اما في اصل النسبة ويسمى
مصدرا واما في الهيئة الحاصلة منها للمتلبس بمبدئها كانت او حتية كهيئة المتحركة
الحاصلة من الحركة بمعنى الحامل بالمصدر وتلك الهيئة للفاعل فقط في اللازم كالمتحركة
والقائمة من الحركة والقيام او للفاعل والمفعول وذلك في المتعدي كالعالمة والمعلومة
من العلم وباعتباره يتسامح اهل العربية في قولهم المصدر المتعدي قد يكون مصدر المعلوم وقد
يكون مصدر المجهول يعنون بهما الهيئتين التين اما المصدر والحاصل المصدر والا

كان كل مصدر متحد مشترك ولا قائل به بل استعمال المصدر في المعنى الحاصل باستعمال الشئ
في لازم معناه وهو قوله ما يراد من اللفظ وقيل كثيرا ما يطلق المعنى على ما يستفاد من اللفظ
اعلم ان اللفظ اذا وضع بازاء شئ فذلك الشئ من حيث يدل عليه اللفظ يسمى مدلولا
ومن حيث يقصد باللفظ يسمى معنى ومن حيث يحصل منه يسمى مفهوما ومن حيث يكون
الموضع اسما يسمى مسمى اعم من المعنى والاستعمال لتناوله الافراد والمعنى قد يخص بنفس المفهوم
مثلا يقال للكلي من زيد وعمرو وبكر مسمى للفظ الرجل ولا يقال انه معناه والمدلول قد يتم من المسمى
لتناوله المدلول التضمني والتزامي دون المسمى ثم وصف المعاني بالمقصودة مع ان المعنى
هو المقصود اما بالتجريد في الاول او التنصيص في الثاني للتاكيد قوله لاجل الخ هو في
الاصل مصدر اجل شرا اذا جاء واستعمل في التعليل لغايات كقولهم مرض فعلته ارجوزة
ارجيته ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تعليل لاتحصل تلك المعاني الا بها اذ لا تحصل افادة تلك
المعاني او كمتوقفا في الواقع غير موقوف على الاشياء فكان الظاهر ان يقال لاستفادة الا بها
ليدل على ما ذكرنا من انه للايخلي ان هذا الحصر ادعائي لا حقيقي فلا يراد انه يمكن التعبير عنها بغير
تلك الاشياء قوله اعلم ان الكلام الوارد لامر خطابي على وجه لا يطابق الواقع لا بقيد
مساواه الحقيقي بل هو مسلوب الدلالة عن المعنى بحسب المقام بنية على ذلك صاحب الكشف
حيث قال في شرح قول صاحب الكشاف على الجم الغفير جماعة كثيرة في الناس في تفسير قوله تعالى
واني فضلتكم على العالمين اراد انه مسلوب الدلالة عن مساواه الاصل الى المبالغة في
الكثرة والعبرة في الصدق والكذب للمعنى المقصود في الكلام لا للمعنى الذي وضع له
واذ كان قد يلاحظ لانه مقصود بل لاستعمال هذا ما هو المقصود وذلك بوضع
السكوكي في الادغام عن الابات والاحاديث النبوية المتضمنة للمبالغة لامر خطابي
حاسب المقام كقوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم فان ما يجعل في الاذان
رؤس الاصابع وذكر الاصابع مبالغة فلا تحوز في لفظ الاصابع والانامل
المبالغة كما يفوت اذا كان لفظ العدل مجازا عن العادل في قولك رجل عدل كقوله
عليه السلام فانما نصف العلم في قوله تعالى الفرائض الحديث فان المراد المبالغة في الكثرة
كما في قوله تعالى واني فضلتكم على العالمين قوله وفي هذا تنبيه على ان هذا العلم محتاج اليه

لان

لان حصول المعاني المقصودة المحتاج اليها كلها اذا كان متوقفا على حصول احوال
الابنية التي احوالها مسائل هذا العلم كان هذا العلم محتاجا اليه قوله من الفرد الحادث
في الزمان الماضي اشارة الى ان دلالة الفعل على الزمان ليس بمجرد اقتران الحدث
اعني مصدر الفعل بالزمان بل معناه ان مصدر الفعل حادث في هذا الزمان والا ورد
مثل علم الله تعالى ويعلم الله في الافعال المستقبلة فخرج الله تعالى لان الحدوث يهلك راجع
الى التعلق وهو حادث قوله والحال الخ قيد لمقدر اي في الوجود او لتبادر الفهم اليه عند
الاطلاق او لميله الى رجحان كون المضارع حقيقة فيه كما يشير اليه في بحث المضارع
قوله والمناسبة بينهما ظاهرة اريد بالتعريف معنى التغيير والتحويل للاول تحويل تغيير
والتغيير قد يوجد مع التحويل هذا ما ذكره اتقاء من ان التعرض للمعنى اللغوي استهجار
لمناسبة بين المعنيين قوله والمراد بالتعريف هنا غير علم التعريف لان الظاهر
ان المصنف قصد تعريف لفظ التعريف لغة واصطلاحا وقطع النظر عن تعريف
علم التعريف تسهيلا للمتعلم فلا يرد ان التعريف ليس بجامع لخروج المسائل التي
لا تتعلق بتحويل الاصل الواحد ولا مانع للزوم كون تحويل المصدر المعاني
كالضرب مثلا تصريفا لصدق التعريف عليه وهو باطل للاجماع كون الجزء على
الكل وقيل اما قال والمراد بالتعريف ههنا غير علم التعريف نظرا الى انه قولنا
تحويل الاصل الواحد الى آخره لا يحل علم التعريف بالمواخاة للعلم من قبيل الانفعال
والتحويل من مقولة الفعل والتعريف ينبغي ان يجعل على المعروف وفيه بحث لان تقدير
التعريف علم بتحويل الاصل الواحد الخ وللعالم يكون تعريف علم في العلوم الا باعتبار
متعلقه اقتصر في التعريف عليه تعويلا على فهم الطالبين قوله الذي هو معرفة
احوال الابنية قال بعض الفضلاء في تعريف التعريف التعريف علم باصول
يعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه بعض احكام
الادغام نحو اما اضرب بعدك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في
البنية وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شذ يشذ واذا كان في كلمتين فهو
يكون داخلا في الاحوال لانه حال يطرء على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا احكام البناء

الى كتابين مثل اضرب الرجل واما قيدنا بالبعض لان الاخر داخل في البنية وهو الذي يكون
في كلمة واحدة اذ هي ترجع الى ابنية الكلم لانها احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف
في انطلق ويخرج ايضا احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم على صفو زيد
واشباعهما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة واورد
على هذا الحد ان زيادة قوله نحو ان اخاه وما ذكرتم لكن داخل به من وجه آخر لانه
خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من استناد المعرفة الى المضاف استناده الى المضاف اليه فيلزم
ان لا يكون ابنية الكلم من التعاريف وهي منه وجوابه ان يقال ان اريد بابنية الكلم مواده وجواهرها
فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليس من مباحث التعريف وان اريد ما يطرأ
على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس ابنية الكلم والاضافة فيه كما في قولهم شتان
فيمتنع قوله احوال ابنية الكلم على هذا التقدير احوال هي ابنية الكلم هكذا ذكره لكن التحقيق
في هذا المقام ان يقال المراد بابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وحركاتها وسكونها المخصوصة
بها اما باعتبار كونها مادة للكلمة وما حوالها الابنية العوارض التي تلحقها بحسب كل غرض كما
ذكره بعض الفضلاء في تعريفه واذا كان كذلك فلا يرد زيادة قولنا احوال لينضبط المدعا على
التعريف ويخرج عنه ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانه انما هو علم بقواعد يعرف بها
احوال الابنية اي الماضي والمضارع والامر والنهي الى غير ذلك مما يرجع الى الاحوال
الابنية لا الى نفس الابنية هذا تفصيل لطيف فانظر فيه ليظهر لك ما فيه **قوله** واختار التحويل
على التغيير قيل الفرق بين التحويل والتغيير لا يكون الا مستدعيا لما قال غيرت الشيء فتغير والتحول يكون مستدعيا
ولازما وقيل التحول يستعمل في الذوات والتغيير في الصفات وقيل التحول اعم من التغيير كما في الفرخ
قوله قال في المغرب هو الفاس المحكم كتب في اللغة للمطرزي المعتزلي صاحب المصباح في النحو والكتب
تعد له اللغة الفقهية وله كتاب في اللغة ايضا اطول منه سماه بالمغرب بالفاس المهملة يحيل
بيان بعض اللغات اليه **قوله** اي موضع آخر وهو في الاصل الوضع افعل التفضيل بشهادة القرين
نحو آخران احوى اخر اخرياخر اخريات فمعنى آخر في الاصل اشد تاخرا ثم نقل
الى معنى غير فمعنى جاءني زيد وبعل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا بما هو من جنس المذكور اولا
فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى اذا قيل جاءني زيد فهم منه ان المراد رجل اخر

بخلاف

بخلاف جاءني زيد وغيره ويستعمل اخريات واوافرع المثنى الاول مع الالف والنون
كما هو حقها نحو جاءني طلحان في اخريات الناس اي في المحاسبة المتاخرة طلحة آخر سائر
تصاريفه غير مثنى التفصيل استعملت حروفا لوازم افعل التفضيل اعني خر واللام والاضافة
ما مثل آخر في قوله تعالى فعدة من ايام اخر لانه للعموم وآخر للجمع على فعل وانما
يجمع عليه اخر فيما وجد ملفظا لما كان اليوم مما لا يعقل وبين الاناث مما يعقل
لانهن ناقصات العقل فكان اخر اولى فيجمع على اخر كذا في الاقليد **قوله**
وقال في الصحاح التحول النقل الواقع في الصحاح التحويل التنقل من موضع الى موضع
ولما وقع فيه حول حاضر اجاز للشارح ان ينسب اليه ورد التحول الزمخشري مصدر
حول حاضرا معنى التنقل ثم الصحاح بفتح الصاد اسم مفرد بمعنى الصحيح يقال
صحيح وصحاح بالفتح والجار على السنة الاكثرين كسر الصاد مما انه جمع صحيح وبعضهم
ينكره بالنسبة الى تسمية هذا الكتاب ولا مستند له الا ان بنت رواية عن
مصنفه وهو اسمعيل ابو نصر الجوهري حاد الجوهري تلقت الامة كتابه بالقبول
ولا بأس بزنة عليه حواشي مفيدة فوق ستة ثلث وسبعين وثلثمائة وقال ياقوت
في معجم الادباء كان من ارباب وهي من بلاد الترك وكان من ارزق العالم اخذ
عن خاله ابرهم الفارابي وعن السيرافي والفارسي ودخل بلاد ربيعة ومضر فاقام
بها مدة في طلب اللغة ثم عاد الى خراسان فنزله ابو الحسين الكاتب عنده واكرمه مدة اقامه
بنيسابور مدة فوز وبرز في اللغة وختم الكتابة وحسن الخط جدا نذكر هنا ان مثلثة والظاهر
قال القطيعي مات متردیا من سطح داره وقيل انه تغير عقله وعمل له دفتان وشدهما
كالجناحين وقال ابن ابي الطيب وقع من علو فهلك قال وقيل انه كان يتبع عليه الصحاح
بخطه غير مبيضة فبيضها تلميذه ياقال له ابرهم بن صالح فغلط في اشياء كذلك في
شرح المغني للشمني **قوله** وحول ايضا يتعدى بنفسه ولا يتعدى بكلمة ايضا
لا يستعمل الا حيث يبين هناك تواخ ويمكن استغناء كل منهما عن الاخر فخرج بالتباين
نحو جاءني ايضا مقتصرا عليه لفظا او تقديرا وبالتواخ نحو جاءني مات ايضا وبالجار
الاستثناء نحو اختصم زيد وعمرو ايضا فانه يقال شتان ما بين ذلك ثم هو مفعول مطلق حذف

عامله وجوبا بها او على حذف عاملها وصاحبها واعلم انه قد يستعمل الفعل الواحد
في موضع منفيا بنفسه وفي الآخر مثبتا وهذا كثير في كلام العرب يرقى الى مائة
وستين مثل آمادوا ماد وآمر واوسع وافيل واوحش واحصن واظلم وانعل
وصبر واجلى واوجع الى ما طلب البواقي في الدستور من كتب اللغة قوله والاسم نحو الحول
الخ قال الازهري الحول مصدر كالتصغر ويجوز ان يكون الاسم والمصدر على وزن واحد كالسبل
وقال ائمة التفسير قالوا انه في الآية مصدر كذا في جامع اللغة قوله ولا يخفى انك تعلم ان حروف
الطرف ما ظرف بحرف دخيرها ولا يوجد صورة خالية عن الفعل والفعل يستلزم التغير
ضرورة فالتغير بدل التحول لم يهب الوهم الى ان تغير الطرف الى ظرف وغيره فيكون خاليا
عن الفعل لانه اعم منه فينبغي ان يوجد فيها مادة لا يوجد فيها التغير تحقيقا لمعنى العموم قوله
لانه الاخص من التعريف اريد بالتغير التغير الاخص فيمنع فيه بحث لانهم قالوا التغير
على قسمين تفسيري وتغير حقيقي والاول يكون للماهية الحقيقية ولا يشترط فيه الطرد
والعكس لتسمية ويفهم منه قطعا جواز التفسير بالاعم والاخص فان قيل فينبغي ان لا يجوز
تفسير التعريف اصطلاحا بالتحول لما بين ما ذكرتم مثلا ليس التغير الاصطلاحي لفظ التحول
بل هو مع ما بعده وهما متباينان وبان بطل بالتأمل قوله ثم التعريف يشتمل على العلل الاربع
اعترض عليه بان العلل متباينة للمعلول فلا يعرف بها وبان مادة الشيء وصورته لا بد وان
يكونا واختلفتا فيه والاصل الواحد وهيئته ليسا كذلك بالنسبة الى التعريف لانه على ما عرفه
هو الفعل المخصوص وهو التحول وليس للفعل مادة وصورة واجيب بان ليس المراد من التعريف
بالعلل الاربع ان يكون هي بانفسها معرفة بل المراد انه موافق للمعلول بالقياس الى العلل
محمولات اربعة يصح ان يحمل عليه لان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف فيعرف ورد عليه
بان هذا هو الحق لو كان التعريف بتلك الآلات لكن التعريف الواقع ليس بالمأخوذات
بالقياس الى العلل بل المراد انه يوجد في كل تعريف محمول واحد فيه اشارة الى العلل الاربع وهما تحول الاصل
محمولات على الاصل الواحد الذي يوجد في كل تعريف مجموع الامور التي تتم التحول والمراد بالتعريف ما وقع فيه التحول اعني الابنية والصيغ
تعريف الفعل لظهر المادة والصورة للاصل وهيئته وقد اجيب عن الاعتراض الاول بان المعرف

مجموع العلل لا كل واحدة منها فيجوز ان يكون المجموع محمولا وان لم يكن كل واحدة على
حدة كذلك وبان كون المعرف محمولا انما هو في بعض الماهيات الحقيقة المعرفة
بحسب الحقيقة اما في الكل فلا كالمحمول والبيت ورد عليه بان العلل ان اخذت
مجموعة يكون علة تامة وان اخذت بخلافها يكون ناقصة وكل منهما لكونه مغايرا
للمعلول بحسب الذات لا يحمل عليه وبان المعرف على ما قيل كما يجب ان يكون محمولا
كذلك اجزاء المعرف يجب ان يكون محمولا على المشهور وبانه مخالف لما هو المشهور
بين الجمهور من ان المعرف يجب ان يكون ما هو بالمعرف في العموم والخصوص كما هو حد
المتساويين او متصادقا له في الحملة كما هو مذهب المتقدمين ويكون الفاعل هو المحول
والغاية هو حصول المعاني المقصودة بتحقيق ويكون الاصل الواحد هي المادة والتحول
هي الصورة على سبيل التشبيه لان الغرض لما مادة له ولا صورة له وقد ناقش فيه
بالمنع ثم ترك التاء في اربع علامة التانيث واثباته قيل للتذكير ذكر في شرح التاء
وهو يخالف ما ذكره في دفع سؤال الانعكاس في الحاق علامة التانيث من الثلثة الى
العشرة بالمذكر دون المؤنث من ان المعدود المذكر جمع فيكون مؤنثا فيدخل الحاق التاء
بعدده واذ المخصص لحق بالمؤنث للمؤنث منها فهذا صريح في ان التاء للتانيث وقال صاحب
الكشف في تفسير قوله تعالى ولا هم ينقذون انث لمكنة النفس على تاويل الشخص
قوله واعلم ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون جميعه اولا والاول العلة التامة والثاني
اما ان يكون داخلا في المعلول اولا والاول اما ان يكون من اجزاء الماهية اولا والاول
للجنس والفصل والثاني الصورة والمادة وغير الداخل اما ان يكون المعلول منه اولا فاعله
اولا منه اولا فاعله والاول الفاعل والثاني الغائية والثالث اما ان يكون المعلول
حالا فيه فانا به اولا والاول الموضوع والحل والثاني اما ان يكون المعلول موقوفا على وجوده
او عدمه او كليهما والاول الشرائط والثالث وجود الموانع والثالث
المعدات قوله ويدل بالالتزام على الفاعل يريد به وهو التحول فالاصل الواحد هي المادة
الالتزام العرفي المعتبر عند اهل العربية لا العقلي حتى يرد ويمكن تفصل التحول
مع الذهول على الفاعل قوله وحصول المعاني هي الغاية كالجلوس في السرير على ما

قالوا وفيه ان الخلوص لحصول المعاني مما فرغوا فلا يكون علة الا ان يقال المراد تصورها

قوله فان قلت الحمل هو الواضع ام غيره قلت الظاهر ان ام متصلة لا تقع قبلها الا همزة الاستفهام في الاكثر بمعنى الاستفهام او صارت بمعنى التسوية وهل في الاصل وضعها احد المستويين والاخر الهمزة على معنى ان كان ما يليها اسما مفردا كان ما يلي الهمزة كذلك واي كان جملة اسمية او فعلية كان ما يلي الهمزة كذلك وهما ليس كذلك فلذا يقدر الهمزة في المعطوف عليه والمبتدأ في المعطوف ان عطف على الجملة والا فعلى اي الرجلي مال يجوز لكن الفاضل تبعا لما في الهمزة وام في نحو اعندك زيد ام عمرو واحرانا ساحا كما قال سيبويه كأن الهاء احسن ربما ذكرنا مع وقوع هل قبل ام ظهر انه لا وجه لما قيل على قول الشارح في المطول هل هي واقعة ام لا من انه قد تقرر في النحو امتناع ان يقع لهل بعادل واجيب انه يسهل اطلاقات المصنفين وسامحاتهم في امثالهم قوله قلت الظاهر انه كلام صحيح لذلك قيل وهكذا الهيئة التركيبية في المركبات فانك ترى ظاهرا انها ليست بموضوعة بناء على انها لو كانت موضوعة لمعنى لكان التركيب المزدوج لكنه ليس كذلك فانا نتركب تركيبات مختلفة ولا نعرف ان الواضع وضعها او لا بل ربما يجزم بانه لم يوضع هذا التركيب الخصوص والجواب اما لا نسلم الملازمة واما سيجيء اذا كانت الهيئة التركيبية موضوعة بالشخص وليس كذلك بل هي موضوعة بالنوع الا ترى ان هيئات التركيبات المزدوجات تختلف باختلاف اللغات بتقدم المضاف اليه على المضاف جائز في العارسية دون العربية لاعتبار الواضع قواعد في تأليف المزدوجات في كل لغة مجاز بالنسبة في جميع اللغات على وجه يراد وانما الكلام في وضع الهيئات نوعا كالارادة الملكي مدخل في خصوصيات التراكيب اذ له ان يطبق [illegible] هذه المزدوجات على ما عنده وله ان يطبقها على قاعدة اخرى لكن لم يكن ذلك [illegible] معوضا اليه بالكلية اذ لا بد من رعاية القواعد العربية قوله كما يقال في العرف وهو خاص ان الطائفة مخصوصة وعام لطائفة غير مخصوصة والعادة وهي ما يستقر في النفوس من الامور المتكررة المعقولة عند الطبايع السليمة تشملها وقد يعرف بينهما باستعمال العادة في الافعال والعرف في الاقوال

في العرف على نوعين لفظي كخوارزمي بقيد لفظا بالنون وعلى اسم العرف من حيث الاستعمال لا من حيث اللفظ كالليم فانه لا يفيد لفظا بالمأكول مع انه يجب الاستقبال مخصوص به والمتبادر عند الاطلاق العرف العام كما ان المتبادر من الوجود الخارجي قوله في التحقيق اخرج الشيء المحض المحقق والثبوت في نفس الامر بحيث لا يشوبه شيء من المماهية والاخذ بالظاهر ربما يشبه الحقيقة وليس بحقيقة قوله وهو الواضع لانه الذي حول الاصل الواحد الى اشكة واما ملخا انه حول الاصل الواحد الى الاشكة وهو ما فائدة جليلة وهي ان الوضع اما شخصي ان اعتبر المخصوص في جانب اللفظ بان يكون مخصوصا وحينئذ اما ان يكون الوضع والموضوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ بازائه كعامة النكرات او يكون الوضع عاما والموضوع له خاصا بان يتصور معنى كليا ويلاحظ جزئياته ويعين بعض الملاحظة الاجمالية اللفظ رفعة واحدة للكل واحدة بعد اخرى تلك الجزئيات كالمفردات من الاسماء والاشارات واسماء الافعال والحروف وبعض الظروف كالبين وحيث وغيرها مما يتفق معنى الحروف ما طلقا على تلك الجزئيات المخصوصة بطريق الحقيقة ولا تطلق كذلك على ذلك المعنى الكلي ان لم توضع له وبهذا الوجه الملكي تعدد معاني لفظ واحد من غير اشتراك وتعدد اوضاع وان لم يعرف الوضع العام بمعنى خاص وضع في ضمن بعض وقال ان العقار واسماء الاشارات موضوعات لمعنى كلية الا ان الواضع شرط ان لا يستعمل الا في جزئيات تلك الكليات وليوضح ما قاله لكان انا وانت وهو مجازات لاصحابي لما ازلا يصح استعمالها فيما وضعت لها من المفهومات الكلية ولو كانت كذلك لما اختلف ائمة الامة في عدم استلزام المجاز للحقيقة ولما احتاج من الاستلزام الى ان يتمسك في ذلك بعلة نادرة وانما كون الوضع خاصا والموضوع له عاما غير معقول وانما نوعي [illegible] العموم في جانب اللفظ وقد يكون بثبوت قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على معنى يفهم منه بواسطة تعيينه لمثل الحكم بان كل اسم آخره الف او ياء منقوصة ما قبلها مفتوح فهو مجرور في حالة الرفع ما لم يكن ممنوعا من الصرف او مضافا او مقرونا بالالف واللام وكل اسم آخر رجال وسلمين وسلمات فهو مجموع من سلمات

ذلك الاسم وكل جمع عرف باللام فهو لجميع تلك المسميات الا بقرينة ذلك وسئل هذا هو الحقيقة
بالاكثر الحاصل من هذا القبيل كالمصغر والمنسوب وعامة الافعال والمشتقات
والمركبات وبالجملة كل ما يكون دلالة على المعنى بالهيئة وقد يكون شدت قاعدة دالة
على ان كل لفظ متعين للدلالة بنفسه على معنى فهو عند القرينة الدالة عن ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق بذلك تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه يفهم منه بواسطة القرينة
لا بواسطة هذا التعيين مع لم يثبت من الواضع جواز استعمال اللفظ في المعنى المجازي
لكانت دلالته وفهمه منه عند قيام القرينة بحالها ومثله مجاز لتجاوزه المعنى الاصلي
ثم الوضع النوعي ثمثة انواع كالشخصي الاول وضع خاص مع خصوص الموضوع له
كوضع اعلام الاجناس الصيغ من فعل يفعل وغير من جميع الهيئات المملة الطارية على
تركيب فرع لما ثبتها كلها اعلام لاجناس الصيغ الموزونة بها وقد تكون
بين الوضع بعنوان كلي تابع له على تركيب فرع لما فوضع كل منها وضعا نوعيا
في ضمن ذلك العنوان على الجنس ما يوزن به من الصيغ فالوضع في كل منها خاص مع خصوص
الموضوع له وخصوصه لا يأتي في الوضع النوعي لان العموم في الوضع النوعي في جانب اللفظ
وخصوص الوضع انما هو باعتبار الوضع لان مغايرة عموم الوضع ولا شبهة ان ذلك
العموم ليس الا باعتبار ملاحظة المعنى حين الوضع عاما وهذا العموم والخاص عام مع عموم
الموضوع له كوضع عامة المشتقات والثالث وضع عام مع خصوص الموضوع له كوضع
عامة الافعال فانها موضوعة بالنوع بملاحظة عنوان كلي شامل لخصوصية كل نسبة
جزئية من النسبة العامة ما لموضوع له تلك النسبة الجزئية الملحوظة بذلك العنوان الكلي
فالوضع عام والموضوع له خاص ما لوضع عند الاطلاق يراد به تعيين اللفظ للدلالة
على معنى بنفسه سواء كان ذلك التعيين بان ينزل اللفظ بعينه بالتعيين او يرجع
في العامة الدالة على التعيين وهو المراد ما لوضع المأخوذ في تعريف الحقيقة والمجاز
ويشمل الشخصي والقسم الاول من نوع المذكور ادلا عالم ذلك فانه يتفق
في مواضع قوله اي استعمل الامثلة منه الاشتقاق في اللغة اخذ شيء الشيء فهو
منتقد وفي الاصطلاح تجد تارة باعتبار العلم وتارة باعتبار العمل فان اعتبرناه من حيث

انه

انه صار عن الواضع احتجنا الى العلم به لا الى علة فاحتجنا الى تحديده باعتبار العلم
وان اعتبرناه من حيث اخذنا الى علة عرفناه باعتبار العلم اما تعريفه باعتبار العمل
فهو ان نأخذ من اللفظ ما يناسبه في الترتيب والتركيب فنجعله دالا على معنى
يناسب معناه واما تعريفه باعتبار العلم فهو ان تجد ان علك بين اللفظين تناسب
في اللفظ اما في تركيب خود في الاصول والمعنى وله ثمثة انواع صغير وهو ان
يكون بينهما تناسب في الحروف والتركيب نحو ضرب من الضرب وكبير وهو ان يكون
بينهما تناسب في اللفظ دون الترتيب نحو جبذ من الجذب واكبر وهو ان يكون بينهما
تناسب في المخرج نحو نعق من النهق واذا اطلق يتبادر منه الاشتقاق الصغير ثم الاشتقاق
قيل كما يكون في الاحداث قد يكون في الاعيان كما في استنوق وتمر وانجر ونحوها
وتجسم وهو على خلاف القياس بما في التلقي الجوهرية نادر كقولهم ابل انانة على وزن
شكس وشكاسة اذا تأنث في رعية الابل واحسن القيام بمصالحها واما الحروف
فلا يجوز الاشتقاق منها والمثبتة منعللة بان التأكيدية غير مشتقة من لفظها
والمراد انه موضع لان يوكد بان كذا مال صاحب الكشاف وقال الكل الدين في
شرح المشارق لو قيل انها استقت من لفظها بعد ان جعلت اسما لكان قولا
اعترض عليه من وجوه الاول لانه لا بد من دليل على ان الاشتقاق لا يجوز في الحروف
والثاني لانه لا معنى لاشتقاق الا الاتيان بحرف لفظ في لفظ للدلالة على اشتمالها
على معناه وهو متحقق فيه فيما نحن فيه والثالث ان اهل العربية قالوا السوف مشتق
من سوف وهو حرف اجماعا واجيب بانا الدليل على ان الاشتقاق لا يجوز في الحروف
اتفاق بعض المتقدمين على ان الاصل في المشتقات المصدر واتفاق جمهور على ان اصلها
الفعل ولا مانع من ان يكون الحروف اصلا وقولهم التسويف مشتق من سوف معناه كونه
مأخوذا منه ومثله قول بعض اهل العربية المضارع من الماضي وفيه بحث لانه لا يقتضي عدم
جواز الاشتقاق في غير المصدر والفعل قوله واقرب الى الضبط قرب بحيث من باب
علم فيكون متعديا بنفسه نحو قوله تعالى ولا تقربوا مال اليتيم وقد يجيء من باب نصر
فيكون لازما فلا يستعمل الا بمن يعني الى وقد اطرد استعمالهم افعل التفضيل من قرب

بحاج مع

بالي لئلا يتوهم في اول الوهلة التباس من القلة بين التفعيلة او تعليم
حرفي جر بمعنى واحد بعامل واحد حيث لا يصح الابدال عند وجود ما مثل مررت
بزيد بعمرو مع ذلك باطل وقوله تعالى اقرب للتقوى اللام فيه للاختصاص
بمعنى غناء صلة القرب وهي من في الفعل والى في افعل التفضيل المستعمل هنا لرفع الباس ذكره
التفتازاني في حواشي الكشاف نعم يخدش الوجه الثاني قوله تعالى كلما رزقوا منها من ثمرة
رزقا وقولهم مررت بزيد بارض كذا فان توهم هذا التعلق ثابت فيهما اللهم الا
ان يقال ان ما ذكر نكتة والنكتة لا تطرد واستعمال الى في حالة الاضافة ودخول اللام
مع عدم التوهم للاطراد ووجه الصحة في الاول تطوح الطرف الاول الى المطلوب والثاني
بالعكس ذكره صاحب الكشاف وبهذا يعتبر امثاله مثل قولك الكلب من سنانك من
العنب قوله والعقود هي بالضم العهود ما يعقد عليه قوله واجيب مأخوذ من اجاب العقلاء
اذا قطعت كي الجواب جوابا بالقطعة كلام العاقل قوله واخر الفعل عن المصدر
وهذا جواب عن سؤال مقدر تقديره ان يقال اذا سلمتم كون الفعل متأخرا فما جانب تقوله
وتأخير الفعل الخ قوله فتامل ولعل الكوفيين يقولون ما ذكرتم من ملاحظة التأخر
والصفات ليس حجة عليها بل هي حجة لنا اذ نحن نقول على طريق القياس كما انه اصل
في الاعلال بالاتفاق فليكن هو ايضا اصلا فيما نحن فيه اختلاف وعلى هذا لا يرد
علينا اعتراض وقد اذ ليس فيها جهة اختلاف والكلام فيما فيه جهة اتفاق
وجهة اختلاف فتفيس المختلف فيه على المتفق عليه تامل الحقق بالتامل في ان هذا
القياس مع الفارق وان جعل احدهما اصلا في محل والاخر في محل آخر او ارتكاب
التعاول قوله واعلم ان المراد بالمصدر المصدر المجرد يعني ان المراد يكون الفعل
مشتقا من المصدر هو ان الفعل مشتق من المصدر المجرد لان المصدر المزيد فيه مشتق
من الفعل وفي التعليل بقوله لموافقته اياه بحروفه ومعناه نظر لان موافقة المصدر
المزيد فيه الفعل المجرد في المعنى ممنوعة لان حروف المصدر ازيد من حروف الفعل
ومعنى المصدر الحدث فقط بخلاف معنى الفعل فانه مع الحدث مع الزمان ولو سلم
فليكن المصدر المجرد مشتقا من الفعل بهذه العلة بل هو اولى بهذا من المزيد فيه لان حروفه

مساوية

مساوية بحروف فعله وان اريد ان المصدر المزيد فيه مشتق من المصدر المجرد
بالموافقة اللفظية منتقضة ولو قيل ان المراد بالموافقة في اصل الحروف
مع استقيم قلنا ان اصل حروف الاكرام مثلا هو بعينه لكرم فيكون بالحقيقة
موافقا لكرم وهو باطل والجملة المعنى الثاني او في بالارادة من المعنى الاول وان
اورد عليه هذه المناقشة فتامل للاعلال ذكر في بعض شروح العروض ان
الفعل المزيد فيه مشتق من المصدر المزيد فيه والمجرد من المجرد والمفهوم من كلام الشارح
اشتقاق الكل من المجرد للاصول مالها واحد لان اشتقاق المصدر المزيد من
المصدر المجرد اشتقاق المزيد من المجرد قيل لا قاعدة كلية منتقضة لوجوب
اشتقاق فعل من كل مصدر وقيل اذا اشتمل الثاني على معنى المزيد وزيادة يشتق
من المزيد كالتدبير من التدبر والوجه من المواجهة والبرج من التبرج بمعنى الظهور والتيمم
من التيمم كذا في حواشي الكشاف وذكر في حاشية تفسير القاضي للولا حسير وقيل
لفظة من اتصالية كما في قوله عليه الصلوة والسلام انت مني بمنزلة هارون من موسى
اي هما من جنس واحد يجمعهما الاشتقاق من اصل واحد ومن خطأ صاحب الهداية
في قوله الوجه مشتق من المواجهة حيث جعل الثلاثي مشتقا من المنتهية والامر
بالعكس فهو مخطئ لان معنى الاشتقاق ان ينتظم الصيغتان فصاعدا معنى
واحدا وفي هذا لا توقيت ما ان يكون المشتق منه ثلاثيا وقد مال العلامة صاحب
الكشاف التيمم من التيمم لان الناس يقصدون به للاشتقاق واشتقاق البرج
من التبرج والحق من الاجتناب لاستتارهم من العيون وهذا لان غرضهم من
ذلك الاشتقاق بيان حقيقة تلك الكلمة فجاز ان يكون المشتق اشهر واقوى
الى الفهم من الثلاثي كما في الضمائر مع الاضمار فصح ذكر الاشتقاق لا بصاح معناه وان
ان لم يكن المشتق اصالة وحاصل ان الاشتقاق ههنا ليس على مصطلح اهل
الصرف وصاحب الهداية ليس بمخترع في اطلاق الاشتقاق على المعنى المذكور
بل مقلد لامام العربية تابع له ومن وقف وقال ذلك في الاشتقاق الصغير
واما في الاشتقاق الكبير وهو ان يكون بين كلمتين تناسب في اللفظ والمعنى

وهو جائز فقد اخطاء في الفرق بين الاشتقاق من عند نفسه اذ لا نقل فيه
ائمة العربية وغلط في تفسير الاشتقاق الكبير فان ما ذكره انما يكفي في الاشتقاق
الاكبر في الكبير لا يكفي التناسب في اللفظ والمعنى بل لا بد من الاشتراك في الحروف
الاصول بالترتيب اشار اليه الشريف في شرح الكشاف وذكره ابن كمال باشا
في حواشي الهداية **قوله** والكل مشتق منه اما بواسطة الى آخره قال الشريف الجرجاني
في شرح الكشاف ومعنى قولهم صار مشتقا من حرف انه مشتق من مصدره وانما
اختاروا صيغة الماضي تنبيها على الحروف المعتبرة في الاشتقاق فان بعض المصادر
كالجموح والقبول يشتمل على حروف لا تعتبر فيه **قوله** ويجوز الجواز قد يستعمل بمعنى
الاحتمال العقلي وقد وصى الشيخ في الشفاء بالمحافظة على التمييز بينهما واشار
الى انه بناء من عدم التمييز خلل كثير وفي حاشية التلويح للتفتازاني الجواز يطلق
على ستة معان احدها المباح والثاني ما لا يمتنع شرعا سواء كان واجبا او ندبا او
مكروها والثالث ما لا يمتنع عقلا سواء كان واجبا او حراما او متساوي الطرفين
او مرجوحا والرابع ما استوى الامران فيه شرعا كالمباح او عقلا كالمقدور للعبد
والخامس ما يشك فيه شرعا او عقلا والمشكوك اما بمعنى استواء الطرفين
او بمعنى عدم الامتناع والجواز الشرعي من هذه المعاني هو الاباحة ويجوز ان يكون
وجه اختياره الاخير مذهب ابي جعفر فانه جمع بين قول من قال ان بعض
الامثلة مشتق من الفعل كالشيخ عبد القاهر وابن علي وغيرهما وقول من قال انه
مشتق من المصدر **قوله** ونحو ذلك يجوز جره عطفا ان يكون معطوفا على المشتق
يكون مجرورا من قبيل الحمل اليه ويراد به مثل تحويل الاسم المذكر الى المؤنث
ويجوز نصبه على ان يكون معطوفا على تحويل الاسم ويراد بتحويل المعلوم
الى المجهول والغائب الى المتكلم والمخاطب **قوله** وهذا اقرب اي التوجيه الاخير
الى الحق من الاول لان مذهب الكوفي غير ملتفت اليه **قوله** او ان آن
الاوان ترجيح في الصحاح الاوان الحين والجمع اوانات كزمان وازمنة ورجع
يكون متعديا من باب قطع ومصدره يجئ راجعا ولازما مصدره يجئ

رجوعا ورجعى **قوله** في بيان تقسيمه التقسيم ان يقسم الجزء الكلي قصدا
بخصوصه تجامعه اما متقابلة او غير متقابلة ليحصل بانضمام كل قسيم اليه
قسم منه فلا بد ان يكون مشتركا بين اقسامه بخلاف الترديد فانه لا يستلزم
اشتراكا كما في المنفصلات وقد يجري في الجزئيات الحقيقة كما في الكلمات الشبيهة بها كقولك
زيد اما ان يكون قائما او قاعدا وههنا فائدة وهي ان الترديد الانفصالي لا يشتبه
بالتقسيم لانه دار بين القضايا بحسب صدقها وكذبها في نفس الامر وكذا
لا يشتبه به الترديد الحملي اذا كان متعلقا بجزئي حقيقي او بكل مسور اما اذا تعلق
بكلي غير مسور فانه يشتبه به الا ترى ان العدد اما زوج او فرد يحتمل التقسيم
والحمل والفرق انه اذا قصد به الحمل كان بالحقيقة قضية حكم فيها بالتسوير ولو سور
لم يخرج عن كونها حملية شبيهة بالمنفصلة واذا قصد به التقسيم يراد بالعدد ما يعمه
ويعتبر انضمام كل من الامرين الى ذلك المفهوم ليحصل به قسم منه فلا يكون قضية في
الحقيقة بل في الصورة واذا قصد الحكم باحد القسمين على ذلك المفهوم او بانتفائهما
فقد خرج عما هو حقيقة التقسيم فصار قضية طبيعية على قياس ما عرف في العرف
والتعريف الكاسب للتصور واما التعريف اللفظي فالمقصود به التصديق دون
التصور ثم الترديد لا يكون الا بين امور متحدة فلا يحال المراد بالاثنين اما الحمول الثلاثة
او الخمسة وقد يحال قد يقع الترديد الغير المحتملة لفائدة سد باب كلام الخصم لئلا يكون
له مجال الى القسم الذي كان ذلك بعيدا في الواقع وعند الفعل **قوله** ثم الفعل بكسر الفاء قال
الشريف في حواشي شرح المفتاح الفعل بفتح الفاء هو المصدر حقيقة وبكسرها اسم المصدر
حقيقي بل الحاصل من المعنى المصدري وقال الشارح في المطول ويستعمل فعل بكسر الفاء بمعنى اللفظ
والحدث فاعترض عليه بان الذي للحدث هو الفعل بالفتح لا غير والفعل بالكسر الاسم
كما صرح به الشارح في غير هذا الكتاب وصرح به الجوهري ايضا واجيب بان هذا انما يرد
لو كان المراد بالحدث هو مدلول مصدر فعل بفتح فاء وانما المراد الغرب مثلا فتدبر
بان تلت على اي شئ يعطف قوله ثم الفعل تلت على محل اسم ان فان تلت العطف
على اسم ان المفتوحة غير جائز سواء كان قبل مجئ الخبر او بعده تلت ان هذه مكسورة حكما وان

كانت مفتوحة لفظا لوقوعها موقع منصوب اعم على الاصح ويجوز ان يكون عطفا على
مدهم الاسم اما غاثى واما رباعى ثم الفعل وهذا شايع وسايغ **قوله** اما غاثى واما
رباعى وهما بضم الفاء الاولى والراء شاذان لانهما منسوبان الى ثلثة وارببة والقياس
ان يقال ثلاثى واربعى بفتح الفاء الاولى وقيل انهما منسوبان الى ثلاث واربع اللذين لا ذكر فيهما على ما
هو مذهب سيبويه ولوبنى الامر على مذهب غير سيبويه فيهما مجازان من الاستعمال فى خواص المعنى
الا انه تكلف وهكذا الخماسى والسداسى وغيرهما **قوله** حروفه الاصلية ثلثة او اربعة
فيه اشارة الى رد ما يقال يجوز ان يكون الفعل ثنائيا نحو صه ومه واخاه لان الحروف
الاصلية فيها ثلثة **قوله** او زايد بين الخماسى والثنائى اما الثنائى فان الاصل فى كلمة ان يكون
على ثلثة احرف حرف يبتدا بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة
بين المبتدا به والموقف عليه او يجب ان يكون المبتدا به متحركا والموقف عليه ساكنا فلما
تنافيا كرهوا موازرتهما فصلوا بينهما فان جعلت المتوسط لا يخلو من ان يكون متحركا او ساكنا
وايا ما كان يلزم الثنائى مع احدهما ثلثة لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو
متوسط علم يتحقق الثنائى لعدم وجوب شئ من الحركة والسكون عليه واما الخماسى فلكثرة حروفه
ولانه يستقل بغير الموضع المتصل ويصير كالجزء منه بدليل امكان ما قبله ما لخماسى فيه كالسداسى
فى الاسم وهو مرفوض كما سيجئ وكلمة اذ لمجرد التعليل كما ذهب اليه جماعة من انها حرف تعليل
كاللام منهم ابن هشام وقيل ظرف زمان يستفاد التعليل من قوة الكلام لا من اللفظ
والمعنى للظرفية ههنا واما كلما حيث وحين ما استعملا لمجرد التعليل وكلمة وقد فهما مع
اذ **قوله** بشهادة التتبع والاستقراء تقول قرأت البقرة وقرأتها واستقرأتها
اذا تتبعتها تخرج من ارض الى ارض كذا فى الصحاح فالاستقراء عطف تفسير للتتبع
وان كان بالواو وقليلا لان الواو تقتضى المغايرة وهو عين المفسر واما بالفاء فقيل
لا يجوز وقيل يجوز ذكره فى حواشى الكشاف **قوله** ولم يمنع الخماسى فى الاسم ان جوزوا
فى الاسم رباعيا وخماسيا للتوسع ولم يجوزوا سداسيا لخروجه عن الاعتدال والتلا
يتوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة احرف **قوله** واما ما كان
ما نصب على انه خبر كان وما زائدة وما عامله مستتر راجع الى الفعل وقد يقال هو

منصوب

قوله لانا نقول الفعل الذى هو مورد القسمة اعم
من قبيل العام لا يتحقق الا فى ضمن الخاص فيلزم المحذور فلنا فرق بين ارادة
مفهوم العام وبين تحققه الا فى ضمن الخاص عدم ارادته الا فى ضمنه بل يجوز ان يلاحظ
مفهوم العام ويراد منه حيث هو مع قطع النظر عما هو فى ضمنه وقد يقال الحكم على العام
لا يتحقق الا فى ضمن الخاص انما يصح فى الموجودات الخارجية فان الانسان مثلا لا يوجد
فى الخارج الا فى ضمن فرد من افراده مع انه يوجد فى الذهن مجردا عن خصوصيات الافراد
واما الموجودات الذهنية فليست كذلك لان العام يتحقق هناك فى ضمن الخاص تارة
ويتجرد منه اخرى وفيه بحث لان تحقق العام فى الخارج هو حصوله فيه بنفسه وذلك لا
يكون الا فى ضمن الخاص وليس علما به وتحققه فى الذهن اما هو حصوله فيه بصورته التى هى
علم به وكذا الحال فى العام الذهنى فان له تحققا فيه بنفسه وليس علما به وهذا بالنسبة الى الكلى الموجود
الخارجى بالقياس الى ما يوجد فى الخارج وتحققا بصورته التى هى علم به وهذا القياس الى الكلى الموجود
الذهنى للموجودات الخارجية فالعام سواء كان خارجيا او ذهنيا لا تحقق هو حصوله
بنفسه ولا يكون الا فى ضمن فرد من افراده وتحقق هو حصوله بصورته وذلك قد يكون
مجردا عن خصوصيات الافراد الا ان كلا حصولى الذهنى لما كان فى الذهن اشتبه احدهما
بالآخر **قوله** فان المراد به مطلق الفعل لما يقال ذكر فى بعض شروح المفتاح ان بين مطلق
الامر والامر المطلق فرقا واضحا فان الاول عبارة عما صدق عليه الفعل والثانى عن
الامر الخالى عن القرينة وبينهما بون بعيد فلذا مطلق الفعل والفعل المطلق لا نقول بهذا
الفرق لا يطرد وذكره شرح المفتاح **قوله** لانه انما يكون باقيا الخ فى لانه راجع الى كل واحد فصحة تحمل
انما بتقدير مضاف فى الثانى على ما هو الاولى كما قال صاحب المفتاح اذا احتاج الكلام الى
حذف مضاف يكون تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثانى اولى اما
ذو ان يكون اولى فى الاول على كل واحد واما بتاويل ان مع الفعل بالمصدر والمصدر
ارسخ كما صرح به فى قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى وقوله تعالى ثم يعود ولما
نهوا عنه والتاويل حيث ما كان اقرب اى بعد ان يفترى وان ينهوا ثم يعودوا للنهى
بمعنى المقول فيهم لفظ الظهار وقد نقض ابن هشام على هذه القاعدة فى الباب الثانى

من مغني اللبيب واشار البيضاوي في تفسير قوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح حيث قال ما مصدرية
على ارادة المفعول من المصدر وصاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى فاعلموا انما انزل
حيث قال امركم يعني مأموركم على ان ما مصدرية ولكن قال التفتازاني في حمل ما مصدرية
والمصدر بمعنى المفعول اي المأمور به بمعنى المأمور قليل جدا واما كثرة صيغة المصدر وكلام
ابن البقاء حيث قال في قوله تعالى حتى تنفقوا مما تحبون يجوز عندي على كون ما مصدرية
والمصدر في تأويل اسم المفعول بمعنى عدم كون عدم تجويز ذلك لغيره وكذا قول بعض
شراح العلامي ان الباب في اصله ليس بقياسي وانه للمصادر الحقيقة لانه من باب
الاختصار واما النقل المصدر بادوان فتطويل فلما عدل عن صريح المصدر الى المفعول علم
ان ليس الاختصار مطلوبا وفيه نظر وقال ابو حيان في تفسير قوله تعالى فاصدع بما تؤمر
والصحيح ان ذلك لا يجوز ورد عليه في حواشي السعدية وقال في شروح الكشاف ذكر
المحققون من النحاة ان ما في حكم شيء لا يلزم ان يكون مثله في جميع الوجوه ولذا قال صاحب
الاقليد في بحث لام كي امتناع وقوع المصدر صريحا على الجثة لعدم كونه دالا على ما قام به
والفعل يدل عليهما فيجوز الاخبار به وان لم يجز بالمصدر مع ان الفعل المصدر بان في
حكم المصدر والصورة معتبرة عندهم فان قيل قوله اولا تقديره اولا يكون فيه حذف
المعطوف وابقاء العاطف وهو باطل صرح به في مغني اللبيب ونظير قولهم اتفعل
هذا ام لا اي اصلام لا تفعل فلما الحكوم عليه بالبطلان عند محققي النحاة حذف
المعطوف وما له من متعلق ان كان لا جزؤه والمحذوف هما جزؤه لا غير فلا يرد
شيء من مثل قوله تعالى والذين تبوؤا الدار والايمان وقول الشاعر وجمع الحواجب
والعيونا وقول الآخر علفتها تبنا وماء باردا وقولهم اشتريته بدرهم فصاعدا
لان المحذوف في الجميع هو المعطوف بدون المتعلق وكل واحد منهما اما سالم او غير سالم
قال البهشتي في شرحه لعامل ان يقول لو قال كل واحد منهما سالم او غير سالم
كل واحد منهما اما مجرد او مزيد فيه للكان اولى لان تحقق المزيد
فيه سالما او غير سالم متوقف على زيادة حرف من حروف اليوم تنساه على
اصله وزيادة الشيء على الاصل فرع وجود الاصل فيه نظر فتامل والاسئلة نصر وعمر

الكرم

اكرم الخ وهذا القول السكاكي وهو المغرات الاعلام للبهماتي الخ ولا بد من الواو
الجامعة ولهذا ادى بها ابن الحاجب حيث قال وهي المغرات والاعلام
وصاحب اللباب حيث قال حروف العطف الفاء والواو وقال افعال
القلوب جئت وظننت لانهم صرحوا فيما كان المبتدأ متعددا حقيقة والخبر
متعددا لفظا نحو بداك يديرتجي واقوى للاعداتها عائشة بان حكم هذا القسم
ان لا يجوز ترك العطف فيه البتة لان المبتدأ في تقدير الفك والفصل احدكما
يديك كذا والاخوف كذا وقال الرضي ونحو نا عالم وجاهل لا بد فيه من الواو لان
المبتدأ مفكوك في التقدير اي احدهما عالم والاخر جاهل وقال الشريف في حاشيته
عليه مراده تصوير الفك لا انه من قبيل العطف فيما بين الجمل وكذا قولهم منا عالم
وجاهل ان بعضهم عالم وبعضهم جاهل تقول الحق الشريف ترك العاطف بين
الاخبار تنبيها على ان المجموع بحسب الحقيقة خبر واحد للاقسام المذكورات
هذه الاشياء وقوله اما ما يجال فمن الخبر اذا تعدد لفظا للتعدد والمبتدأ حقيقة او
حكما وجب الواو بين العاطف الخبر فلم يلتفت اليه المصنف لان اشعار العاطف
باستقلال كل خبر على حدة اظهر الا يرى ان ترك الواو في حلو حامض اولى من
اوحامض الذي جوزه ابو علي ليس على ما ينبغي على انه قد صرح في تعليقاته على
التلويح بخلاف ما ذكره حيث قال انهم يقولون في حلو حامض ان خبر المبتدأ ليس في
شيء منهما والالزم التناقض بل في المجموع من حيث هو مجموع وان اردت ان تعبر ذلك
المجموع بلفظ واحد قلت مزاجهم اعتبروا المتعدد صورة المتحد حكما والنوى بالواو
وحده لا يجدي نفعا لدلالة الواو على ما ذكر امر الاتحاد وهو الجمعية وفي حاشية شرح العضد
حيث قال وفي حجي الصفات هكذا مسرورة اشعار بالاستقلال لان تقدم الخبر اعني
قوله وفي حجي الخ ظاهر في الحصر وما قال المحقق ابن كمال باشا من ان الاشعار في الواو بالاستقلال
كل خبر على حدة وذلك انما يكون اذا كانت او عليها عند القصد الى الاشعار المذكور على ما اعترف
الشريف حيث قال في بحث تنكير المسند اليه من شرح المفتاح واختاروا على الواو
اشعارا بان كل واحد من المثالين كاف في التشبيه على ما ذكر فلا يخفى ما فيه وقد صرحوا بان

كلام العطف وتركه يحتمل كلا من الاستقلال وعدمه والتنبيه الى القرائن ولهذا التكثة
وبلاحظتها مع القول تارة بان العطف مشعر بالاستقلال واخرى بانه تركه مشعر بعدم الاستقلال
وما قيل من ان الوجه ان يحمل ما ذكر من قبيل حذف واو العطف على نحو قوله تعالى وجوه يومئذ
ناعمة وهو معطوف على وجوه يومئذ خاشعة وقولك اشتريت ما بين المرضع الفلاني
الى دار عمرو والدار خاله بحذف الواو فقد رد بان حذف حرف العطف بانه الشرط قبل
انه ثابت والاثبات التي تدل ظاهرا على ذلك تحتمل وجها او كما فعله ابن هشام في مغني اللبيب
وحكى ابو زيد من اكلت خبزا لحما وحكى الكسائي ان اعطه درهما دينارا حماس ثمنه فقد
قبل على بدل الاضراب وذكره في المغني وقال ان تقول الاستقلال تماما ذكرناه
بالظاهر المتبادر للفطن الكائن في صاحب الفاظ ملا يقبح فيه الاحتمال في البعيدة
على ما قال الشريف في موضع من شرح المفتاح وقال في موضع اخر منه والدليل الظاهر يكفي
في مباحث الالفاظ وقال علاء الدين في حاشيته والشك بالاولى والراجح يكفي في
مباحث الالفاظ سيما في التنزيل وان حذف العاطف سائغ شايع في مقام التعديد
والشرح الصاحوزة في التلويح وقال الكرماني في شرح البخاري قد جوز بعض النحاة
حذف العاطف اذا تمام قرينة عليه وفي جامع الشروح للبزدوي حذف العاطف طريقة
جايزة عند صاحب السير وقول الرماني ان حرف العاطف ليس بقيس ممنوع
في الحروف العلة ما قيل فتصح الادباء ان جمع الكثرة يتناول ما فوق العشرة الى انهاية
بلا قرينة وما دونها الى الثلثة بقرينة وهي العدد والحروف جميع كثرة اطلقت بحملا ما
دونه ثلاثة قرينة فتصح جمع الكثرة يطلق على ما دونه الى الثلثة من غير قرينة لما قال
صاحب الترجيح من انه لا فرق بين جمعي القلة والكثرة في الطلاق على الثلثة الى العشرة من غير
قرينة واما الفرق في الاطلاق على ما فوق العشرة من غير قرينة حيث يصح اطلاق جمع الكثرة على ما
فوق العشرة دون جمع القلة فوهم جمع الكثرة يطلق على العشرة الا ما نهاية له ولا يلزم منه ان يصح
اطلاقه على الثلثة الى العشرة اذ هو مسكوت عنه لشهرة كون كل جمع للثلثة كان او للكثرة
ثلثة وقد جعلوا ان العشرة داخلة في القلة فقول ابن كمال باشا في شرح التسهيل جمع الكثرة يراد به
كل عدد فوق الثلثة وقول صاحب الترجيح وقولهم جمع الكثرة على العشرة ليس على ما ينبغي

ما قيل ما اوزان جمع القلة والكثرة قلما اوزان القلة كل جمع مذكر كان
او مؤنثا وافعل وافعال وفعلة وافعلة وفعلة من المكسر وزاد الفراء فعلة
وبعضهم افعلاء والكوفيون فعلاء بفتح الفا وكسرها والكسرة ما عدا ما وطاء كلام اللباب
مشعر بان جمعي الصحيح للقلة سواء كان مؤنثا او مذكرا والمذكورة في كتب القوم انها انما
يكونا للقلة اذا كانا مذكرين واما المعرف باللام فلا حال بعض النحاة الجمعان يشتركان
في القلة والكثرة وذكر بعض المحققين رحمه الله من النحاة ان الظاهر انهما مطلقا الجمع
من غير نظر الى القلة والكثرة في المذكور فلك القوم انه قد يستعار احدهما للاخر في استعمال
القليل والكثرة وعكسه وفي جمعها مائة تنبيه وهي انه اذا الحق بالاسم الالف والتاء
القلة كما رجلة في الرجل او ماء الكثرة كرجال ولك ان تقول الجمع المضاف قد يكون
للجنس فيشمل القليل والكثير وللعهد لان الاضافة كاللام في كونها للجنس والعهد والاستغراق
خرجه الشريف في بحث تعريف المسند في حواشي المطول ما نوقع به اعتراض بعض الفضلاء
على ما قال القاضي البيضاوي في تفسير قوله تعالى اصلها ثابت وفرعها في السماء يجوز
ان يريد فروعها على الاكتفاء بلفظ الجنس لما كتب به الاستغراق من الاضافة مان مثل
غلام زيد لا يستوعب كل وفي حاشية التعريف قال زين العرب في شرح المصباح
الكثرة بمثل لفظ الصيغة في ارادة المعنى من الالفاظ فيقال فلان غني بالكلم هذا المعنى
ومثله الارادة اما قال صاحب الاتحاف في صياغة النحو ما ليس في اخره حرف علة وظهر
اثر الخلاف في نحو زيد ما نه يبالغ عند النحويين وغيرهم عند العرفيين في السالم اقتضى ترجيح
مطلقا عند بعض العرفيين ومنه المصنف لان الصحيح ما سلمت اصوله من حروف العلة
وان وحد الهمزة والتضعيف في احدهما والسالم ما سلمت اصوله منها الصحاكما ذكر المصنف
ههنا وعند بعض العرفيين لا فرق بينهما وفهم صاحب المراح لان الصحيح والسالم عندهم
ما ليس في اصوله علة وتضعيف وهمزة كما ذكر صاحب المراح قال صاحب القرينة
اما قال نفي وهم يقال اعني به ان مفيد للمقصود لانه يفهم منه الخلاف ايضا بين اهل
الصرف ثم قال ومنه نظر لان ذلك لو كان المفهوم المخالف معتبرا وليس كذلك اقول
نص عليه ابن كمال باشا في غير موضع من كتبه لان المفهوم المعتبر في الروايات والقيود

والخلاف انما هو في النصوص وصدر الشريعة في باب المهر بانه لا خلاف في ان التخصيص
بالذكر في الروايات يدل على نفي الحكم عما عداه وقال شرح الاخسيكثي نقل شيخنا عن شيخه
ان التخصيص يدل على نفي ما عداه في العقليات وفي مقام الناس وفي الروايات وقال
في شرح المنار العلماء قالوا التخصيص في الروايات يوجب نفي الحكم عما عداه وصرح في
وعاية البيان في فصل الجنايات من كتاب الحج ان التخصيص يدل على النفي ما لا تفاق وبهذا
صرح صاحب المنتاح في صيغة الاستثناء فاذا تبين لم اعتبروا المفهوم في غير النصوص وقد
علمت ان التخصيص لو لم يكن للنفي لما كان له فائدة اقول بخلاف كلام الرسول عليه الصلوة
والسلام فانه عليه الصلوة والسلام اوتي جوامع الكلم فلعله قصد فائدة لم ندركها
الا برس ان الحق قد يستغنيه كلامه عليه الصلوة والسلام احكاما وفوائد لم يبلغ اليها
السلف بخلاف الرواية فانه فلما يقع التفاوت فيفهم القائلون بالمفهوم عن قوله بانه يكون
المسكوت عنه مخالفا للمنطوق في الحكم اثباتا ونفيا وشرطوا لان لا يظهر قول اولوية
المسكوت عنه في المنطوق في الحكم ولا مساواة المنطوق في الحكم حتى لو ظهر اولوية
او مساواة المنطوق ليثبت الحكم في المسكوت عنه بلا نقض او قياس ولا
خرج المنطوق مخرج العادة ولا يكون الكشف او المدح او الذم او التأكيد ولا يكون
المنطوق لسوال او حادثة ولا تقدير جهالة او خوف اعتبر ذلك مما يقتضي
تخصيصه بالذكر وما لجملة ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذكر فائدة غير نفي الحكم عن
المسكوت عنه وشموله المفهوم اللقب وهو نفي الحكم عما لم يتناوله اسم الجنس
او العلم منه الجمهور وقال به ابو بكر الدقاق وبعض الحنابلة والاشعرية والى المفهوم
الصفة ولا يراد النعت بل كل قيد في الذات نحو سائمة الغنم والى الواحد ان الواحد
وظرف الزمان والمكان وغيرها وقال به الشافعي ومالك واحمد والاشعري والى المفهوم
الشرط وهو اقوى من مفهوم الصفة ولذا قال به كل من قال بمفهوم الصفة لانه صفة معنى
وبعض من لا يقول به كالكرخي وابي الحسن البصري وعبد الجبار من المعتزلة وابو بكر
من الشافعية والى مفهوم الغاية وهو اقوى من مفهوم الشرط لقوة دليل تخصيصه ولذا
قال به كل من قال بمفهوم الشرط وبعض من لم يقل به كالقاضي وابي بكر وعبد الجبار قال صاحب

البديع

البديع هو عندنا من قبيل الاشارة لا المفهوم ولعل هذا هو المحمل للكلام القبوح
في بحث المعارضة والترجيح ان مفهوم الغاية مستفاد عليه المفهوم الاستثناء فانه
لا يفيد حكما للمستثنى مما لحكم المستثنى منه عند جمهور اصحابنا الحنفية والكثير من
المفهوم والى المفهوم اما ذهب القاضي ابو بكر والغزالي وجماعة من الشافعية وانه
ظاهر في الحصر وان اصل التاكيد والى مفهوم العدد وذهب الى القول بمفهوم العدد والقول
بنفيه مروي عن مشايخنا كما اشار صاحب الهداية في جنايات الحج والى مفهوم الحصر
ويراد به عرفا النفي عن الغير وجعل يعرف في التركيب كتقدم ما حقه التاخير من
متعلقات الفعل والعامل المعنوي والخبر وتعريف المسند والمسند اليه والى الاداة بعض
انواع وهو ان يعرف المبتدا بحيث يكون ظاهرا في العموم سواء كان صفة او اسم جنس
ويجعل الخبر ما هو اخص منه بحسب المفهوم سواء كان علما او غيره مثل العالم زيد والعلم بكر
والكرم في العرب وصدق على خالد ولا خلاف في ذلك بين علماء المعاني تمسكا بالاستعمال
الفصحاء ولان على ايضا مثل زيد العالم حتى قال صاحب المنتاح المنطلق زيد وزيد
المنطلق كلاهما يفيدان حصر الانطلاق على زيد الا ان اعتبار ائمة الاصول لها غاير
اعتبارهم فانهم يبحثون عن احوال التركيب من حيث ما وضعت له بخلاف ما اختلف
المقامات والاعتبارات لم يختاروا ما اختاروه وان اختار بعض قول والالف
ينبغي الحرف الهوائي الممتنع الابتداء لعدم قبول الحركة وابن حتى يرى ان اسم للواو الذي
يذكر قبل الباء عند الحروف وانه لما لم يكن يلفظ به فان اول اسمه كما قيل في اخواته
اذا قيل سار جيم تتوصل اليه باللام كما توصل الى اللفظ بلام التعريف بالالف حتى
قيل في الابتداء الغلام ليتساووا وان قول المعلمين لام الف خطا لان كلا من اللام
والالف قد سمي ذكره وليس بيان كيفية تركيب الحروف بل سردا سما البسيط
ثم اعترض على ما نقله بقول ابي النجم اثبت من عند زياد كالحرف تخطه رجلاي بخط مختلف
تمكنان في الطريق لام الف واجاب بانه لعلة لمعناه من اراده العامة لان الخط ليس
تلقى بالفصاحة قول نحو قل وبع واسال وذلك لما يقال يذكر مثل هذا اذا قصد التعميم
فلا حاجة الى قوله واسال وذلك لما تقول مثل ذلك للاشارة الى تكثير الامثلة

كعكسه على نحو جعل واما اذا طلب المرجح على عمل فيجعل كثرة الاستعمال وفتح العين مرجحاً
لان فعل من باب فتح وعمل من باب علم قوله واما اللام الخ وكذا اما وفي شرح
وتفصيل كلام مجمل وتوكيد اما الشرط فقد يدل لزوم الفاء بنفسه لا لاجل قد التي تقتضي
عنها في قوله وما ما التفعال لا تقال لو لم لا ما تقول هو خروج كقوله تعالى يفعل الحسنات
بعد يشكرها ولا يجال قد حذفت في التنزيل في قوله تعالى فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم لا ما تقول الاصل فيقال لهم اكفرتم فحذفت القول استغناء عنه بالمقول فتبعته
الفاء في الحذف وترتب شيء يصح تبعا ولا يصح استقلالا كالحاج على غيره يصلي عند رؤية
الطواف ولو صلى احد عن غيره ابتداء لم يصح على الصحيح ويقال بعض ان فاء جواب اما لا
تحذف في غير الضرورة اصلا وان الجواب في الاية قد وقوا العذاب والاصل فيقال
لهم ذوقوا فحذف واتصلت الفاء بالمقول وبانها اعتراض واما التفصيل فطالب
حالها وقد تترك تكرارا استغناء بذكر احد القسمين عن الاخر وبكلام يذكر بعدها في موضع
ذكر القسم فالاول نحو قوله تعالى واما الذين امنوا بالله واعتصموا به فسيدخلهم في رحمة منه
وفضل اي واما الذين كفروا بالله فلم كذا وكذا فيقولهم تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ
فيتبعون ما تشابه منه ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله واما غيرهم فيؤمنون به
ويقولون معاده الا ربهم ويدل عليه ذلك والراسخون في العلم يقولون امنا
كل من عند ربنا وكانه قيل وهذا لا يخلو عن دور مالا ولان يحال لاستلزام سكونه
اختلاط الابنية قوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل بكسر العين
وعينه حرف حلق بشرط جريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كونه الفا
وحرف او عند انتفاء هذا الشرط يجب الاتي منها فقط او لا يجوز اتباع الفاء للعين
لعدم قوة العين او لعدم كونها حرف حلق يحال عَلِمَ عَلْمَ عِلْم ولا يحال علم بكسر العين كذلك
يحال كتف كتف كتف ولا يحال كتف بكسر الكاف وكل اسم او فعل جاءت عينه حرف حلق
يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر وبخر وبخر الا في مثل نحو
ماذه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فترك على سكونه قوله فان كان
ماضيه على فعل بفتح العين فمضارعه يفعل بالفتح قيل صح في الاوساط ان الكسرة التي
اخر لغير في الاستقبال لا يكون كل من حملته الافعلية استقبالية وهما ليس كذلك
فتامل لكن قد خالف ذلك لفظ المثلث كالوازن غير الحال في عوض الحال لقوة الاسباب

بمايفيد تبين بيان كونه توكيدا وانه في معنى الشرط قوله وبيانه التمثيل الاجيب عنه
بان قيد ان في بعض النسخ مكانه من النسخ وبان المراد مجرد التمثيل بما فيه فوق
الخلوص مع قطع النظر عن سلامته وعدمها فلا مناقشة وفيه شيء لعدم انحصار فوق الخلوص
فيه قوله ويفهم الابتداء بما بان الحرف المنطوق به اما مستعد بما وكذا كل بكل
او على وكذا مجاورة كيم او على الين قيل يجري مجرى الحركة كباء دابة وصاد حويصة فتتم
فقد بهذه الاعتمادات تعدد الحكم وليلة الفجرية ومن انكر ذلك فقد انكر العيان وكابر الحس
وبعضهم يجوز الابتداء بان كل ما اخباره الساكن لان اللفظ بالحركة اما يحصل
بعد اللفظ بالحرف وتوقف الشيء على ما يحصل بعده محال وجوابه منع انها بعد بل هي
معه والا لما امكننا الابتداء بالحرف غير الحركة وانه محال والواقع بالابتداء الا قدر في
النطق بالحرف بعد ذات الذي قبله كما تخيله بعضهم حتى التزم وقوع الابتداء بالساكن
كما في حال الشريف في حواشي الكشاف والحق جوازه ومن قال بامتناع لا يسمع منه الا حكاية
يزيد انه واذا استعيرت لغة العجم وجدت فيها الابتداء بالساكن المدغم كثيرا
في لغة العرب خوارزم الا انه غير واقع في لغة العرب قوله فيلا يلزم التقاء
الساكنين قيل هذا لا يخلو عن دور مالا ولان يحال لاستلزام سكونه
اختلاط الابنية قوله وهذه جارية في كل اسم او فعل على فعل بكسر العين
وعينه حرف حلق بشرط جريان اللغات الاربع في كل ما كان على فعل بكسر العين كون الفا
وحرف او عند انتفاء هذا الشرط يجب الاتي منها فقط او لا يجوز اتباع الفاء للعين
لعدم قوة العين او لعدم كونها حرف حلق يحال عَلِمَ عَلْمَ عِلْم ولا يحال علم بكسر العين كذلك
يحال كتف كتف كتف ولا يحال كتف بكسر الكاف وكل اسم او فعل جاءت عينه حرف حلق
يجوز تسكين عينه وفتحه كشهر وشهر ونهر ونهر وشعر وشعر وبخر وبخر الا في مثل نحو
ماذه لا يجوز فتح عينه لانه يؤدي الى اعتلال لامه فترك على سكونه قوله فان كان
ماضيه على فعل بفتح العين فمضارعه يفعل بالفتح قيل صح في الاوساط ان الكسرة التي
اخر لغير في الاستقبال لا يكون كل من حملته الافعلية استقبالية وهما ليس كذلك
فتامل لكن قد خالف ذلك لفظ المثلث كالوازن غير الحال في عوض الحال لقوة الاسباب

او يكون ما هو للوقوع كالواقع او للتمثيل او لاظهار رغبة فاعله نحو ان طلوعت تحسن العاقبة
على الحاب والكلم ناس الطالب اذا عظمت رغبته في حصول امر يكثر تصوره اياه فربما
يخيل اليه حاصلا فيعبر عنه بلفظ الماضي واما قلنا لفظا لان حملتها ان جعلت كلمتها الواحدة
اسمية او فعلية ماضوية فالمعنى على الاستقبال حتى انه قولنا آن اراك شفى الآن فقد اراك
امس معناه ان تقتد بالك امك اياك الآن فاعتد بالك اياك امس وقوله تعالى وان يكذبوك
فقد كذبت رسل من قبلك معناه لا تحزن واصبر فقد كذبت رسل من قبلك وقوله تعالى
الا تنصروه فقد نصره الله اذ اخرجه الذين كفروا معناه من ينصره من نصره قبل ذلك
ودل على هذا المقدر ما يناسب المقام ولكن قد يستعمل ان في غير الاستقبال قياسا
اذا كان الشرط لفظ كان او قد نفس المبرد والزجاج على ان لا تعلق كان الا بمعنى الاستقبال
وذكر كثير من النحاة انه اذا اريد ابطاء معنى الماضي حتى ان جعل الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت وقوله تعالى لتحصيله لان الحدث المطلق الذي يدل عليه
يستفاد من الخبر فلا يستفاد منه الا الزمان الماضي وكذا اذا جيء بان في مقام التاكيد
مع واو الحال لوجود الوصل والربط ولا يذكر له جواب نحو زيد كثر ما له يخيل وعمرو واجد
اعطى جاها لئيم وفي ذلك عليلا كقوله اني العلاء فيا وطئ ان ما تبتغي بك ساق من الدهر
فلينيخ لك الجمال لظهور ان المعنى على المضي دون الاستقبال ثم كون الواو للحال
مذهب الزمخشري وعليه الجمهور وقال المحققون انها للعطف على محذوف وهو ضد الشرط
المذكور وقال بعض المحققين من النحاة انها اعتراضية وهو ما بتوسط بين اجزاء الكلام او بين كلامين
معنى وقد يجيء بعد تمام الكلام قوله اما اعانه اعلم ان هذا اللفظ في هذه المعاني اما بالاشتراك
اللفظي واما بان يكون في الاعانة حقيقة وفي الاصابة الزرع مجازا اما من نصرة الغيث
في الارض بانزالها اصابته اياها وتوليف قوله الغابة واحدات نضارتها ونصرة ما
العبد بانزالها ايصال الزرع واياه وحفظه فارادة الملزوم في الصورتين غير معقول كما
لا يخفى فاريد اللازم فيهما قوله ونصر الغيث الارض الغيث المطر وغاث الغيث
الارض اتاها وربما سمي السحاب غيثا قوله وضرب مثلا كان الاربعة مثل
البيضاوي وضرب المثل اعمالا من ضرب الخاتم واصله وضع الشيء على الشيء ومنه قوله تعالى الا ضرب

الغرب

الغرب ايضا شيء على اخر والتصوير اختلاف الضرب حولت بين تماثيل بضرب
الشيء باليد والعصا والسيف ونحوها وضرب الدرهم اعتبارا بضربه بالمطرقة وضرب
في الارض الذهاب فيها وهو ضربها بالارجل وضرب الخيمة بضرب اوتادها
بالمطرقة وشبهها بضرب قال الله تعالى ضربت عليهم الذلة اي التحمتهم الذلة
التحام الخيمة وقال المطرزي في المغرب قال الفقهاء فلان يضرب فيه بالثلث
اي يأخذ منه شيئا بحكم ما من الثلث فلا وجه لما قيل الاشبه ان يكون في الاذن والتبيين
حقيقة في السير مجازا وفي الحقيقة محتمل اصحا لا مرجوحا والمثل في الاصل بمعنى النظير
يقال مثل ومثل ومثل كشبه وشبه وشبيه وقال الراغب النظير اخص من
المثل واصله المناظرة كانه ينظر لمثل واحد منهما الى صاحبه فيجاريه وقال الفيومي المثل
اعم الالفاظ الموضوعة للتشبيه لان الـ يقال لما يشاركه في الجوهر فقط والشبه
لما يشاركه في الكيفية فقط والماثل لما يشاركه في الكمية فقط والشكل لما يشاركه
في العدد والمساحة فقط والمثل في جميع ذلك ثم نقل في العرف الى القول السائر
الممثل مضربه بمورده ولم يسيروا ولم يجعلوا ذلك القول الا اذا اشتمل على شيء
من الغرابة ولذا لم يقيدوه بما ورد عليه قال الميداني يجمع المثل اربعة للجمع في غير
من الكلام ايجاز اللفظ واصابة المعنى وحسن التشبيه وجودة الكناية فهو نهاية
البلاغة ثم استعير للصفة والحال اذا كانت عجيبة الشان وفيها غرابة وضرب
المثل اما ايصاله الى كشف المعنى الممثل له ورفع الحجاب عنه وابرازه في صورة المثل بهذه
المحسوسة يساعد فيه الوهم العقل ويصالحه عليه لان المعنى المعرف يدركه العقل
مع مساعدة من الوهم لان من طبعه ميل الحس والامتناع عن ادراك المعاني الكلية
فاذا تمثل المعنى العقلي بصورة محسوسة اذعن له وانقاد وقبل المراد ولهذا اكثر
التمثيل في كلام الحكماء والانبياء وفشى في الكتب الالهية قوله اذا كان ماض فعله
اولا مطلقا لم يعبروا بوجود حرف الحلق في الفاء قلت لان الفاء يكون ساكنا
نحو امر يأمر فلا يلزم النقل اولان الساكن كانه الميت فلم يعدل عن الاصل وذهب
يذهب بالفتح في الماضي والكسر في الغابر والهاء الهاوية اذا رفع صوته البكاء وذهب البعير

الصاد يجب قلبها اذا اخذه السكال ويجعل ان يكون يجب وهو ايضا من باب ضرب
وقطع ايضا على ما نقله الازهري قوله وجاد يجيد ويجود ايضا مجيدا وجيدة كصيحة
وجيدة كسيدة وهو اسم ايضا على ما في القاموس وعلى ما في المختصر هي اسم لاغير في العجاج
واستعمل جاد لازما ومتعديا بنفسه وبالباء تقول جيدت شيئا حسنا اذا فعلته و
جيدت زيدا اذا اتيت اليه وجئت به اذا احضرته وقد جال جيدت اليه مني وجاد
الغيث اذا نزل وجاد السحاب اذا ابلغ وقد جاد يجيد بمعنى تقوير الشيء على صفته كقولك جاد ما
جادت حاجبك قيل هذه الكلمة اول ما اشتهرت من قول الجراح للامير عباس فمن امه
عنها حاجبه الامام من قبل عارضا له يسعدني فهم الرجوع الا الحي واجيز نقيضة هذا الى
غير هذا المثل فقد وسمه قولهم البر تمرين وشع وجمل تمرين حالا وزبانا ليس المقصود
الاخبار عن البر بالمجيء فقط بل كونه متصفا بهذه الصفة بل حصوله على هذه الصفة قوله
وحتى انتهى الشرط فكلمة حتى من الظروف الزمانية المتضمنة للشرط الجارة للفعل وقد تكون
خبرا والفعل الواقع بعده مبتدأ على تنزيل منزلة المصدر كقول صاحب حتى يصير مستقلا
اي صيرورته مستقلا اي زمان وقد يجيء بمعنى من كقولهم اقوم حتى يقعد بمعنى من قولهم و
صفته حتى كتب بمعنى وسط قوله اي حروف الحلق ستة وقيل هي سبعة وهو مذهب سيبويه
واي الحس ستة منها ما ذكروا وواحدة اخرى الالف لكن لم يعتد بها لعدم اصالتها في
غير الحرف والاسم الغير المتمكن على ان الالف والهمزة حرف واحد عند المحققين والحق
ما ذكره الشيخ ابو علي ابن سينا في رسالته في مخارج الحروف وصفاتها وهو ان المخرج الاول هو
الجوف وهو اسفل الحلق ويخرج منه ثلاثة احرف الالف والواو اذا كانت مضموما
قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها ويسمى هذه الحروف حروف المد واللين والهوائية
والجوفية ومال مكي وزاد غير الخليل معها الهمزة لان مخرجها من الصدر وهو يتوصل
بالجوف مثله الصواب اختصاص هذه الحروف الثلثة بالجوف دون الهمزة لانها
اصوات لا يعتمد لها مكان حتى يتصل بالهواء بخلاف الهمزة لان مخرجها اقصى
الحلق واما سميت هذه الحروف حلقية لان مخرجها الحلق ومخرج الحرف هو المكان
الذي يتشكل منه ذلك الحرف والحرف معتمد عما قطع تحقق او مقدر وخصص بالانتهاء

وضعا وعرفه ابن سينا بانه هيئة عارضة للصوت بها يمتاز صوت عن صوت آخر
مماثله في الحدة والثقل تمييزا في المسموع قيل والوكان مثل غنة الصوت مما يسمع
كما اشار اليه الشارح في شرح المقاصد انتقض به تعريف الحرف وقيل الحرف لا
يعارض ولا المعروض بل مجموعهما وهذا انسب لمباحث العلوم الوسطة والصوت
قيل ماهيته وانيته غنتاز عن البيان وبعضهم عرفوه منهم من قال انه جنس حاص من
الاحساس ومنهم من قال انه اصطكاك اجسام صلبة ومنهم من قال القرع والقلع ومنهم
من قال تموج الهواء والحق منظور فيه اذ لا شيء منها بمسموع وكل صوت مسموع وليس كل
الصوت الهواء متموج من تصادم جسمين وفيه نظر وقال الحكماء هو كيفية تحدث
في الهواء بسبب تموج ذلك الهواء الذي صدم بعد صدم وسكون بعد سكون بسبب
القرع الذي هو امساك بعنف او القلع الذي هو الانفصال بعنف شرط معاونة
المقروع للقارع والمقلوع للقالع وقول القسطلاني في لطائفه في الاشارة ان
الصوت هو الحاصل من دفع الريح الهواء المجتمع القوة الدافعة فيموج فيصدم الهواء
الساكن فيحدث من قرع الهواء المندفع من الريح تموج الصوت الخارج من الفم رأى
الحكماء وقال رحمه الله والذي عليه اهل الحق ان الصوت كيفية تحدث بخلق الله
تعالى من غير تاثير لتموج الهواء والقرع والقلع كسائر الحوادث ومعرفة المخرج بان يسكنه
وتدخل عليه همزة الوصل ويبطر ابن يتهي الصوت فحيث انتهى الصوت فثم مخرجه
الا ترى انك تقول اب وتسكت فتجد الشفتين قد اطبقت احدهما على الاخرى قوله والبواقي
على هذا الترتيب واما جمع باقية بناء على ما قيل من ان الحروف والهجاء والحروف المعنوية نحو
في وعلى واشباههما كلها مؤنثة سماعية واما جمع باق بناء على كون التاء للحروف باعتبار
التاويل بالنطقة او الكلمة على ما قيل وعدم التاويل والمحقون في الادوية والدواء على صيغة
اذا كان في غير ذوي العقول يجمع على فواعل قياسا مطردا وسيره ان ابلغ فيها لا يعقل من المذكر
يحرس محرس الخرف بفتين وقال ابن مالك في شرح الكافية الشافية له وفواعل في ما قابل صيغة
تذكر ما لا يعقل كنجم طالع وطوالع وفصيل وشوارع مطردة نص عليه سيبويه وغلط كثير من الناس
فحكم على هذا بالشذوذ وهو ظاهر لما قال الشارح في القلع من ان العجاج جمع عارض على

انه جمع اسما واما فوارس فلانه شئ لا يكون في المؤنث فلم يخف فيه اللبس واما هو الملك
فانما جاء في المشي على مالك في الهوالك فحمل على الاصل لانه قد يجئ في الامثال
بالاجئ فاغيرها واما فوالس فقد جاء في ضرورة الشعر وهي الهباءة تبقى فيها وما قيل
وشذ فوارس وهو الملك وفوالس في جمع مارس ومالك وما لس على ما اول فرقة
ذكره ابن كمال باشا في شرح الهداية في الترتيب خلاف لشرح حيث قدم الى الهملة
على العين المهملة والملكي حيث قدم الخاء المعجمة على العين قوله ثم استشهد اعتراضا اقول
ما جاب اراضم الاعتراض واولى اليه بتشريح الجواب من قولها استشهد فلان فرفه
اراخره والجواب يستعمل في الصواب فاطلاق السؤال على الاعتراض صريحا او كناية
باعتبار ان فيه معنى الاستفسار قوله الى باب شاذ مخالف للقياس اي سواء كان
وجوده قليلا او كثيرا لانهم قالوا المراد بالشاذ في كلامهم ما يكون بخلاف القياس
من غير نظر الى قلته وجوده وكثرته وقد يفرق بين الشاذ والنادر والضعيف
ان الشاذ هو الذي يكون وقوعه كثيرا لكن مخالف القياس والنادر هو الذي يكون
وقوعه قليلا لكن على القياس والضعيف هو الذي لم يتصل حكمه الثبوت فتامل فانه
قيل كيف كان الى باب شاذ مخالفا للقياس وقد قال في العلوم ان الى باب وحور
واستحوذ وقطط شعره ومال وماء وما شبهه ذلك ليست مما نحن فيه في شئ
لانها كذلك ثبت عن الواضع فهي في حكم المستثناة فكانه قال القياس كذا الا في هذه
الصور اجيب بان كون هذه الاسئلة من الشواذ للقياس بالنظر الى القياس
الذي هو في الاعتبار فلا ينافي المخالفة جعلها مندرجة تحت القانون المتاخر فتدبر
واعلم ان كان هذه الفقهاء قياسا واستحسانا كذلك عند البلغاء قياس واستحسان
فجميع ما جاء على خلاف الاصل على موجب الاستحسان قوله وهو وارد في افصح الكلام
فان قيل قد صرح في الباب الخامس في الخاتمة الناسئة في حسن اللبس ان اسم التفضيل
لا يضاف الا لمعرفة مقدرة كما لا يضاف اليها كل واي لا يدخل اللام للاستغراق فتقييد
العموم لما تقول لم يسمع زيد افضل الرجل وان اريد ذلك على انه قد تقرر ان
ما يضاف اليه افضل التفضيل يجب كونه لامه للجنس فقول شارح مختصر الوقاية

تصحيحا

تصحيحا لقوله اقول الذريعة جعل اللام للاستغراق ليس بصحيح ولا يحتمل ايضا
اللام زائدة فكان مصاما الى نكرة مقدرة لانا نقول فيه بدا يخفى اجيب بان المضاف
محذوف والتقدير افصح افراد الكلام كما في قولهم وجع زيد احسنه اراحص اعضائه
لكن قوله كما لا يضاف اليها كل واي ينتقض بقوله تعالى اكل الطعام كان حلا لبني اسرائيل
وبقوله عليه الصلوة والسلام كل الطلاق واقع الا طلاق المعتوه وبقوله ع كل ولد
لم يكن في حديث ذي اليدين وبقول الشاعر قد اصبحت ام الخيار تدعى علي ذنبا كله
لم اصنع وايضا ينتقض بتلك الامثلة قولهم لفظة كل ان وقعت على المعرفة اوجبت
عمومها اذا المراد في كل منها الافراد وبحديث ابي موسى قالوا يا رسول الله اي
الاسلام افضل وحديث عبد الله بن عمرو بن عاص اي الاكلام خير وبقولهم اي بغداد
اطيب وقد يجاب عن الاعتراض الثاني بمنع كلية هذا القول واجاب تاج الدين
السبكي في شرح منهاج البيضاوي عن الاية والحديث الاول ان اللام فيها للجنس
والمعرف للجنس في المعنى كالنكرة وهذا جواب عن اشكال اسم التفضيل ايضا لان العموم
سماع زيد افضل الرجل والجواب عن الحديث الثاني والشواهد اسما الاشارة والضمائر
على ما في حواشي شرح العضد حكمها حكم ما تشار اليها ومرجعها في العموم والخصوص
متعددة وكذا المشار اليه يكون متنوعا وتنبا للتكثير او للعموم بقرينة المقام او لانه اسم جنس
يقع على القليل والكثير كذا ذكره السيرافي وقال في فصول البدائع مرادهم ان الكل الداخل
على المعرفة توجب عموم الافراد في افرادها بتقدير مفرد منكر والمعنى في قولهم كل الرمان
ماكول كل جزء من اجزاء الرمان ماكول والجواب عن انه هو الجواب عن افضل ايا ما
دون الاسلام واي خصاله واي دورها وبقي ابحاث وهو ان فصاحة الكلام خلوصه عن ضعف
التاليف وتنافر الكلمات والتعقيد مع فصاحتها ولا شك ان ما ذهب اليه المعنى مما يقبل التشكيك
والتفاوت بالزيادة والنقصان كالعدم والطلوع والغروب فلا يتصور فيه افعل التفضيل
الزيادة في الفصاحة في الشهرة ويمكن ان يجاب عنه بحمل الافصح على الابلغ والاحضاء في تفاوت
البلاغة بالزيادة والنقصان وبحمله على التجريد المعنى التفضيلي وتاويله بالوصف كما
يدل عليه قوله في الجواب في كلام فصيح وهذا جواب عن اشكال الاضافة ايضا

ولكن ذلك بشروط بان تكون مجردا عن الامور الثقتة اللام والاضافة ومع كونه سماعيا
يجب النقل فيه عن ائمة اللغة عند غير المبرد على ما صرح به الرضي فان قيل على تقدير التجريد
ما فائدة صيغة التفضيل قلنا فائدتها المبالغة وادعاء الزيادة فليحفظ هذا فانه ينفع
جدا قوله للعباس راللعانون المستنبط من تشتيع تراكيب دون الاستعمال ردون
وضع الواضع يقال هذا اللفظ مستعمل من موضع بازاء المعنى ويقال هذا مهمل اذا عرى عن وضع
بازاء المعنى فالمراد به الوضع من قبيل الاطلاق الملزوم واراده اللازم كما قيل اعلم انه يثنى
ودون في الاصل ادنى مكان من شيء يقال هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلا
ومنه تدوين الكتب لانه ادنى البعض من البعض ودونك هذا اى خذه من ادنى
مكان منك ثم استعير للتفاوت في الاحوال والترتيب فقيل زيد دون عمرو في الشرف
ثم اتسع فيه فاستعمل في كل تجاوز حد وتخطى حكم الى حكم ولاخفاء في انه سقط بالاسقاط
المذكور قيد التفاوت والانحطاط على ما صرح به الشريف قيل يعني قدام في الاصل
وقول الشريف في تفسير قوله تعالى وادعوا شهداءكم من دون الله اى دون يستعمل بمعنى قدام التي
وبمعنى بدل مستعار من معناه الحقيقي الذي يابسه اعني ادنى مكان من الشيء يا ياه كلام
صاحب الكشاف في الاساس حيث ذكر فيه جئ دون يعني قدام ولم يعده من المجاز فانه
رأيته في الكتاب المذكور تفصيل المعاني المجازية من المعاني الحقيقية بتصريح بقوله
ومن المجاز ومجئ بمعنى بعد ومعنى عند وفي القاموس هو فوق وتحته وتمنى الشر
والخسيس وبمعنى الامر والوعيد وبمعنى القرب وبمعنى امام ووراء وبمعنى غير قوله
وضم مخالف للاستعمال دون القياس كما يشير اليه تفسيره السابق حتى يصير نقيضه
وقس لانا نقول لفظ الشاذ يطلق كثيرا على النادر ايضا فمعنى مخالفة الاستعمال
وذكر المخالفة على سبيل التنزل وهي ما ذكر الشيء بلفظ غيره لوقوعه في صحيحة ضده
على ما ذكره الشارح لبسط الشهادة انها لم تجمد عمي وقوعا تحقيقيا او مقدرا فالاول
كقولهم مالوا افتح لما شبانا بذلك طلحة بلغة الضجوا الحية وقيسا والثاني نحو
قوله تعالى صبغة الله مصدر مؤكد لامنا بالله ابر بتطهيره الله لان الايمان يطهر النفوس
والاصل في التطهير بلفظ الصبغ ان النصارى يغمسون اولادهم في ماء اصفر يسمونه

للعمودية

للعمودية ويقولون انه تطهير لهم فعبر عن الايمان بالله بصبغة الله للمشاكلة لوقوعه في
صحبة النصارى تقديرا بهذه النكتة التي هي سبب النزول في عرف النصارى والا فالاوفق
في المقام الاصفر والا يلزم ان يكون المشاكلة بالنظر الى السابق فان السياق كما صرح به مشاكلة
في قوله تعالى يريدون ان يطفئوا نور الله فوق افواههم ثم لا يخفى ان المشاكلة من قبيل المجاز والعلاقة فيها التقارن
في الخيال كما حققه في فصوص البدايع لا الوقوع في الصحبة كما هو المشهور لان العلاقة
صحبة بالاستقلال الذي به الوقوع في الصحبة ومتقدمة عليها فقول الشارح في شرح
الكشاف ان المشاكلة ليست بحقيقة ووجه المجاز ليس بظاهر ولهذا قال المحشي
هو فرض بديع من كلامهم وطرز عجيب على ما ينبغي وكذا قول الطيبي في شرح التبيان
انها ليست بحقيقة ولا انها ليست بحقيقة ولا مجاز لفقدان العلاقة المعتبرة
بين الطبع والصبغة وقوله ولولا الذهاب الى القول بانها ليست من المجاز لم يتم التعقيب
عما عيب على ابي تمام لاستقامة ماء الملام البيت وقوله وهذا لا يجاري التعسف الخاص
في قولهم اللفظ اما ان يستعمل فيما وضع له وهو حقيقة وفي غيره وهو مجاز او كناية لان
ذلك باعتبار اللفظ مع المدلول وههنا المجموع المركب وهو موافقته اياه من غير نظر
الى المعنى وان افاده اما لا بالقصد الاول ولو اتفق المعنى المجازي في بعض الصور كما في
جزاء سيئة سيئة مثلها والثانية وكانت مسببة عن الاولى لكن غير منظور اليه
انما في هذا الباب ولا يصح ان يكون سيئة الاولى علاقة المجاز لانها قرينة في هذا الباب
على ما ينبغي قال ابن مالك في شرح التسهيل الف كلمة مرادة في كلامهم فتح حلقي الاسم
انها على افراج الشيء عما اصله وقال الزمخشري في تفسير صورة المؤمن عند غيره والتشبيه
من كلامهم من قوانينه لاجل الازدواج كقوله عليه الصلوة والسلام غبر خزايا ولانه اتى
وحقه ولما ويس لانه جمع مادم وقوله عليه الصلوة والسلام الا لا توطأ الحبالى والحبالى
والقياس الحوامل لانه جمع حامل وقولهم لاتينه الغداة والعشايا والقياس الغدوات
وقولهم عندي ماشاءه وماءه اراد واداءه لانه يتقدس وقولهم هنالك الطعام
وحراق واغا هو امراني وقول الزمخشري في رياضة الكشاف عماة وعماة والقياس
عمي وعمون وقوله عليه السلام اتركوا الترك ما تركوكم ودعوا الحبشة ما ودعوكم فانه

عليه الصلوة والسلام استعمل ما هي بدع فقول صاحب المغرب في قول الفقهاء بدعة
اليمار رجع على بيعة العار ان العار خطاء محض ليس بشيء وقد يقال منع فخالفه
الاستعمال فخالفه وضع الواضع يعني انه خلاف ما ثبت في الواضع خلاف كلمة جيشند
لا يقال ايرأبي وقد يقال ان ابي يأبى بمعنى امتنع فرع منع فلما كان لام اصل ما كان بمعناه
حرف حلقي ولا يقال ابى يأبى مقلوب بأبى يأبى فكان عنه حرف حلقي في الاصل
المقلوب عنه وهو ليس بقوي لتسلمنا ان انها حروف الحلق على ما ذهب اليه
الخليل وسيبويه وابو الحسن فلان الف طبي جعل الالف بعد الهمزة
والهاء كما نسب سيبويه وجعلها السكاكي بينهما قيل حين جعله اياها من مخرج الهمزة ارسيدها
الحلق ثم تمتد وتمر على الحلق وبحاذيه ان سلمتم هذا يأبى جعله هذه الحروف ستة فيا سبق الا
ان يقال انه اشار الى المذهبين او ذهب الى ما ذهب اليه المحققون من ان الالف والهمزة
حرف واحد او عد ما بفتح العين لاجله كما ذكر لا يجب ان يكون الفتح لاجلها لان لزوم
الدور والدور توقف الشيء على ما يتوقف عليه من جهة واحدة اما مرتبة وهي دور
مصرحا او مراتب وهي دور مضمرا والجار يدرس اشارة الى دفع الدور بان يقول
كانهم لما علموا ان الياء تنقلب في تقدير فتح العين سوغوا فتحها ان يكون فتحها
حينئذ مع حروف الحلق واما على لغة بني عامر والفصيح الكسر في المضارع
من باب ضرب كذا صحح بعض من تصدر لتحشية هذا الكتاب وقد وقع في عامة الكتب
انه من علم يعلم وعد بعضهم من لغات طي وليس بصحيح والصحيح انه عامرية كما ذهب
ابن الحاجب ذكر صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى وهلك الحرث والنسل
في سورة البقرة انه قرأ الحسن وهلك بفتح اللام مبنيا للفاعل ثم قال وهي لغة
ابي يأبى وذكر في اوزانهم للاصحاف انه قرأ فهلك ما يهلك الا القوم الفاسقون
بفتح الياء وكسر اللام وفتحها من هلك يهلك ثم وصف بالكسر بالفصاحة ثم ان
الفصاحة لا يطلق الا على صاحب مخصوصة لا توصف بتلك المعاني الا المفرد
والكلام والمتكلم اللام ان يحمل على المعنى اللغوي والظهور او يقال الموصوف هو
المفرد والمتكلم والاسناد الى الكسر اسناد الى السبب وامارك بركن وعده

صاحب

صاحب الكشاف في الشواذ وان ماضيه على وزن فعل بكسر العين قال الخوارزمي
في شرح المفصل هذه الابواب الثلثة اي الاول والثاني والرابع وعامة الابواب
لا سيما فعل يفعل بفتح العين في الاول والكسر في الثاني وقال ثعلب اذا اشكل
عليك فعل وفعل تدرج الى باب هو فاحمله على يفعل بالكسر فانه اصل الابواب كلها
وقال ابن جني باب المقدر ان يجيء يفعل بكسر العين وباب اللازم ان يجيء يفعل
بضم العين وقد يجيء هذا في هذا وهذا في هذا الا ما شذ استثناء مفرغ
والمستثنى منه محذوف تقديره لا يجيء مضارع فعل بكسر العين على وزن يفعل
بفتح العين وجميع المواضع الا ما شذ وسماه النحاة بالمفرغ وان كان المفرغ في
الحقيقة هو العامل قبله لانه غير مشتغل بالمستثنى منه فعمل في المستثنى والالغو
في اللفظ للاتي للمعنى وقيل المستثنى بحسب اللفظ مارغ عن الاشتغال بالمستثنى منه اذ
هو محذوف فكلام المستثنى مفرغ عن جميع معمولات الفعل الا في المفعول معه والاكثر ان يكون في الفضلات وقد يقع في غير الفضلة نحو يدرك
الفلك الاسفل في الاكل الا التفاح قال الشارح في شرح المفتاح لا خلاف
في جواز الاستثناء المفرغ في الصفة مثل ما جاءني رجل الا كريم واعترض عليه
الدماميني في شرح المغني بان نفي الخلاف المفيد به فالسهو في مقالته لابن اخت
خالته واعلم ان وقوع بعد الا في الاستثناء المفرغ الجملة وهي اما اسمية كقولنا ما جاءني
احد الا زيد خير منه وهذا خرج قبيل التفريع باعتبار الصفة ولا فرق ان يكون الوصف
بالمفرد او بالجملة واذا وقعت الجملة بعد معرفة كانت حالا كقولك ما مررت
بزيد الا ابوه قائم وهي في الاصل صفة واذا وقعت بعد النكرة فهي صفة والاجود
ان يكون حالا عنه فيجوز الحال عن النكرة ويجوز دخول الواو معها فتقول ما مررت
باحد الا وزيد خير منه ولا يجوز ان يكون بدلا من احد لان الجملة لا تبدل من المفرد كذا
قيل وفيه نظر لان صرح علماء الدين البيطاري وفي حواشي شرح المفتاح في لازم
الزنا ان ازنا مدل من ضمير لا حرم وقال ويجوز ابدال الجملة من المفرد ثم قال
صرح العلامة بيد نية لا يتفضل من شبعه وجوز الرضي وصاحب الكشاف في المغني

كون الجملة الاستئنافية بيانية لا عن المنوع واما فعلية وهي اما خبر مبتدأ نحو ما زيد
الا يقوم او صفة نحو ما جاءني رجل الا يقوم ويقعد او حال نحو ما جاءني زيد
الا يضحك وكثيرا ما يقع الحال بعد الا ماضيا مجردا عن قد والواو ونحو ما استقام
الا اماني لانه قصد لزوم تعيب مضمون ما بعد الا ما قبلها ما شبه الشرط والجزاء وهذه
الحال حالا يجاء مضمونة بمضمون عامله الاعلى تأويل الغرم وجعل المغروم عليه المجزوم
كالواقع الحال وقد يحال اذا وقع ماض بعد الا شرطية قد نحو ما الناس الا قد غدروا
او ماض او سابق سابق منفي نحو ما انعمت عليه الا شكرا او مضارع منفي كغير ترتع
وما تهتم مر رسول الا كانوا او معنى النفي نحو انشدك الله او انشدك الله
الا فعلت وان كان فعلا صورة الا انه مؤول باسم والمعنى ما اطلب منك شيئا الا فعل
مكلمة انشد تدل على الطلب ووجه التعدية الى المنشود انهم ضمنوه معنى ذكرت او لانه
بمنزلة دعوت حيث قالوا انشدك بالله والله كما قالوا دعوته بزيد وزيدا ما
قبل المذكور مثبت فاوجه معنى النفي مظاهر بزياب بنقض المثبت معنى المنفي ذكره
صاحب الكشاف في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون ازواجا حافظون
معنى النفي اي غير حافظين وذكر صاحب الكشف في سبل قولهم لولا على لكان كذا انه
انه حق كان معنى النفي كانه قيل لما كان عمر الا ما لحا وقد يوجه بان الاستثناء مفرغ
المنفي الذي يقتضيه القسم لانك اذا حلفت غيرك بالله فقد صيرت الامر في فعل
مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك وبقي ههنا فائدة وهي انا
قد نجوز وقوع عطف عند الكوفيين بمنزلة الا العاطفة نحو ما جاءني احد غير زيد
قبلها لكن ذلك منفي بعد الجاب وهذا موجب بعد نفي وقد يكون بمعنى غير فيوصف
بها ويسأل بها جمع منكر او شبهه والمراد شبه الجمع المنكر الجمع المعرف بلام الجنس والمعرف
بلام الجنس لواحد ومقتضى كلام سيبويه انه لا يشترط كون الموصوف عمما او شبهه
وشرط ابن الحاجب في وقوع الا تقدير ما يكون ما بعدها جمع منكر غير محصور فلا يجوز
حذف موصوفها وقد يكون عاطفة بمنزلة الواو في التشريك في اللفظ و
المعنى ذكره الاخفش والفراء وابو عبيدة وقد يكون زائدة قاله الاصمعي

وابا

وابو حنيفة وابن مالك واما فضل بفضل اعلم ان معناه من الفضلة وهي الزيادة
لان من الفضلة والفلنة في ما تفضل لاما الثاني ليس فيه الا الفتح في الماضي والضم
في المضارع وبعضهم جعله من الشواذ كعصب المراح وكل عطية لا يلزم من يعطى حال
لها فضل رعاية للتناسب بين الالفاظ ومعانيها لانه لما اختير للماضي
والمضارع حركة لا تحصل الا بلزوم احد الشفتين للاخرى وانفراجها بها و
الفتحة لها مزيد اختصاص بالمزوم بالنسبة الى غيرها كالفعل اللازم بالنسبة
الى فاعله والمفعول الذي لم يسم فاعله ناسب لما وضع لهذا الباب وهي التضمن
اللازمة للزوم وهو في الحقيقة الضم الغير المعارض فاختير ايضا الضم للتناسب

ويكون الافعال الطبائع اي الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة
في الشيء التي لا شعور لها بصدر عنها ويكون الصادر منها انزا واحدا على نهج
واحد قيل الطبع في اللغة السجية اي الخلقة التي جبلها عليها الانسان وهو في
الاصل مصدر والطبيعة والطباع بالكسر مثله وقول بعض الافاضل ان الطبع
قوة النفس يحكم بالاحكام من غير فكر ونظر فريب فالكل واحد بحسب اللغة
واما بحسب الاصطلاح فالطبع اعم مطلقا من الطبيعة اذ الطبع ما يكون مبدأ الحركة
مطلقا سواء كان لها شعور بحركة الحيوان او لا بحركة الافلاك عند من يجعلها
غير شاعرة والاختيار والمراد بمبدأ الحركة الصورة النوعية والنفوس على ما حقق
في الحكمة والطبيعة ما يكون مبدأ من غير شعور كالصورة والجزء التي يكون مبدأ
للحركة المنبطة من شعور كذا قال الامام في شرح الاشارات وقال الشريف جاني
قد اطلقوا في الاصطلاح الطباع والطبيعة على الصورة النوعية وقالوا الطباع
اعم منها لانها تقال على مصدر الصفة الذاتية الاولية الكل شيء والطبيعة
قد تختص بما يصدر عنه الحركة والسكون فيما هو اولا وبالذات من غير ارادة
ثم ليس المراد بالحس ما يمكن ادراكه به بالزينة من صفاء اللون ولين الملمس
ونحو ذلك بل المراد به كون الاعضاء متناسبا على ما ينبغي ان يكون وبالفتح
خلافه وذلك فهو منتفي الطبيعة او لاختلاف ذلك قال عماد الدين الكاشي

الكرم كيفية نفسانية تقتضي ايصال النفع الى الغير بالمال او الغير كالعفو وقال السيد
الكرم تفيض اللوم وهو جامع للخصال المرضية فانه ان كان ببذل النفس فهو الشجاعة
وان كان بالمال فهو جود وان كان بكف ضرر مع القدرة فهو عفو وقيل الكرم يقتضي
الجود والبر وهو ايثار الغير بالخير بالبذل والعفو ويكون ذلك ملكة النفس
الزكية بملاحظة اللطف وحسنه عقلا وشرعا وتعودها فبعد من الكيفيات النفسانية
الحقيقية واراد بقوله وخوا الصغر والكبر المراد بهما بس عظم الهيكل وقصره اذ
الصغير قد يكون هيكله الكبير المراد التغاير الظاهري الذي يعرض للشيء
صادقا على الطبيعة بالتماء والوقوف ولم يجعلهما من الافعال الطبيعية لاختلافها
باختلاف الاحوال والادوات قوله ولا يكون الا لازما اعلم ان ابواب
الثلاثي كلها يكون متعديا ولازما الا هذا الباب فانه لازم لا غير وعليك
التنبيه للامثلة في موارد الاستعمال قوله وشذ رحشك الدار والاصل
رحبت بك الدار فحذفوا الباء اختصارا لكثرة الاستعمال فيكون غير متعد
في الحقيقة فانك لو قلت في شرفت بكذا لا يكون متعديا فشذوذه
من جهة استعماله على صورة المتعدي اذ هو ملتبس وقد يقال يمكن ان يكون
تعديته لتضمنه معنى وسع قال الخليل قول بصري سيارد حكم الدخول
في طاعة الكيا اي وسعكم شاذ ولم يحك في الصحيح فعل بضم العين متعديا
غير واما المعتل فاختلفوا فيه قال الثقافي في اصل ملته قولته وقال
سيبويه لا يجوز ذلك لانه متعد وقد قيل المعتل اذا امره يحمل على الصحيح
ولم يجئ في الصحيح فعل بضم العين متعديا قوله واما الرباعي المجرد اعلم ان ابواب الرباعي
كلها سواء كان مجردا او مزيدا بزيادة حرف على الثلاثي المجرد ملحقا كان موازنا
يكون متعديا ولازما وكن على التبصر في موارده وفعلل قد يصاغ من اسم رباعي لعمل
سماه كترجمس الترجمس اذا صعده والحاكات المشي كعوب الشيء اذا لواه كالعقرب
ويجعله في شيء كعلفل الطعام وعصفر الثوب والاصابة سماه كوقية اذا اصابه
عرجون به والاصابة سماه كوجة اذا اصابه بوجوه لاظهار سماه كعلجت الشجرة اذا اخرجت

اذا اخرجت عالجها والاختصار للحكاية كبسمل وحسبل وسجل وحمدل وجعبل اذا
قال بسم الله الرحمن الرحيم وحسبي الله وسبحان الله والحمد لله وصلى الله فذاك ذكره
في شرح التسهيل لانه ليس في الكلام اربع حركات الا فيما يتلى هذا منقوض
بنحو جهدبد وهو اللبن الغليظ بالعين المهملة المضمومة وهو قطيع من الغنم فتنبه
الاصل هدابد وغلابط فحذف الالف للتخفيف والحق به ارباعي المجرد نحو جورب
تقول جوربته فتجوربت البسته الجورب قلبه والجورب معرب والجمع الجوارب
والهاء للتجوز وقال الجواليقي ليس الجلباب والملحفة نحو
بيطر ارعمل البيطرة من البطر وهو الشق وبيقر يقال بيقر الرجل اذا قام بالبقر
وتركه قومه بالبادية والبيقرة اسراع نطاطي الرجل رأسه وهرواله الهرولة
ضرب من العدو وهو بين المشي والعدو وكذا قال في الصحاح وشريف والشرباف ورجل
الزرع اذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع شريت الزرع اذا قطعت شرباته
فان قلت لم يحكم على اخوج بانه ملحق بدحرج مع اتحاد معدد بهما لانه كما يقال اخوج اخراجا قلت
لان الاعتبار بالفعلة لغوصها واطرادها في جميع صور فعلل دون الفعلال لعدم تجيئه في بعض
الصور منه فانهم لم يقولوا برحاش وقحطابا وعربابل برقشة وقحطبة وعربدة يقال
برقشت الشيء اذا نقشته بالوان مختلفة وقحطبة اسم رجل معربد يؤتى منه
في سكره والعربدة سوء الخلق ولان الشرط توافق المصادر اجمع ولان حرف الخلق لا يزيد
في الاول ولان زيادة الهمزة لقصد معنى التعدية للمأخوذ منه لانه في تعرفاة اللغطية
واعلم ان الالحاق جعل مثال على مثال ازيد منه بزيادة حرف او اكثر اجعله موازنا له
في عدد الحروف وفي الحركات والسكنات ولذلك لا يجوز الادغام مطلقا في الملحق ولا
اعلال في غير الاخر ويجعل ذلك الحرف الزايد في المزيد عليه مقابلا للاصلي في الملحق به
فيعامل بالملحق معاملة الملحق في احكامه من التصغير والتكثير وغيرهما فلابد ان يكون الملحق
عاملا وموازنا للملحق به ثم الالحاق قد يكون في الفعل كما هو المراد وههنا واما في مثل ودليل
الالحاق اتحاد المصدرين وقد يكون في الاسم وسمي الموازنة ووقوع الهاء والياء والالف
في الفرع موقعها في الاصل الملحق به وان كان ثمة حرف فلابد من المماثلة في الملحق لا يجوز التوافق في الحركات

وغلبط ج

والسكنات ولهذا حكموا في اقعنسس بانه ملحق باجوج وام بالحكموا على استخرج بانه ملحق باجوج
مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى اجوج على خلاف ما ذكرنا
في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الالف والهاء وهو حاء وقعت موقع النون الزائدة
في الاصل اما الزيادة فلان النون واقعة في الاصل بعد الغاء والعين وليس في الزرع نون
في موقعها والفرق بين الاصل والملحق لان الملحق يجب ان يكون فيه ما زائدة للالحاق ودون
الملحق به مثلا يجب في باب جوهل زيادة الواو بين الغاء والعين ودون باب دوجج
وفي باب اقعنسس وتجلب وجلبب تكرير اللام ودون باب اجوج وتدوج ودوج على
هذا القياس وبين الملحق والمشبهة ان زيادة الحرف في المشبهة لقصد زيادة معنى وفي
الملحق لقصد موافقة لفظ للفظ اخر ليعامل معاملته للزيادة المعنى قوله ودليل الالحاق فقد
المصدر ونحوه الالحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عن المضاف اليه كما قال ابو شامة في قوله
بدأت بسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى وعلم آدم
الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز ان قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا من
الاضافة وضعفه ابو حيان حيث قال والمعنى فان الجنة ماواه وليس اللام بدلا من الاضافة وقال
في المعنى والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بغير الغائب في كون اللام بدلا من الاضافة وهذا
مذهب الكوفيين على ما هو في شرح الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصريين وكثير من المتأخرين
ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او معاقبا للاضافة في الاشارة
في المهد وعلى ما هو مذهب البصريين وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل
الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس بمعنى وضعت الكلمة
بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد المحشي
على الوجه الثاني لكون الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص
بالافعال لان الافعال ليس لها مصادر قوله فلا يلزم ورود علة مثل الاستحواذ الا
يقال كلاما في الفعل قوله واعلم ان الحروف التي تزاد الخ اعلم ان زيادة الحروف في
كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر وللتعويض كحاء ماقة وتجيم
المعنى كيم زرقم وللمد كالف حمار وواو عجوز وياء قصيب وللالحاق كباء جلبب

ولامكان التلفظ كهمزة الوصل قوله حروف سألتمونيها اعلم ان الحروف الزوائد
هي التي يشتمل عليها قول الف عربا رد من هل لمت لم جاتنا سره فعال اليوم شاه
او سألتمونيها اداناه سليمون اداناه سليمان او انت مولها او اداناه
وسهيل او قول هويت السمان فشيبتني وقد كنت قد ما هويت السمان فعلي
ثم سئل ثانية فعال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فعال اليوم تناساه فانظر الا فطنة
وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فعال فيما جوابه واداناه سليمان
فعال الاخفش ما معنى هذا كان الخليل يسلم لهذا السؤال مال سألتمونيها فعال نعم
ولم يفهم معناه مال هويت السمان فعال للاسئال عنه السمان حتى احتشى عجوز
محبتك السمان لم يكن جوابك مطابقا للسؤال مال اليوم تناساه فغضب الاخفش
وعال لما اجبت فسكت ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي الاخفش وحكي ايضا ان
العالم المبرد سئل ابا العثمان المازني عن الزوائد ما نشده هويت السمان
البيت فعال له الجواب رحمك الله فعال قد احتشك مرتين سمي بهويت
السمان في المصرعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون
الكلمة منها وكلها اصول كقولك سئال ودام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق
والتضعيف فلا يكون الا منها قوله الا في الالحاق بريد الالحاق الذي هو على وجه
تكرير الحرف نحو قرد وانما زيادة الالحاق لا على وجه التكرير فلا يكون الا من حروف
سألتمونيها لكنه ترك التقييد لظهوره قوله او حرف كان وهي تامة يعني وجد
ووقع ونشأ وحدث عال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على قوله
ما في كشف الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الآية قد تقرر ان كان التامة
حدثها انما تدل على الاحداث دون الاشخاص وعال حسن الفناري والحق انه
يدل على الذات اذا وصف بنكرة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره
ان كان في الآية قوله الاول اصله اوول على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين
مهموز الاوسط قلبت الهمزة على غير القياس واو وغمت بدليل اول منك وجمعه
على اواول او اوائل من اول فقلبت الهمزة واوا وادغمت او اوول على وزن فوعل

كما هو مذهب الكوفيين بقيت الواو بهمزة ولم تجمع على اواول للاستثقال
قالوا كما سبق معنى وتصرفا واستعمال تتورد في تصرفه الاول الاولان
الاوايل الاول الاوليان الاوليات الاولى في الاستعمال زيد اول من غيره
وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول
الصحيح ولا ما استعمل منه فعل كاقعس ولا ما استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى
الوصفية اذهى اما نظهر اعتبا المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم اردو
علم اكثر من علم غيره واحنك اردو حنك اشد من حنك غيره واما نظهر
صفيته اول بسبب ما وضع بالمشتق وهو السبق فصار مثل رجل اسد اي قوي ملازم
لم يعتبر وصفيته الامع ذكر الموصوف فقبله لما هو بمنزلة اول اوذكر في التفضيلية بعده
لما هو اذهى ودليل على انه ليس اسما كالكل واجمع ما خلا عنهما مساو لم يكن مع اللام و
الاضافة ودخل عليه التنوين مع الجر خفاء وصفية كما مر تقول علم رضاه عنه لعهده اولا
بارنا وبيال ما تركت له اولا بطرف الزمان نحو قوله لمولك ما ادرى واني لاول على
اثنا نفد والمنية اول اي اسرع اول اوقات عدد ها وباذكر ما تباين ما في درة الغواص حيث
قال ويقولون ابدا به اولا والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم كما في قول الشاعر المذكور
واما بنى اول ههنا لان الاضافة مراد فيه اذ تقدير الكلام ابدا به اول الناس فلما انقطع
انقطع عن الاضافة بنى كاسماء الغايات التي قبل وبعد ونظائرها ومعنى تسمية هذه الكلمة
بالغايات انها جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى
لان اقوى ما حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا واما
بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذي
خالف حركتي اعرابها ليعلم به انها مبنية لا معربة على اول اذا اعرب ما رأيته مذ اول
من امس ولم يسمع صرفه الا في قولهم ما تركت له اولا ولا آخرا فجعلوا في هذا الكلام
اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى تركت له قديما ولا حديثا
انتهى كلامه وعلم ان الخطي مخطئ في قوله افعل ومصدره يجيء افعالا الا في اذى فان مصدره
اذى واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس ثم قد جاء في مصنفات الثقات
لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل اطلاق المصنفين وما هيتهم في استعمالهم كاستعمال

قط

قط في المضارع المنفي وام المتصلة مع هل واو حال اللام على غير ولم يجمع بين النفي
والاستثناء والنفي نحو ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال قليل نادر
عن القانون ليس بعربي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الثقات
يجعل بمنزلة علمهم ورواياتهم على ما ذكره صاحب حلبي استشهد بشواهد تام في محل
الطلم متعددا وبنظير ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن
على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح السعد تمزان الوكاد
بمعنى التاكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب وليست من لغة العرب الا
ان المصنف ثقة في اللغة فلكي استعماله وما ذكره علاء الدين البسطامي هذا في شرح
الاعراب حيث قال الرضي وتبع كافة مصافة غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم
ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مصافة في المفصل حيث قال الشاعر
كتاب في الاعراب محيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر واقوم
وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا وقوع بعربيته خطاء من ان
الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة رواياتهم وما ذكره علاء الدين في
حاشية الهداية حيث قال في الرياحة واخلفهم من ان اخلفته زيدا بمعنى خلقته
زيدا اخلفته لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الآن حسن الظن
بالمصنف انه وجده ثم قال ونظيره ايكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعددا مع انه
في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ايكم ان استعمال الثقات
الالفاظ في المعاني يجعل بمنزلة علمهم ورواياتهم وما ذكره صاحب النهاية في آخر
ادب القاضي في شرح الهداية من ان الامانة بمعنى جعل الغير امينا غير ثقة
لم يوجد في الكتب المتداولة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اتضح لهم
من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس مؤاخذة لان صاحب الكشاف
استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة
نعم ذكر في الصحاح وجمع الجوهري للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح و
ذكر في الاساس ايضا اثبته سيبويه واستثنى قوله بزيادة الهمزة قال

والسكنات ولهذا حكموا في اقعنسس بانه ملحق باجوزج ولم يحكموا على استخرج بانه ملحق باجوزج
مع انه موافق له في الحركات والسكنات لان استخرج بالنسبة الى اجوزج على خلاف ما ذكرنا
في الاصلية والزيادة جميعا اما في الاصلية فلان الالف والهاء وهو حاء وقعت موقع النون الزائدة
في الاصل واما الزيادة فلانا النون واقعة في الاصل بعد الالف والعين وليس في الفرع نون
في موقعها والفرق بين الاصل والملحق لان الملحق يجب ان يكون فيه ما زائدة للالحاق دون
الملحق به مثلا يجب في باب جوزل زيادة الواو بين الزاء والعين دون باب فرجح
وفي باب اقعنسس وتجلبب وجلبب تكرير اللام دون باب اجوزج وتدرج ودرج على
هذا القياس وبين الملحق والمشبهة اما زيادة الالف في المشبهة لقصد زيادة معنى وفي
الملحق لقصد موافقة لفظ الغير ليعامل معاملته للزيادة المعنى قوله ودليل الالحاق الخ
المصدر بين الالحاق الفعل على ان يكون اللام عوضا عم المضاف اليه كما قال ابو شامة في قوله
بدأت بسم الله في النظم ان الاصل في نظمي وقال صاحب الكشاف في قوله تعالى وعلم آدم
الاسماء ان الاصل اسماء المسميات وجوز فا قوله تعالى تجري من تحتها الانهار كون اللام بدلا عن
الاضافة وضعفه ابو حيان حيث قال والمعنى فان الجنة ماواه وليس اللام بدلا عن الاضافة وقال
في المعنى والمعروف من كلامهم انما هو التمثيل بغير الغائب في كون اللام بدلا عن الاضافة وهذا
مذهب الكوفيين على ما هو في شرح الكشاف والمفتاح للشريف وبعض البصرة وكثير من المتأخرين
ايضا على ما في المغني وقيد ابن مالك جواز هذا بغير الصلة او مضافا الى اسمائه في الاشارة
في المعهود على ما هو مذهب البصرة وهو الصواب قال ابن الحاجب في شرح المفصل ان دليل
الالحاق وجهان الاول ان حرف الالحاق هو الذي ليس بمعنى وضعفت الكلمة
بسبب ذلك الحرف لذلك المعنى والثاني موافقة المصدر ثم قال واعتمد المحشي
على الوجه الثاني لكون الوجه الاول هو التحقيق لانه جار في الاسماء والافعال والثاني مختص
بالافعال لان الافعال ليس لها مصادر قوله فلا يلزم ورود علته مثل الاستخراج الآتي
يقال كلاما في الفعد قوله واعلم ان الحروف التي تزاد الخ اعلم ان زيادة الحروف في
كلام العرب قد يكون لافادة معنى زائد كهمزة انصر والتضعيف كما مر آنفا وتجيء
لمعنى كميم زرقم ولمجرد كالف حمار وواو عمرو وياء قعيد في الالحاق كما جلبب

ولامكان التلفظ كهمزة الوصل قوله حروف سألتمونيها اعلم ان الحروف الزوائد
هي التي يشتمل عليها قول انت عريا دوس هل لمت لم جاتنا سهو فمال اليوم شاه
او سألتمونيها اوتاه سليمون اوتاه سليمان او انت مولاها او تاه
وتسهيل او قول هويت السمان فشيبتني وقد كنت قد ما هويت السمان هكي
ثم سئل ثانية فمال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فمال اليوم شاه فانظر الى فطنته
وحكي ايضا ان الاخفش سأل سيبويه عن الزوائد فمال في جوابه واما سليمان
فمال الاخفش ما معنى هذا كان المجيب سليمان لهذا السؤال مال سألتمونيها فمال ثم
ولم يفهم معناه مال هويت السمان فمال للسائل عند احتشى عن
محبتك السمان ولم يكن جوابك مطابقا للسؤال مال اليوم شاه فغضب الاخفش
ومال لما اجبت فبئست ولم يفهم معناها ايضا ولهذا سمي اخفش وحكي ايضا ان
العالم المبرد سئل ابا العثماني المازني عن الزوائد ما نشده هويت السمان
البيت فمال له الجواب رحمك الله فمال قد احتشك مرتين سهى سهويت
السمان في المصرعين وليس المراد من كونها زوائد انها تكون زائدة ابدا لانها قد تكون
اللكلمة بها وكلها اصول كقولك سئل ومام بل المراد انه اذا زيد حرف لغير الالحاق
والتضعيف فلا يكون الا منها قوله الا في الالحاق يريد الالحاق الذي هو على وجه
تكرير الحرف نحو قرد وانما زيادة الالحاق لا على وجه التكرار فلا يكون الا من
سألتمونيها لكنه ترك القيد لظهوره قوله او حرف كان وهي تأتي لمعنى وجد
ووقع وثبت وصرح قال علاء الدين البسطامي في حاشية المطول على قولهم
ما في الكشاف في قوله تعالى وان كان ذو عسرة الا انه قد تقرر ان كان التامة
حقها ان تدل على الاحداث دون الاشخاص وقال حسن الفناري والحق انه
يدل على الذات اذا وجد فيه نكتة ولذا ذكر في شرح اللب للسيد عبد الله وغيره
ان كان في الآية قوله الاول اصله اودل على وزن افعل على ما هو مذهب البصريين
مهموز الاوسط قلبت الهمزة على غير القياس واوا وغمت بدليل اول منك وجمعه
على اوايل او اوائل من اول فقلبت همزته واوا وادغمت او اوول على وزن فوعل

كما هو مذهب الكوفيين قلبت الواو همزة وادغم على اوادر للاستغال
مالوا كما سبق معنى وتصريفا واستعمال تتورق في تصرفه الاول الاولان في
الاوايل الاول في الاوليات الاوليات الاول في الاستعمال زيد اول من غيره
وهو اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شئ مستعمل على القول
الصحيح ولا ما استعمل منه فعل كاقعس ولا ما استعمل منه اسم كاحنك حتى فيه معنى
الوصفية اذ هي اما تظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق به كما علم اردد
علم اكثر من علم غيره واحنك اردد وحنك اشد من حنك غيره واما تظهر
صفيته اول بسبب تاويله بالمشتق وهو اسبق فصار مثل رجل اسد اي شجاع ولما لم
لم يعتبر وصفيته الاصح ذكر الموصوف قبله لما هو نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده
لظاهرا اذ هي دليل على انه ليس اسما كافكل وابيع عاد خلافا لهما سماوم لم يكن مع اللام و
الاضافة ودخل عليه التنوين مع الجر خفاء وصفية كما مر كقول علي رضي الله عنه لهدوء اولا
بادنا وبيال ما تركت له اولا بطرف الرماح نحو قوله لمولك ما ادري واني لاوجل على
اينا تغدو المنية اول اي اول اوقات عدوها وباذكر ما تبين ما في ورقة الغواص حيث
قال ويقولون ابدا به اولا والصواب ان يقال ابدا به اول بالضم كما في قول الشاعر المذكور
واما بمعنى اول ههنا لان الاضافة مرادة فيه اذ تقدير الكلام ابدا به اول الناس على القطع
انقطع عن الاضافة بنى كاسماء الغايات التي قبل وبعد ونظيرها هنا وسمي تسمية هذه
بالغايات انما جعلت غاية للنطق بعد ما كانت مضافة ولهذه العلة استوجبت ان تبنى
لان اخواتها حين قطع عن الاضافة صار كوسط الكلمة ووسط الكلمة لا يكون الا مبنيا واما
بنيت على الضم لانها في حالة الاضافة تعرب بالنصب والجر فخصت عند البناء بالضم الذي
خالف حركتي اعرابها ليعلم به انها مبنية لا معربة على اول اذا اعرب ما راثته بدا ول
من امس ولم يسمع حرفيته الا في قولهم ما تركت له اولا ولا آخرا فجعلوا في هذا الكلام
اسم جنس واخرجوه عن حكم الصفة واجروا هذا الكلام بمعنى تركت له قديما ولا حديثا
انتهى كلامه وعلم ان الخطي محطئ في قوله افعل ومصدره يجيء افعالا الا في اذى ماء مصدره
اذى واذاة واذية ولا تقل ايذاء كذا في القاموس ثم قد عد في مصنفات الشتات
لفظ الايذاء والاعتذار بانه من قبيل اطلاق المصنفين وفي عبارتهم في استعمالهم كاستعمال

قط

قط في المضارع المنفي وام المتصلة مع هل واو حال اللام على غير والجمع بين النفي
والاستثناء والنفي لجحد ما زيد الا قائم لا قاعد مع انهم صرحوا بان هذا الاستعمال قليل
عن الفاضل ليس بعربي اصلي ليس بوجه بل الوجه ان يقال استعمال الشتات
يجعل بمنزلة نظائرهم ورواياتهم على ما ذكره صاحب حلبي استشهد بشواهد تام في محل
الطلم متعددا ونظير ما ذكره الشارح في شرح الكشاف في قوله تعالى والمطلقات يتربصن
على وفق ما ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية شرح المفتاح السعد من ان الوكاد
يغني التاكيد لا يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب وليست من لغة العرب الا
ان المصنف ثقة في اللغة فلعل استعماله وما ذكره علاء الدين البسطامي هذا في شرح
الاعراب حيث قال الرضي وتبع كافة مصانفة غير حال في كلام من لا يوثق بعربيتهم
ثم قال وفيه نظر لان صاحب الكشاف استعملها مصانفة في المفصل حيث قال الثاني
كتاب في الاعراب يحيط بكافة الابواب واستعملها مصدرا في الكشاف حيث فسر واقولنا
وما ارسلناك الا كافة للناس ثم قال والقول بانه لا وجه بعربيته خطاء من ان
الوجه ان يجعل استعمال هؤلاء الثقات بمنزلة رواياتهم وما ذكره علاء الدين في
حاشية الهداية حيث قال في الديباجة واخلقهم من ان اخلقته زيدا بمعنى خلقته
زيدا خليقة لم يوجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان حسن الظن
بالمصنف انه وجده ثم قال ونظيره ايكم حيث استعمله صاحب الكشاف متعديا مع انه
في كتب اللغة لازم ثم قال على وفق ما قاله التفتازاني في ايكم ان استعمال الثقات
الاثبات في المعاني يجعل بمنزلة نظائرهم ورواياتهم وما ذكره صاحب النهاية في آخر
ادب القاضي في شرح الهداية من ان الامانة بمعنى جعل الغير امينا غير ثقة
لم يوجد في الكتب المعتمدة لغة بل هي مستعملة فيها بمعنى الرجوع وعن هذا اقتصر بعضهم
من استعمالها في هذا المعنى ثم قال لكن هذا ليس مؤاخذة لان صاحب الكشاف
استعملها في ذلك المعنى في الكشاف في سورة الروم وغيرها وكفى به حجة في اللغة
ثم ذكر في الصحاح ومجمع البحرين للصغاني ومختصر اللغة ان التوكيد بالواو افصح و
ذكر في الاساس ايضا اثبته صاحبي واستثنى قوله بزيادة الهمزة قال

الرضي في شرح الشافية اعلم ان المراد به لغير الالحاق لابد لزيادته من معنى لانها
اذا لم يكن لغرض لفظي كما كانت في الالحاق وللمعنى كان عسى فاذا قيل مثلا
ان اكرامه بمعنى مال فذلك منهم تسامح في العبارة ونحو ذلك نحو ما يقال ان
الباء في كفى بالله وبمن في ما جاءني من احد زائدة ان اللام تفيد اثبات الكلام فائدة زائدة
سوى المعنى الحاصل وما كيده فكذا الالف في الهمزة في امال من البالغة ثم قال والاغلب
ان يجيء هذه الابواب مما جاء منه فعل ثلاثي وقد يجيء مما لم تأت منه ذلك
نحو اللحم واشجع وحلة وفرد واشجع المكان واستنوق الجمل ونحو ذلك قوله وهو للتعدية
عالبا اذا كان يفيد الفعل معنى التصيير فيصير الفاعل في المعنى مفعولا للتصيير
ما علا اصل الفعل في المعنى وبيانه انك اذا اردت ان تحمل اللازم متعديا
ضممته معنى التصيير بادخال الهمزة مثلا ان جئت باسم وصيرته فاعلا لهذا الفعل
المضمن معنى التصيير وجعلت الفاعل لاصل الفعل مفعولا لهذا الفعل كقولك
خرج زيد واخرجته فمفعول اخرجته هو الذي صيرته خارجا وقيل معناه ان تجعل
الفعل الفاعل بصيرة من كان فاعلا له قبل التعدية منسوب الى الفعل كتاول
مثل فسقته لانا مساه نسبته الى الفسق لا صيرته فاسقا ولو قال وهو
عالبا لجعل الشيء اذا اصله لكان اعم لانه لا يدخل فيه ما كان ذا اصله جامدا نحو
نجى قذره اي جعله ذا قذر وهو الابراز واجدس اي جعله ذا جدد كذا واذهبه
اي جعله ذا ذهب وقد يجيء افعل لجعل الشيء نفس اصله وان كان جامدا نحو
اهديت اليه جعلته هدية وهديا كذا في شرح الرضي للشافية قوله اغد البعير الخ
اغده والغد وهي الحي في اللحم والواحدة غدة وغدة البعير طاعونه ومن
افعل الذي للصيرورة احصد الزرع اي قارب وقت حصوله والفرق بينه
وبين ما ذكره ان الشيء ليس بحاصل فيه بعد بل قارب حصوله فقربت مقاربته
منزلة حصوله الا ترى انك تقول اصرم النخل واحصد الزرع وهو لم يصرم
ولم يحصد بعد بخلاف الاول فانه حصل فيه ولذا قال بعضهم ان افعل هذا
للحيونة وكذا اجرب وانحر واحال واراب واجذ وابشر وافطر كذا في

المفصل

المفصل قوله والوجود للشيء على صفة معناه ان الفاعل وجد المفعول موصوفا بصفة
مشتقة من اصل ذلك الفعل وتلك الصفة في حق الفاعل اذا كان اصل الفعل لازما
نحو انخلته اي وجدته نخلا وفي حق المفعول اذا كان متعديا نحو اوجدته محمودا واما قولهم
انحلك اوجدته منحولا فكان افعل فيه منقولا من نفس افعل كقولك في التحي ما على ذلك
للدينار قوله وللسلب كون الهمزة افعل للسلب والازالة سماعي قوله نحو اعجمت الكتاب
اي ازلت عجمته اي ابهامه بنقط ما بنقط واعجما ما يعمل قال الجوهري العجم النقط بالسواد
وغيره مثل الباء عليها نقطتان تقول اعجمت الحرف وعجمته مشددا وقال تقول عجمته مخففا
ومنه حروف المعجم وهي الحروف المنقطة التي يختص اكثرها بالنقط من بين حروف سائر
الامم وسماه حروف الخط المعجم كما تقول مسجد الجامع وناس يجعلون المعجم مصدرا بمعنى الاعجام
كالمدخل اي في شان هذه الحروف ان يعجم اي ينقط ونقل الازهري عن الليث ان الحروف
المنقطة سميت معجمة لانها اعجمت اي ابينت بها وان كانت اصلا للكلام لها واما كتابة
معجم فساه منقط لتبيين عجمة فتكون الهمزة للسلب في قول حقيقة اعجمت الحرف ازلت
عجمته بنقطه فالمعنى حروف الاعجام اي ازالة العجمة وقال الجن الغاري جوز ان تكون
الهمزة للسلب ويكون معنى الاعجام ازالة العجمة بالنقط وهذا انما يتم اذا جعل كون الهمزة للسلب
او مسموعا في هذه الكلمة قوله نحو شغلته قال بعضهم شغل وشغل بمعنى واحد فجعل هذا
ينبغي ان يراد بالزيادة عدم افادة الهمزة معنى زائدا على المجرد ويكون المعنى حينئذ
الى الاخبال المجرد توسيع الباء ويمكن ان يراد بالهمزة الزيادة لمبالغة بان
يكون اشغل ابلغ من شغل لكن هذا موقوف على النقل لانثبت بالقياس
قوله وللتعريض هو ان يجعل مفعول الثلاثي معرضا لان يكون مفعولا لاصل
الحدث سواء صار مفعولا له اولا نحو اقبلته اي عرضته لان يصير مقبولا قبل
اولا واسقيته اي جعلت له سقيا شرب اولم يشرب واقبرته اي جعلت له
قبرا اقبر اولم يقبر ولم يقرب وابعت الفرس اي عرضته للبيع وجعلته منتسبا
اليه قال الشيخ المظهر العرض التقويم والتعريض تقديم احد الامرين او خاله
وايساعه فيه ولغير ذلك كقولنا للفعل نحو اقبرته اي جعلت له قبرا يعني

اعطيت مكانا يتبرقه وكذا احفوته وللتمكن من الشئ نحو احفوته النهار بكتبه
مرخوه واتيان الفاعل او لجيئه الى مكان اصله كايمن واجيل اراتا الايمن
والجبل وللتكثير كابعد اكثر البعد وكذلك ابن الرجل واخبج والجم واثر
وللجعل اى المفعول على اصله كاكذبته اى جعلته على الكذب وللدعاء كه اى التكلم
عايدل على الدعاء النافع كاشفيته اى دعوت له بالشفاء ولحصول السؤال
كاستخذ فى ماجذته بالذال المهملة اى سألت منى الاعانة فاعنته وللاعانة
كاجبلت فلانا وارعيته واقريته وابقيته واطبسته واجزته اى اعنت على
الجلب على الرعى وعلى قرى الاضياف وعلى استقاء وعلى حلب وعلى جز اعدائه
وللمطاوع فعل كفطرته فانفطر وبشر فابشر وهو قليل ذكر الرضى فى شرح الشافية
وللمطاوع فعل كطارت الناقة على حوار غيره فما طارت ونسعت الريح السحاب
ماسع ونسعت البصيرة فانسعت اذا استوفقته بجذب زمامه فوقف وكتب
الرجل فاكتب ذكر ابن مالك فى شرح التسهيل وما ذكره يطرد مافى سيجئ فى اكتب من
الكشاف وللاتيان بالفعل بالموصوف منه اصله نحو اكرم الرجل اى اتى بما يوجب اكرامه
فعل بالتخفيف فاكرم وكرم واتلت البيع وتلته وخرته واخرته وحب فلان فلانا و
احبه وشغل الامر واشغله ذكر فى شرح التسهيل وذكر الشارح التفتازانى فى المثال
الاخير مجاز للزيادة من غير ان يكون الا الف للتعدية وفرق الرضى بين اسرع وابطئ
وثلاثيتهما بان سرع وبطؤ ابلغ لانهما كالما غريزة وكصغر وكبر وبال الجوهرى اسرع
فى الاصل متعد وقد يضعف فيستعمل نحو اعظمته واستعظمته وقد يضعف الوحول فى مكان نحو
انجد واغار اى دخل فى النجد والغور وقد يضعف وصول الى مقصود وهو اصله كاغيرت
الرجل وانثلت وارعبت واقمت واسدست واسبعت وانقت واتعت
واتمت والفت وانبلغت عشرة وثلثين واربعين وخمسين وستين وسبعين و
ثمانين وتسعين ومائة والفا ولاغاثه على فلانى كانقذه واغنى بمعنى سار
سيرا سريعا واقسى بمعنى حلف وانلج بمعنى فاز قوله واعلم انه قد ينتقل الى آخر بلفظ
قد الدالة على جزئية الحكم لانه قليل جدا وما ذكر القطب فى الحاكمات متوقف على

الامام حيث قال الامام احتراز الشيخ بلفظ قد الدالة على جزئية الحكم فى قوله ثم الطبيعى
قد يعرض له الانفصال والانفكاك عن الافلاك مما قد يدل على بعض الاوجات
لا على بعض الاحكام فليس مدلول الكلام الا ان الجسم يعرض له الانفصال فى بعض
الاوجات لان الانفصال لبعض الاجسام مردود فى نفسه ومناف لما ذكره فى شرح المطالع
حيث احتراز بلفظ قد المفيدة لجزئية الحكم فى قوله لان تخصيص الخاص قد يكون اعم من عين العام
من وجه فى الامور الخاصة مما تخصيص الاخص منها لا يكون اعم من شئ نعم التحقيق ان لفظة
قد لا تدل ظاهرا على بعض الافراد ولكنها ليست مخصوصة ببعض الاوجات بل قد يكون
لبعض التعارير ايضا وربما يلزم منه جزئية الحكم كما فى قولك الحيوان قد يكون ناطقا
فتامل قوله نحو اكلت واعرض قال صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى افمن يمشى مكبا
على وجهه الآية انه يجعل اكب مطاوع كبه فاكلت فى الغرائب ونحوه فشعت الريح
السحاب فانشع وليس هو كذلك ولا شئ من بناء افعل مطاوعا ولا يتوقع
نحو هذا الا اجعله كتاب سيبويه واما اكلت فى باب انفعل والام ومعناه دخل
فى الكب فصار ذا كب وكذلك انشع السحاب اذا دخل فى التشع ومطاوعة
كب وشع انكب وانشع قوله قال الزوزنى ولا نافيهما نعما قال الرضى
فى شرح مسلم ما ملخصه لم يات فى كلام العرب فعل ثلاثية متعد ورباعيته
لازم الا كلمات قليلة نحو كبيته فاكب وفشعت الريح الغيم فانشع ولمت رئيس الطائر
فانمل ونزفت البئر فانزفت وبرت الناقة فابريت وسبعت البعير فانسبع
وذكر بهاء الدين المنظوم فى التعدية والزوم فعلته الله فانفطع والكرمانى فى شرح
البخارى سجنه فانجم وابن التمجيد فى شرح انوار التنزيل انقص والامر من هذا القبيل
ثم الظاهر ان الظرف اعنى لها متعلق بالمبنى وهو غير مستقيم والاولون كالقاضى
والمدقق زيد ما لوجه فى مثله ما ذهب اليه البغداديون من انه لما ناب المضاف اليه عنه
التنوين لاجل الشابهة والحال من هذا ايهام ان ما حصله القوم سببا لوجوب التنوين حصله
هو لا سببا لانتزاع التنوين قيل وهذا القول اقرب الى الصواب من ان يقال
هذا الظرف خبر وظرف مستقر للغو وكذا اللام فى قولهم لابد منهم ولا دافع

بعذابه ولا متعلق للمعدول عنه ونحو ذلك من العبارات الواردة على النمط
قوله عند سيبويه هو لفظ فارسي اصله سيب ودويه معناه بالعربي رائحة التفاح
لقب بذلك لانه كان فتى اعجميا يعاد شم التفاح وقيل للطافته لان التفاح
من لطيف الفواكه اسمه عمرو بن قنبر الحارثي مولى لبني الحارث وقيل عمرو بن عبد الرحمن
بن قنبر وقيل عمرو بن عثمان بن قنبر وكنيته ابو بشر وكان اعلم الناس بالنحو وقد برز
على شيخه الخليل بن احمد وكان الكسائي يقول كان النحو وحي اليه وقيل لم يبلغ
مبلغه في فنه من تقدمه ومن تأخره وهو ابن بضع وعشرين سنة توفي اسماعيل الشيخ
الخليل بن احمد البصري فقام مقامه في مسنده درسه بالبصرة واصحاب درسه لما رأوه
افضلهم بعد تمام الامتحان ولكتابه اصل كتاب في علم الاعراب قال السيرافي ما سبقه
احد من قبله ولا لحقه من بعده اذا قيل في الجزء ذكر في الكتاب يراد به كتاب سيبويه توفي سنة
ثمانين ومائة بقرية يقال لها البيضاء من قرى سيراز وقيل بالبصرة سنة احدى وقيل اثنتين
وقيل بعدها سنة ست وسبعين ومائة وعمره اثنان وثلاثون سنة وقبره بسيراز
وفي بها داخل المدينة في محلة يعرف بمحلة البيضاء وقبره من باب البلدة وفي مثل
سيبويه وعمرويه وتقطويه وحالويه وجمان اكثرها النساء على الكسر والثاني ان يريد
آخره اعراب بعلبك ذكره في ادوات الميداني والايضاح قوله اوفى العامل نحو
موت الابل قيل كثرة الفعل والعامل لا تستلزم كثرة المفعول حال الجار ورد
موت الشاة شاة واحدة خطأ لان هذا الفعل لا يستقيم تكثيره بالنسبة الى
واحد واحدة وليس ثم مفعول ليكون التكثير له وينبغي ان يعلم لهذا خلاف في نحو
قطعت الثوب فانه جائز وان كان الفاعل واحدا كذا ذكره ابن الحاجب في شرحه
المفصل ثم قال فيه اما قولي المفصل ولا يحال للواحد لم يرد به انه لا يستقيم فيه تكثير
الفعل وانما يكون التكثير في الفاعل وهو الصحيح وفيه ما عرفت من ان تكثير الفاعل
كثرة الفعل وذكر في شرح الشافية للمصنف ان الفعل اذا كان لازما فالتكثير في فاعله
وهذا على الطلاقه ليس بصحيح لانه قد يكون التكثير في الفعل دون الفاعل نحو جولت وطوفت
وقد يكون في الفاعل نحو موت الابل وذكر فيه ايضا انه اذا كان متعديا فالتكثير في متعلقه

بخلاف

يعني في مفعوله كقولك غلقت الابواب وزاد بعض الناس ان مراد المكثر
في المفعول انه لا يستعمل غلقت بالتضعيف الا اذا كان المفعول جماعيا لو كان
واحدا وغلق مرات لم يستعمل الا غلق بلا تضعيف الا على سبيل المجاز وعلى
هذا يخالف ما ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل وقد يقال التضعيف التكثير يكون في المتعدي
نحو خرجت وقطعت ولا يكون في اللازم الا ما ورد نحو موت الابل وموتت اذا كثر
فيه وح فلا يحمل متعد بالملازم للجمع بل معنى التضعيف وذلك غير جائز
كما في الكشاف وتفسير العاصمي من ان قوله تعالى نزلنا بدل على نزول القرآن
نجما في اوقات مختلفة ليس كذلك لان مبناه على كونه للتكثير ولا محال هنا
اذ لا معنى للتعدية فيه وانث الفعل لان الابل مؤنث لان اسماء الجمع التي لا
احد لها من لفظها اذا كانت لغير الادميين حالها حال المؤنث كذا في الصحاح و
مراده الزوم عند الاسناد الى الضمير واما عند الاسناد الى الظاهر فلا لزوم كما تقرر
في النحو قوله والقاعدة اعلم انه قد ينقل المتعدي الى المفعول بين ان يفعل بالتشديد
على معدول واحد نحو كذب وصدق يقال كذبني الحديث وصدقني الخبر وهما في
الواجب ذكره الكرماني في شرح البخاري قوله ولغير ذلك لكونه للصيرورة كخرجت امير
عاجزا وللدعاء له كبرك الله او دعوت له بالبركة وعليه كعقرته او دعوت عليه
بالعقر اي الهلاك ولاتيان الفاعل الى مكان اصله كيمم اي اتى اليمن ونسبة
الشيء الى اصله نحو تمته اي نسبته الى التيم ولصيرورة فاعله ذا اصله كورق الشجر
اي صار ذا ورق وللجنونة كظهر اي جاء وقت الظهر وللحمل كخط الكتاب
اي حمله على الخط وللعمل المكرر في مهلة اي لوجوده شيئا فشيئا كرحته الكوا وبمعنى
فعل نحو قلص وقلص وقصر وقصر وزال وزيل وبمعنى صيرورة فاعله اصله نحو
عجزت المرأة وثيبت اي صار عجوزا وثيبا وبمعنى تفعل نحو ولى عنه وتولى اذا
اعرض عنه وبان الشيء بمعنى تباين وتفكر والتفاعل عن فعل كحرب
وارعى الفتال اذا ترك وغيره بالشيء اذا اعانه وعول عليه اذا اعتمد عليه
وللتوجه كشرف وغرب وكوفة وجعل الشيء بمعنى وضع منه كعدلته واحرته اذا جعلته

عدلا واجرا والاحصار للكناية كقولهم اتى واتبه واوقع وسوف وسبح وهلل
اذا قال ايمح وايا تيها وونف وسوف وسبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله وكبره
في شرح التسهيل ثم ان مصدر فعل يجيء على تفعيل وعلى فعال مثل كذب وعلى تفعلة
مثل توصية وهو قياس في الناقص وعلى مفعل مثل مخرق وعلى
فعال مثل سلام وكلام واذان ودواع وصلوة والصحيح ان هذه الاسماء للمصادر
كسجاح نحو قاتل معاملة وقتالا قال سيبويه في قتال كانهم حذفوا الياء
التي جاء بها اهل اليمن في قيال ولذلك قيل ان قتالا فرع قتالا لان حيث
ان حروف العلة ثابتة الا ان الالف قلبت ياء لانكسار ما قبلها وعلى
الزمخشري حيث جعل الياء اشباعا على كثرة الحاء قوله وهو اسم على ان يكون
بمعنى اتنس فصاعدا يعني ان وضع فاعل لنسبة مصدر فعله الثلاثي الى الفاعل
متعلقا بغيره صريحا مع نسبة الى ذلك الغير متعلقا بالاول ضمنا كما اذا قلت
ضارب زيد عمرا فانه يدل صريحا على نسبة الضرب الى زيد متعلقا بعمرو وضمنا
على نسبة الى عمرو متعلقا بزيد والاجل تعلقه بغيره جاز غير المتعدي اذا نقل الى فاعل
متعد بالهمزة كما مر فان اصله لازم وقد تقدم والمتعدي الى مفعول واحد ان لم يصلح
لان يكون مشاركا للفاعل في المعاملة بل يكون معاينا للفاعل وهو المشاركة يكون
متعديا الى مفعولين نحو جاز بنته الثوب فانه مفعول ضرب وهو الثوب مثلا لما لم
يصلح لان يكون مشاركا للفاعل في المجاوزة احتيج الى مفعول آخر يكون مشاركا له
فيها فتعدى الى اثنين واما ان صلح مفعوله لان يكون مشاركا فلا يتعدى اثنين بل يكتفي بمفعوله
كما شاركت زيدا وذكر في بعض شروح الكشاف في باب المعاملة معنى اخر كثير الاستعمال
وهو ان يكون من احد الطرفين فعل ومن الطرف الآخر ما يقابله بناء على جعل ما يقابله
ما ثانيا معاملة كقولك بايع زيد عمرا والمال من احدهما البيع والآخر الشراء ومنه
المضاربة والمزارعة وغير ذلك وهذا القسم في كثرة الاستعمال بلغ ما بلغ حتى قيل
لا يتنبع وكيف ان باب المعاملة حقيقة في قدر المشترك بين هذا القسم والقسم
المشهور وقوله فصاعدا وان كان مع الفاء والفاء في الحقيقة داخلة في العامل

المفر كما في قولهم اخذته بدرهم فصاعدا الى فذهب الثمن صاعدا اي زائدا او التقدير
ههنا فيذهب ويزيد العدد صاعدا فلا حاجة الى ما قال شارح الفرائض لان كمال
الثمن حزان الغاء لا يناسب المعاملة لان المراد ما فوق اثنتين في الحكم المذكور
وواو الحال او هذا اللفظ لا يتغير سواء كان حالا من مذكر او مؤنث ثم ان
مثل هذه الحال كما تكون مصدرة بالفاء كذلك تكون مصدرة بثم قوله كقولهم
قرأت كل يوم جزءا من القرآن فصاعدا وثم زائدا ان ذهب القراءة زائدة الى
كانت كل يوم جزءا والزيادة وقيل يجوز ان يكون مصدرا محذوفا فانا ان فصعد الثمن صاعدا
او صعودا قوله نحو ضارب زيد عمرا اعلم انهم لا يكتبون واو عمرو في حالة النصب
للفرق بين الالف والتنوين في عمرو وعمرا عمرو لانه غير منصرف لا يدخله الف التنوين
ولا في عمرو واحد عمور الاناس او هو ما بينهما خ اللج ولا في الوعر الذي هو بمعنى الوعر في قولك
بعيره الله ولا في مثل قول الشاعر عرا بعد ام العمر من انسيرها حواس ابواب على قصورها
ولا في عمرو العلم ايضا اذا كان قافية لان الموضع الذي يقع فيه عمرو في القافية للجر
اما يقع فيه عمر علما يفي الا القبس ولا اذا كان معتزا الى الغطفان او احد علمائهم
الى التوقة ولا اذا كان مصاغا الى الحفر لان المفر المجرور كالجزء مما قبله فلا ينفصل عنها
بالواو قوله وبمعنى فعل الى نسبة الفعل الى الفاعل لا غير كقولك سافرت بمعنى نسبة
السفر الى المسافر وليس فعل بثلاثي من لفظ سافرت بمعناه فيمثل به كما في شغلته
اشغلته كذا ذكره ابن الحاجب في شرح المفصل لكن مثل الجوهري سفرت اسفر بفتح
اذا افرجت للسفر واما سافرت وقوم سفر مثل صاحب وصحب وقول الشارح سافر
وسفر على تفاعل وما يخرج على مفاعلة تفاعل لان المفاعلة في اصلها للمعاملة والمباداة
والفعل مع غلبة فيه مفاعلة جاد ابلغ واحكم منه اذ زواله وحده من غير معالجة
ولا مباداة لزيادة قوة الداعي اليه نحو فلان يحاشي الله اذا يخشاه خشية
عظيمة ولغير ذكر كلكونه لا تتأتى الا مكان اصله نحو ما نأى ارتفع الى
اليمن وبعضهم تفاعل نحو تسارع وسارع وتجاوز وجاوز وللاعتناء
نحو افعل نحو درأت الشيء بمعنى اخفيته وعن فعل نحو بارك الله فيك قوله وللملكة معناه

ان يتعاطى ذلك الفعل ليحصل له بمعاناته كتحمل اذ مساه استعمل الحمل وتكلف نفسه
اياه ليحصل قوله ولا تحاذ العامل المراد بالاتحاذ جعل العامل المتعدى اصل الفعل نحو تمجد
ارجانب المرتجل وان النوم بالليل وفي الصحاح تهجد وتمجد ارنام بالليل وتمجد سهر وقد
من الاضداد ومنه قيل لصلوة الليل التهجد قوله مرة بعد مرة قال علماء الدين الشهير وفي
المشهور في السنة القوم الا مرة نصب ارساعة مسماة بهذا الاسم ثم قال وكثيرا
كان يحتاج قلبي ان هذا غير ملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ظرفت بعض مرة قبل الامام
المرزوقي انه نصب على المصدر وهذا هو الملايم في جميع موارد هذه الكلمة وقد ذكر بعد فصل
شيء وحال مرة مرة قيل الفاء تاكيد للاول وقيل للجمع الذي دل عليه الحال ارمفصلا هذا التفصيل
وردبانه مع انه لا يخالف لما عليه القوم لانه انما وقع في مصدر ولا ما لف شهد
كتبهم ومن هذا القبيل بويته بايا بايا وجاؤني رجلا رجلا وجلبي جلبي ورجالا
رجالا وفهمت الكتاب حرفا حرفا ارمفصلا هذا التفصيل المعاني وينبغي ان يعلم ان
هذا التكرير قد يكون بتاليف العطف بالفاء وثم كقولهم رفلوز رجلا فرجلا ومضر الكتبة
ثم كتبة ارتثنيين هذا الترتيب المعاني وقال الدماميني في قولهم علمته النحو بابا فبابا لم
تزل المطلبة يستشكلون ذلك والمنقول عن ابن جني تخريجه على ان الثاني منصوب
على انه صفة للاول ثم قال بريد على حذف مضاف فقدره بعض بقبيل ارتبابا قبل
باب وقال هذا لا يشتمل الباب الاخير وقدره بعضهم بسعد اوربابا بعد باب وهذا
لا يشتمل الباب الاول والمقصود دخول الابواب كلها وقد يقدر بعارض باب بمعنى انه
منفصل عنه غير مختلط به بل كل باب على حدة وهذا لا يخرج شيء من الابواب في المنقول
عن الزجاج ان انتصاب الثاني على انه نائب للاول بمعنى مرتبا فان قيل يلزم التزام ذكر الثاني
مع انه مؤكد فلما لا ذكره اشارة الى المعنى الذي يفيده بالاول ورب شيء لا يلزم
ابتداء ثم يلزم لعارض قال العاصمي الشريف في قول صاحب المفتاح على ما يطلعك
على جميع ذلك شيئا فشيئا انه نصب على المصدرية ارتطلاعا مقدرا واتى بالعارض
جوز الحالية ايضا هناك وقال علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قولهم
تتزايد قليلا قليلا انه نصب على المصدرية ارتزايدا مقدرا جاء العلة وفي كلام الفاكهاني

ما يشعر بانه محمول على حذف العاطف قليلا ثم قليلا وقد قالوا في قولهم تتابع الماء
وكا وكا وجاء ربك والملك صفا صفا اربوكا بعد وكا وصفا بعد صف
وفي الكواشي فهو اما حال او مصدر ارتتزايد حال كونه قليلا ثم تتزايد حال كونه
قليلا او تتزايد قليلا ثم قليلا ثم قال والاوجه عندي انه لا حاجة الى حذف العاطف
وانه مصدر في جميع المواقع وانه يعني تكثيرا ارتتزايد متكثرا متعاقبا واحدا بعد واحد
ما لتعاقب والبعدية مستفادان من معنى التكثير لا من العاطف المحذوف فانه يقال
قليلا قليلا ثم يقال عامل عامل وجاهل جاهل وفي الحديث حج حجة وعمرة
تامة تامة ووصف الشيء بنفسه بالبينة على تناهيه في ذلك قلنا لما ذا لكن على
تقدير ان يكون المنصوب مصدرا لا حالا واما قولهم كل رزق فرق فقيل مرادف اللفظ
وقيل مرتوصف الشيء بنفسه قصدا الى الكمال لا من قبيل حذف العاطف دون
المعطوف على ما قاله ابو علي في قوله تعالى والبالغ الذي اذا ما اتوك لتحملهم قلت لا احد
الآبه ارد قلت وحلى ابو زيد الكلت سمكا لسا ولسا لعدم حسنه هنا وقيل المراد
كل فرد منفرد عن الآخر وقد يترك لفظ كل في مثله مع ان العموم مراد كما يقال
معرفة فرد فرد والظاهر ان العموم مستفاد من قرينة المقام لان النكرة في الاثبات
قد يعم ويحتمل ان يحمل على حذف المضاف وهو كل بتلك القرينة قوله والمطلب
نحو تكبيرا ارطلب ان يكون كبيرا ولغير ذلك كالتشبيه ارتشبيه العامل بالمصدر
بالصلة كتهجر فلان ارتشبه بالمتهجدين وفي الحديث ناجوهن ولا تهجروا والدعاء
كرحمة ارودعاء بالرحمة والانقلاب الى اصله كتيمم الطين ارصار صحيحا وسوال اصله
كتعطي ارسال العطاء والمصدر وزة كتمول ارصار ذا مال ومطاوعة
افعل كاعقدته فتعقد وفعل كعاده وتعويد وتجي بمعنى تفاعل نحو تواعدوا بمعنى
تعاهدوا وبمعنى فعيل نحو تعليم بمعنى تعلم وتقطع بمعنى قطع والتلبس لبسي ما اشتق
منه كتقمص وتازر وتدرع وتعمم اذا لبس قميصا واذا ارداء وازار وعمامة
وللعمل وما اشتق منه كتقمص وتسحر وتشهى وللاعتناء نحو الجود كتكلم وتصدر
ثم مصدر تفعل قد يجي على فعلة كطيرة مصدر تطير وجبرة مصدر تجبر وقد

ولا ثالث لهما ذكره في شرح المشارق وذكر في قصار التصريف للسيد عبد الله
على وفق تفسير العاصمي ان المتحير متبعيل للمستقبل واي كان فيتحوز الا انه يجوز
وذكر سعد الدين التفتازاني في شرح الكشاف في تفسير سورة الانعام جعل في المفعول غير
من باب التفعل ما اعترض بان حقه تدور لانه واوي بل هو تفعيل فادغم
له ثم قال وذكر الامام المرزوقي ان تدير تفعل نظرا الى شيوع دينار بالياء ثم
قال وعلى هذا يجوز ان يكون تحيين تفعل نظرا الى شيوع الحين بالياء فلذا لم
يجئ تدور ولا تحوز قوله وهو لما يصدر من اثنين فصاعدا اما قبل صدر الفعل
منه فمجاز الى تبين لا يتحقق في بعض المواضع كالتوبة افعل لان الاكثر غير داخل في الاصل فلما
ان قبول الفعل ينزل منزلة نفس الفعل في قوله تعالى وواعدنا موسى وفي قولهم على البديهة
المريض قوله واي كان تفاعل من فاعل المتعدي عرف وصف فاعل باللام اعني المتعدي
باعتبار تاويله بهذا اللفظ على ما هو رأي السيد افضل المحققين في امثاله وقال الشارح
كل لفظ وضع لمعنى اسما كان او حرفا فقد صار اسما علما موضوعا لنفس ذلك اللفظ
ولذا يقال ضرب المذكور في كلام كذا فعل ماض ومن الواقعة في هذا الدار حرف جر
ورده السيد افضل المحققين بانه باطل قطعا لان الالفاظ المهملة اذا اريد بها انفسها
في اجراء حكم المعرفة عليها بلا فرق ثم قال وفي عروض وضع المهملات مما لا يلتفت اليه
لكونه التفات اليه واطنب فيه علاء الدين السمهودي في حواشي المفتاح واما
قول الشارح في التلويح قوله رمضان اخر في رمضان الثاني بتنكير الوصف تارة
وتعريفه اخرى يعني على انه علم اذا قصد به معين ومنكرا اذا قصد به مبهم
مثل مررت بزيد العاقل وزيد اخر فتوجيه اخر مما يعتبر في الموارد قوله وعلى هذا
اذا كان فاعل المتعدي الى المفعول واحد صار تفاعل لازما نحو تضاربا وتقاتلا
بمفهوم الوفق بين فاعل وتفاعل من حيث المعنى واي اشتركا في صدور الفعل عن اثنين
اي التاثير بالقصد في فاعل معلوم انه الفاعل وفي تفاعل غير معلوم ولذلك
يقال اضاربت زيدا عمرا أم ضارب عمرو زيدا ولا يقال ذلك في تضاربا قوله مع
ان الغير قال في درة الغواص في اوهام الخواص في اوهامهم ادخال اللام على غير ثم علل

بانه لا يعرف باد خال التعريف كما لا يعرف بالاضافة فلا فائدة في ادخالها وفيه نظر
وقال صاحب الهادي لا يجوز ادخال اللام على غير لانه لا يدل على الاضافة والمضاف اليه المذكور
او منوي في حكم الثابت ولا يجوز تثنيته ولا جمعه ايضا ثم قال نص عليها سيبويه وقال علماء
العربية السلطاني في حواشي المطول قد صرحوا بان غيرا لم يعهد معرفة بالاضافة الا انه
مع ذلك لا يجوز ادخال اللام عليه اصلا ثم قال واعلم عادة الشارح على مواضعة
وذكر بعض الحواشي ان الصفة قد تمنع تعريف لفظ غير باللام مع كونه مضافا وان كان
نكرة رعاية لصورة الاضافة المعنوية ولم يوجد ايضا في كلام العرب الموثوق بعبارات
بعض العلماء المتقدمين فكانهم جعلوه بمعنى المغاير قوله والمكلف نحو جاهل ان اظهر الجهل
وانفيه وذلك كقوله لمطاوعه فعل كتشققت الدراهم وتشاققت وفعل للكشف عن
مشاركة وبمعنى تفعل نحو تناهد وتعهد وتثاءب الرجل وتثاءبت وبمعنى افعل نحو تخاطئ
واخطأ وتساقط واسقط وبمعنى فعل نحو توانيت وبنت وللاعتداء على الجرد
كتشاتم وتضارب قوله استفعت الباب ومنه الجمة فانجح ولو كانه فانتكاد
او رونه فانثوذ وما غلقته فانغلق ويجوز ان يكون انسفت فانغلق على المقابلة فان قال
سفقت وغلقت فانهما متعديان فاجاب بانه ذكره في شرح التسهيل وقد شارك
الفعل المجرد كانطفات وطفت وقد يغني عنه كانطفى بمعنى ذهب ويغني عن
افعل كانجح لانطفات اذا اتى بالمجاز وقد يغني عنه افتعل نحو ما قاده لام كالويت
الشيء فانتوى او راءه كردعه فارتدع او داد كوصلته فاتصل او نون كنشلته
فانتشل او ميم كلمانه فالتاء وقد شاركه نحو ما يس ما قاده شيئا منها كشوت
اللحم فاشتوى وفصلته فانفصل واقتصل وقد يغني افتعل عن انفعل نحو ما قاده
ليس شيئا منها كعودته فاعتاد وبلغته فابتل وكفيته فاكتفى قوله ولا يبنى الا
ما فيه علاج وتاثير يعني لا يبنى الا من الجوارح المعلومة الواضحة للحس البصري وانما
قال في المفصل فوالم انعدم خطاء وفي شرح المفصل انعدم ليس بجيد وفي كشف الغوامض
والانعدام وان كان من الالفاظ المحدثة فان اهل اللغة لم يجوزوا عده منه بمعنى الفقد
وحقيقته نعود الى قولك مات وليس بمطاوع الا انه لما شاع استعماله في الكتب صار

استعماله اولا من غيره لانه اقرب الى الفهم ولهذا قيل الخطاء المستعمل اولا في الصواب النادر
وفي شرح الاكمل للهداية في باب سجدة التلاوة للخطاء المستعمل غير في الصواب النادر
عند الفقهاء وفي المغرب شرح القدوري في كتاب الجنايات اللفظ اذا تعارفه العامة
صح للمتكلم ان يتكلم به كذلك وان كان فيه نوع خلل ان قصد تفهيم العامة لانه اتبع في
تحصيل المقصود وقد فعل ذلك محمد في موضع لا يطعن به انه استكثه عليه واما
قولهم تلكته فانما قال ملكون تحريك الاسم اذا اظاهرا واما جاز علمه فتقلم وان لم يكن
علاجا انه وضع للمطاوعة فعل لان تفعل يجيء للفعل المكرر فيكرره جعله كالمحسوس واما
جاز فاعتم لان باب افتعل لما كان موضوعا للمطاوعة فجاز ان يجيء مطاوعة في
غير العلاج قوله وهو للمطاوعة نحو جمعته فاجتمع نحو ربطته فارتبط على ما في بعض
شروح المفتاح حيث قال ان الثقات يستعملون الارتباط بمعنى المطاوعة ومعنى المناسب
الذي لا تكلف فيه في اكثر مواضع استعماله وقد نص الثقات بمنزلة تعلم ورواتهم
ومن قال انه يبنى ربط على ما في الصحاح حيث قال ربطته وارتبطته بمعنى فيحتاج
الى تكلف جعله مصدر المجهول في تلك المواضع قوله ولزيادة المبالغة في المعنى نحو كسب
معنى الكسب تحصيل الشيء على اي وجه كان وقيل فعل لجر نفع ودفع ضر ولهذا
لا يوصف به الله تعالى ومعنى الاكتساب المبالغة والاعتماد فيه ومن ذلك
قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت وفيه تنبيه على لطف الله تعالى حيث
ما اثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم يثبت عليهم عقاب الفعل الا على
وجه مبالغة واعتماد فيه قال الزمخشري لما كان الشر مما تشتهيه النفس وهي متحدة
اليه وامارة به كانت في تحصيله اعمل واجد فجعلت لذلك مكسبة فيه ولما
لم يكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيله وصفت بالادلالة على الاعمال
وقال صاحب الزوائد خص الكسب بالخير والاكتساب بالشر تنبيها على ان الكسب
ما يفعله الانسان ويجوز ان يتعدى الى غيره والاكتساب ما يفعله لا لغيره كالاتخاذ
والاقتطاع فلا يتعدى الى غيره اي غير نفسه او زعنه وغير مقصور عليه وقال
سيبويه وابو الخطاب كسبت معناه اصبت واكتسبت معناه تصرف

في

في تحصيل ذلك الفعل وظهور ما يقتضيه ومن ثم قال الله تعالى لها ما كسبت وعليها ما
على ان الثواب بادنى طاعة للثقلين الله والعقاب انما يكون بعد تمام الحجة
عليه وظهوره وذكره في شرح التبيان قوله وقيل تحصيل الخ اختصاصا او تخصيصا او نحو ذلك
لكونه لمطاوعة افعل كاحفظته فاحتفظ وانتبل فاعتد الله كما تقدم ارتبل الضيعة
وفيه تنقل نحو تجمع القوم فاجتمعوا وبمعنى استفعل كارتاح واستراح واعتصم واستعصم وبمعنى
الجود كقدر واقتدر وقرب واقترب وللاغناء عنه كاستلم الحجر والنحي الرحل وتفعل الفاعل
كارتعد فرائصه وارتعش واسماك وامتشط واكتحل وللتخير كانتخب واصطفى وانتقى
وذكر في شرح التسهيل ان ارجح فيه نظر لانه لا يستقل مجردا واذا استعمل مصدره وصفت
المشبهة والظاهر انه الحاق في الناسخ قوله واختص الخ بالط وشرط ما يصاغ منه ان لا يكون مضاعف
العين ولا مستعمل اللام وشذ قولهم ارعوى مطاوع رعوته بمعنى كففته زاد احد شارحيه انه معتل
اللام وانما زاد لغير لون ولا عيب والثالث انه مطاوع والمطاوعة في هذا النوع نادرة
وحكم الحق ان قد يكون لغير لون ولا عيب كانهار الليل اذا انتصف ومثل انهار اشعار
الرأس ان ابتدأ شيبه والاكثر ان يقصد عروض المعنى في اعجاز وازدهى الحق وقد يكون الامر
بالعكس فمن قصد اللزوم في الاول قوله تعالى في وصف الجنتين مدهامتان ومن قصد العروض في الثاني
قولك اصفر وجهه وجبل الحق قبلا قوله لان المبالغة فيه زائدة قال الجوهري اعرافا يبنى
وهو المبالغة والتكثير وقد يجيء للصيرورة كاحلولى اذا صار حلوا واخشوشن اذا صار
خشنا وقيل يبنى للتقل في الدلالة على الثاني يبنى ما هو منه كقوله واحلولى وما في وجهها
حلوة فاستعمل له استحلى واستعمله بعضهم صار حلوا الشهرته في خطاب الدنيا ولما
خلوا لهم فتقتهم ان لا تصير لهم حلوة ويجيء للمطاوعة فعل كقولهم شنيته فاشتنوى و
يجيء بمعنى الخلو كقولهم خلق ان يفعل كذا واخلولق ان يفعل كذا اذا كان ذلك خليقا
ان حقيقا قوله وهو ان سيبويه الاستقبال لان همزته للوصل والباء مشتركة بينه وبين
تفعل وتفاعل وتفعلل قوله وللطلب الفعل مبناه نسبة الفعل الى فاعله لارادة تحصيل
الفعل المشتق هو منه وذلك قد يكون صريحا فاستكتبته ارطلبت منه الكتابة وقد يكون
تقديرا ولا يكون ذلك الا في غير ذوي العقول سواء كان حيوانا او غير حيوان استخرجت

الوتد بكسرين فيهما طلب الاثاثة جبل النخيل لقصد اخراجه ما زال منزلة طلبه قوله والاجابة
الشئ على صفة وقد يكون لمرة على صفة وهو بخلاف ذلك كاستصعبه واستعيفه
واستعظمه واستكبره واستقبله واستحسنه واستقبحه وغير ذلك ومنه استقصر اى عده
مقصرا وقد يكون لجعل مفعوله متصفا باصله كاستهانه اى جعله هانا قوله وقد يكون
بمعنى فعل نحو قر واستقر قال ابو سعيد ومثل هذا يحفظ ولا يقاس عليه وقد قيل ان احكام
الابواب كلها فوكولة الى السماع ولغير ذلك كلهونة للجيشونة كاستحجر الطين اذا
حان له ان يحجر وللسلب كاستعبته اذا زلت عنابه وللنسبة كاستفسق الفاسق
اذا انتسب الى السيرة وقيل هذا مما تحول الفاعل الى اصل الفعل اذا تحول الى صفة الشئ وللتحول
المكرر غالبا كاستدرجته وللوجود على الحالة السابقة كاستهلته اذا وجدته مهزولا
وللتعدية كاستذله ولمطاوعة فعل كوسعته فاستوسع وافعل كاقرة واستقر
واحكمه واستحكم واكانه فاستكان وبمعنى افعل كاستقص وابقى واستحلى و
اجمله واهله واستسهل وبمعنى تفعل كاستكبر وتكبر واستعاد وتعود واستبدل
وتبدل وبمعنى افتعل كاستعذر واعتذر واستراب وارتاب واستراح
وارتاح وللاغناء عن المجرد كاستجاد واستأثر واستبدل وعن فعل كاستوجع
اذا قالوا انا لله وانا اليه راجعون فالاصل فيه رجع كاتن اذا انين وسبح اذا قال
سبحان الله وعن الجاني على استفعل وهو مغن عن فعل قولهم استعان اذا حلف
اعانته فالاصل فيه عون ذكره في شرح التسهيل وللاستسلام كاستقبل اذا
استسلم للقتل ذكره الشارح في شرح الكشاف وفي هما فائدة وهو ما ذكر في
بعض شروح الكشاف من ان قاعدة التصريف ان توخذ ابواب المزيد فيه من الثلاثي
المجرد وقد توخذ استفعل من افعل وهو اذا كان متعديا الى مفعول واحد
وزيد فيه السين يصير متعديا الى مفعولين كاستوضح واستنبح حال اذا ضعفت
المراة الطفل واستوضحها اباه وابح الله حاجته واستبحته اباها قوله اذ اكثر
عيشها والعقب واللحام والخلاء والحبيش اسما للنعلات كلكن الحبيشي
مختص بالياس والعقب والخلاء مختصان بالرطب والكلاء بهمزة مقصورة

ورزنه كالجبل يقع كلبهما وقيل الكلاء مختص ايضا بالرطب الاثاثة آخر نباته
ويقل والعشب ما يتقدم نباته ويكثر قوله وهو للمبالغة افعل وفعل كاعشوشب الارض
اى كثر كلاؤها واخشوشن الشئ اشتد خشونته قيل هذا الباب لازم ابدا وقد
جاء فيه لفظان متعديان هما اصل بنيته اى استشظته واغرورته اى ركبته
غرياء قوله واخعول نحو اجلوذ يقال اجلوذ بهم السير اجلوذا بالجيم والذال المعجمة
اى دام مع السرعة وهو من سير الابل وفي الحديث اجلوذ المطر اى امتد وقت قصير
قوله انفحاس وهو خروج الصدر ودخول الظهر قوله اذا خلف قصده من هذا
القول اثبات الانفحاس بمعنى النافر والراجع بالظهر قوله قال ابو عمرو سالت
الاصمعي عنه قال الكل الدبر في التقرير السوال اذا كان بمعنى الالتماس يتعدى الى
بنفسه والى الثاني بعن وقال شرف الدين الطيبي في شرح المشكلات في قوله عليه
الصلوة والسلام ما المسئول عنها باعلم من السائل كما يقال سئلت عن زيد المسئلة يقال
سئلته عن المسئلة وفيه ايضا عن الراغب السوال ضربان جدلي وتعلمي وهي الاولى
مطابقة الجواب من غير زيادة ونقصان وهي التي ينبغي ان يتحرى الجيب الاصوب
كالطبيب الدقيق يتوخى ما فيه شفاء العليل طلبه ام لا وقد زاد وعليه الصلوة
والسلام في جواب سوال عن ماء البحر حيث قال ظهوره ماوه حل ميته وفي فتح
الباري شرح البخاري وما وقع في كلام كثير من الاصوليين ان الجواب يجب ان يكون
مطابقا للسوال فليس المراد بالمطابقة عدم الزيادة بل المراد ان الجواب يكون
مفيدا للحكم المسئول عنه كذا قال ابن الدقيق العيد وفي التلويح بمعنى المطابقة هو ان
يكشف عن السوال ويبان حكمه وان حصل مع الزيادة المساوات والعموم والخصوص وجهه
ما ذكره صاحب الكشاف في تفسير سورة يس حيث قال اذا اقتضى الغرض
من الاغراض جعل سياقه وتوجيهه اليه كان ما سواه مرفوضا ومطروحا وتنظيره
قد يكم السلطان اليوم بالجند والغرض المسوق اليه قولك بالجند افتتحت
ذكر المحكوم له وعليه وما ذكره في تفسير هم السجدة حيث قال وجب ان يجرد الكلام
لما سيق له من الغرض ولا يوصل به ما يخيل غرضا آخر الا تراك تقول وقد رايت

سطر بجهل الخشيش والخلاء والكلاء

لباسا طويلا على مرأة قصيرة اللباس طويل واللابس قصير ولو طلت والاب قصيرة
حيث جاهر للكنه وفصوك قول لان الكلام لم يقع في ذكورة اللابس وانوثته وانما
وقع في غرض وراءها هو تأثر اللباس واللابس قال العاصمي في تفسير سورة طه وقوله
تعالى وقد جئناك بآية من ربك وانما وحد الآية وقد آيتان لان المراد اثبات الدعوى
بالبينة لا بيان تعدد الحجة وحدها كقوله تعالى قد جئتكم بينة من ربكم وفي شرح المفتاح
قال نجم الدين الكبير يجوز للرجل ان يسأل عما هو عالم به تجاهله وفي حاشية تفسير العاصمي
للعاصمي ذكر يحيى عن شرف الدين الطيبي الطلب والسؤال والاختبار والاستفهام
والاستعلام الفاظ متقاربة متدرجة بعضها على بعض فالطلب اعمها لانه يقال فيما سأله
من غيرك وفيما تطلبه من نفسك والسؤال لا يقال الا فيما تطلبه من غيرك فكل سؤال
طلب وليه عكس والسؤال يقال في الاستعطاء فيقال سألته كذا وفي الاستخبار فيقال
سألته عن كذا والاستخبار اسند عليه الخبر وهو اخص من السؤال فكل استخبار سؤال
ولا عكس والاستفهام طلب الافهام وهو اخص من الاستخبار قال قوله تعالى قل اتنبئون الله
استخبار وليس باستفهام فكل استفهام اذ ليس كطلبهم فهم يعلم بل قد يطلق ويحسن فكل
استعلام استفهام ولا عكس وابو عمرو هو زبان ابن العلاء المازني احد شيوخ القراء
والاصمعي هو ابو سعيد عبد الملك بن قريب الباهلي وكان من رواة العربية الشهد
والغريب المعالي تميم خلف الاحمر وابي عمرو بن العلاء وكان الرشيد يسميه بسيط المعرفة
وقال له بعض الاعراب وقد راه يكتب كل شيء قال الالفاظ تكتب لفظ اللفظة
قوله فقال يكذا التصوير الاقتباس وقوله فتدم بطنه وان صدره تفصيل للتصوير
قوله والالف قال ابن الحاجب في شرح المفصل هذا تجوز لانها عند الخليل انما
الحقت ما وقعت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ولا سطل به الحاق ما سبق
قوله
ولا وجه لنظرها في سلك ما تقدم النظم في اللغة جمع اللؤلؤ في السلك فذكر
بعده بل ضمير الباء بين المشبه بالدرر وانما الجمل بالتجريد في الاول اعني النظم
او التنصيص في الثاني اعني السلك والضمير وفيه استعارة مكنية قال
يشبه الباء في النفس بالدرر ويثبت النظم الموضوع للمشبه به السلك

الخيط

الخيط وشبيه ما تقدم بالدرر استعارة بالكناية واثبات السلك استعارة
تخييلية وفي الاصطلاح تأليف الكلمات والجمل مرتبة المعاني متناسقة
الدلالة على حسب ما يقتضيه العقل وقيل ان لفظ المدونة المسوقة المعتبرة
دلالتها على ما يقتضيها العقل والاول اولى بالمعنى المشهور وقد يطلق على مطلق
التركيب المفيد لاصل المعنى وقد يطلق على جميع الحروف وقد يستعمل بمعنى اللفظ قوله وكذا
تفعل وتفاعل وليست الالف في تفاعل للالحاق لان الالف لا يقع للالحاق حشوا
بل اصلا على ما قيل لانه الاسم ولانه الفعل لكن ابن الحاجب قيد ذلك بان عدم وقوعها
للالحاق حشوا بالاسم وكذا التاء لان الالحاق لا يكون من اول الكلمة وتضعيف
العين لا يكون للالحاق كذا ذكره في شرح الهادي ثم قيل فيه اطلاق لفظ الالحاق
ههنا يحتاج تأمل قوله والمصنف لم يفرق بين ذلك هذا ان قيل قوله لحاقه بنا بين
ذلك والمعنى بين الفريقين فلا يراد ان بين يقتضي الاشتراك بل يدخل الا
على مثنى او مجموع لان المراد بهما ما يعم المثنى والمجموع صريحا ومعنى ونظيره قوله
تعالى لا تفرق بين احد من رسله لان احدا يستعمل بمعنى المجموع بدليل عود
ضمير الجمع اليه في قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين وتفسيرهم اياه في قوله تعالى
يا نساء النبي لستن كاحد من النساء بمعنى جماعة من جماعات النساء وعدم فرقهما
في كل نكرة منفية يدل ان هذا ليس مبنيا على انه نكرة وقعت في سياق النفي كما توهمه
البعض فظاهر كلام الصحاح انه يحسن في نفي اللغة لانه قال هو اسم لمن يعقل او يخاطب
يستوي فيه الواحد والجمع والمذكر والمؤنث وقيل مبني على ان احد اسم في معنى الواحد
لا بتغير بتغير الموصوف فيجوز ان يعتبر موصوفه مفردا او مثنى او مجموعا ومذكرا او مؤنثا
وعلى انها بمعنى واحد اشار الشارح في بحث اومن اللبيب ان احد اذا كان همزته اصلية
لا يستعمل في الايجاب اصلا وذكر في تقدم المسند اليه من المطول في شرح ديباجة
الكشاف وفي تفسير قوله تعالى لا نفرق بين احد منهم انه لا يستعمل في الايجاب الا في كل
ومثله قوله تعالى يزجي سحابا ثم يؤلف بينه وذكر ضمير السحاب وهو جمع لان الجمع الذي
يفرق بينه وبين واحده بالتاء كشجر وسحاب ونخل ونبات يجوز ان يذكر ويؤنث

واما قول امرء القيس بين فحومل فمحمول على ان الواو بمعنى او على ان التقدير بين اجزاء الحول
على ان الاصح قال الصواب رواية بالواو وقول الاخفش للحول الى الصفا نزول بها
اجزاء الحول منتهية الى الصفا وعلى هذا نزل ما وقع في عبارة المصنفين منهم الفضل
وقال في درة الغواص في اوهام الخواص ومن اوهامهم قولهم المال بين زيد وعمرو والصواب
ان يقال بينا زيد وعمرو كما قال الله تعالى فرقت وروى وقال ثعلب الربي الطيبي في شرح
الكشاف للتفاوت بينهما واما وكر بين مع الضمير واجب ومع الظاهر جائز قوله وطلبتي
نحو تخليب قد علمت معنى الالحاق في الرباعي المجرد وينبغي ان يعلم ان تحقق الالحاق في
ملحقات تدحرج بغير التاء لانها للمطاوعة فحيثما كانت كذلك في تدحرج لان الالحاق لا
يكون من اول الكلمة لكن في تحقق الالحاق في تمسكن اشكال وقال في شرح المهذب انه
شاذ من قبيل الغلط على توهم الميم اصلا وقيل كانهم اشتقوا من لفظ الاسم اعني المسكين مما
يشتقون من الفعل يشتمل ويوتل ويهلل وحولل وحيعل وسبحل وجلبل وطلبق
ودمعز اذا قال بسم الله ولا حول ولا قوة الا بالله ولا اله الا الله والحمد لله وحي على الصلوة
وحيا الله وسبحان الله وجلبت فذاك رالحال بناكد في ادام عزك وهذا شبيه
بباب النحت في النسب فانهم يأخذون فينحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه
كقولهم حضرمي وعبشمي وعبشمي في نسبة حضرموت وعبد القيس وعبد شمس
قال بعض اهل اللغة في شفاها انها لغة مولدة واكثر اهل اللغة على انها مولدة قوله
تمسكن زيادة الميم للالحاق في الاول لم يعهد في كلامهم الا في تمسكن وتدرع وتمندل و
تمنطق ابن بري المدرعة وهو قميص صغير ضيق الكمين او لبس الدرع وسمي به المتمندل
ولبس المنطقة قوله وحصت البيل ما حوجم نبه به على ان هذا الباب لمطاوعة فعلل
وعليه ان ينبه على ان تشغلل مطاوع فعلل الا ان يقال ترك تظهيره اولانه قد
يكون بناء مقتضيا كوسوس بمعنى هلك لا يقال سهوكته فتسهوك لعدم سهوك
في كلامهم قوله ولا يجوز الادغام والاعلال في الملحق بل لا يجوز فيه الا دغام مطلقا
ولا الاعلال في غير الاخر لانه في الاخر جائز ولا يبطل به الالحاق لكونه في محل التغيير
كذا قالوا قوله تثنيه وهو اللغة مصدر من ثنيته الشيء اذا وقفته عليه وثنيت

فلان من يونه ان يقتضيه وفي الاصطلاح اشارة الى الشيء عند الخاطب وقيل
ما يشير الى المذكور قبله بطريق الاجمال وقيل ما يوجد النظر الا الابحاث السابقة يعلم
الابحاث الآتية واما يستعمل فيما يتعلق به غرض من العلم سابقا او كان في حكمه
كما في البديهيات واما يستعمل حيث لا يحتاج الى الدليل كالبديهي وما يتعلق به علم
سابقا في حكمه وهو خبر مبتداء محذوف وقيل لا محل له من الاعراب لانه بمنزلة البيان
المستأنف قال صاحب التوشيح لو قال المصنف فرع بدل تثنيه لكان اصوب واولى
لان تجويز النظر الى الابحاث السابقة يستلزم معرفة المتعدي وغير المتعدي البتة
وفيه نظر قوله الفعل اما متعد اعلم ان الافعال مطلقا باعتبار المعنى على نوعين
متعد ولازم وكل منهما على قسمين متعد بالوضع الشخصي من المتعدي واللازم لا يتوقف
على غير الواضع بخلاف النوعي اذ ربما يحتاج الى الاسباب الوجودية والعدمية
وهو الفعل الذي يتعدى من الفاعل الى المفعول سماه ان المتعدي ما يدل على معنى
يتجاوز الزمن عند تعوره وتصور محل صدوره ذلك المعنى عن الفاعل الى المفعول
وبهذا اسقط ما قيل ان المتبادر من ظاهر ذكر التفسير ان المتعدي ما يدل على معنى
يشتمل من الفاعل الى شيء آخر وينفك عنه كما يدل عليه ايهم اذا اراد وابعبر داعج
بمعنى التعدي والتجاوز يعبر ويعنى بالانفصال عن الشيء الى آخر كما هو مصرح في بعض المواضع
ويدل عليه قولهم في صدر تفسير اللازم وعدم انفكاكه عنه وهو ليس كذلك لان الضرب
مثلا في قولنا ضرب زيد عمرا هو الذي يشتمل من زيد الى عمرو والا لكان عمرو ضاربا وزيد غير ضارب
وكذا سقط الاعتراض ما ضربت زيدا فقال قوله فالدور لامتناع اللغوي وقد يقال
ان المتعدي علم فلا يكون المعنى ملتفتا اليه وهذا الجواب كاف لكل كلام وقع في هذا
المنهاج قوله لان المتعدي وغيره وسيأتي وسيأتي تثنيته سيبني وهو كمثل وزنا
ومعنى وعنه في الاصل واو ويستعمل بتثنيته عن الاضافة كما يستعمل عنها مثل قوله
والشر بالشر عند الله مثلان واستغنوا بتثنيته عن تثنيته سواء لم يقولوا سواء
في التسعة قوله نحو اجتمع القوم والامير في السوق اصحا عالما وذب زيد والاسد
في التمثيل اما يقول نحو ذهب زيد ذئبا يوم لقيه خلفك موافقة لك وغير الا

الاصل

في ترتيب المفاعيل تقديم المفعول المطلق ثم المفعول به بلا واسطة حرف الجر ثم
الذي بالواسطة ثم المفعول فيه الزمان والمكان ثم المفعول له ثم المفعول معه كذا قال
الشارح في المطول وقال قطب العالم تقديم المفعول به على المفعول المطلق اولى
واختار السكاكي تاخير المفعول المطلق ثم المكان ثم المفاعيل في المشهور ما هو نكتة
وزاد السيرافي مفعولا سارسماه مفعولا منه قوله تعالى واختار موسى قومه ورد
عليه بانه لو صح ذلك لصح ان يقال مفعول عليه والحق بل المكان المفاعيل سبعة عشر
واسطة الزجاج المفعول معه والمفعول له وجعل الاول مفعولا به والثاني مصدرا
وكل من المفعول به وفيه وله يكون صريحا اذا لم يكن بحرف جر وغير صريح اذا كان به والمفعول
المطلق لا يكون الا صريحا والمفعول معه لا يكون الا غير صريح قال الحاج بابا يطلق المفعول
الغير الصريح على كل مجرور بغير اللام وفي وقال علاء الدين البسطامي والحق ان كل جار
ومجرور فانه ظرف ومفعول به غير صريح البتة في الاصطلاح ثم الضمير به وفيه
ومعه وله يعود الى الالف واللام لكونه بمعنى الذي ما دام يكون ما يعود اليه الموصوف المذكور
او المقدر قوله ولا يعترض نحو ما ضربت زيدا الى لا يعترض على التعريف نحو ما
ضربت زيدا الا ضربت متعمدا وليس بتجاوز الى المفعول به لان التجاوز منتفي
لان شغل كون ضربت بتجاوز الى المفعول في بعض المواضع كاف في كونه متعديا
وهذا الجواب غير مرضي لانه يستلزم ان يكون التعدي في صورة النفي غير بتجاوز فلهذا
عقبه بجواب تام وهو قوله واما ان اريد بلفظ الفاعل والمفعول ان اريد به
نصب المفعول كما قال بعضهم المتعدي ما نصب المفعول فحينئذ مرفوع بلا حاجة الى لفظ
زيد منصوب بالمفعولية لفظا وذكر لفظ الفاعل مجرد استطراد اذ لا دخل له
بهذا المعنى ويكون الجواب الاول تسليميا والثاني منعي ولا يمكن ان
يجاب بانا نفي الضرب وقد تجاوز من الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف
الفاعل الى المفعول كما اجيب في تعريف الفاعل والمفعول به ان عدم الضرب
مسند الى زيد وعدم الضرب كائنه واقع على زيد لان تجاوز عدم الضرب غير متصور
بخلاف اسناده واتيانه فليتفهم قوله وسمي بهذا التسمية عندهم تطلق على تعيين اللفظ بازاء معنى

معنى بخصوصه بحيث لا يتناول غيره وعلى الطلاح الشيء على الشيء ومنه يقال سمى
زيد انا ما اريطلق عليه لفظ الانا وعلى ذكر شيء بشيء يقال سميت فلانا
باسمه اذا ذكرته به والمسمى يطلق ويراد به المفهوم الاجمالي الحاصل في الذهن عند وضع
الاسم ويطلق ويراد به ما صدق عليه هذا المفهوم فاذا اضيف الى الاسم يراد به الاول
والاضافة بيانية والفرق بين المستعمل فيه هو ما يكون الغرض الاصلي طلب
دلالة اللفظ ويقصد تفهيم بخصوصه للمخاطب واذا لم يكن اللفظ مفيدا بخصوصه يجب
نصب قرينة دالة عليها والمطلق عليه هو ما وقع عليه اللفظ وصار الحكم متعلقا به بحسب الوقائع
من غير اشتراط تفهيمه للمخاطب واذا صار مفهوما بحسب القرينة وقد يكون الاطلاق بمعنى الحمل
قوله لوقوعه على المفعول به والمراد به من الوقوع هو التعلق المعنوي وهو تعلق الفاعل
بشيء لا بفعل الفعل به وما ذلك الشيء الا الامر الحسي فلا يرد ما قيل من انه لو قيل ما ذكرت
الله سبحانه وتعالى الا محمولا للمفاعيل فانه لا يصدق على الافعال التي ليست بمواقعة على
مفاعيل ما حسا نحو علمت زيدا واردته وعلى نحو ما ضربت زيدا على السببية والتكلة
والمناسبة لا يستلزم الاطراط والانعكاس قوله واما غير متعد قال الزنجاني في شرحه
اذا اردت ان تجعل المتعدي لازما فالطريق فيه ان تردّه الى باب انفعل وافتعل
او افعل وتفعل او تفاعل اما كان رباعيا وفيه نظر اما اولا فلان افتعل مشترك بين
اللازم والمتعدي واما ثانيا فلانه لا يوجد الفعل المتعدي المفعول الى المفعول حتى صار
بسبب نقله اليه لازما قابل المفعول اليه غير لازم بالاستقراء فتدبر وتأمل قوله
هو الحسن ارتكاب الاعصاء بحسب الخلقة بل يثبت انه لم يرد به ان كل لازم
يثبت ويستمر في الفاعل ثبات الحس واستمراره في الفاعل وتسميته هذا القسم مطلقا
بالملازم بالنظر الى انه لا يتجاوز منه الى المفعول به سواء استمر او لم يستمر قوله وعدم
انفكاكه عطف على لزومه على وجه التفسير لرفع ابهام ذلك الاستمرار في الفاعل في كل لازم
ولما ذكر في قول الماتن قوله للزومه على الفاعل كلمة على المتضمنة معنى القصر اعترض في بعض
شروح الكشاف على قوله الباء لازمة للطرفية والحق بان الباء ليست ملازمة لها
بل ملزومة لها لوجودها واجاب الشريف بانا نختار من قبيل قولهم لزم فلانا بينة اذا

لم يجارقه ولم يوجد في غيره ومنه قولهم ام لازمة لهمزة الاستفهام ما نذخ اعترض شراح
الكافية عليها بان ام ليست ملازمة لما بل العكس وبعضهم ان المراد بالوزوم معناه اللغوي اعني
عدم الانفكاك من قولهم لزم الدابن المديون اذا لم يجارقه ان معناه الاصطلاحي ان عرف
باستماع الانفكاك لا باقتضاء شئ اخر فتوقف الشارح وعدم انفكاكه عنه اشارة الى ما ذكر دفعا
لما يرد على ظاهر عبارته وفي الملوح قيل اللزوم لا يكون الا كليا قيل لزوم الكلية فيه عرف اهل
المعقول والادباء يطلقون اللزوم على الخارجي ومنه قول صاحب الكشف والتخصيص لازم للتعميم
عالبا يعني انه لزم لزوما جزئيا اكثريا ذكره شراحه **قوله** وفعل واحد قد يتعدى
فيسمى متعديا الا فعال قال نجم الدين الرضي اعلم انه قيل في معنى الافعال انه متعد بنفسه مرة
ومرة لازم متعدى بحرف جر وذلك اذا تساوى الاستعمالات وكان المعنى واحدا نحو
عالجا كوتصحتك ونصحت بك وشكرتك وشكرت بك والدراهم كالحكم يتعدى
على هذا الفعل مطلقا او مساويا مع اللام معناه من دون اللام والمتعدي واللزوم بحسب المعنى
وهو بلا لام متعد احيانا فلذا مع اللام فهي اولى زائدة كما في ردف لكم قال ابن الحاجب ان تعدية
الفعل ان كانت بنقلها على سبيلة كوقفت ابنه وحفظته بنوع من المعاهدة كاختصاص
رغبت بالتعدي الا بكلمة واما الا غير فهي نحو رغبت في الامر فهو لازم صرف بنية حرف الجر
قليلة فهو متعد والوف زائدة كما في ولا يلتفتوا منكم وعلى اما يقال فيما يتعدى تارة بنفسه
واخرى بحرف المتعدي **قوله** بالوف وهو المتعدي بنفسه نزل منزلة اللازم للمبالغة ثم
وصل بالوف كما وصل يخرج الاعراض على في قول الشاعر يخرج في اعراضها ووصل يهزها الخفض
بالباء في قوله تعالى وهزي اليك بجذع النخلة ووصل اصبح الا في قوله تعالى فاصبحتم بنعمته
في درس ذكره الطيبي في شرح الكشاف والتبيان ووصل خذوا الى المفعول الاول في قول
الكشاف كخذين بها وفي قول المفتاح فخذوا به بالباء ذكره الشارح وان لم يرتض به الشريف
وقال انه من باب التفنن **قوله** وذلك عند تساوي الاستعمالين اعني تساوي استعمال
الفعل بدون الوف والفعل معه وفي كونه شكرت وشكرت له ونصحته ونصحت لك
كذلك نظر لان الجوهري نقل في الصحاح وهو بالام افصح ثم ان شكر لا يتعدى الا الى مفعول
واحد على ما صرح به الامام المرزوقي وصاحب الاساس والصحاح والقاموس وجعل

والديوان والاقناع والمغرب ملاوجه لما جوزه الشارح والشريف في شرحيهما
للمفتاح وقول الشاعر ساشكر عمرا ان تراخت منيتي ايادي لم تمنن وان هي جلت
قوله مرفوعا ايادي مفعولا ما نائب الشكر اللهم الا ان يحمل على المبالغة بان يعتبر الحذف
والايصال ويطلق المفعول مجازا او يعتبر التضمين **قوله** مطردة يجوز الرفع على معنى
مطرد زيادتها ويجوز النصب على ان يكون مفعولا مطلقا اي زيادة مطردة والتعدية
قوله واللزوم بحسب المعنى قال ابن مالك في شرح التسهيل ولا يتميز المتعدي من اللازم
بالمعنى والتعلق قال الفعليين قد يتحدان في معنى احدهما متعد والاخر لازم كصدفته و
امنت به ونسبته وذهبت عنه وجبيته ورغبت به وارغبته وجئت به وجئته
واشفقته منه واستطعته وقدرت عليه ورجوته وطمعت فيه وجبيته واعرضت
واما يتميز بان يتصل به كاف الضمير او ما ذه او ماذه او ماطا او دبان يصاغ اسم مفعول لم
ماطا او نحو صدقته وجبيته وارغبته ورجوته فهو مقصودها ومحبوب ومراد ومرجو
وبهذا علم ان قال متعد نحو ما ته فهو مقول لما طا دلو قصد بهذا ان الاصل ان مرذهبت
ورغبت وطمعت واعرضت لم يستغن عن الوف كنوكك ذهبت عنه ورغبت فيه
واعرضت عنه فهو مذهول ومرغوب فيه ومطموع فيه وموضى عنه فلا ما في لك صوغ
المفعول لما قبل باقتضاء ان مقتصر الوف فيعلم بذلك لزومه قال الرضي اذا
كان علم بمعنى عرف لا بتوهم انا بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى كما قال بعضهم
ما نه بمعنى علمت وعرفت انا زيدا مام واحد الا ان عرف لا ينصب جزئي
الاسمية كما ينصبها علم لان الفرق مفقود بينهما بل هو موكول الى اعتبار الغرب
ما نهم قد يخصون احدهما وبمعنى في المعنى لحكم لفظي دون الاخر وقال الطيبي
في شرح الكشاف والاختلاف في آلات التعدي او في عود المفاعيل لا
يوجب اختلاف المعنى في الفعل الواحد بعد ونه تارة ويقعد ونه اخرى و
يجعلون الافعال مترادفة وان اختلف متعلقاتها ويجعلون الافعال
علما واذا تعدى الى مفعولين مرادفا لصرف المتعدي الى واحد وذكر صاحب الكشاف
في تفسير سورة يوسف وسئل بداء بهم حمل النظير على النظير وحمل النقيض على

النقيض كالاعمى كما يتعدى بعلى يتعدى بالباء لان وضع يتعدى بها وهو نظير فلاحة
الا تقاس معنى الوثوق كما قال الشريف في قول المفتاح لقلة الاعمى والقرائن وكازيادة
كما يتعدى بعلى يتعدى بعن لان النقيض يتعدى بها وهو ضده ذكره ابن كمال باشا في
الصحاح لكن علك بحسب ذلك ان على قدره وعدده وكلة حسب افاكان مجرورا
بحرف الجر فالباء بين فيها منتقضة والا فهي ساكنة وربما يكون في ضرورة الشعر على الوجه
الاول قوله وتعدية الى قوله والبهزة اعلم انهم بلغوا اسباب التعدية الى احد عشر
الثلثة التي ذكرت وسيأتي استفعل مع ما يرد عليه من الباء والهمزة نحو خرج الشيء واخرجه
والف المعاملة نحو جلس زيد وجالسته والسادس ان يفيد الفعل معنى فعل او معتد
لتضمنهما رحب بمعنى وسع وطلع بمعنى بلغ وزنى بمعنى خاف وسفه بمعنى استهزأ واهلك
حيث قال فرقت زيدا وسفه نفسه والسابع صوغه على فاعلته بالفتح وافعل بالضم للمغالبة
الغلبة تقول كرمت زيدا بالفتح اي غلبته في الكرم والثامن اسقاط الهمزة كاكب الرجل
وكبته اما وازنحت البئر وزنحتها اما والتاسع الباء على اقوى على ما ارادابه المبالغة
كحلا الشيء واجلوبته والعاشر تكرير اللام كما قيل صوغدده وصورته والحادي عشر
اسقاط الحار توسعا نحو قوله تعالى ولكن لا تواعدوهن سرا اي على سر الى نكاح او الخلية
احرر بكم اي غير امره واقعد والم كل مرصد اي عليه وقول الحجاج انه ظرف رده الناظر
بانه يختص بالمكان الذي يرصد فيه فليس بتعيينها وقوله كما عسل الطريق التعلب
اي في الطريق وقول ابن الطراوة انه ظرف مردود ايضا بانه غير مبهم وقوله انه اسم
مكان للمكان ما يقبل الاستطراق فهو مبهم لصلاحيته للكل موضع منابع غير بل هو اسم لما هو
مستطرق ذكره في المغني وليس المراد ان هذه باعتبار نفسها توصف الا
يكون الفعل متعديا بل لابد في اعتبار معنى التصيير بها الا انها تكون للتصيير وغيره
هي التي تكون للتعدية فسقط ما قيل ان تضعيف العين والهمزة لتصير الفعل
متعديا اذا لم يكن يتعدى صار فالتقييد لازم قال ابن هشام في المغني التثقيل
والتضعيف سماعي في العام وفي المتعدي الى واحد نحو علمته الحساب وفهمته
المسئلة وهل يسمع في المتعدي الى اثنين او ينقل بالتضعيف الى ثلثة ولا يهمل

سماع ولا قياس وظاهر قول سيبويه انه سماعي مطلقا وقيل قياسي في العام والمتعدي
الى واحد والنقل بالهمزة قيل كلة سماعي وقيل في العام سماعي في غيره وهو ظاهر مذهب
سيبويه قوله بتضعيف العين فسر تضعيف العين بالنقل الى باب التفعيل لان
في فعل ليس من اسباب التعدية قوله ينقله الى باب الافعال فسر الهمزة به لان في غير
هذا الباب ليست من اسباب التعدية قوله وتعديه بحرف الجر والحرف التي يتعدى بها الفعل
سبعة الباء وهي الاصل في تعدية جميع الافعال اللازمة واللام وفي ومن وعن والى وعلى
وهذا تسمح ولا قياس عليها كذا في زبدة التعريف قوله ولا يغير شيئا من حروف معنى الفعل
الا الباء في بعض المواضع اذا قصد بها التعدية الى عند العرفيين وهو تغيير الفعل واحداث
معنى الجعل والتصيير نحو ذهبت بزيد فان معناه جعلته ذاهبا وصيرته ذا ذهاب لا التعدية
التي عند النحاة وهي ايصال معاني الافعال الى الاسماء اما اذا لم يقصد فلا تغيير نحو مررت
فان معناه مع الباء كمعناه لا معها وذلك لان معنى مررت بالمكان توقيت مثل زيد على
ما مر تحواله ومرور بك لم تجاوز الى غيرك كما تجاوز الذهاب في ذهبت بزيد
ولا الباء ليست بمعنى مع كما هو مذهب المبرد ولا بمعنى الهمزة كما هو مذهب سيبويه
فلا تكون للتعدية لان الباء التي للتعدية ينبغي ان يكون بمعنى مع او الهمزة على المذهبين
نعم قال بعض هذا انه متعد بالحرف الملفق لكن لا يتبع عليه اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هو لازم ولا خلاف عندهم ان باب فعل كله لازم مع ان قرب وبعد يتعدى بالتضعيف
بحرف الجر قال اذا خص الباء بالتغيير مع القصد التعدية العرفية لا يصح هذه
التعدية بغير باء الحرف فلا يصح ما نقل قبيل هذا من زبدة التعريف قلت على ان
يكون المراد في التعدية هناك التعدية النحوية لكن جميع حروف الجر مشتركة في هذه
التعدية كما صرح به السيد عند الشريف في شرح اللب نحو ذهبت بزيد او ورد
منه ابين لان الاول من الثلثة والثاني من المزيد فيه قوله مصاحبة الفاعل ارفي
الاتصاف بالحدث يعني ان معنى ذهبت بزيد ان ذهبته معه اعترض عليه
بقوله تعالى فاذهب انت وربك حيث لا يتصور فيه المصاحبة واجيب بانه له
المصاحبة محمولة على الامكان قوله قال سيبويه الباء في مثله كالهمزة فرق صاحب

الكشاف بين ذهبت به واذهبته بان الباء فيه معنى الاستصحاب والامساك وقال
الطيبي ذهب الى هذا الفرق المبرد وذكر الجوهري في درة الغواص وقال صاحب المثل
السائر كل من ذهب بشيء فقد اذهبه وليس كل من اذهب شيئا ذهب به لان من ذهب
به يلزم منه ان يستصحبه معه واهمله عن الرجوع الى الحالة الاولى وليس كذلك اذهبه
وقال صاحب الفلك الدائر وفيه نظر لان كلا اللفظين يدلان على معنى واحد وهو
التعدية فالمعنى عند التعدية بالباء كالمعنى عند التعدية بالهمزة والجواب ان اللفظين
وان اشتركا في التعدية لكنهما غير مشتركين في مادة معنى واحد والذهاب ليس الا فيه لان الهمزة
وهما للازالة والباء للمصاحبة وصاحب المعاني لا ينظر الا الى الفرق بينهما واستعمال كل
في مقامه لا الى التعدية بنفسها فان البحث عنها وظيفة النحو قوله ولا حصر لتعدية حرف
الجر الا حصر لحرف الجر عند تعدية فعلا واحدا على واحد بحذف المحصور عليه او لا حصر لحرف
الجر عند تعدية فعلا على واحد بحذف على المحصور عليه والاظهر ان يقول ولا حصر لحرف
الجر عند التعدية على واحد تأمل قوله حرف كثير وصف الجمع بالكثير للتأكيد لنفي المجاز
لانه قد يكون للجمع ويراد به الواحد مجازا كقوله تعالى يا ايها الرسل كلوا من الطيبات انا
خاب انا حاطب به النبي عليه الصلوة والسلام وقول صاحب الهداية في الديباجة
رسلا وانبياء حيث اراد محمدا عليه الصلوة والسلام لكن جمعه تعظيما له واجلالا لقدره حتى
اكمل الدين وهذا ارث كيد اللام لما يقطع لاحتمال المجازي في الاول بيان التقدير
فلا وجه لما ذكره صاحب العناية في اول البيع من الحياج الى القرينة المجوزة لدفع المجاز
ولم يقل بالباء لما ان الفعل والمفعول الى القرينة يستغنى فيهما المذكر والمؤنث
والواحد والجمع كما قال الله تعالى والملائكة بعد ذلك ظهير وقال الله تعالى انا رسول رب
العالمين وقال لان عوان العوامل ليس لما يعبر به الاراد ذكره الطيبي وغيره
او لانه على صيغة المصدر كالتسهيل والتهييج والصليل والدبير ذكره الزمخشري في
الكشاف والشريف في المفتاح وعلاء الدين البسطامي في شرح الهداية او لانه صفة
المقدر لفظه عزوف تذكر ومعناه جمع جمع وحرب او لتعبير ورته في عدد الاسماء ذكره صاحب
الكشاف في قوله تعالى وبث منهما رجالا كثيرا لما قيل رجالا يجمع ارجما كثيرا او لان الصفة

اما

اما تتبع موصوفها في التأنيث اذا كان فعلا له اما اذا كانت سببية فلا ذكره في
شرح المنظومة لكن بحدة التزام الخ كلمة اللغطية بين الصفة والموصوف قوله
اذا كان بمعنى واحد فالوا لا يجوز تعلق حرفي جر بمعنى واحد متصل حيث لا يعطف الابدال
بلا اتباع او من غير عطف ولهذا ذهب صاحب الكشاف في قوله تعالى كلما رزقوا
منها من ثمرة رزقا ان الظرفين لم يتعلقا بفعل واحد بل تعلق الاول بالمطلق والثاني
بالمقيد كما قالوا في الكلت من بسانك من العنب ارادوا ان كل المبتدأ في لسان
ابتداء من العنب ثم ينبغي ان يجوز مهما لكن من شناعة التكرار الظاهر ولذا قال ولهذا
في حواشي التلويح الفرع شاع في عرف المتشرعة في احكام الفقهية بدل الاحكام وان
كان بمعناه وفي مفتاح من غير ارادة التعويض بمعنى الملك والغير على انه نابي وان
كانت الباء الاولى للاستعانة والثانية صلة للفعل حيث يقال عرض بكذا قوله ولا
يتقدر كل فعل بالهمزة ولهذا ورد على الاخفش في قياس اطرد واحب واقال
وازعم على اعلم وارى ذكره الرضي في شرح الف نية قوله فان النقل من الجواهر
المشتبهة موكول الى السماء يشير الى ان النقل الى بعضها ليس كذلك كما قيل ان باب
الاستفعال والمفاعلة عند بناء المغالفة وما هو من الالوان والعيوب تنقل الى افعل
والى افعال قياسي ويريد بالبعض الجميع والكل والمجتبى بعني الجمع على ما صرح به في النجم
الوهاج ويعني الكل على ما صرح به في شرح اللباب قال وبعض قد يجيء بمعنى كل والبه
ذهب جماعة من الثقات في قوله تعالى وان يكن صادقا يصبكم بعض الذي
يعدكم وانما يكون الاضافة للاستغراق او لفظ البعض صلة ازائدة كما ذهب اليه بعض
اهل التفسير في هذه الآية ذكره في شرح اللباب قال الرضي في شرح الف نية وليست
هذه الزيادة قياسا مطردا بل يجيء في كل باب الى اسماع استعمال اللفظ المعاني وكذا
استعماله في المعنى المعاني قوله ولا ذهبت خالدا بكر اقتضى القياس الاقتصار على
خالد على ما هو في بعض النسخ قوله كذا قال بعض المحققين وهو يحمل الذي الرضي في
شرح الكافية قوله والحق انه لا بد الى آخره الظاهر انه اعتراض على قول بعض المحققين
ولا يغير شيئا من حروف الى آخره وكان الشارح فهم من قوله في بعض المواضع ان الباء

اذا كان للتعدية تارة تغير معنى الفعل وتارة لم تغير ما عرض عليه بانه لابد في المتعدي
الذي لا يبحث عنه العروض من تغيير معناه من حروف الجر معنى الفعل الا الباء في بعض
المواضع اذا كانت للتعدية بخلاف ما اذا لم تكن التعدية نحو مررت بزيد فلا يتغير
كما قرر ناه من قبل لان عدم تغيير ما عند كونها للتعدية وعلى هذا يرد الاعتراض بلفظ
الحي يكون مصدرا واسم فاعل وصفة مشبهة فمعنى الاول على الوجود في الاعيان
مطلقا وعلى الوجود الدائم وعلى مطابقة الحكم الواقع ومطابقة الواقع له وعلى كل موجود
خارجي وعلى الحكم المطابق للواقع وعلى الاقوال والعقايد والاديان والمذاهب تمالا
على الحكم المذكور وعلى الوجهين الاخيرين ابن قل وعلى الوجه الاول البطلان
وقال القاضي الحي الثابت الذي لا يسوغ انكاره يعم الاعيان الثابتة والافعال
الصايبة والاقوال الصادقة وقال الطيبي ويستعمل بمعنى الواجب واللازم والجدير
والحليف والملك قوله لما قرر عليه وبه مر ان اجاز كذا قال الجوهري ثم قال ومر يمر
مرا ومرورا ذهب وذهب عليه انه فرق بين المرور والذهاب فان الثاني لا ينتظم
المجيء بخلاف الاول الا ان يقال كتب اللغة مشحونة بتغاير الالفاظ ما الاصل الا عدم
قوله بخلاف مررت به وقد مر وجه خلافه انفا فتذكر قوله ثم يعلم ان يقال في كل
جار ومجرور الى آخره وحينئذ يصح ان يقال في مررت بزيد ان مررت متعد الى مفعول
لكن باعتبار هذا المتعدي الذي يحوجه فيتعين ان يتعدى الفعل
الى المفعول به وهذا منتف في مررت بزيد المتعدي الذي وجد فيه كون علة متعديا منه
من الفاعل الى المفعول مع الواسطة وهذا مبحوث عنه واعلم ان الفعل الواحد يتعدى بعدة
وحروف الجر تظهر ما ذا اردت ان تبين ابتداء الغاية قلت خرجت من الدار
واذا اردت تبيين حاله قلت خرجت على الدابة واذا اردت المجاورة قلت
خرجت عن الدار واذا اردت المصاحبة قلت خرجت بسلاحي قوله على ان في قوله ولا
يتغير شيء من حروف الجر الا الى فيه نظر الان المتعدي الذي يبحث عنه لابد فيه من تغيير الحرف
سماه او حرف كان لان التعدية بحسب المعنى قوله فصل ذكر الاندلسي في المحصل ان
الفصل اسم للجزء الذي الشيئين ومنه فصل الربيع لانه يجزي بين الشتاء والربيع والصيف

وكان ينبغي ان يوصل بين فيقال فصل بين كذا وكذا الا ان المصنف يجوز
مجرى الباب فيصلوله بغي فيقولون فصل في كذا كما يقولون باب في كذا وهو خبر
مبتدا محذوف وفي امثلة بدل من فصل او مبتدا والخاص بالتنوين لكونه للوحدة
نص عليه الشارح في المطول حيث قال او قال التنوين في الاثبات سور الجزئية
او الصفة المقدرة اي فصل عظيم الجلالة على ما قيل او لما جوزه المتقدمون من تنكير
المبتدا بناء على حصول الفايدة كما صرح الشارح في المطول حيث قال والحق ما ذكره
ابن الدهان من جواز تنكير المبتدا اذا حصلت الفايدة ما خير عن انكرة شنت
نحو رجل على الباب وغلام على السطح ولوكث انفق الساعة خبر في امثلة ولو
لم يوصل بين جاز ان يضاف الى ما بعده وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا
خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا
خبره محذوف او ما بعده ان صلح وان لا يضاف وحينئذ اما خبر مبتدا محذوف او مبتدا
خبره محذوف او بناء على الوقف قوله لان الزمان الماضي قبل الزمان المستقبل
والحال وقد يعترض فيقال ان كلمة قبل ظرف زمان فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه
او يكون الزمان زمان آخر وهو ظرف له وهكذا يدفع في السؤال قوله لم تقدم الزجاج الماضي
وسيأتي الزمان المستقبل والجواب انها مسامحة واهية لان اهل اللغة يتوهمون من
تلك العبارات ما هو المقصود بها ولا يخطر ببالهم شيء مما ذكروه والله يتجلى
فيها فيستفاد من علومهم الآخر فلا حظ فيها جانب المعنى دون القواعد اللفظية
المبنية على الطواهر كذا في حاشية المطول وقد قيل لو قرئ لفظ قبل بضم اللام يرد
انه ظرف زمان فيلزم اما كون الشيء ظرفا لنفسه او ثبوت زمان آخر للزمان ورد
عليه بانا هذا انما يتم لو لم يكن قبل لازم الظرفية وذكر القاضي في بحث المفعول
فيه ان قبل وبعد من الظروف الغير المتصرفة وهي الظروف اللازمة للظرفية مبنيي واحد
وهو لام يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وحال الرضي وفي الداخلة على
الظروف الغير المتصرفة اكثرية بمعنى في نحو حيث من فلك في مزيدك وسما
بيننا وبينك حجاب وفيه نظر وحال الشارح في شرح المفتاح وهذا اتفقي
ملتفت لا ينظر اليه العرف واللغة على انه يجوز ان يكون هذه الظرفية بطريق

من طبع الوهم الميل الى المحسوسات وحب الحكايات ولذلك شاعت الامثال قوله كما تقدم
في اول الكتاب في شرح قوله ان الفعل اما ماض او دال بصوته والكون اعم من الاسم لدلالته
على الحدث والزمان والعامل قوله وقد تحذف الواو في النذرة كقوله طلوان الاطباع
الى اخره وعامه وكان مع الاطباء الشفاء المغني الظاهر والاستثناء انه حذف
ضمير الجمع ان كان الاول وفي النون محضوما اجتزاء بالفتحة ودليلا على الواو والاصل طلوان الاطباء
كانوا حلى ويروى وكان مع الاطباء الاساءة والاساءة جمع آسى مثل رام و
رماة وهو الطبيب على انه يجوز في الشعر وما اشبهه من الكلام المسجع ما لا يجوز في
الكلام الغير المسجع مما رد فرع الى الاصل او شبيه غير جائز بحاز اضطر الى ذلك
او لا يضطر لانه موضع قد لعب الضرائر وانواعها متحيرة في الزيادة والنقصان
والتقديم والتاخير والبدل والحذف على غير القياس في احد عشر حرفا الهمزة والالف والواو
والياء والنون والهاء والحاء والهاء والعاء والطاء ذكرها بعضهم في المغرب قوله
لان الميم شفوية قال الجاربردي من قال لاشفته ماء وهو المختار لقولهم شفهية
وشفاه ورجل شفاه بالضم اي عظيم الشفة قال شفهية ومن قال لاها واو لقولهم
في الجمع شفوان ورجل اشفى اذا كان لا تنظم شفاه قال شفوية قوله وهذه مبنية
ومن سبيل جمل النظير على النظير لاقياس فتحاتي والاصل الدليل صوا الاستعمال صح
في ايضاح المفصل وغيره طار دعليهم ان هذا القياس في اللغة قوله لا غير حكى
صاحب العاحوس عن السراج ان الحذف واما يستعمل اذا كان الاول غير بعد ليس
ولو كان منها ما غير ما في الفاظ الكوفيين لم يجز الحذف ولا يتجاوز مورد السماع وتبعه
في ذلك ابن هشام في مغني اللبيب وحكم ان قولهم لا غير لحن والمختار انه يجوز
فقد حكى ابن الحاجب لا غير وتبعه عما ذلك شارحوا كلامه وفي المفصل حكاية
لا غير وليس غيره واستشهد ابن مالك في باب القسم من شرح التسهيل على جواز
بشعر وهو ثقة لا يستشهد الا بما عرفي قوله فالفهم الذكر قال الجوهري
الذكاء في الحدة العلب وقال ابن الحاجب في شرح المفصل الذكاء في الاصل
التوقد وسماه اللغوي المجاز سرعة الانتقال من المبادي الى المطالب وقال

الشارح في المطول الذكاء شدة قوة النفس معدة لاكتساب الآراء وهذا اللفظ
وفي الاصطلاح قد يستعمل في الفطانة يقال رجل زكي وطلان من الاذكياء يريدون
المبالغة في فطانته فانه مع ما قاله فان الانسب ان يذكر مع الغبي الغطن لانه مقابله
وسمي تلك القوة الذهن وجودة تهيئها للتصور ما يرد عليها من الغير فطنة وقيل الفطنة
والفطانة الشبه لشيء قصد تعريفه وقد يستعمل كثيرا في الرامز والاشارات وفي
الاساس وفي المجاز هو من اهل الذهن وهو القوة في العقل والمسكة وقد ذهن ذهنا
فطن وهذا تخصيص على ان الفطنة ليست معنى لغويا للذهن كما قال الشارح وشرح في
المفتاح حيث قال ومساه في الفطنة اثر الفهم والحفظ ثم انه لم يصب في زيادة قوله والحفظ
لانه غير معتبر في مفهوم الفطنة وفي حاشية شرح المطالع لعلاء الدين التركية على القوة
للاشياء وهذه القوة تسمى ذهنا وجودتها اعني تهيؤها للتصور ما يرد عليها فطنة
وذكر في شرح المفتاح الذهن قوة للنفس على اكتساب العلوم ويطلق على النفس التي هي
تلك القوة وذكر الامام في شرح الاشارات ان استعداد النفس التي اكتسب
العلوم تسمى ذهنا فقوله ما الفهم الذي ما يعد ارادة العالم من الفهم او على المجاز العقلي
امر الهمزات اعلم ان الهمزات التي في اول الكلمة نوعان همزات قطع وهمزات وصل
وتطلق عليها الفات وصل والفات قطع اما حقيقة بالاشتراك على ما قيل واما
مجازا لكونها على صورتها في بعض المواضع ولكونها متحدين ذاتا والاختلاف انما هو
بالعارض ولذلك يشبهها بالهواء والريح فكما ان الهواء اذا تحرك صارت ريحا
والريح اذا سكنت صارت هواء وكذا الالف اذا تحركت صارت همزة والهمزة
اذا سكنت وعدت صارت الفا قوله قال في الصحاح الالف عما خرجن ليتة وتركه
ما للبتة تسمى همزة وبهذا المعنى حكم الفقهاء زاد ابن ربعة بان بالجزوف ثمانية
وعشرون ولا يطلق اسم خلاف هذا فانه لا يذهب عليهم الحمار ما الحلا ما قوله
لانها لا تسقط في الدرج فيقطع بالتقاط بها ما قبلها فانه ما تقول نحو احمد فهمزة
احمد لما ثبتت وحركت بالياء والواو والفا فقطعت اصدها عن الاخرى ولهذا سميت
همزة القطع او لقطعها عن السقوط قوله يعني الى آخره اشارة الى ان قول المصنف

لا يعتبر حركات الالفات جواب سوال مقدر تقديره انتم قلتم ان المبنى للفاعل ما كان
اول متحركه منه مفتوحا وهذا لا يصح في مثل فتقتل لان اوله همزة وصل وهي مكسورة
ما جاب بقوله ولا يعتبر حركات الالفات في الاول قوله وتسقط في الدرج الا الف
ما ثبانها في الوصل لحن الا في الضرورة كقولهم كل جاوز الاثنين شاع كل علم ينسب
القرطاس ضاع قوله وهب ابن مالك الا في الضرورة الشعرية على عبارة عما اعتذر
للشاعر عنه وهو مذهب الكوفيين اشار اليه السيد عبد الله في بحث المناوي ورده
الدماني في شرح اللبيب بان هذا يقتضي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا لان الشراح
ما زالوا على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق تركيب مقيد
لا مندوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي ما لم يرد الا في الشعر
سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله على سبيل الاستطراد وهو ان يكون المتكلم
في صدد نوع من الكلام فيخرج لنوع اخر يناسبه خارج عما هو بصدده كما اذا كنت
في وصف زيد بانه رجل شانه كذا وكذا ثم يسنح لك حديث عن شان عمرو فتقول
وعلى ذكر عمرو فانه رجل شانه كيت وكيت ثم ترجع الى كلامك الاول قوله
قتل الخارجي وهو منسوب الى فئة خارجة على علي رضي الله عنه قريب من اثنتي عشر
الف رجل من عسكره زاعمين ان عليا رضي الله عنه كفر حين ترك حكم الله واقعد الحكم
الحكمين ابا موسى الاشعري من جانب علي رضي الله عنه وعمرو بن العاص من جانب
معاوية فهؤلاء هم الخوارج الذين تمرقوا في البلاد وزعموا ان مرادنت وتبا فقد كفروا
فحسن عشر فرقة ويقال لهم ايضا محكمية لانكارهم الحكمين المذكورين وقولهم لا حكم الا
لله الحكمان وحرورية لنزولهم بحروراء وهو موضع وشراة لقولهم شرينا انفسنا
في الله اربعا بثواب الله وما رقة لمروقهم من الدين والكثير يكون الخوارج بالجزيرة
وعمان والموصل وحضرموت ونواحي المغرب والذي صنف لهم الكتب عبد الله
بن زيد ومحمد بن حرب ويحيى بن كامل وسعد بن ماروح ويجوز ان يكون الباء
للمبالغة كالدوارج والاخرج والاوحدي قوله لغير ذلك كالافتقار والاغناء
في الكلام بحذف العامل واقامة المفعول مقامه وعلم الغائب العامل فيكون في تركه تعويل

على شهادة

على شهادة اللفظ فتترك احالة على شهادة العقل لان شهادة العقل راجحة على شهادة
اللفظ واشاعة العامل بفعله بحيث لا يتصور صدور الفعل الا عنه فتترك ذكره
احالة على العقل وابهام الفاعل بتركه خوفا على الفاعل او خوفا منه باسناد الفعل و
ضبعة المقام عن الحالة بفجرة او سامة او فوت فرصة او محافظة على وزن او سجع
او مناقضة او مماشية ذلك واختيار المخاطب وتيسير الاخبار لدى الحاجة ودفع النظر
كقولهم ما المال والاهلون الا ودائع ولا بد ان ترد الودائع فانه اقام المفعول وهو
الودائع مقام الفاعل ليكون سوافيا في الاعراب ما في المصراع الاول وكقولهم في ظرفيت
سير بزيد جمادت سيرته قوله وينتقض المبني للفاعل عند من يجوز حذف الفاعل وابقاء
وهو الكسائي فيما تنازع الفعلان واقتضى الاول الفاعل والثاني المفعول واعملت الاول
والاخفش في غيره وقد يقال صلى قولهم لم يسم ما علة بعد بانه للمفعول فلا ينتقض بخروجي
وضربت زيدا على قول الكسائي ونحو اسم بهم والبصريون خصوا ذلك بالضرورة
مرا بصر لانه لا تغير صيغته ولا يكون بنية المفعول قوله وكذا قياس كل ما كان اوله
همزة وصل اعلم ان همزة الوصل همزة ابن وابنم وابنة وامرء وامرأة واثنين
واثنتين واسم واست وايم وايمن الله وهمزة الماضي والمصدر والامر للحاضر و
الداخل وهمزة امر المخاطب من الثلاثي وهمزة المنصلة بلام التعريف وما عد ذلك
همزة قطع فقول الزمخشري في الكشاف الاسماء العشرة وفي المفصل احد عشر لعدم
اعتداده بايم لانه منقوض ايمن او ايمنم لانه مزيد ابن والاول او الاول او الان المنقوض
قد يوزن بوزن اصله فيقال ايم افعل كايمن فكانه هو خلاف المزيد او لا يوزن ايمنم بوزن
ابن اصلا قال ابو طاهر النحوي الابن اذا وقع صفة بين علمين مفردين او لقبين او
كنيتين وهو غير مثنى ولا مؤنث ولا مصغر فان تنوين الموصوف يحذف منه خطا
لا لفظا وكذا الف ابن اذا نسب الابن الى الاب قد علت اسم ابيه وصاغت منهما
قد عرف بها كقولك جاءني زيد بن العاصي ومحمد بن الامير حذفت الالف للنسبة
بقيم مقام اسم الاب ويكتب هذه هند ابنة فلان بالتاء واذا وقع اول سطر حذف الف كتب
الالف كتب هذه هند بنت فلان بالتاء واذا وقع اول سطر حذف الف كتب

بالالف لانه حق محل ما بعده به عالما في اصل بنت لان العارض يتهاى الا ترى الرجل
ثم يبدء ما قبل السطر بعده فكروا ان يكتبوه على غير ما يوجبه النطق به عالما كذا في كشف
الحجاج شرح المنهاج وقيل شوت تنوين ما قبل الالف في اللفظ والف ابن في الخط
مثلا زمان وكذا حذفها وعند سيبويه حذف تنوين موصوف ابن واخته
بحصول اربعة اشياء كثرة للاستعمال والتعاقب الكائنين وكونه صفة ووقوعه بين
العلمين فان اختل واحد من هذه ثبت التنوين لفظا والالف خطا قوله وبناء المفعول
منها لا يكاد يوجد فيه بحيث لان قوله لانها من اللوازم لا يصلح علة لعدم بناء هذا الفعل
للمفعول وقال تقدير الشارح ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول
وهذه الافعال لازمة لا يوجد لها مسند الى غير المفعول فلا يكون بناؤها للمفعول وتحقيق
ان المبني للمفعول ما حذف فاعله واسند الى المفعول سواء كان به او فيه مكانا
او زمانا او مطلقا بكيف يتصور ان يقال ان اللازم لا يوجد منه بناء المفعول كما
قال الشارح وغيره ولم لا يجوز ان يسند الى غير المفعول به كما ذكر ما قوله ابدا في المختصر
ابد الدهر والجمع آباد كما قال وابود كقلوس وايضا الدائم وفي لباب التفسير الابد الدوام
المستقبل غير وجمعه ماذكر وابيد منه قولهم لا افعل ابد الآبدين وفي حاشية تفسير
العاصمي لابن مجيد قيل الابد دوام الشيء في الماضي والسرمد دوام الشيء في المستقبل
ثم قال كون الابد موضوعا لدوام الشيء في الماضي ليس بثبت فانه في الاستعمال لدوام
الاستقبالي وفي الصحاح انه مأخوذة مهلة وهي قال ابن مالك في التسهيل يراد بالابد
والدهر والليل والنهار معرفة بالالف واللام كما اذا قيل كان وذلك الابد والدهر لا
يصلح الا ايراده بغير التعميم الا في قصد المبالغة مجازا كما تقول اما في اهل الدنيا دائما
اما كالناس منهم وان اسماء الشهور كرمضان وشوال اذا لم يضف اليها اسم الشهر لزم
التعميم وان اضيف احتمل التعميم والتبعيض كقوله عليه الصلوة والسلام صائم
رمضان الحديث وقوله تعالى شهر رمضان الذي الآية وقال الامام ابن الحروف
اسماء الايام جمعة وبست كاسماء الشهور وان اضيف اليها اليوم احتمل التعميم و
التبعيض قوله ملبس بشيء ايما ليس بشيء يصح ويعتد به وهذا مبالغة عظيمة

لان المحال والمعدوم يصح عليها اسم الشيء ما دام في اطلاق الاسم الشيء عليه فقد
بالغ في ترك الاعتداد به الى حد ليس بعد حد وهذا كقولهم اقل من لا شيء
قال الشارح في شرح الكشاف ولا شيء جعل بمنزلة اسم واحد فدخل حرف
الجر عليه وليس لا يعني لا غير وقال في موضع آخر لا هذه بمعنى غير حرف اسم ظهر اعرابه
في بعده وعن الزمخشري انها زائدة وهو مجرور بمن والمعنى ملآن في حد الاشياء كما قيل
شيء او غير زائدة اي اطلق عليه انه لا يتبعث اليه وقال بعضهم اذا دخل الجار على النفي
منع من بناء المنفي بعدها لتقدير تقدم من بعدها اذ لا يجر بلا من شيء ويجوز الفتح نظرا الى
لا ولما ذكره في الكتب المشهورة وقال في المغني اللبيب وعن الكوفيين انها اسم وما بعدها
خفض بالاضافة وغيرهم يراها حرفا ويسميها زائدة نقطا لا معنى وقال ابو علي قد ينفى
الاسم بلا قوله والاصل قصد اسكن العماد وابدل من العماد بالزاي وكل صاد وقعت
قبل الدال يجوز ان تشم زايا خالصة الزاي اذا تحركت وان تقلبها زاء محضة اذا سكنت
وبعضهم يقول من قصد الخاء اعطى قصدا الى طلبا وكلام العرب بالعامية منقطة
قوله وحكى القطرب القطرب طائر ولقب محمد مستنير النحوي قوله وجاء يخمج
جنى وشق فساد في اليد بعمل شق يده اذا صارت ذا علة قال سيبويه اذا اردت
تشبيها الله تعالى لكان افعل نحو احتته الحمى واشلته قيل وفي التمثيل به نظر
لانه يستعمل متعديا للفاعل ايضا يقال شللت يده بشل بالكسر في الماضي والفتح في المضارع
وفي التمثيل بشل بالبناء للمفعول ابدا نحو الف كما قال
صاحب الكشاف حيث قال ما يفيد فيدا ويضر فوادا وكذا عد وعك بمعنى حم الحمى
للصحاح حيث قال وعك المحموم يعك وعكا فهو موعوك والوعك مغث الحمى
قوله مبنية للمفعول ابدا وكذا للعرب اوجه لا يكادون يبنونها الا على سبيل المفعول وان
كانت بمعنى الفاعل مثل قولهم زهي الرجل وعني بالامر والتجيب من الناقة وان شاذة وغيرها
وحكى ابن درستويه زمايز بمعنى تكبر غير مجهول وذكره في الصحاح قوله للعلم بما عليها غالبا العبارة
لا تؤدي هذا التعليل بقيد بها هذه الافعال للمفعول غالبا لا ابدا والاولى ان يعلل
باشعار ابدء الاختيار الا ان يقال ما ذكره حكمة للعلة قوله ما في قوله احد الزوائد

الرابع اعترض عليه بنحو ما مر يصدق عليه هذا التعريف وليس بمضارع واجيب عنه بان المراد بما فعل ماض فيما مضى التعريف فعل ماض زيد في اوله احد الزوائد الاربعة واعترض عليه ايضا بنحو زيد وشكر اسما واجيب بانا كلامنا انما هو في مضارع في اصل الوضع مثل الا اسمية بان المراد بانا يكون احد الزوائد بقصد المضارع قوله والنون التي تكون مع غيره صورة تعظيما كقوله تعالى وزيدان شئت اوشاركه نحو انا وزيد يفعل واما حقيقة كما في قال الله تعالى او اعتبارا لان هذه الصفة انما يستعملها المتكلم نفسه في الغالب لان الابتداء يذهبون الى مذهبه وقد يستعملها وحده تنزيلا لنفسه منزلة الجملة مجازا قوله او كان معه غيره وقع قبله بسطر وبعده بصفحة مع غيره فان غيره اما الاول نحو فخرج فاذا هو ان لفظة مع لا تدخل الا على المتبوع فلما قال جاء الامير مع الوزير بل قال جاء الوزير مع الامير والفاء خالفه كقوله تعالى ان الله معنا وان كان متبوعا انعكس الامر الا ان نوزع بالاعتبار او يقال قد يقصد بها مجرد المصاحبة كما ذكره الشريف في حواشي شرح المفتاح اعلم ان مع اسم بدليل التنوين في فوقك معا ودخول الجار في حكاية سيبويه ذهبت من معه وقراءة بعضهم هذا من معي وتسكين عينه لغة تميم ورسمه للضرورة خلافا لسيبويه واسميتها حينئذ باقية وقول العباس حينئذ فوقك بالجماع مردود وتستعمل مضافة فتكون ظرفا ولها حينئذ معان لغة احدها وضع الاجتماع ولذا اجري بها على الذوات نحو الله معكم والثاني زمانه نحو جيئتك مع العصر والثالث مرادفة عند وعليه القراءة وحكاية سيبويه السابقان ومفردة فتتنون وتكون حالا وقد جاءت ظرفا مخبرا به وهي في الافراد بمعنى جميعا عند ابن مالك وهو خلاف قول ثعلب اذا قلت جاءا جميعا يحتمل ان فعلا في وقت او في وقتين فاذا قلت جاءا معا فالوقت واحد ومثال الراغب مع يقتضي الاجتماع اما في المكان نحو هما في مكان كذا وفي الزمان نحو ولد اسما وفي المعنى كالمتضايفين نحو الاخ والاب معا او في الشرف والرتبة نحوهما في العلم معا ويقتضي معنى النصرة وان المضاف اليه فقط مع هو المنصور نحو قوله ولا تحزن ان الله معنا اراد ما احد الله قوله ويستعمل في المتكلم وحده في موضع التفخيم لعدم المعظم كالجماعة قال في المطول وفي مجيء ذلك للغائب او المخاطب

في الكلام

في الكلام القديم واما هو باستقبال المولدين قيل ارد في الغيب والاماضي في الاسم الظاهر قد للتراخية في الواحد كما مر في قوله تعالى فنادته الملائكة ان المفاد من كان جبرئيل عليه السلام هو هذا وفيه لان جمع المحلى باللام ينسلخ عنه في مثل هذا الموضع معنى الجمعية فيكون مفردا في المعنى ولا كلام فيه والمراد بالكلام المتقدم كلام القديم ما سيوجد بعد فناء العبد وبقاء القرآن العظيم بدليل ما بعده واما هو باستقبال المولدين فان قلت قد جاء مثل ذلك في القرآن المجيد حيث قال عز من قائل يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فكيف يتسم هذا الحصر وحمله على الاصالي لا يدفع لزوم كون القرآن مرادا على اسلوب المولدين ولو في بعض المواضع قلت هو من باب تغليب المخاطبين على الغائب اذا طلقت انت وانت واما خص النداء وعم الخطاب بالحكم لانه امام امته فنداؤه كنداءهم اولان الكلام معه والحكم يعمهم بحيث وهو ان صاحب الكشاف والقاضي جوزا في قوله تعالى فان لم يستجيبوا لكم فاعلموا ان يكون الجمع لتعظيم الرسول صلى الله تعالى عليه وسلم واستشهد له الزمخشري بقول الشاعر فان شئت حرمت النساء سواكم وذكر القاضي في قوله تعالى والعلم وما يسطرون ان ضمير يسطرون راجع العلم والجمع للتعظيم ان اريد بالقلم القلم الذي خط اللوح وفي قوله تعالى فما خوف من فرعون وملائهم ان الضمير لفرعون وجمعه على ما هو المعتاد في العظام فقد وقع كالامرين في القرآن المجيد وحمله على اسلوب المولدين لا يلزمهم عائل على ان الظاهر ان البيت الذي ذكره الزمخشري في موضع الاشتهار من كلام الله فالكشف يصح قول الشارح والمحي وذكر صاحب العناية في شرح وبداية الهداية انه اراد بقوله رسلا وانبياء محمد عليه الصلوة والسلام جمعه تعظيما له واجلالا لقدره وذكر الدماميني في شرح المغني وربما خوطب الآية الواحدة بخطابات للجماعة الذكور بقول الرجل عن اهله فعلوا كذلك مبالغة في ستره فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير ليبعد عن الضمير لها عن تتبع ومنه قوله تعالى حكاية في تفسير سورة النساء حيث قال في قوله وكفى بالله عليما فضل الله عليكم الضمير للرسول وجمعه للتعظيم فليس شيء الا الى يتوارد به الاماني شيء

من القرآن **قوله** واعترض بانه يستعمل في الله تعالى وليس بعايب قيل فيه نظر لان الياء لغة موضوعة لما يطلق عليه اسم الغائب ومنع التوقيف ان سلمت ان بيانه فيه لانا كلما سألنا عن الدلالة الشرعية على ان المتكلم يقول في باب اثبات الصفات يثبت السمع والبصر لله تعالى قياسا على الغايب على انا نجد فقد الملفوظ ولا بعد فيه اذ يراد الغايب عن حواسنا ومنه قوله تعالى يؤمنون بالغيب على وجه وفيه نظر

قوله واجيب بان المراد اللفظ الى آخره اما اذا لم يرد اللفظ فلا يجوز لانه كما لا يطلق عليه متكلم ولا مخاطب لا يطلق عليه عايب وكون الله تعالى غير عايب ممنوع لان المتكلم والمخاطب والغيبة بالنسبة اليه وفيه نظر واعلم ان الامام فخر الدين الرازي ذكر في شرح اسماء الله تعالى ان مذهب اصحابنا انها توقيفية وقال المعتزلة والكرامية انه اذا دل العقل على معنى اللفظ ثابت في حقه تعالى جاز اطلاق ذلك اللفظ عليه وردوه الاولى اولم يرد وهو قول ابي بكر من اصحابنا واختار شيخ ان الاسماء موقوفة على الاذن واما الصفات فغير موقوفة فعلى مذهب اصحابنا لا يطلق الغايب عليه وعلى غيره منهم يطلق كذا قيل وههنا فايدة مهمة قال في شرح العقايد واذا ورد الشرع باطلاق اسم على الله تعالى بلفظه فهو اذن بالطلاقه ما يراد فه من تلك اللغة او من لغة اخرى وما يلازم معناه ثم قال وفيه نظر اذ في الاخير لان كل اسم ورد به الشرع له لوازم كثيرة كالعالم مثلا وكل لوازمه متناهية مفهوم خاص الخ وبهذا ظهر ان الاسماء التي ليس فيها نوع ابهام كالعالم والقادر ونحو ذلك جايز اطلاقها بالنظر الى المقام ذكره في بعض حواشيه ولا شك ان الابهام المذكور قد يكون في المرادف ايضا فتدبر النظر الاولى كالعالم بمفهوم خاص لا يطلق السخي ولا الطبيب والعارف ولا الفقيه ولا العاقل والفطن الى غير ذلك من الاسماء التي فيها نوع ابهام كما لا يصح في حقه تعالى على ما ذهب اليه القاضي ابو بكر من اصحابنا وقد صرح الاشاعرة بالتعظيم حتى يصح الاطلاق بلا توقيف وفي شرح المقاصد اطلاق اهل اللغة اسما مختصا بلغتهم على الله تعالى كقولهم خالق ذكرهم سايغ وذايع من غير نكير وكان اجماعا والا ورود شرع ورود كتاب او سنة متواترة او اجماع واضطفوا فيما ورد به خبر واحد فاجازه طايفة لانه من باب العمل واغفال الشك وذلك جايز بخبر الواحد ومنعه الاخرون لرجوعه الى الاعتقاد فلا يجوز

ويستحيل على الله تع وطريق هذا القطع قال العامري عياض والصواب جوازه لاشتماله على العمل ذكره في شرح مسلم وقد تقرر في علم الاسماء ان جواز استعمال الفعل بالنسبة اليه تعالى لا يستلزم جواز اطلاق اسم الفاعل عليه تعالى وان الاطلاقات الضمنية غير معتبرة ولا ممنوعة شرعا وقد جاء تبارك الله ولا يقال الله مبارك والله يدعو الى دار السلام ولا يقال الله داع فتأمل الله تعالى الله تائب وشفاء الكتاب والسنة كثير وان هذا الاخير ملحق باسم الله تع بل بالنسبة الى الانبياء عليهم الصلوة والسلام ايضا كذلك ذكره في شرح بزدوي لعلاء الدين وقال بعض شراح المشارق في حديث ان الله رفيق يحب الرفق لا يجوز اطلاق الرفيق عليه تع اسما ولا يحال في الدعاء يا رفيق لانه لم يوصف بذلك نقل ولا يفهم من الحديث جوازه لانه ذكره على وجه الاخبار لا التسمية وقال في بعض حواشي المطول في قول حسان في مدح النبي صلى الله عليه وسلم ببيتين وتجلى يوم فتح مكة مشتق النور من خط كانت يجوز ان يراد كاتب الازل على سؤال فتأمل الازل لانه ليس بطريق التصريح ولا يلتفت في شرح ذلك الى ما هو لازم ضمنا لانه ليس بمقصود ويشهد بذلك الآيات والاحاديث وقال الرازي في تفسير الكبير وقد ورد وعلم آدم الاسماء كلها ولا يجوز معلم وورد ويجهل ولا يجوز عندي بحث وقال الطيبي في شرح التبيان ما ورد في شرح السنة عن النبي عليه الصلوة والسلام في جواب من قال يا خاتم طبيب انت رفيق والله الطبيب ليس بمأذون منه عليه الصلوة والسلام في تسمية الله بالطبيب لوقوعه مقابلا لقوله طبيب مثابة وطبا ما للجواب على السؤال كقولك تعلم ما في نفسي ولا اعلم ما في نفسك قال صاحب الكشاف سلك بالكلام طريق المقابلة وبينه فقيل في نفسك لقوله في نفسي وقال في شرح المقاصد قد وصفنا من الاوصاف ما يمتنع اطلاقها مع ورود الشرع بها كالماكر والمستهزئ والمخادع والخارث والزارع والراعي لما في صحة الاخبار عن الاطلاق لا يلزم جوازه وقوعها في الكتاب والسنة بحسب اقتضاء المقام وسياق الكلام بل يجب ان لا يخلو عن نوع تعظيم ورعاية وقال نجم الرماح وفي اطلاق اسم الصانع عما لم يرد به اذن في كتاب ولا سنة واجاب باب البيهقي رواه في الاسماء

والصفات وصاحب كتاب الحجة الايضاح الحجة والمعناه المركب التهائي قال الجامع
صنع الله الذي اتقن كل شيء وقال عليه الصلوة والسلام ان الله صنع كل شيء
صانع وصنعته وفيه نظر قوله لكثرة دورها في كلامهم اما بفتحها واوا ما
باعتبار اصلها اعني الحركات الثلثة اذ لا يوجد كلمة خالية عنها او عن ابعاضها فلوة
باعتبار جريانها مجرى النفس السادج واستيناس السامع بها مستلزم للخفة
المغايرة للثقل الناشي عن الزيادة ومعنى كون الحركات ابعاضا هو ان الواو ضمة
ومدة ومدة الفتحة مالوا واذن حاصلة من ضمتين وكذلك الالف فتحة ومدة ومدة
الفتحة فتحة فمدوره الالف حاصلة من فتحتين وكذلك الياء كسرة ومدة ومدة
كسرة فحصولها من كسرتين قوله لا سيما للنفي الجنس وشي مثل شل ورتما ومعنى
اسمها عند الجمهور واصله سوء او سيو والواقع بعدها اذا كان مفردا اما مجرورا على
انه مضاف اليه وزائدة او بدل منها وهي نكرة غير موصوفة او مرفوع على انه خبر مبتدأ
محذوف والجملة صلة ان جعلت ما موصولة وصفة ان جعلت موصوفة والكل
او العلة حذف صدر الجملة الواقعة صلة او صفة صح به الرضي او منصوب على تقدير
اعني او على انه تمييز ان كان نكرة لانه بتقدير التنوين وقيل على الاستثناء
في الوجهين وقيل انه منصوب على انه تشبيه بالمفعول به وقال صاحب العزة
لا اعرف للنصب في بها واما ما سوه على قوله ولا سيما يوما بدارة جلجل ويروى بها
منصوب على الظرفية وقيل ليس بظرف بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول
فعدم تجويز النصب اذا كانا معرفة وهم الا ندر لتي وهم النحاة دير خبر لا فحذوف عند
غير الاخفش وعنده ما خبر لا وليزيد قطع سبق عن الاضافة مع غير عوض قبل وكون
خبر لا معرفة وجوابه وانه بتقدير ما نكرة موصوفة وقد يحذف منه كلمة لا تحقيقا
مع انه مرادة ولهذا لا يتعاوت المعنى وقد يحذف الباء مع وجود لا وضرها وقد
يقال لا سواء معام لا سيما والواو التي تدخل عليها في بعض المواضع اعتراضية ذكره الرضي
وقيل حالية وفي متنى اللبيب وتشديد يائه ودخول الواو عليها لا واجب قال
شيب مركبة عما ظاف بها وجاء في هذا البيت لو تحطى وقال البلياني شرح تخليص

الجامع وسولا ما خبرية وفي حاشية العاصمي وابن الهمام وقوام الدين الاتقاني في فتح القدير
وعامة البياع واستعماله بلا لا نظير له في كلام العرب العرباء في عدة من كلمات الاستثناء
نحو ما ابيد ما خرجا عما قبلها مرجحت او لو بنية الحكم المتقدم والا فليس منها حتى حرف
الرضي ما ذكره اعتراض صاحب المتوسط في الشرح الكبير على من عدة من كلمات الاستثناء
وقد يحذف ما بعد لا سيما وينقل من معنى الاصلي الى معنى خصوصا فيكون منصوب المحل
على انه مفعول مطلق ما ذا فعلت زيد شجاع ولا سيما راكبا فهو بمعنى وخصوصا راكبا
وكذا اذا زيد شجاع ولا سيما وهو راكب والواو الحالية بعد لا سيما للحال وقيل عاطفة على
على مقدر كانه قيل لا سيما هو لابس السلاح وهو راكب وعدم مجيء الواو قليلة كثير الجي
اكثر قوله لما بها حرف الليه من جهة الخاء والغنة او في ذكر المد ايضا او المد فقط
يستلزم وجوده وجود اللين من غير عكس وسميت حروف اللين لانها بلين من مخرجها
وخشونة على السامع لما شاع من مخرجها ما لان المخرج اذا اتسع انتشر الصوت وكان واذا ضاق
انضغط فاخرج الصوت وصب والخفاء الهمس وهو ضعف الجهر قال سيبويه في رعاية الغنة
نونه ساكنة خفيفة تخرج من الخشوم ما به للنون الساكنة ولو تنوينا وللميم اذا كانت
وانما حرف مجهور شديد لا على الاطلاق فيه والحق انها ليست بحرف بل صفة شبيهة
بصوت النون اذا اضاع وليس مخرجها النون ولو تنوينا واليم اذا سكنت او لم يظهر او
الخشوم فخرج محلها فقول الخزرجي في مقدمته وغنة من مخرجها الخشوم اراد به محل غنة
مخرجها او وغنة مخرج محلها بتقدير المضاف لانها صفة والاذكر ما في الصفات
ولانه كان ينبغي ان يذكر عوضها النون الخفاة ما من مخرجها من الخشوم وهي حرف
بخلاف الغنة مع ان بعضهم من يسمي النون الساكنة الخفاة قيل حرف الاضاء عند مع
النون بحرفيتها كالجاء مرسى مانه عدها في الحروف المقترعة فتكون الحال الغنة المعدة
على النون الخفاة تشبيها بالمتكلف والخشوم حرف الانف الجذب الداخل الفم وذاره
في التمهيد وقيل اقصى الانف ولا جل هذه المشابهة عد قوم النون فيلم يكن وقيل
لمشابهتها اياها في امتداد الصوت وقيل حرف تحقيقا للكثرة الاستعمال ذكره
في بعض حواشي العاصمي ما ان وصلت بما كن ردت نونها لقوله تعالى لم يكن الذين

كفرا ولا يجز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن وقد اجازه يونس وهو
قليل ذكره في شرح الافية قوله لان المضارعة في اللغة المشابهة واصل المضارعة
تفاعل الشخلتين على فرع الشاة عند الرضاع يقال ضارع الشخلتان اذا اخذ
كل واحد جلمة من الضرع ثم اتسع فقيل لكل شيئين مضارعا كذا في شرح المفصل
لابن يعيش قوله في الحركات والسكنات لما قال في الحركات بلفظ الجمع لوجودها
في كل منهما قال والسكنات للف كلة اذ باعتبار الافراد والالف واللام تخرجها عن
معنى الجمعية قوله والمطلوب الاسم في وقوعه مشتركا بين الحال والاستقبال كاشتراكه
العين او المراد به الاشتراك المعنوي وهو الابهام فيكون المعنى في كونه بهما لاحتمال
الحال والاستقبال كابهام النكرة لاحتمال الافراد على ما اشار اليه بقوله كما ان
رجلا الى آخره قوله وتخصيصه بالسين وسوف واما عرف السين بلام العهد اشارة
الى ان الاستقبال لانه يجئ لمعنى آخر كالطلب والتحول والاصابة على صفة والاعتقاد
والتسليم والوقف بعد كما تقدم فخرج نحو اكرمتني فسيتني سيلي المكسة ولم يوجد سوف
لانه لم يجئ الا الاستقبال فصار على هذا الالف واللام يعرف وقولهم فلان يفعلات السوف
اي يعيش بالامال ليس بوارد لانه ليس فيه لسوف الدال على الاستقبال وينوب سوف
عن السين بدخول اللام نحو لسوف يعطيك والفصل بالفعل الماضي كقوله وما
ادري وسوف اخال ادري اقوم آل حصين ام نساء فقول صاحب المختصر ولا يفصل بينهما
وبين الفعل ليس بذلك قوله ولهذه المشابهة العامة اعرب الى آخره ولا يلزم تسمية
الماضي مضارعا بوجود وجه المشابهة العامة فيه كما بين في شرح الزبيدية لان اعتبار المناسب
في التسمية لترجح الاسم على غير حال الوضع فلا يصح تعليله بوجوده في غير المسمى لكن يلزم
اعرابه عما لا يجئ فالاولى فيها اتيان ما ليس الماضي وهو ان المضارع مبني بمناسبة
على صيغة بمناسب العوامل وهي كونه مأثورا به وعلة ومعطوفا ومستأنفا كما ان للاسم
معنى تناسب على صيغة بمناسب العوامل وهي العاملة والمعمولة والاضافة كما
ابن مالك في شرح التسهيل قوله من بين سائر الافعال قيل ان اريد بجميع الجميع
واستعماله بمعنى الباء غلط في لغة العرب وفي الكشف عما وقع في التلخيص انه بمعنى الباء

واعتماد

واستعماله بمعنى الجميع من غلط الخاصة وقال ابن الصلاح في مشكل الوسيط ما يقبل
ما تنزه به الجوهري واعتمد عليه قول سائر الناس جميعهم وقال انه ما تنزه به ورد
بانه لم يتنزه به بل التبريزي والجواليقي وغيرهما نقلوا ذلك وقال الحريري في درة الغواص
في اوهام الخواص من اوهامهم الفاضحة واغلاطهم الواضحة انهم يستعملون سائر
بمعنى الجميع وهو في كلام العرب بمعنى الباقي وقال النووي سائر بمعنى الجميع لغة صحيحة
وقد استعمله الزمخشري بمعنى الجميع في مواضع كثيرة ذكره في مزيل الخفاء عن الفاظ الشفاء
وقال ابن الحاجب في شرح المفصل انه جميع وبمعنى الباقي قال صاحب الكشاف
في العابئ انه بمعنى الباقي واستعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وهذا الخلاف مبني
على الخلاف في اشتقاقه والحق ان كلا من المعنيين ثابت لغة ذكره في حواشي
التلويح قال ابن دريد سائر الشيء معظمه وجله ولا يستعمل كقولهم جاء سائر
بني فلان اي جلهم وكذا سائر المال اكثره وقال ابو علي وابن ولاد اسائر الماشية
والبقية لا قائل ولهذا تقول اخذت من الكتاب وريقة وتركت سائره ولا
تقول بقيته وقال ابن برى من جعل سائرا بمعنى جميع يجوز ان يقول اكلت
سائر القوم اي الجماعة التي يصير فيها هذا الاسم كذا في تهذيب اللغة قوله والحاصل
في ذلك الى آخره يريد ان تعيين مقدار المال مفوض الى العرف بحسب الافعال فلا
يتعين له مقدار مخصوص فانه يقال يأكل ويعيش ويحج ويكتب القرآن ويجاهد الكفار
وبعد كل ذلك حالا والاشك في اختلاف مقادير ازمنتها وهذا على مذهب المتكلمين بالحاظ
بان الزمان موهوم محض عن الموجودات موهومة للامور الموجودة مالان عندهم جوهر موهوم
او نحو الزمان واما عند الحكماء القائلين بان الزمان موجود متصل فالمال عندهم وهو الآن المرضي
حال في الزمان الماضي منه فالمال بحسب ظاهر ما لانهم عرض موجود ثم ان ما ذكره الشارح من
تفسير الحال لا يستقيم في ابتداء الزمان وانتهائه ولا بالنسبة الى الامور الآتية الا ان يقال الوقوع
في الامور المذكورة ولو في واحدة منها وقوع في الحال وقد يقال ان الحال هي ما مالة
هو العرف والا فلا وجود لها في الحقيقة فما ليس لها صيغة خاصة لانه اذا مضى آخر جزء من
الآن الذي لحقه اول جزء من المستقبل من غير ان يتغير بنهاية شيء يبقى حالا قوله فالمراد به ما يترتب وجوده

الى آخره اراد بالاستقبال الزمان الذي يترقب وجوده الى آخره ربما يعترض
فيقال ان كلمة يترقب دال على زمان مستقبل فيلزم ان يترقب وجود المستقبل
في المستقبل فيلزم ان يكون الشيء ظرفا لنفسه او يكون الزمان زمان الى آخره ظرف لزمان
جعل يترقب بمعنى الحال كان كل من الحال والاستقبال مأخوذا في تعريف الآخر وهكذا
يدور في اسئال قولهم سيأتي الزمان المستقبل ويرد هذا ايضا في قوله وجوده بعد زمانه
سواء جعل يترقب على الاستقبال او على الحال وايضا على تقدير جعل ترقب على الاستقبال
يلزم المحذور آخر لان كون الترقب في الاستقبال يقتضي عدم حصول الزمان المستقبل بعد
زمان التكلم وقوله وجوده بعد زمانك يقتضي حصول الزمان بعده فيلزم اجتماع النقيضين
على تقدير اتحاد الزمانين وخروج الزمانين وخروج الزمان الذي يحصل عنده الحال
على تقدير تغايرهما وذلك لان تقول في الشق الاول من الاعتراض الاول ان كون
ترقب في المستقبل لا يستلزم كون المترقب فيه حتى يلزم احد المحذورين او يجوز ان يترقب
في الزمان المستقبل نفس وجود الزمان الذي هو زمان وجوده قوله فصل الآن
وهو مبني على الفتح وانما وقع في الاصل آه على وزن قال فصاه حالا ثم حلوه اسما لزمان
المتكلم وعرف باللام والالف بنيها على تضمنه وتقدمه زمان المتكلم فبني على ما كان عليه
من الفتحة وقد ينقل الفعل الى الاسماء الاجناس وهو قليل وعليه قوله عليه الصلوة والسلام
ان الله مهلكم عن قيل وقال ومن هذا القبيل قوله عليه الصلوة والسلام وهو الزمان الذي ذكره
الله في قوله كلا بل ران ما نوضح ان اراد به المصدر فارس وان اراد به كناية الفعل
والفعل لاجلي بالالف واللام قوله لانه ان الفعل يستقبل الوقوع في الزمان الآتي قوله
ان الزمان يستقبله اردفيل كان الفعل على ايقاع الفعل والفعل يستقبل قوله وتوجيه
الاول لا يخلو عن خزازة بفتح الخاء المعجمة والزاي المعجمة من الخز وهو القطع اراد به الاول
لا يخلو عن كونه ضعيفا منقطعا غير محتاج اليه قوله والصحيح انه مشترك بينهما الى آخره
اعترض بعضهم انا الفعل في عرفهم ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة فيلزم من هذا
ان لا يكون مشتركا بينهما الحال والاستقبال ثم قال يرحم الله ابن كشف المقال وتكلم
انا نقول انا المضارع يصدق عليه انه اقترن باحد الازمنة الثلثة لوجود الواحد في الاثنين

في الاثنين والمراد الاقتران لا التقيد فقط ولانه مقترن بحسب كل وضع يراعه
تأمل قوله هذا ولكن يتبادر الفهم الى الحال الى آخره ارجع معنى هذا او فقد هذا وهذا
كما ذكر وهو من الاقتضاب الذي تتوجب منه التخلص لانه يدل على الوضع في كلام الى
كلام آخر مع نوع ارتباط فيه لان الواو بعده للحال والتبادر الى الحال يزكيه كونه حقيقة
فيها كما ذهب اليه ابن جني وكثير من المحققين لانه من قرائن امارات الحقيقة على ان اللفظ اذا
دار بين الاشتراك والمجاز ما في راجح كما قرر في اصول الفقه قوله وايضا فمن المناسب
ان يكون لها صيغة خاصة قد يقال انهم خصصوا الماضي بفعل والمستقبل بافعل فتعين ان
يكون المضارع للحال قوله اختص بزمان الاستقبال وخلص للاستقبال ايضا بنون
التأكيد ولام الابتداء لانها للطلب والطلب في الاستقبال ولا للنفي فانها للاستقبال
ايضا عند بعضهم وعن الاخفش انها صلاحية الحال بانية وان دخله لا كقوله تعالى وما لكم
لا تؤمنون بالله وما لي لا اري الهدهد وما لي لا اعبد الذي والدعاء اذا اريد
بالمضارع الدعاء يكون للاستقبال لان الدعاء في الاستقبال ولام الامر لانها
للطلب ايضا وحروف التنفيس للمضارع لانها ايضا للاستقبال واعلم ان الظرف
المستقبل فانه اذا عمل فيه صار مستقبلا لكون معموله الواقع هو فيه مستقبلا وما عدا
اذا الى العالة فيما عدا اذ من ادوات الشرط وهما سواء الى موقع وانتصابه للبيا ودعدا
ومصاحبة اداة ترجح او استفهامي او لو المصدرية والاشلة في شرح التسهيل وينصرف
الى المضي لزم والحالة شرطية غالبا وماذ ورتما وقد في بعض المواضع قوله
وشيما حرفي تنفيس قال في المغني قولهم في السين وسوف حرفا تنفيس الاحسن
فيه حرفي استقبال لانه اوضح ثم قال الزمخشري في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله انها
مفيدة وجوب الرحمة لامحالة فان موكولة للوعد واعترض عليه بعض الفضلاء بان
وجوب الرحمة مستفاد من الفعل لان السين وان الوجوب والذي رأيته بقوله لامحالة
قال الرئيس به واجيب بانها موضوعة اليه للدلالة على الوقوع مع التأكيد فحاذا
كان المقام ليس مقام التأخير لكونه بشارة لحقت للمادة الوقوع وبحقق
الوقوع يصير لها درجة الوجوب قوله وقال في بعض اقوله زعم الزمخشري انها اذا

دخلت على فعل مجبوب او مكروه افادت انها واقع لا محالة ثم قال ولم ارض
فهم وجه ذلك ووجهه ان وخولها ما يفيد الوعيد والوعد مقتض لتوكيده وتثبيت
معناه وقد اولى في قوله تعالى فسيكفيكهم فقال معنى السين ان ذلك كائن لا محالة وان
تأخر اجيب وصرح في قوله تعالى اولئك سيرحمهم الله بان السين مفيدة وجود الرحمة
لا محالة فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد اذا قلت سأنتقم منك وقال الشارح
في شرح الكشاف لان السين في الاثبات معاملة لن في النفي ولذا قد تجيء للتأكيد
من غير قصد الى معنى الاستقبال وقال ابن التجريد انها موضوعة للاستقبال مع الدلالة على
تحقيق ما وضعت له عليه قال الخليل انه سيفعل جواب لمن يفعل كما ان لن يفعل
جواب لا يفعل وقال صاحب المفتاح قال بعضهم في قوله تعالى سيجدون اقرب السين
للاستمرار لا للاستقبال مثل سيقول السفهاء وانها نزلت بعد قولهم ما ولاهم
عن قبلتهم ولكن دخلته اشعارا باستمرار الاستقبال ثم قال وهذا الذي قاله لا يلوح
للفتاة وما استشهد به فانها نزلت بعد قولهم خلاف ما صرح به الزمخشري حيث
قال فائدة الاخبار بقولهم قبل وقوعه ان المفاجاة للكرة اشد والعلم به قبل
وقوعه ابعد عن الاضطراب اذا وقع والماضي حيث قال فائدة تقديم الاخبار به
توطين النفس واعداد الجواب ولو سلم فالاستمرار انما استفيد من المضارع كما
تقول فلان يقرئ الضيف ويصنع الجميل يريد ان ذلك دأبه والسين مفيدة للاستمرار
اذا الاستمرار انما يلوح له المستقبل وقال الامام ان هذا اللفظ وان كان للمستقبل
لكن ربما قد يستعمل في الماضي ايضا كما قال رجل يعمل عملا قبيحا بعض اهله انه فيقول
انا اعلم انهم اذا ذكروني مرة قبيحة مرات اقرر فصيح على هذا التأويل ان يقال
فسيقول السفهاء من الناس مرة ذلك وقد مر وقت الاخبار انهم لما قالوا
ذلك نزلت الآية قوله بقال نفسه اذا وسمته هذا غير مستقيم لان قال غالبه
فلا يلام الخطاب بالصواب يقول كذا في شرح الكشاف وقد سقط بعض ما يتعلق
بهذا قوله وسوف اكثر شيوعا في ما قاله البصريون قيل هذا دعوى مجردة
عن دليل ومردود ايضا لان العرب عبرت بسيفعل وسوف يفعل عن معنى واحد

وبين ذلك قوله تعالى وسوف يؤتي الله المؤمنين اجرا عظيما وقوله تعالى
سيد خلهم رحمة منه واجاب بعض الافاضل بان يقول وعد سبحانه بهذا
ليس وعدا محررة دما اورده من الشك لا يدل على انها لمعنى واحد
فتدبر تعلم قوله وقد تحذف بحذف العاء الا آخره حكى الكسائي عن بعض عاربين سوف
كي صاحب الحكم شتى وحكى الكوفيون سف بسكون العاء وفتحها وحكاية شتى اعرابا
وهذه اللغة منتزعة عن سوف اتفاقا وقال الكوفيون السين ايضا ولهذا سماه
سوف قوله واذا دخلت لام الابتداء اقتضى زمان الحال هذا ما ذهب اليه الكوفيون
وسيجيء وقال ابن مالك انها ليست مختصة للحال بل تجيء في الاستقبال ونقل بعضهم عن سيبويه
انها توضع للمستقبل قليلا وتخلص للحال ايضا بالآن او الساعة على الاكثر وجوز بعضهم بناء
المقرون بالآن وما معناه كالساعة مستقبلا لمصاحبة لام الحال على الاستقبال كقوله
تعالى فالآن باشروهن وتخلص ايضا بنفيه بليس وما دان عند الاكثر وهذه اللام تدخل
على الماضي الجامد بقيد عليه الاخفش للظهور على خلافه وعلى الماضي المؤول بقد حوزه ظهورا و
انكره جماعة وعلى الماضي المتصرف المجرد منها قد منعه للظهور وجوزه جماعة وعلى خبر المبتدأ
المقدم وعلى خبر المنفي جوزه جماعة وانكره جماعة وفي الآية القرآن يشعر بجواز عمل ما بعدها
فيما قبلها قال الله تعالى انا اليكم مرسلون ومثله كثير والمذكورة تفسير الماضي امتناع العمل
صرح به في قوله تعالى اذا مات لسوف افرح حيا وبمثله صرح ابن مالك ومنعه مطلقا
وتبعه جماعة كثيرة وفي كلام الكشاف اضطراب حيث سلم في هذه الآية عدم عمل ما بعد
الواو فيما قبلها واجاز كان ظرفا واجاز مثله في مواضع وكذا في كلام
بعض المحققين جزم في هذه الآية في موضع بان اذا ظرف بالتقديم في مثل قوله وكن عن
فضلك ما استغنيا حاصل بالشعر وذكر الدماميني وجوزه صاحب الكواشي في قوله تعالى
ان ربهم بهم يومئذ لخبير ونقل عليه جمهور المحاشين وهو المختار عند شارح اللباب
قوله وفي التنزيل اني ليحزنني قيل اللام في الآية ليست للحال لان الذي ليس
موجودا فيها اجيب بانها حكاية حال وان اللام يجوز ان يكون للتأكيد وان تعلقها
اليه بحذف التقدير قصد ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقديرا اني حينئذ قصدكم

ان تذهبوا به وقال ابن هشام وتقديره اي حيث مردود وما نافية يقتضي حذف العامل لان
ان تذهبوا به على تقديره منصوب فانوضع ما اورد وبالاية على قول البيضاوي
في تفسير قوله فلا خوف عليهم ولا هم يحزنون على المتوقع والحزن على الواقع وانا في
قوله تعالى وسوف يعطيك ربك الاية قيل لام الابتداء لانه دخل الا على
الجملة الاسمية فما الوجه في دخولها على الفعل اجيب بان صدر الجملة محذوف
فالتقدير لانا سوف اخرج حيا ولانت سوف يعطيك وقد اتضح بهذا
ان اللام للتاكيد وهو باب الحساب فلا يليق معه الحذف قال الحبازي في شرح
ان يضاع لام الابتداء لانه دخل على الجملة الفعلية الا باب انا وهو قول صاحب الكشاف
فانه صرح في تفسير هذه الاية ان لام الابتداء لانه دخل الا على المبتدا والخبر وقال
ان المبتدا مقدر اي ولانت سوف يعطيك وقال ابن الحاجب اللام في ذلك
لام التوكيد وليست لام الابتداء وقول بعضهم انها لام الابتداء وان الابتداء
مقدر بعدها فاسد من جهات احديها ان اللام مع الابتداء لا تفيد مع الفعل وان مع
الاسم فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفها كذلك اللام بعد حذف الاسم
والثانية انه اذا قدر المبتدأ في نحو لسوف يقول زيد يصير التقدير انه سوف
يقوم ولا يخفى ما فيه من الضعف والثالثة انه يلزم اضمار لا يحتاج اليه الكلام وقال
صاحب المغني في الوجه الاخير نظر لان تكرر الظاهر انما يقبح اذا رجح بها ولان
النحويين قد ردوا بعد الواو في نحو قمت واتحك وخرجه وبعد انماء
في نحو دعس على وتبتغي اسه منه وبعد اللام في نحو لانسين يوم الفتية وكل ذلك تقدير
لاجل الصناعة دون المعنى فكذلك ههنا واما الاولى فقد قال حاتمة في اوائل
ان حرف ان التقدير لها ساحرا فحذف المبتدا وبقيت الام ولانه يحزنه
هو الصحيح نحو لعالم زيد في قال ويضعف قول الزمخشري انا نجد كثيرا من يقبل
ضرورة ولها تقدير لحذف وخلع اللام وهو صحيح الحال ليلا يجتمع دليل الحال والاستقبال
وتصريح بذكره في تفسير لسوف اخرج حيا ولا يجوز جعل اللام للقسم كما جعل الكسائي
لانها لا تدخل على المضارع الا مؤكدة قال صاحب الكشاف وهذا ضعيف بل بارة

يجب

يجب اللام وتمتنع النون وذلك مع التنفيس كالاية ومع تقدم المعمول بين اللام
والفعل نحو ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون ومع كون الفعل للحال نحو لانتم والله
تقدرون البصريون ههنا مبتدا لانهم لا يجوزون ان يقصد الحال ان يتسم الا على الجملة الاسمية وما دة
تمتنعان وذلك مع الفعل المنفي نحو ما الله تغفل وما دة تجبان وذلك فيما عدا نحو وما الله
بغافل اصاحبي كذا في المغني قوله وكسر غير الباء الى اخره اعلم انه يكسر حروف المضارعة كلها
في بعض اللغة اذا كان ماضيه مكسور العين كما في بعض الطائي نحو انا اعلم بالكسر كما في السدي
وبعض الحجاز يحول كسرتها على كسرة عين الماضي او همزته وفي بعضها وهي لغة بني عامر للمتكلم الياء
فيها الا اذا كان بعدها ياء اخرى قوله ولا ينطبق التعريف عما ذكر على لغة من يكسر حرف
المضارعة ويمكن ان يجاب بانه من السواد ولا يجب ان يدخل في الحد شواذ ولما فتح نظرا
الى اللغة الفصيحة لا الى غيرها قوله ويمكن الجواب بان الهاء والسين زائدتان فان المبرد
الهاء ليست من حروف الزيادة فاورد عليه اهراق وذكر ابن الحاجب في بعض كتبه انه
لا جواب عنه الا دعوى الغلط ممن قاله لانه لما ابدل الهمزة واسكنت وذكر في الصحاح
انه يقال هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة اريقه واصله اراق يريق اراقة
وفيه لغة اخرى هي اهراق الماء يهريق اهراقا على افعل يفعل قال سيبويه قد
ابدلوا من الهمزة هاء الفت فصارت كانها من نفس الكلمة ثم اوقعت الالف على
الهاء وتركت الهاء عوضا من حذف حرف العين لان اصل اهراق اريق وفيه لغة ثالثة
وهي اهراق يهريق اهراقا فهو مهريق والشيء مهراق ومهراق ايضا حكاه ابن السكيت
والمذكور في الفتح هو هذا وذكر ابو البقاء انهم انما زادوا السين ليطابق يستطيع لكون خبرا عن
الكلمة من التغيير لان اصلها من طاع يطوع ومال الفراء اصله استطاع فحذفت التاء
فلبثت زيادة السين شاذة بل الف زائدة فتح الهمزة وجعلها همزة قطع وحذف
الياء فصار عه يسطيع بالفتح قوله ولا يجب ان يدخل في الحد الشواذ كما لا يجب ان
يدخل في حدود الفقهاء الاستحسانات قوله ونحو خنع وقتل الى اخره جواب وقيل
مقدر نحو جهد ظاهر ويجوز في الهاء والقاف الفتح بنقل حركة العين والهاء والهاء
الاولى الى الحاء والقاف والكسر بحذف حركتها وتحريكها بالكسر لالتقاء الساكنين اذا

حرك حركت بالكسر وهذا الوجه اولى من الاول لان في الاول التباسا ما في التفصيل

قوله وههنا موضع بحث يعني بعد الجواب عنها انها على اربعة اوجه تقديرا وعنها بانها على خمسة اوجه تقديرا في كلام المصنف بحيث لان قوله الا ما كان ماضيا على اربعة اوجه لا يدل على انه عليها لفظا او تقديرا قوله وقد يستعمل لفظ الاثنين الخ قال الجوهري ان العرب ربما خاطبت الواحد بلفظ الاثنين لنوعي المبالغة والتوكيد وقال الشاعر

تزجو اني بابن عفان ازوجه وان تدعان اجم عرضا ممتنعا اي ان تمنعني وتأبيني بابن عفان امتنع وان تتركني احظ عرضا موفرا وانشد الكسائي فعلت لصاحبي لا تجانسا ما بين ع اصوله واجتز شيحا وبرود واحد زعيني قلت لصاحبي لا تجانس ما بين ع اصول الكلام بل اقطع الكلام فحسب دون اصوله ذا استشهادا انه خاطب الواحد بلفظ الاثنين في قول تزجواني وتدعان وتجانسا وانما العلة فيه على ما حواشي المطول ان اقل اقران الرجل في ماله واهله اثنان واقل الرفقة ثلثة فجرى كلام الرجل على جدا الف مخاطبه وقال صاحب الكشاف في سورة ق ان العرب اكثر ما يراعي الرجل منهم اثنان فكثر غلط المتوهم ان يقول لخليلي وصاحبي قفا واسعدا حتى خاطبوا الواحد خطاب الاثنين والعجم يذكرون هذا اللزوم للاساس وذهب المبرد في مثل قفا في قول ان قفا نبك من ذكرى الى ان تشبيه الفعل اعني قف ونظائره للتأكيد والمعنى مثلا قف قف وقد اجاز برد في شرح الكشاف بانه حذف الفعل الثاني اي بناءه وعامل الفعل على صورة ضمير الاثنين متصلا بالفعل الاول وانكر الزجاج وقال بل لصاحبيه في الواقع وقد يقال اراد قفن بالنون فابدل الالف من النون واجرى الوصل مجرى الوقف والكثير ما يكون هذا في الوقف قال قتل صرح في المطول ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على الواحد اصلا وصرح في الحواشي ايضا ان المثنى نص في مدلوله لا يطلق على غيره لا حقيقة ولا مجازا قلت مع ذلك مستندا بقول ان قفا فعلين مرفوع عاملاهما امانا وعلى اعزا منهما شيمانا حيث الحق عاملاهما وزامنهما على حين عامل وزامت وحمل القراء قوله تعالى ولمن خاف مقام ربه جنتان على هذا القبيل وبقوله عليه الصلوة والسلام اذا

اوى احدكم فراشه فلينفض بداخلة ازاره فانه لا يدري ما خلفه عليه بعده وقد يستدل بقوله تعالى يخرج منهما اللؤلؤ والمرجان او لا يخرج الا من البحر الملح وقوله تعالى ومن كل تأكلون لحما طريا وتستخرجون حلية تلبسونها وقد يراد من التثنية مجرد التعدد والتكرير وان كان فوق الاثنين كما مر في قوله ارجع البصر كرتين قوله فما يوجد كلمة ما هي تامة وكذا في طالما وحالما كافة للفعل عن طلب الفاعل في التركيب وان فهم منه ما هو العليل وغيره ولذلك كتب موصولة فاذا جعلت مصدرية والمصدر مما علا محلها ان يكتب مفصولة وقال الشريف في حاشية وجاءة شرح المفتاح يجوز ان يكون ما كافة فانها كما تكف ان عن العمل تكف الفعل عن العمل في الفاعل بحسب الظاهر وانما قلت بحسب الظاهر لان المنع عن الفاعل حقيقة غير ممكن لامتناع صدور الفعل لا عن فاعل والفعل ههنا يتعلق بحسب المعنى الى مصدر حال ودار حال الجولان والدوران ويجوز ان يكون مصدرية والمصدر نائبا حال وعلى التقدير الاول يكتب موصولة لانها مع تمام الفعد وعلى الثاني يكتب مفصولة وقال ابو المكارم في شرح مختصر الوقاية واستمرارها متصلة بالفعد يرد احتمال المصدرية وقال ابن كمال پاشا في حاشية شرح المفتاح اي تكفه عن طلب الفاعل التحول عليا ما افتتح صاحب الكشاف حيث قال تكفه عن طلب الفاعل لفظا ثم قال وهذا مع ظهوره قد خفي على الشريف حيث قال تكف الفعل عن الفاعل بحسب الظاهر وكانه عامل الحلاق الفاعل على الفاعل التحول ايضا على وجه الحقيقة لا على وجه المجاز ويجوز اتصال ما بالفعد قال الكميت قد طالما يا آل مروان الثم ويعبر بتلقاء عن النفي كما يعبر بالكثرة عن القلة وهي طريقة مسلوكة قوله الضمير لشان اعلم انه يقع قبل الجملة ضمير غايب يفسره ما ويسمى ضمير الشان او الامر او القصة اذا كان مذكرا او القصة اذا كان مؤنثا ويعود الى ما في الذهن من شان او قصة او خبار تأنيثه اذا كان فيها مؤنث غير مضافة نحو هي هند طيبة فانها لا تعني الابصار لقصد المطابقة لا لرجوعه اليه فلم يسمع

نحو هي الامير بمعنى عرفته وهي زيد عالم وان كان القياس يقتضي جوازه فعول صاحب الكشاف
ان الضمير المقدر في قولهم ان تكلم الجملة ضمير الشان والتقدير انه تكلم الجملة وكذا قول
صاحب التلخيص او هي زيد عالم ليس كما يقتضي وله خواص هي لا يكون الا غائبا ولا تفسر
الا بجملة ولا يكون هي الجملة التي تقع خبرا عنه ضمير يعود اليه ولا يعطف عليه ولا
يؤكد ولا يبدل منه ويقع مبتدأ او ما اصله المبتدأ ولا يحذف الا قليلا ولا
يجوز حذف خبره ولا يتقدم خبره عليه ولا يخبر عنه بالذي ويستم ضد فهم ان
المفتوحة والا يجوز تثنيته وجمعه ويكون لمفسر محل من الاعراب بخلاف سائر
المفسرات ولا يستعمل الا في امر يراد منه التعظيم والتفخيم ولا يجوز ان لا والفصة

قوله ما ولا الفاصلان والفرق بينهما انها اذا دخل الاسماء فما تلغي المعارف
كثيرا والنكرات قليلا تشبيها بالفعل ولا تلغي النكرات كثيرا والمعارف قليلا مع تكرر لا واذا
دخل الافعال فما تلغي الحال عند الجمهور واعترض عليهم ابن مالك بنحو قوله تعالى مثل ما يكون لي ان
اتكلم من تلقاء نفسي واجيب بان شرط كونه للحال انتفاء قرينة خلافه ولا تلغي الاستقبال
عند الاكثرين والتزم ابن مالك لصحة قولك جاء زيد لا يتكلم بالاتفاق مع الاتفاق على
ان الجملة الحالية لا تصدر بدليل الاستقبال **قوله** سمع في العرب الجزم بلا النافية مجاز

من ذكر الحال وارادة المحل وانما سمع في اصطلاح اهل الحديث اذا عدد بعض طرقه فاردفا
الحديث الشيخ وعلى اذا قراءة احد على الشيخ وسمع غيره يقول أنبأنا الشيخ سمع فلان على فلان وذكره ثم ذكر
البيان واختلف في قدر سمع الى مفعولين فجوزه الفارسي ولكن لا بد ان يكون الثاني
مما يسمع نحو سمعت زيدا يقول كذا ولو قلت سمعت زيدا افاك لم يجز والصحيح قديه
الى واحد ذكره في التنقيح شرح البخاري واصل سمعت زيدا يقول سمعت من زيد ما قاله
الا انه اريد تخصيص سماع القول لمن سمع منه ما وقع الفعل عليه وحذف المسموع و
وصف المتكلم الموقع عليه الفعل بما سمع منه او حمل حالا منه فسد الوصف والحال

سده مسد المفعول عن ذكره حقيقة وحكما فلا وجه للمصير الى التقدير وانما ذكره الشارح
في شرحه الكشاف حيث قال لا يخفى انه لا يصح ان يقع فعل السماع على الرجل الا باضمار
او مجاز وما ذكره فيه حيث قال وان اوقع الاوقف بالمعنى فيما حمل وصفا او حالا ان يحمل

بدلا بتأويل الفعل بالمصدر بطريق التجريد على ما يراه بعض النحاة لكنه قليل في
الاستعمال ولذا اثر الوصفية والحال لانه يفوت المعنى المعتبر في خصوص سماع القول
بخلاف سمع منه وهو غرة المجاز الغير ذكر المسموع منه مع عدم المسموع ونكتته لا ما ذكره
البيضاوي من انها المبالغة لانها لا تناسب اكثر المواضع وهذا الجواز شائع
لا بد له من وجه ينتظم المواضع كلها لان تلك الثمرة والنكتة لا تحصل الا اذا يسوغ الكلام
مساقه ولهذا لم يلتفت اليه في الكشاف وقد جوز البدلية بالتأويل المذكور ولا ما ذكره
البيضاوي في تفسير قوله تعالى قالوا سمعنا فتى يذكرهم يقال فتى فلان اذا مثلبه
سمع وانما صح ان يقال سمعت زيدا قوله بتقدير سمعت منه ذكره الشريف وابن
كمال باشا وذلك ان تصحح البدلية **قوله** نحو جئته لا يكون لعلة خلافا للرضي وابن
مالك ان يحمل لا في مثله للنهي **قوله** بدخول علم الفعل المضارع الجازم هو لم ولما الخ
اعلم ان الجزم هو القطع وسميت هذه الحروف جوازم لقطعها عن الفعل الحركة او
بعض حروفه واما جوازم لم ولما فلاختصاصها بالفعل وقد ذكر في المغني في اسم النحو
ان كل ما لزم شيئا وهو خارج عن حقيقته اثر فيه وغيره عاما بشهادة الاستقراء
وتبين الجزم ليكون الاثر على وفق المؤثر في الاختصاص واما لم تعمل حرف
التعريف وحرف الاستقبال لما بينهما من جري البعض الاول شدة الاقتران
مكانها غير عارضة عن حقيقة وحال بعضهم لم ولما تدخلان الماضي فتقلبانه الى لفظ
المضارع وبقي المعنى كما كان وما لو كان لما في الاصل لم زيدت عليها ما النافية
تأكيد فعارفت بذلك لم من اوجه احدها انها لا تقترن بأداة الشرط فلا تقول
ان لما اضرب وفي لما اضرب والثاني ان منفيها مستمرة النفي الى الحال ومنع
الدماميني صحة الاستمرار فيها وحال هي منفي لم في احتمال الاستمرار وعدمه ورجح
الرضي الاستمرار فيها ولا متداد النفي بعد لما لم يجز اقترانها بحرف التعقيب
فلا تقول قمت فلما قعم لان مساءه وما قمت الى الان والثالث ان منفي
لما لا يكون الا قريبا من الحال ومنفي لم مالك وحال هو غالب لا لازم والرابع
ان منفي لما متوقع بثبوته اطلقه ابن هشام وقيده الرضي بالاغلب

كقد في الايجاب قال صاحب الكشاف في وما يفعل الايمان في قلوبكم ما في لعل معنى التوقع
والمعنى على ان هؤلاء قد امنوا فيما بعد والخامس ان منفي لما جاز الحذف في الاختيار لدليل
واذا دخلت همزة الاستفهام على لم ولما على سبيل التقرير وصنع الخاء الخاطب الى
الاقرار امر يعرفه واما الذي والتي واللام في الامر فلما نهيا بشبهان لان الشرطية
في الفعل واما ان الشرط فلما اختصاصها بالفعل كما ذكرنا في لم ولما قوله
واسماء التي تضمنت معناها وهي غير ظروف كمن وما ومهما واي وظروف
بعضها تستعمل مع ما وعدمها كاين في المكان ومتى الزمان وبعضها لا تستعمل
الا مع ما نحو ازوجيت وبعضها لا تستعمل مع ما نحو اني والجزم بكيفما قول بعض النحاة
وباذا واياان لغة ضعيفة وفي الشرح الكبير للكافية والحق انه لا يجب في الجازاة باذا
مع ما وعدمها واما تضمنت هذه الاسماء معنى ان للاجاز والاختصار لما انهم
احتاجوا الى ان يتوصلوا ان تضرب زيدا اضربه واني تضرب عمرا اضربه ان يطول الكلام
فاتوا باسم شامل للجميع والمراد بالبعيضة في الشرط اعم من ان يكون عقلية او خارجية او جملية
اعتبارية عرفية وليرجع في الوجوه وان يكون النفس الجزاء او للاخبار ذا الاعلام
وما كان منها ظرفا فمحلها النصب بالفعل بعدها وما كان غير ظروف فقد يكون محلها النصب
بالفعل وقد يكون الرفع بالابتداء والخبر فعل الشرط او فعل الجزاء او مجموعهما والصحيح الاول ذكره
في المغني والاكتفاء بالضمير في الشرط مثل من يأتيك يأتيك ربما رجح الثالث على الثاني
وقد يكون الجزم بمن وما ومهما وايهم مررا مررت وايهم يقم يقم مبتدأ مثل ايهم يأتني اكرمه
ومفعولا مثل ايهم تضرب اضرب ومصدرا مثل اي ضرب تضرب اضرب في ظرفا
مثل اي يوم يخرج اخرج وفي مجرورا مثل بايهم تمرر امرر ومحل اني نصب على الحال او
الظرف قوله فحذف حركة الواصل حكى عن ابن السراج انه سبقه الجوازم بالدواء
والحركة بالفضلة التي يخرجها الدواء كان الدواء ان صادف فضلة في الجوف اخرجها
والا فمن نفس الجسم فلذلك الجوازم اذا دخلت على الفعل فان وصلت حركة
حذفتها والا فمن نفس الفعل كما في الناقص قوله لان النون في هذه الاشياء علامة
الرفع فلا قبل الضمير اسم على حدة فكيف يفصل بين الفعل واعرابه قيل اعتبر فيه

في باب

في باب الفعل جزئية الحكمية كما اشار بقوله وكان او اخر هذه الى آخره ان الفاعل
كالجزء فاذا كان ضميرا مستترا كما في مثال الاعتراض تعتبر جزئيته فان قيل اعتبر جزء
يلزم ان يكون محلا لتقدير الاعراب فلا يحتاج الى زيادة حرف قيل هو في حد ذاته
كالنعامة فاعتبر في استتاره في محلية الاعراب كونه اسما على حدة وفي حرات
الفعل به كونه جزء قال ابو مالك حذف نون الرفع الاعراب في موضع الرفع لو وجد
ثابت في كلام الفصيح نثره ونظمه قوله كالواو في جمع المذكر قيل فيه نظر لان الواو هذه
وحذفه في نحو اغزن وارمن فلا بيث عما كل حال واجب بل ما قبلها دال
عليها وكانها لم تحذف ولك ان تقول كاف التشبيه لا عموم لها كالفظة نحو خلا
لفظة سئل ما نهاية توجيه روى عن ابي حنيفة رحمه الله انه قال اقول اياني كاياك
جبريل عليه الصلوة والسلام ولا اقول مثل اياك لاقتضائه العموم ذكره في
السيرة لابن هشام وقال القشيري في قوله عليه الصلوة والسلام ثم يرتضاه
نحو وضعوني لفظة كما لا تقتضي العموم بخلاف لفظة مثل وفي الصحاح وحدث
اذا سمعتم المؤذن فقولوا مثل ما يقول الى آخره ان لفظة مثل لا تقتضي المساواة
من كل وجه وفي شرح المنار لابن ملك لو قذف رجل رجلا بانه زنا فقال آخر هو
كما قلت يحد الآخر لان كاف التشبيه يوجب العموم في محل يقبله كما قال علي رضي الله
عنه في حق اهل الذمة وما ولكم كدمائنا وفي شرح البديع للاصفهاني الحديث بهذه
العبارة لم يصح قوله كان بعلبك في هو اسم بلدة والبعل في الاصل الزوج ثم جعل
علما للصنم الذي يعبده اهل هذه البلدة وهو مصنوع من ذهب قيل هو ذكر وبايزيد
به اصنام صغار وقيل هو اسم صنم قوم الياس النبي عليه الصلوة والسلام
وكان طوله عشرين ذراعا وكانت له اربعة وجوه وقيل البعل اسم امراة
يعبد وتنها في الله تعالى واليك كسر العين ومنه سمي الكعبة بكة لكسر بعض
اعناق الجبابرة والدق ايضا والشق ايضا ومنه البكة لانها شقت من
الزرد من قوله وجازلم في الضرورة غير جازمة وهو في الناقص اكثر قول
الشاعر لم يهجو ولم تدع وقوله الم يأتيك وقوله كما لم ترى وسيجيء معنى الايهام

بتمامها قوله وجاء ايضا منفصلا بينها وبين المخدوم كقول الشاعر فاصبحت
منها قفارا رسومها كما لم سور من اهل من الوحش توهل المغاني جمع
مغنى وهو المنزل والقفار جمع قفر وهي المفازة التي لا انبات بها ولا ماء
والرسوم جمع رسم وهو الاثر والوحش خلاف الانس والمعنى صارت
منازل الحبيبة قفرا اثرها كان لم توهل ولم تونس سور اهل من الوحش عنانها
اسم اصبحت وقفرا خبرها ورسومها فاعل قفارا الا قفارا مؤول بمشتق
كقولهم زيد اسد ابوه اي محترق ابوه كذا ذكره ابن مالك في التسهيل ويجوز
ان يكون بدل اشتمال من عنانها وكان لم سور الى آخره خبر بعد خبر لاصبحت و
الا استثنائية فصل بين لم ومجزومها وهو توهل وجاء حذف المخدوم بعدما
كقول الشاعر واحفظ ودك التي استودعتها يوم الاعازب ان وصلت
وان لم اكن وان لم توصل اي احفظ ودك التي جعلت ودك عندك يوم التباعد
حواء وصلت الوصل والاعازب بالعين المهملة والزاي المعجمة والالف المهملة بمعنى
التباعد وهو اسم ولي ولكي واذن قال الفراء اصل لن لا ما بدل الالف نونا
وقال الخليل لا ان فقصر كما يش فاما سمي وقال سيبويه انه حرف برأسه لا اصل له اذ
لا معنى للمصدرية ما بعده ولا منع عن تقدم معموله عليه بخلاف ما حيث ان والخليل يقول
لا يبعد ان تغير الكلمة بالتركيب عن مقتضاه معنى وحكما اذ هو وضع مستأنف وبهذا
قال الفراء حيث تغير لا عنده بعد الابدال الى افادة النفي المؤكدة وقال بعض النحاة ان
النصب بعد لن باضمار ان وليس بجيد وفي وكي اختلاف قال الكوفيون انه ناصب بنفسه
وقال الاخفش انه حرف جر بمعنى اللام والنصب بعده باضمار ان وليس بجيد وقال اكثر
البصريين انه ناصب للفعل بنفسه وحروف جر اخرى نحو اذن مشتركة قيل هو
الاقرب الى الحق واصل اذن قيل اذان مخففة وقيل اذا الطرفية والنون عوض
عن المضاف اليه وقال بعضهم انه ناصب باضمار ان وليس بجيد قوله شاهدها قال
الفراء والمصدرية والصدرية قوله فتبدل من الضمة فتحة اعلم ان الضمة والفتحة والكسرة
بالنظر واقعة على نفس الحركة لا بشرط كونها اعرابية او بنائية بخلاف المجردة عن

الباء فانها للعاب البناء عند البصريين واما الكوفيون فيطلقونه للعاب البناء
على الاعرابية وبالعكس والمراد بالحركات البنائية ما يقع عنها البصريون لا
بهذه الالقاب فان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها
على الحركة الاعرابية ايضا فلا يخفى ما في قوله ما مر قبل الى آخره وقوله والضم والفتح الى آخره من
عدم الورود وعدم استقامة الحصر فاعلم ان الابدال والتبدل اذا استعملا بالباء لا ينظر
الباء الا على المتروك واذا قيل ابدل او تبدل الخبيث بالطيب يكون المعنى اخذ
الخبيث واعطى الطيب ذكر الاول في السراج الوهاج وشرح الوجيز للحلبي والثاني في
حاشية تفسير القاضي لابن التجديد والتبدل شاهدا على ما ذكر في الينابيع وشرح الكشاف
للشراح وشرح مختصر الوقاية لابي الضياء وعلى ما ذكره ابن التجديد لا تدخل الباء فيه الا على
المأخوذ وفي استبدال الخلاف على العكس وقال الحلبي في قول الوجيز ابدال ما كان
غير با بما صح او دخل الباء على المأخوذ موافقة للاستعمال العرفي وان كان خلاف الاصل في
اللغة وقال الدميري في قول المنهاج ولو بدل ساد بطاهر لم يصح صوابه بالعكس لان الباء
تدخل على المتروك ثم قال وعلى الواحدي عن ثعلب عن الفراء في قوله تعالى بدلناهم
بجنتيهم جنتين واخرى يعدى الى مفعول واحد مثل بدلت الشيء غيرته ومنه قوله
تعالى فمن بدله بعد ما سمعه فانما اثمه الآية وبما سبق ما ذكره الدميري في الفرق بين
التبدل والابدال فان التبدل عبارة عن تغيير مع بقاء عينه والابدال رفع الشيء
ووضع غيره مكانه قوله وبسطت النونات لانها علامة الرفع هذا ما ذهب اليه
الجمهور وذهب الاخفش الى ان هذه النونات دليل الاعراب المحذوف بالحركة
والسكون المقدرين وقال الفارسي هذه الافعال معربة والاحرف الاعراب انما النون
مستطرفها للعامل واما الحرف فكان كلامها عامل واما اللام فاشغلها بالحركة تابعة ما
وليس فيها عنده غنى معتد وجاء يحيى السابع واثبات النون مع الناصب لغة قليلة
جاءت في الاحاديث الصحيحة ذكره في شرح المشارق قوله لان الجزم في الافعال
بمنزلة الجر في الاسماء معناه ان المضارع لما اشبه الاسم اعرب بالرفع والنصب
وتعذر الجر فجعل الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء قوله وهي لن نفي الفعل مع التأكيد

قال ابن مالك قول الزمخشري في انموذجه لن لتأبيد النفي ضعيف وحامله على اعتقاده
الباطل ان لا يرى الله تعالى احدا في الآخرة وقال الامام الحدبي الزمخشري في العدول
وشهادة الاثبات مقدم على شهادة النفي فحامل اعتقاده انه لا يرى الله ثبوت
ان لن لتأبيد النفي قوله لانه الاصل في البناء اراد السكون لان البناء ضد الاعراب والاصل
في الاعراب الحركة فضده يكون بالسكون ولان الحركة زيدت في المعرب للخفة والاخف
اي الحركة في المبني لئلا يدل على معنى قوله وفتحها لغة وهي لغة سليم بالتضعيف قبيلة
من العرب وهذا الفتح لام الجر في بعض اللغات وقال ابن مالك ان عكلا تفتحها
لكن بشرط ان يكون واقعة على الفعل نحو احسنت الى لانك فتى قوله حاد سكونها
وهي لغة قريش وهي مع الواو والفاء اكثر لان اتصالها ما يعدها اشعر لكونها
على حرف واحد فصار الواو والفاء بما بعدها وحرف المضارعة كلمة على حرف فحذف و
نحتف بحذف الكسر وامام فحمول عليها لكونها حرف عطف مثلها قوله وقرئ فتلقى آدم
بالنصب خطأ وفي الكتب حتى بالنبي عليه الصلوة والسلام هذه القراءة مع الاجماع القراءة
لذلك لانه يزاد قراءة يعقوب واسندروايته الى النبي عليه الصلوة والسلام ولم يقرأ
من اختيار نفسه لانه على خلاف قياس مشهور في العربية وباقي القراءة يقرؤون من
اختيار انفسهم بالنصب لانه على قياس العربية ولما كان النبي عليه الصلوة والسلام مبعوثا
الى الحاضر والغائب جمع بين اللفظ للغائب والنصب للحاضر وقد يقال معنى هذه قراءة
رسول الله صلى الله عليه وسلم انها عارضة قبل العرضة الاخيرة والا فكل القراءات قرآنية
وكل واحد من السبع المتواترة نسب الى واحد من الائمة لاشتهاره بها وتقوده فيها
باحكام حاصة في الاداء وما غيرها ما فاظهر فيه امر الرواية ولم يشتهر بها احد نسب
اليه عليه الصلوة والسلام ولا يلزم من ذلك اعتباره وهذا هو الصحيح ذكر الشريف
في شرح الكشاف قوله وفي الحديث قوموا فلاصلي لكم في التنزيل فتحل خطايا كم
ما لا ملك قد رجع ابو حنيفة رحمة الله بخلاف هذا حيث قال في نقوضه غير انه
لا يأتي الوجهان المتكلم في المعروف من الامر والنهي فلت معنى كلامه انه لا يحتاج في غير
تأويل لئلا يلزم اتحاد الامر والمأمور والناهي والمنهي والا فورود ه في الاستعمال كثير

لا يكاد يصح انكاره مثل قولهم ملتنع و ملجب و ملزج وغير ذلك ولهذا فسر
الشريف قول السكاكي بقوله اذا كان سابق في الاعتبار الخبر والطلب وجب
عليها تلقينهما تعيينهما اشارة الى ان صيغة الطلب ليست على صفتقتضيها بل
المراد بها الاخبار عن وجوب التبيين على ما مر بصدر المذكور وقال ابن مالك في الشواهد
روي بفاصل بحذف الياء وثبوتها مفتوحة وساكنة ووجهه لان اللام عند ثبوت
مفتوحة لام كي والفعل بعدها منصوب بان مضمرة وان والفعل في تأويل المصدر
مجرور واللام ومصحوبها خبر مبتدأ محذوف والتقدير قوموا فصلاتكم لاصلى لكم ويخرج على
مذهب الاخفش كون الكاف زائدة واللام متعلقة بقوموا وعند حذف الياء
لام امر وامر المتكلم نفسه بفعل مجزوم باللام فيجتمع قليل في الاستعمال وروايته مرة اثبات
الياء ساكنة بتحمل كون اللام لام كي وسكنت الياء تخفيفا وهو لغة مشهورة ولام
امر وحذف الياء في الجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح قوله مع التنصيص قال صاحب الكشف
في شرح الكشاف يقال نص الشيء به ونص عليه واصله ان يتعدى بنفسه وبمعناه الرفع
البالغ ومنه منصة العروس ثم نقل في الاصطلاح الى الكتاب والسنة والى ما يحمل الى
معنى احدهما وسمي الرفع في الاول ظاهرا وفي الثاني اخذا لازم النص وهو الظهور ثم عدى
بالباء وعلى فرق بينه وبين المنقول عنه وجاز ان يكون تعديته بالباء لتضمنه
معنى الاعلام وعلى لتضمنه معنى الاطلاع ونحوه والتنصيص مبالغة قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم لتأخذوا مصافكم المصاف بفتح الميم وتشديد الفاء جمع مصف وهو الموقف
في الحرب قال الشيخ ابو حيان في شرح التسهيل صح عن ابن مالك في نقضه قواعد
النحو ما جاء في الحديث مما يخالفها لم يعبأ به لاحد من ائمة العربية لان البصريين
والكوفيين الاستشهاد بما ورد في كتب الاحاديث على المسائل العربية
وتر ذلك ان الحديث غير محقق كونه بلفظ النبي عليه الصلوة والسلام فانه لم يدون
الا في القرن الثاني وكانت الرواية يروون الحديث بالمعنى وفيهم الاعجمي والمولد
ومن يجوز العربية فدخل في الحديث لحن كثير ثم دون على حسب ما سمع من الرواة
وقد يقال فتح هذا الباب يؤدي الى الاختلال لان الائمة ما لوا لبعض الاحكام

الفقهية بلفظ الحديث الا ترى انهم مالوا في جواب اختياري اختيار نفسي
فهي طالق على خلاف القياس بحديث عائشة رضي الله تعالى عنها لاهل اخبار
ورسوله ومثله كثير وقد استدل على عدم اخلال كثرة التكرار وتتابع الافعال
بالفصاحة بقوله عليه الصلوة والسلام ان الكريم بن الكريم بن الكريم قوله
كقوله محمد تقدم
نفسك الى اخره المراد بالفداء الدعاء والنفس ذات الشيء وحقيقته ثم قيل للروح لانه
نفس الحي وللعقل لانه محل الروح او متعلقه وللدم لان قوامها به وللماء لنفوذ حاجتها
اليه وللاراءة في قولهم ظلمان يؤامر نفسه لانه يتعجب عنها او شبه ذاتا ما ثم ره وتشير اليه
وللجسد في قولهم ثلثة انفس فيذكرونه لانهم يريدون به الاشخاص والنسال بفتح النون
الف وبيال تبلة الحب بالكسر اي سقمه واشتد والهلاك يقال تبلهم الدهر
اي اهلكهم وفي اللبيب النسال الوبال ابدلت الواو تاء ومنع الصرف وحذف اللام
وبناء على ما حتى في الشرح وقال في اللبيب انه لا يعرف ما يقطع احتماله لان يكون دعاء
بلفظ الخبر مثل يتقرا له لكنه حذف الياء اكتفاء بالكسرة يعني يا محمد كل النفوس
فداء لنفسك حاشى خوفك عن فساد في شيء الاعراب محمد منادى مضموم حذف
حرف ندائه اي يا محمد وتقدم فعل وفاعله كل نفس ومفعول تفسك واذا ظرف ومازائدة
ومن متعلقة بخفت وتبالا مفعول خفت وفاعله الهاء قوله واجاز الزواد في منتهى اللبيب
وهذا الذي منعه المبرد في الشعر اجازه الكسائي في الكلام لكن بشرط تقدم على ويحمل منه
على لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة ان يقيموا هما وواقعة ابن مالك في شرح الكافية
وزاد عليه ان ذلك يقع في النثر قليلا بعد القول كقوله قلت لعواب لديه وداري
تيذن ماني حمو ما وجارها ان لما تؤذن بحذف اللام وكسر حرف المضارعة قال وقد
الحذف بضرورة لتمكنه حتى ادعى انتفاء قبل وهذا التخلص من ضرورة بضرورة وهي
اثبات همزة الوصل في الوصل وليس كذلك لانها بيان لا يبيت مع عالمة
في اول البيت لا تخشوه بخلافها في نحو قوله لا تنف اليوم والاضلة اتسع الخرق على
الراقع والجمهور على ان الجزم في الآية مثله في قولك ائتني اكرمك وقد اختلف في ذلك
على ثلثة اقوال احدها للخليل وسيبويه انه بنفس الطلب لا تضمنه من معنى الشرط كما

ان اسماء الشرط اما جزمت لذلك والثاني للسيرافي والفارسي انه بالطلب
لنيابته مناب الجازم الذي هو الشرط المقدر كما ان النصب بضربا في قولك ضربا
زيدا النيابة عن اضرب لا لتضمنه معناه والثالث للجمهور انه شرط مقدر بعد
الطلب وهذا ارجح من الاول لان الحذف والتضمن وان اشتركا في انهما
خلاف الاصل لكن في التضمن تغيير معنى الاصل ولا كذلك الحذف وايضا
فان تضمن الفعل معنى الحرف اما غير واقع او غير كثير ومن الثاني لان ما ثبت الشيء يؤدي
معناه والطلب لا يؤدي الشرط وابطل ابن مالك بالاية ان يكون الجزم في جواب شرط
مقدر لان تقديره يستلزم ان لا تخالف واحد من المعقول به على الامتثال
ولكن التخالف واقع واجاب ابنه بان الحكم مستند اليهم على سبيل الاجمال لا الى
كل فرد فيحتمل ان الاصل ينهم اكرمهم ثم حذف المضاف واثبت عنه المضاف اليه ما رتفع
واتصل بالفعل وباحتمال انه ليس المراد بالعباد الموصوفين بالايمان وطلعا بل
المخلصين منهم وكل مؤمن مخلص لانه الرسول عليه الصلوة والسلام اقم الصلوة اما مها
وما لا يصدر التقدير مثل لهم اقيموا يقيموا والجزم في جواب اقيموا المقدر لما في جواب
مثل ومرده ان الجواب لا بد ان يخالف الجواب اما في الفعل والفاعل نحو اتيني اكرمك
او في الفعل نحو اسلم تدخل الجنة او في الفاعل نحو قم اقم وللجواز ان يتوافقا فيهما فان اللام
للجواز اجابة ويقيموا اللتبيية وقيل يقيموا صبي لحلوله محل اقيموا وهو مبني وليس شيء
والشرط لا يلزم ان يكون علة تامة جواب سوال مقدر تقديره ان يقال اذا كان يقيموا
جواب الامر فيكون مجزوما فان مقدرة فيكون التقدير مثل لعبادي مالك ان تقول لهم
يقيموا الصلوة فيقيموها فجواب الشرط وهو غير جائز لان الشرط ينبغي ان يكون علة
للجزاء وكان الاتيان للاكرام فظاهر ان القول ليس علة تامة الصلوة لجواز توقفه
على شيء اخر كالتوضي وتوجه القبلة وستر العورة وغيرها ما جاب بقوله والشرط
لا يلزم ان يكون علة تامة للجزاء بل يكفي في ذلك توقف الجزم عليه وان كان متوقفا
على شيء اخر والمذكور في الاصول ان كلمة ان اذا دخلت على ترتب الثاني على
الاول وانها مستعملة في الشرط الذي هو جزاء خبر في العلة التامة فيتعقبه الجزم قطعا والا يخفى

ان المتبادر من قولك ان ضربتني ضربتك لان الضرب الثاني مترتب على الضرب الاول حصل ضربا بعد حصوله لانه يتوقف عليه ويتقدم بانعدامه بدون ان يتبر حصوله كما هو مقتضى الشرط اصطلاحا واما قوله تعالى لعبادي الذين فقيه اشارة الى ان حق العباد المشار اليه بالاضافة الى الله والايمان ان يكون بحيث ترتب امتثالهم على حق واجره عليه الصلوة والسلام ومن لم يدرك هذه النكتة اختار اضمار الجازم واحتاج ايضا الى تقدير القول اى قل لهم قولك ليقيموا ولزم ان اضمار الجازم نظير اضمار الجار في مثل قول رؤبة خير بالجزى جواب من قال كيف اصبحت فان الجزم في الافعال بمنزلة الجر في الاسماء ولا خلاف في ان اضمار الجار ضعيف لا يحمل عليه نظم القران وقد يجاب ايضا بان الجزم على الشبيه بالجواب كما قيل في قوله تعالى كن فيكون بالنصب قوله لان امر المخاطب اكثر استعمالا لان الغائب لعدم علمك اذا اردت اما تأمر امرت ان تؤدي اليه انك تأمر مخاطبا لعدم تمكنك من الاحتجاج امر المخاطب لما مثل ذلك فكان اكثر استعمالا لانك تحتاج في امر الغائب اليه ولا يلزم من امر المخاطب امر الغائب كذا في شرح المفصل قوله وهي التي يطلب بها ترك الفعل اعلم ان العلماء اختلفوا في النهي فذهب جماعة من المتكلمين الى ان المقصود بالنهي ليس هو عدم الفعل كما هو المتبادر الى الوهم لان عدمه مستمر من الازل الى الابد فلا يكون مقدورا للعبد ولا حاصلا بتحصيله فيكون عبثا بل المطلوب به هو كف النفس عن الفعل وذهب جماعة اخرى منهم الى المطلوب بالنهي عدم الفعل وهو مقدور للعبد باعتبار استمراره ان لدوام الفعل نيز دل بشمول عدمه ولان لا يفعله فيستمر عدمه ثم النهي يستعمل لمعان وهي التحريم والكراهة والتنزيه والتحقير وبيان العاقبة واليأس والشفقة وهذه الاشتة مذكورة في الاصول قوله واسناد النهي اليها مجاز يعني مجازا عقليا لتجاوزه عن مكانه الاصلي بحكم العقل ويسمى مجازا حكميا ايضا وان كان يقع في الاضافة والاسناد لتعلقه بالحكم اما لظاهره او مقدرا او لان الحكم اشرف ومجازا في الاثبات على ما ذكره الشارح او لان النفي ما لم يحمل يعني الاثبات لا يكون مجازا على نفي عنه واسنادا مجازيا باعتبار الاثبات او باعتبار ان الاسناد بمعنى مطلق النسبة ويقابله المجاز اللغوي المسمى بالمجاز في المفرد

بعضي ما ينسب الى الوضع مطلقا فعم العرفي والاصطلاحي وبهذا يندفع ما يقال قد تقرر في الاصول ان اللغة اصل لا يتصور التعقل اليه فلا يقال منقول اللغوي على انه قد قيل ذكر في التلويح ان الكتاب في اللغة اسم للمكتوب وظاهره انه منقول اليه من معنى الكتابة كما صرح به صاحب مفصول البدايع حيث قال الكتابة ثم جعل اسما للمكتوب ثم غلب في عرف الشرع على القران ثم المجاز العقلي على تعريف السكاكي هو الكلام المغايرة خلاف ما عند المتكلم من الحكم فيه كقولك لمن ظاهره الخلاف لا بوحشة قد وقع وعلى تعريف صاحب التلخيص هو اسناد الفعل او معناه كالمصدر واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف الى ملابس له غير ما هو له بتاول كقولهم عيشة راضية وسيل مفعم وجده جده ونهاره صائم ونهر جاره وبنى الامير المدينة وضربه التاديب ونحو رجل عدل وقولها ما ماها فطال وادبار ما وصف به المصدر مجاز عقلي وان لم يكن عند صاحب التلخيص مجازا او حقيقة وكذا نحو الكتاب الحكيم والاسلوب الحكيم مما وصف بمعناه وحقيقته والضلال البعيد والعذاب الاليم مما اسند الى المصدر الذي هو فعل الفاعل فاعله ونحو قوله تعالى اشتعل بينهما وبكل الليل والنهار وقولك انبت الربيع بقل اهل الدار وقولها لجنبي انبات الربيع وجرى النهار وقولك ولا تطيعوا امر المسرفين وقولها توهمت الليل واوجعت النهار قوله وما اشبه ذلك من النسب الاضافية والايقاعية وكذا قوله تعالى اولئك شر مكانا واضل سبيلا مما جعل الفاعل المجازي نمط المجاز العقلي قد يدل عليه صريحا وقد يكون كما ذكر وفي قولهم سئل الهموم انه من المجاز العقلي حيث جعل الهموم محزونة بقرينة اضافة التسبيب اليها فافهم وتمس ولا تقصر المجاز العقلي على ما يفهم من ظاهر كلام السكاكي وصاحب التلخيص ولكن هذا على ذكر منك فانها فوائد نفيسة قوله وقد جاء في الكلام قليلا وذلك كقولهم لا ارينك ههنا والنهي هو الطلب لان الكلام ههنا حيث لا اراك كقولهم غائبا لا تؤمن بها وقول الحاضر في قوله تعالى ولا تقربوا المسجد الحرام وفيه دليل على ان الكفار مخاطبون بالفروع ليس على ما ينبغي لان الظاهر ان المشركين لا يتمكنون من دخول المسجد الحرام بهذا النهي والمراد خطاب المؤمنين اي لا تمكنوهم ايها المؤمنون ان يقربوا المسجد الحرام لان

صدر الاية وختمها خطابهم وهو قوله تعالى يا ايها الذين امنوا وقوله تعالى وان خفتم عيلة الآية
قوله واما الامر واعلم ان العلماء اختلفوا في ان صيغة الامر لما ذا وضعت فقيل
للوجوب فقط وقيل للندب فقط وقيل للقدر المشترك بينهما وهو الطلب على جهة
الاستعلاء وقيل هي مشتركة بينهما لفظا وقيل بالتوقف بين كونها للقدر المشترك
بينهما وهو الطلب وبين الاشتراك اللفظي وقيل هي مشتركة بين الوجوب والندب والاباحة
موضوعة لكل منها وقيل للقدر المشترك بين الثلثة وهو الاذن والاكثر على كونها حقيقة
في الوجوب ثم الامر يستعمل لمعان مختلفة منها الايجاب والندب والتاديب والارشاد
والاباحة والتهديد والامتنان والاكرام والتعجيز والاهانة والتسوية والدعاء والتمني و
الاحتقار والتكوين والاشارة مذكورة في الاصول قوله فهو جار على لفظ المضارع
الجريان في الاصطلاح يستعمل لمعان جريان الشئ على ما يقوم به مبتدأ او موصوفا او ذا
حال او موصولا او متبوعا وجريان اسم الفاعل على الفعل ارجوازته اياه في الحركات
والسكنات وجريان المصدر على الفعل ارتعلقه بالاشتقاق وجريان الامر على المضارع
المجزوم في الحركات والسكنات وكل من هذه المعاني اصطلاح مشهور فلا يلزم الابهام
في الحد كما قال الرضي في شرح الكافية لان المذكور هو المعنى الاخير لا مطلق الجريان قوله
واصل افعل لتفعل فحذف اللام لكثرة الاستعمال قيل عليه لو كان الحذف لكثرة
الاستعمال لما حذف فيما قل استعماله نحو اغلوط واعلنكك في تغلوط ارتلزم
وتعلنكك ارتجمع قياسا على حذف النون في لم يكن دون لم يصن وحذف الالف
في لم ابال دون اعال وحذف الالف والنون في انعم صباحا دون انعم بالا فو
حذف الهمزة في لم اه دون ويل امه لكثرة الاستعمال في السوابق ولكثته في
اللواحق وايضا لو كان الامر كما ذكر والمقتضي الامر لا مه فيكون مبنيا كالاسم وليس
لهم ان يقولوا بتقدير حرف المضارعة لانه مرجلة الصيغة وليس المراد بكثرة الاستعمال
انهم تكلموا به على الاصل ثم حذفوه لان ذلك يستلزم بعوده في كلامهم كذلك كثير
وانما المراد انهم علموا انه يكثر استعماله فحذفوا ذلك بمراد الامر اذ قلما انهم
الواضعون وان علمنا ان الله تعالى علمهم ذلك فاوضع قوله وليس بالوجه ومناسب

معنى اللبيب راه وجها وقال وبقولهم اقول لان الامر معنى فحقه ان يودى
بالحروف ولانه اخو النهي ولم يدل عليه الا بالحرف ولان الفعل انما وضع لتقييد
الحدث بالزمان المحصل وكونه امرا او خبرا خارج عن مقصوده ولانهم قد تطفوا
بذلك الاصل كقوله تعالى انت يا ابن خير قريش تلتقي حوانيت السلسبيل وكقوله
جماعة فبذلك ملتقى حوا وفي الحديث لتاخذوا مصافكم ولانك تقول اغزو واخشى
وارم واضرب واضربوا واضربي كما تقول في الجزم ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف
ولان المحققين على ان الافعال الاثنا عشرة مجردة عن الزمان كبعت واقمت وقتلت
واجابوا عن كونها مع ذلك افعالا بان تجردها عارض عند نقلها عن الخبر ولا يخفى
ادعاء ولكنه في محله لانه ليس له حالة غير هذه وحينئذ فيشكل فعليته واذا قيل
ان اصله لتقم كان الدال على الانشاء اللام لا الفعل قوله لان اضمار الجازم ضعيف
كاضمار الجار فلا يجعل مضمرا كما لا يجعل قبل عليه ان الجازم يعمل مضمرا كما بعد الامر و
النهي والاستفهام وعدها فلم لا يجوز ان يعمل ههنا مضمرا فاتامل قوله وتاتي بصورة
الماضي للاتيان منه آت واحد تقول اتيته فرايته راضيا واتيانا ايضا واتوته
ايضا اتوة لغة فيه وقوله تعالى ان كان وعده ماتيا اي اتيا كما قال فجاسوا
ارسارا وقد يكون منقولا لان ما اتاك من امر الله فقد اتيته وتقول اتاه
اتياء اعطاه واتاه ايضا اتى به ومنه قوله تعالى اتانا غداءنا اراتيانا به ذكره
في الصحاح فقول الخاصي في تفسير قوله تعالى ماجاء ها المحاض وهو في الاصل منقول
من جاء لكنه خص بالمجاء في الاستعمال كاتى في اعطى ليس على ما ينبغي على ان الجاء
وكراى اتى بمعنى اعطى جاء بمعنى اعطى وليس منقولا من اتى بمعنى جاء وذكر في الصحاح
ايضا وتاتي المصادر وديوان الاب اجارته ان جئت به واجارته اكذا بمعنى الجارية
اليه وقد يعدى الى الثاني بالباء نحو اتيته بالبينة فقوله تعالى الا ان ياتيهم الله يحتمل الوجهين
وكان هذا مراد من قال ان الاتيان يجيئ لازما ومتعديا والاية يحتملها فقول الصحاح والاتيان
المجئ ميلان القوم صرحوا ان المجئ يصير لازما ومتعديا فليس على ما ينبغي قال الراغب
المجئ اعم لان الاتيان مجئ بسهولة ويقال جاء في الاعيان والمعاني وما يكون مجيئه بذاته

جاء يستعمل لازما ومتعديا اتى كذلك

وما جرد ومن قصد مكانا او عملا او زمانا ذكره الطيبي في سورة مريم وذكر في سورة النحل
عند الاتيان قد يقال للمجيء بالذات وبالامر وبالتدبير وفي الخير والشر وفي الاعيان والاعراض
وذكر الزمخشري ان اتى يجيء بمعنى صار كجاء في قولك جاء البناء محكما بمعنى صار قوله ويستعمل
لفظ الجمع للواحد الا فيه قال الرضي في شرح الكافية والشارح في المطول وقد يجيء ذلك اي الجمع
للواحد تعظيما للمخاطب والمخاطبة في اللغة القديم واما هو استعمال المولدين وقد سبق في
اوائل بحث المطلع ما يتعلق بهذا في الاول اما يجعل ارحموني من قبيل قولهم رب
ارحمون اعني اعادة تكرير الفعل مع جميع العامل للاضافة الى ياء المتكلم على معنى ارحمني
ارحمني ارحمني وارحمني ارحمني قال علاء الدين البسطامي في شرح اللباب وعن
هذا القبيل عند قوله تعالى في ملك سليمان ما تدفع ما قيل جمع بالالف والنون
مع انه ليس من صفات العقلاء واسمائهم في اختلفوا ان ابنية الجمع هل يصح اطلاقها
للاثنين فيه مذاهب احدها لا يصح بانها يصح حقيقة بانها مجازا رابعها وهو للامام
يصح ويصح للواحد ايضا والخلاف في نحو رجال ومسلمين وضربا لا في لفظ جمع ولا
في نحو فعلنا ولا في نحو فقد صغت قلوبكما فانه وجاء كذا في المنتهى وذكر في شرح العضد
فاذكره الزمخشري في تفسير قوله تعالى الحج اشهر معلومات ان اسم الجمع يشترك فيه ما
فوق الواحد بدليل فقد صغت قلوبكما ليست بصحيح قوله فان قوله في هذه الاية موافقا
لقول الشريف في اوائل شرح الكشاف على خلاف قول التفتازاني في شرح تفسير هذه الاية
وفي توقيف المسند من شرح المفتاح موافقا لما في متصله بدل على ان المختار عنده المذهب
الثاني ولما اجاب عنه صاحب الكشف حيث قال هذا على ظاهره خلاف مذهبه المذكور
في متصله ومذهب الجمهور الا انه قد ذكر الوجه المرجوح في معرض الجواب وهو جائز
في آداب المناظرة ذكره التفتازاني في درس ههنا يتبين ان ما ذكره الرازي في
تفسير الفاتحة من انه حجت عادت المصنفين على انه اذا كان له في مسئلة
رأيان اطلق القول به وقد غير قوله ان ما نقل ليس بقول عليه ويجيء ههنا ما مر ذكره
في الفتوحات المكية في الباب الاحد وخمسين ومائة في مقام ترك العبودية حيث قال
لما وصلت الى هذا المقام مثلت فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم في المنام وقد سألني

سائل ما اقل الجمع في العدد وقلت اقوله هو عند الفقهاء اثنان وعند النحاة ثلثة فقال
عليه الصلوة والسلام اخطأ الفريقان فقلت يا رسول الله فقال ميز العدد ثم
اخرج خمسة دراهم بيده المباركة فوضعها على حجر وعدها على صدره وقال
ينبغي لمن سئل في هذه المسئلة ان يقول للسائل عن اي عدد تسئال عم المستفتي
شفعا او على المشي وتراخ وضع يده المباركة على الدراهم فقال هذا اقل الجمع على الاول
الشفع ثم وضع يده المباركة على الثلثة وقال هذا اقل الجمع في العدد والوتر قوله
كقوله الا فارحموني يا اله محمد اي فارحمني فانه حاصل لم اكن اهلا فانت بها اهل
قوله قرينا وتهاسا كنة ليت اوه لما يلزم من الوقوع فيما قرمنه قوله وحيث
همزة وصل لانها للتوصل بها الى النطق بالساكن وقيل لانها شقطت في الدرج فيتصل
ما قبلها بما بعدها تقول كتبت اسمك فسقطت همزة اسمك فاتصل الباء بالسين
قوله فذهب البصريون الى انه هو الثانية لان الاول حرف المضارعة فلا تحذف فاسد
لان المحذوف الثانية وهو قول الجمهور والتي في ذلك هشام الكوفي كذا في المغني قوله
لان حرف التصغير وانما سميت حرف التصغير لانك اذا وقفت على الراء والصاد والسين
بايتيان همزة في آخرها وعلمت ان الشين اخص سمعت صوتا يشبه التصغير لانها تخرج من التقاء
وطرف اللسان فيتحصر الصوت هناك وياتي كالتصغير وانما لم يدغم حروف التصغير في غيرها لمحافظة
على التصغير قوله وحروف صوتي شفوي الا تراه صوتي الرجل اذا تخلف بدنه والمتغرغر البعير
بمنزلة الثقة من الانسان وانما لم يدغم فيها بجاريها لزيادة صفتها على صفة غيرها اما
الضاد ففيها استطالة وفي الواو والياء لينهما وفي اليم غنة وفي النون والهاء
تفشي او انتشار لزيادة رخاوتها وفي الراء تكرير فلو ادغمت في مجاريها لزالت
صفتها لعدم هذه الصفة في مجاريها واما قال فيما يجاريها لانها في مثلها قوله وهذا
عكس قياس الادغام اذا قصد ادغام احد المتجانسين في الاخر فلا بد من تغيير احدهما
ليصير من جنس واحد ليتحقق الادغام والقياس تغيير الاول لان اثر التغيير
اولى الا ترى العارض كما اذا فتح عند وقفه اذا اريد ادغام الحاء في العين تغير العين
حاء لان التغيير اولى في الخلق من الحاء فلا يدخل الحاء في العين للاشتغال

والقصود من اولاد المعز ما دعى وقرئ واى عليه حول الجمع اعتدة ومنه ما الافتعال
ما زنها تقلب الالف الذى قبلها ولا ينعكس لعلمين بهذا الدليل **قوله** رعاية لصغر الصاد
واستطالة الصاد اى اما اركب عكس قياس الادغام ولم يقل الطلح واطرب
لرعاية صغر الصاد وعدم ادغام حروف التفوق غيرها فى اصطلح ورعاية استطالة
الضاد وعدم ادغام حروف ضدى مشغر فيما يقاربها فى اصطرب وضعف الطبع
لزوال استطالة الضاد قال فى شرح الهادى يقال للضاد مستطيل وطويل لانه طال
مادرك مخرج اللام **قوله** وقرئ فى بعض شانهم وتخسف الا انه اعلم ان الضاد
لاتدغم الا فى مثلها وقرئ لبعض شانهم بادغامها فى الشين وهو رواية ابو شعيب
السوسى عن اليزيدى اى ان اباعمرو كان يدغمها فى الشين ودعابه على هذه الرواية
الزمخشرى والعاد ايضا لاتدغم الا فى مثلها وقرئ لتخسف بهم بادغامها فى العاد وقال
الزمخشرى هذا ضعيف تفرد به الكسائى والراء ايضا لاتدغم الا فى مثلها وقرئ نفوق
بادغامها فى اللام قال الزمخشرى وادغام الراء نحوانى فى اللام وقال سيبويه ومن ثابعه
لاتدغم اللام فى الراء وان كانا متقاربين وقال ابن مجاهد لم يدغم احد الراء فى اللام
فى نحو فى نفقوكم غير ابى عمرو والكسائى ايضا لاتدغم الا فى مثلها وقد روى عن ابى عمرو
وادغامها فى الكسائى فى قوله واشتعل الراس شيبا وقد قال حمل ذلك على الاخفاء
لا على الادغام والتام وكيف لا ولو كان ادغاما لالتقى ساكنان لا على حدة فى بعض
شانهم **قوله** وروايته الوجوه الثلثة فى زهير وهى ترك الادغام والادغام على وجهيه
ان بالطاء المهملة والطاء المعجمة ومعناه انه يعطى ماله عفوا اى بسهولة من غير من
ولا مسئلة ويظلم احيانا على بادى الجور بغير ريا يوزنه السائلون بكثرة سوالهم و
يطلبون منه فى غير موضع الطلب فيظلم ان يعطيهم ما طلبوا منه ويحتمل ذلك ويتحاد
لمن سأله ولا يرد من استجداه فى الاوقات التى مثله يطلب فيها وفى الاوقات
التى لا يطلب مثله فيها وقيل معناه انه سأل منه فوق طاقته ويطلبه منه مالا يقدر
عليه والاستشهاد انه يظلم بتقديم الظاء على الطاء المهملة على الاظهار ويظلم
بطاء معجمة مشددة ويظلم بطاء مهملة مشددة **قوله** وكذلك متعرفاته ان كل

واحد

واحد منها توجيه لافراد الضمير الراجع الى الكلمات وقد توجه فى مسئله بانه قد يكنى بالضمير
الموضوع للواحد المذكر عن اشياء كثيرة باعتبار كونها فى تاويل ما ذكر وما تقدم كما يكنى
باسم الاشارة الموضوع للواحد المذكر عنها بذلك التاويل الا انه فى الاشارة اكثر
واشهر حتى قال علاء الدين فى حاشية المطول قد شبه الضمير باسم الاشارة فى التسوية
بين الاحوال كلها نص عليه صاحب الكشاف فى قوله تعالى ما ان طمثهن انس قبلهم ولا جان
وقال فى تفسير قوله تعالى ارايتم ان اخذ الله سمعكم الآية وحد الضمير فى انه اجراء للضمير مجرى اسم الاشارة
كما فى قوله كانه فى الخلد توليع البهق اراد ذلك وقال القطب الرازى ان كان اسم
الاشارة اشارة الى السمع والابصار والقلوب كانت الاشارة الى الجماعة فلا
مفرد مذكر وهو خارج عن قانون وضع اسماء الاشارة لانها وضعت صيغا مختلفة
باختلاف احوال المشار اليه وان كان اشارة الى ما ذكر وما تقدم فالضمير يحتمل ان يعود اليه
من غير تاويل باسم الاشارة وقال الكازرونى قال قيل ما وجه اعتبار اسم الاشارة واياما
الضمير معا قلت الاشعار بان الامور المذكورة امور ظاهرة فبلوغ الاحتجاج بها اكد
ثم قال وبعد ذلك فيه تكلف وقال صاحب الكشاف جاز اسم الاشارة ان يشار به
الى الجمع والمثنى على تاويل ما ذكر وما تقدم للاختصار فى الكلام كما جعلوا فعلا نائبا عن
افعال جمة ذكرت قبله تقتل نبى ما فعلت وقد ذكر ذلك افعالا كثيرة ثم قال والسر
فى هذا ان اسماء الاشارة تثنيتها وجمعها ليسا على الحقيقة لانها فى معنى الحروف وقال
التفتازانى يعنى تثنية اسماء الاشارات والموصولات وجمعها ليسا على قانون
اسماء الاجناس بان لجمع ما واخرها الف ونون او واو ونون بل وضع صيغ مخصوصة
وكذا تانيثها بالحاق التاء فجوز فيها لم يجز فى اسماء الاجناس وارید بالمجوز منها
ما يراد بالتثنية والجمع وان كان بالتاء **قوله** باسرها ان يجمعها الاسر الشد الذى به
الاسير واذا ذهب الاسير باسر فقد ذهب بجميعه ونقوشت قولهم هذا الشئ
برمته وهى قطعة الحبل البالية **قوله** ينتحى على الشوك قال الاصمعى نحوت عضوا
الشجرة ان قطعتها وتقول انحى على صلعة السكين اى عرضت الحاز بالمنحاة
والراء المهملة والزاء المعجمة بعد الالف القاطع والمنتضب بمعنى وضاد معجمة انه كالقطع

والهدم بتسكين الاد المهلة بنت واذرى البراق اعطاه الريح يصف الشاعر
ناقته تقول ان هذه الناقة تقل اسنانها في الشوك فتقطعه وتسقط هذا النبات
وقيل الضمير في يتخي يرجع الى الحارية يعني يقرض تلك الحارية السكين على الشوك
وتلقمه الفاء عجيبا وقيل الى وحشية اي يقرض اسنانها المشبهة بالسيف القاطع
على الشوك وتقطعه وتذرر ذلك النبت وجوازا منصوبان بتخي و
منتصبا صفة المفعول والهدم منصوب بفعل مضمر على شريطة التفسير تقديره
تذرر الهدم تذريه والنصب بالعطف على جملة فعلية المناسب اذورا، نصب
بالمصدر واصله اذراه من ذرى غير مهموز لان الجوهري ذكره في باب الالف المقلوبة
غير المتحركة ملت ناذوه والالف المستشهد بها ناء فاعتل ذال معجم دال مهمل
في الذال قوله ولجي الفعل غير الماضي والحال نونان وقد يلحق الماضي للدعاء ومنه
قول الشاعر وامن سدك الا رحت متيما ارد ام سدك ما لحقت
برام لانه دعاء فيه معنى الطلب والتوكيد هو تقدير الحلم مع وضع الشك بالنسبة
الى المحكوم عليه مثال سيبويه اذا قلت اضربن فكانك قلت اضرب اضرب
واو اضربن فكانك قلت اضرب اضرب اضرب وقال الشارح في شرح المفتاح
الوكد القصد وليس بلغة عربية وقال في شرح الكشاف الوكادة بمعنى
التاكيد لا توجد في كتب اللغة ولا في استعمالات العرب الا ان المصنف
ثقة في اللغة فكفى استعماله او مصدر من وكد وكده اي قصد قصده واستعمله
في التاكيد لما فيهما من التقوي وقال علاء الدين في حاشية شرح المفتاح وفيه
بحث لان في الصحاح وكد وكده اي قصد قصده من غير تعرض لكونه مؤكدا ولذا
في مجمع البحرين للصغاني والمجمل والزمخشري والتاج وفي الصحاح ومجمع البحرين ان التوكيد
بالواو افصح قوله ولا يلحق الا مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر الا ترى ان قولك
اخرج والنهي لا تخرج والاستفهام هل تخرج والتمني ليتك تخرج والعرض الا
تخرج والقسم والله لا تخرج وفي هذه الاشياء المذكورة معنى الاستقبال والطلب
اما في الامر والنهي فظاهر واما في الاستفهام والتمني والعرض فلانها بمنزلة الامر في معنى

هل تقربن اخبر في هل تقربن ومعنى الا تقربن اخبر ومعنى ليتك لتقربن
واما في القسم فلانك اذا قلت بالله لافعلن فكانك قلت اسالك الا تفعل
والمراد من القسم جواب القسم لانه لان نفس القسم لا يؤكد بالنون واما قال غالبا
لانه قد يقسم الانسان على ما يعلم حتما هو ليس من مطلوبه ومن غرضه كقول من اتى
كبيرة والله لا عاتبن واسال ذلك كثيرة قوله وشبه بالقسم نحو اما تفعلن
اي شبه بالقسم الشرط المؤكد بما شبه ما يلزم القسم في كونها مؤكدا يعني كما ان اللام
تاكيد القسم كذلك ما التاكيد الشرط فشبه ما مؤكد باللام وهو القسم وقد
اختلف فيه فذهب الزجاج وجماعة الى ان حكمه في لزوم النون حكم القسم وذهب
ابو علي الى انه لا يلزم بل يجوز وفي تحقيق معنى الطلب في الشرط وقد وحاصلها ان
الشرط شك وتقرر ان النفس مجبولة على الفرار عن الشك وعلى الجبلة الاولى مرضها
والثاني صححها على ما صرح به عبد القاهر في دلائل الاعجاز والجملة ما شرط وجيث
انه مترد ودل على الطلب بخلاف المرضي اللغوي قوله ولانه لما اكد حرف الشرط
بما كان تاكيد الشرط اولى لبقاء بخط المقصود ما ذات وهو ان قوله وقد يلحق ما
ويجوز مجيء النفي نحو ربما وقلما وجوزوا كثيرا ما تقوم زيد حملا للكثرة على القلة
حملا للنقيض على النقيض قلبت النون الفا للوقف لان النون الخفيفة تحذف في
الوقف اذا كان قبلها فتحة تشبيها لها بالتنوين لانها مثلها في كونها نونا ساكنة وفي
الكلمة بعد حركة فقالوا في اضربن في الوقف اضربا كما قالوا في رايت زيدا رايت زيدا وان
لم يكن قبلها فتحة وجب حذفها كما وجب حذف التنوين بل حذفها اجدر لانها ليست
لازمة في الوصل بخلاف التنوين قوله ربما اوفيت في علم الا ترى بمثال وفي واو في
الشتى اي الشرف ونزل والعلم الجبل وشمالات جمع شمال وهي الريح التي تهب من
ناحية القطب معناه ربما اشرفت على جبل ونزلت وحططت رحلي في جبل ترفع
ثوبي ريح الشمال اعراه ما في ربما كافة اوقعت جملة فعلية ترفعن فعل ثوبي مفعوله
شمالات ما عامله والجملة صفة علم والاستشهاد بالحاق النون الخفيفة في ترفعن
وليس فيها معنى الطلب قوله والعلة تناسب التي العلة يستعمل بمعنى التي نحو

قل رجل يقول اى ما رجل يقول ولذلك لا يدخل نواسخ الابتداء على قل كما لا تدخل على ما النافية ومن ذلك الحديث الذى ذكره الثانى عن عبد الله بن ابى قال كان رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يكثر الذكر ويقل اللغو قال ابن الاثير فى النهاية اى لا يلغو اشيا وقوله تعالى فقليلا ما يؤمنون ونحو ذلك قوله يعنى ان من بين النونين تختص الثقيلة ان تتقدم الا آخره وتوضيحه ان الاختصاص وكذا التخصيص والخصوص ينتفى بحسب مفهوم الاصلى ان يدخل الباء على المقصور عليه فيقال الجود بزيد ان صار مقصورا على زيد لا يتجاوزه الى غيره وهذا كثير الا ان الاكثر فى الاستعمال ادخال الباء على المقصور وذلك لان اختصاص شئ اقوى فى قوة غير الآخر به فاستعمل فيه مجازا مشهورا وبنى الشارح والزجاج والذى عند الشارح لان الاول عبارة عرفية والعرفى هو ان تدخل الباء على المقصور وختار الشريف ان دخولها على المقصور هو الاستعمال الاصلى قوله واما ما اجازه يونس الى آخره قال ابن الانبارى هو يونس بن حبيب البصرى اخذ عن ابى عمرو بن العلاء وسمع من العرب كما سمع من كان قبله اخذ عنه سيبويه والكسائى والفراء وله مذاهب وافية تفرد بها ذكره الطيبى وذكر فى كشف الوافية ان اول من وضع علم النحو امير المؤمنين على رضى الله عنه وقيل ابو الاسود الدؤلى اسناد لحسن وحسين رضى الله تعالى عنهما فاخذ منه اساوه واخذ منهم ابو الحجاج المخمى وعيسى الثقفى وابو عمرو بن العلاء واخذ من عيسى الثقفى الخليل بن احمد واخذ منه سيبويه واخذ منه عمرو بن العلا وعلى بن حمزة الكسائى ثم صار امر النحو الى الكوفيين والبصريين فالكسائى اخذ منه الفراء ومنه ابو العباس محمد الانبارى كلهم كوفى وسيبويه واخذ منه الاخفش ابو الحسن السعيدى سعيد وقطرب ومنه صالح الجرمى وبكر العازنى ومنهم محمد الملقب بالمبرد ومنه ابو على الفارسى ومنه ابو سعيد السيرافى وعلى بن الرمانى ومنهم ابو الفتح بن جنى ومنه عبد القاهر الجرجانى كلهم بصريون قيل لم يات بعده من يعبا به قوله وقد حمل عليه قوله تعالى ولا تشبعان بالتخفيف قال ابو البقاء وفى القرآن بالتخفيف وهى قراءة ابن ذكوان وجهان احدهما انه نهى كما فى قراءة

العامة

العامة بالتشديد وحذف النون الاولى من الثقيلة تخفيفا ولم يحذف الثانية لانها لو حذف لحذف متحركا ما احتاج الى تحريك الساكنة وحذف الساكنة اقل تغيير او الثانى ان الفعل جوب مرفوع وفيه وجهان احدهما انه خبر فى معنى النهى كما فى قوله تعالى لا تعبدون الا الله والثانى هو فى موضع الحال والتقدير فاستقيما غير مستقيمين ويجوز ان يكون لا تتبعان نهيا لخفة نون التاكيد على مذهب يونس فكسرت لالتقاء الساكنين كنون تشبيها بنون التثنية ذكره فى الكشاف فاطلاق قوله اى ليست للتاكيد قوله غير موجه وكذا ايراد صاحب التلخيص فى بحث الحال لا يصلح للاستشهاد على التمثيل الا ان يقال التمسك بالاولى والاولى يكفى فى مباحث الالفاظ سيما فى التنزيل وذكره فى شرح اللباب قوله لانها بين الفعل علك الى آخره يقال امانة استخف به والاسم الهوان والمهانة ورجل فيه مهانة اى ذل وضعف واستهان به وتهاون به استخفه قال الراغب المشهور ان الفقر هو الحاجة واصله كسر الفقار ومنه قولهم فقرة نحو كبدة وعنقا النظر سميت الحاجة والداهية فاقرة وقوله تعالى الشيطان يعدكم الفقر دليل على ان الفقر مذموم ومنع الزمخشرى اما يدل قوله تعالى للفقراء المهاجرين من قوله وللرسول رفعا بمنزلة من يسمى بالفقر وما اشتهر بين الناس من قوله الفقر فخر فليس بثابت اذ لم يعلم صحته كيف وقد استعاذ منه رسول الله صلى الله عليه وسلم ذكره فى شرح التبيان وعلى بلام مشددة مفتوحة او مكسورة لغة فى لعل وهى اصلها عند ابى العباس زيدت عليها لام الابتداء وكذا عن وان ولات ولعل لغات فيها ولها معان احدها التوقع وهو ترجى المحبوب والاشفاق من المكروه ويختص بالممكن وقول فرعون لعلى ابلغ الاسباب اسباب السموات اما قاله جهلا واتكالا والثانى التعليل اشتبه على جماعة منهم الاخفش والكسائى والثالث الاستفهام اشتبه على الكوفيين ويقترن خبرها بان كثيرا حملا على عسى ويحذف التنفيس قليلا ويجوز كون خبرها فعلا ماضيا خلافا للمبرد وينصب الاسم ويرفع الخبر وقال بعض اصحاب الفراء وينصبهما وزعم يونس

ان ذلك لغة لبعض العرب وحكى لعل اباك منطلقا تأويله عندنا على اضمار توهم
او يكون وعقيل يخصص به المبتدأ وذكر ابن مالك في شرح العمدة ان الفعل
قد يجزم بعد لعل عند سقوط الفاء وهو غريب والركوع الانحناء ومنه ركوع
الصلوة وركع الشيخ انحنى من الكبر والدهر الزمان وجمعه دهور وقيل
الابد وفي الحديث لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله لانهم كانوا يضيفون
النوازل اليه فقيل لهم لا تسبوا فاعل ذلك بكم فان ذلك هو الله والدهر
بالضم السن وبالفتح الملك وقال ثعلب كلاهما منسوب الى الدهر وهم رباعا غير واف
النسب كما قالوا سريعي للمنسوب الى الاسهلة ذكره في فقه اللغة وذكر في
الاساس الدهر دولة والله يداول الايام بين الناس مرة لهم ومرة عليهم وفي
الحاوي معنى قوله عليه الصلوة والسلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله ان الخالق
للحوادث هو الله لا غيره ومعنى ان الله هو الدهر هو الخالق للحوادث هو الله
لا غير الخالق وهو خلاف ما ذكره السكاكي ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما
يفيد قصر الانطلاق على زيد ذكره في شرح المفتاح السعد وقيل الدهر الزمخ
الخ مصدر بمعنى الدهار المتصرف المدبر المفيض لما يحدث مال الراغب والاظهر
ان مسماه الله تعالى فاعل ما يضاف اليه الدهر من الخير والشر والمسرة والمساءة
فاذا استيتم الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سبيتموه تعالى قال الدهر في الاصل المدة
العالم وعليه قوله تعالى هل اتى على الانسان حين من الدهر ثم يعبر به على كل مدة كثيرة ودهر
خلاف الزمان فانه يقع على المدة القليلة والكثيرة وفي الجمهور الدهر هو مدة الدنيا وقيل
بل دهر كل قوم زمانهم وقال ثعلب في امالية الدهر الزمان وقال بعض اصحابنا الدهر
سرمدا الابد بلا خلاف وشكرا قال ابو حنيفة لا ادري كيف هو في حكم التقدير وقال
ابو يوسف ومحمد هو يقع على ستة اشهر والفرق ضد الوضع والتبليغ والحمل وتوهمك
الشيء ومن ذلك رفعته الى السلطان ومعنى البيت لا تهابن الفقير لفقه تتحمى يوما و
يسقط عن المنصب وتنزل والدهر يرفعه ويفيده فيستغني هو وتفتقر انت لان احوال
الزمان لا تدوم اعرابه لا ناهية وتهابن مجزوم بها وعلامة جزمه حذف النون المخففة وعلامة انت

والفقير

والفقير مفعوله والكاف اسم على وان تركيب خبره وبواطنه وقد رفعه جملة حالية
من عامله والاستشهاد على النون الخفيفة بحذف للالتقاء الساكنين **قوله** والا
لوجب قال الدماميني في شرح المغني ادخال اللام في جواب ان الشرطية تمتنع مع ان
المضارعين منفيين فعلوه ثم قال ولا اعرف احدا صرح بجوازه ولا وقفت له على شاهد
يحتج به وقد يقال فعلوا ذلك تشبيها لها بلو كما في الاهمال وعدم الجزم **قوله** ولم
يتحرك قال ملت بالفرق بين هذه النون والتنوين حيث حركت التنوين
اذا التقيا ساكن وحذفت النون ملت الفرق ان للتنوين قوة ليست للنون
لان التنوين لا تفارق الاسم عند عدم المانع بخلاف النون ولان التنوين
مختص بالاسم وهو قوي والنون مختصة بالفعل وهو ضعيف فلا يلزم من قبول
القوي الحركة قبول الضعيف اياها **قوله** وفيه نظر لان اصالة الثقيلة انما هي
عند الكوفيين على ما نقل فيه بحث لان اصالة الثقيلة انما هي فيما وضعا له
وعند التاكيد وهي كذلك اذ الثقيلة اما دة اكثر مما دة الخفيفة ولا شك ان
ما يفيد معنى اصليا في مادة ذلك المعنى بالنسبة الى ما يفيد دون ذلك واصالتها بهذا
المعنى متفق عليها وما نقل عن الكوفيين وانما هو بمعنى ان الخفيفة خفيفة من الثقيلة
لا كلمة برأسها كما هو عند سيبويه **قوله** مع ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع
الاحكام هذا صحيح لو الزم من عدم الجريان عليه فساد وهنا يلزم للعرف من لزوم
مزية الفرع على الاصل **قوله** بالمناسبة اي تقدير الخفيفة بها هذا مرفوع
ما ذكر تا من معنى الاصالة حرف مد هو الالف والواو والياء والكسرة ولم يقيد
في خانة وكرتا فلدلالة الى ان المصنف اراد بحرف المد واللين بطريق
ذكر الخاص وارادة العام او الى ان في حرف اللين مد اما وهو مد الطبيعي كما ذكر
الجعبري ونفى المدعى حرف اللين في غير الالف لا ينافيه لان المنفي هو المد الاصلي
الحاصل او الى ان المصنف لم يميز بينهما كما قال الشارح بعيد **قوله** والنافذ مدغما في
بعض النسخ والنافذ مدغما فيه بزيادة لفظة فيه والصواب تركها ولعل الغلط
فيها وقع من الناسخين **قوله** نحو خويلة تصغير خاصة وياء التصغير والصاد

الاول ـ الكتاب للاخ انما يفيد الحصر لتضمنه معنى ما والا لقول المفسرين انما وقع عليكم
الميتة بالنصب معناه ما وقع عليكم الا الميتة وهو المطابق لقراءة الرفع وقول النحاة
انما الاثبات ما ذكر بعده ونفي ما سواه ولصحة انفصال الضمير معه ولصحة
اتصال الضمير الواقعة بعده عما وقع به بعض النحاة ويستدل بعضهم على افادة
الحصر بان لا يكون للاثبات وما للنفي ولا يجوز اما للاثبات ما بعده وتلبه ولا يجب
ان يكون للاثبات ما بعده ونفي ما سواه لوقوع العكس الثاني باطل بالاجماع فتعين الاول
وهو معنى الحصر وذكر ناسد لان ان لا تدخل الا على الاسم وما النافية لا تختص الا ما
وقعت عليه باجماع النحاة فتامل قوله ما ان النساء الى آخره جائز في الوقف مطلقا
اي سواء اخاف وقف قبح او لا كقولك زيد وعمرو وبكر واعلم انه يجوز الشاء فيه
سواكن اذا اجتمع هذان الاثران اعني الوقف على ما الى آخره الاول سنة وقف لبيان
والثاني مدغم فيه كدوات واصيتم لتصفيراهم وشلوبين في كلام العجم كخوشيت
وبست والجمع بايه اربع سواكن يستشنع في كل لغة وهو بعد المعنى متعد واما الزنا
وهو لازم فمصدره الوقف وقيل للموقوف وقف تسمية بالمصدر والاول
في هذا المعنى قيل فصيح وقيل لغة رديئة وهذا بمعنى الصدقة وقد قال الوقف لغة الكف
عن الفعل والقول واصطلاحا قطع الصوت آخر الكلمة الموسيقية زمانا ما فقطع
الصوت حبس والكلمة مفصل اخرج قطعه عن بعضها فانه لغير الساعي والموسيقية
كيندرج فيه كلمتا الموصولة ما ان اوما وضما لام وزما وهو ما يرد على الآن اخرج به
ابو السكيت وهذا اجود من قولهم قطع الكلمة عما بعدها وقطع الحرف عن الحركة
لقوله ذكر في كنز المعاني لقوله اشارة الى انه جامع بخلاف ما قالوا اما قطع الكلمة عما
بعدها فلعدم شمول الوقف على الكلمة التي ليس بعدها شيء وظاهر كلام بعضهم اذ سكتي
خطا وليس في الوقف شيء فتامل قوله لا يقتضي فروضه عن هذا التعريف ولا عن
قولهم قطع الكلمة عما بعدها على تقدير ان يكون الحرف متحركا والا فلا واذا تحرك عن ملتقى
وتوهم من عرف ذلك بقطع الكلمة عن الحركة ورد عليه بانه ليس بجامع ولا مانع
اما انه ليس بجامع فانه لو وقف الكلمة وقطعت عما بعدها فانه يسمى وقفا ولذا

وقف واخطاء في ترك حكمه وهو خارج واما انه ليس بمانع فلانه لو اسكن آخر الكلمة
ووصل بعدها بهمز غير مسكنة توزن بوقفه فانه لا يسمى وقفا وهو داخل ولا يخفى
على ذكي واراد ايضا على قولهم قطع الحرف عن الحركة في الوقف اختيارا بالباء
الموحدة ومتعلقه الرسم ليدخل المقطوع من الموصول والكلمات الحروف والحروف
المربوط اضطراري وهو الوقف عند ضيق النفس والتي واختياري بالمشاة فوقيه
وهو المقسم الى التام والكافي والحسن والاضطراري لا يتقسم اليها والى القبيح ذكره
في شرح الازهرية قال القسطلاني الوقف كامل وتام وحسن وناقص وهو الذي يسميه
قبيحا لانه لا يتم والثاني في الناقص والاول اما ان يستغني عما بعده اولا والثاني
اما ان يتعلق به من جهة المعنى فالكافي اومن جهة اللفظ فالحسن والاول اما ان يكون
استغناؤه كليا او لا فالاول الكامل والثاني التام وفي شرح الكشاف للشريف الوقف
على ما لا يفيد معنى مستقلا قبيح وعلى ما يفيده حسن فان استقل ما بعده ايضا
يسمى تاما والا يسمى كافيا وصار غير تام والوقف على يسمى قبيح وعلى الله او
الرحمن كاف وعلى الرحيم تام وقال صاحب المكتفى وحكم القبيح ان لا يفعل
الا لضرورة النفس ويعاد وحكم الحسن ان يجوز الوقف بلا ضرورة لكن يعاد
وحكم الكافي ان يجوز ان لا يعاد وفي التام الوقف وعدم الاعادة واجب اولى
وقال السجاوندي الوقف لازم وهو الذي اذا وصل غير المراد ومطلق وهو
ما يحسن الابتداء بما بعده وجائز وهو الذي يجوز الوصل فيه والفصل لتجاذب
الموجبين من الطرفين وقال الجزري ليس في القرآن وقف واجب اذ تركه
القادر اثم ولا حرام اذا فعله اثم الا ان يكون له سبب شرعي يستدعي كريه
فيجرم كان يقصد الوقف على ما سوى الله واني كررت من غير ضرورة قال القسطلاني
والذي قدروه انه لا يوقف على الوصف دون الموصوف والخبر والمضاف
اليه والفاعل والمؤكد والمعطوف نسقا وبيانا الا اذا كثرت المعطوفات
وطال الكلام او كان عطف جملة على جملة دون صلة وبدل والمجرور والمجزوم والتمييز
والحال والمستثنى واسناد اليه وعلة وسبب وللعامل دون المعمول وللعلة

الظرف دون ما عمل فيه ولا على احد مفعولي ظننت ولا على اسم ان واخواتها دون اسمائها ولا على التمييز والشرط والاستفهام واللام والهمزة دون اخواتها ولا على القسم دون جوابه ولا على حرف دون ما دخل عليه ولا على الخافض دون ما جاوره نحو يشتملون حتى يقول وجور عليّ في قراءة الجر واجاز الاخفش دون النعت والمشوق وابو علي دون الاثنين موضعين احدهما بمعنى لكن كقوله تعالى ما اضطرهم وشبهها بمعنى الواو كقوله تعالى الامن ظلم وقال ابو عبيده دون الاخطل والا سلاما والا اللئيم وقال ابن مقسم على راس الاية كقوله تعالى الا ال لوط والا عجوزا والا عباد كذكره في عيون المعاني **قوله** مسلما انه اراد بغير الوقف الا الجهة التي شواذ لا يجري في غيره والقياس الا كنيس جاز فيما ذكره المصنف في الوقف مطلقا وفي الكلمات ان اعدت تقديرا وكان قبل اخرها لين وقفا ووصلا سواء كانت تلك الكلمات من حروف المجاء نحو مات في يعمر وعين او لا نحو زيد وان وغيرها مما ساوه لعدم التركيب اما وصلا فظاهر ذكره واما وصلا فللفرق بين ما بني لعدم المقتضي للاعراب في نحو التركيب وبين ما بني لوجود المانع وهو شبهه بهذه مبنى الاصل وهو بعكسه لعلة ما بني لعدم المقتضي وقال الوصل ايضا على نية الوقف وكل كلمة اولها همزة وصل مفتوحة وصلت عليها همزة الاستفهام لئلا يلتبس الاستخبار بالخبر نحو الحسن عندك ام ابن ابيه كما ذكره الخبر وما حلفها البطا بالمد فشاذ فعلم ما ذكرنا ان الاعتراض بعدم استقامة الحصر وارد وان الجواب الذي ذكره الخبر ايضا غير مستقيم لان الكلام يكون حينئذ من الشواذ لا يستقيم الا الاشذة التي اوردناها مطردة غير شاذ فتامل **قوله** في الاسم الملحق باللام اعلم ان حرف التعريف عند سيبويه هي اللام وحدها والهمزة للوصل وعند الخليل ال كلها آلة التعريف وعند المبرد حرف التعريف هي الهمزة وحدها واما زيدت اللام للفرق بين همزة التعريف وهمزة الاستفهام كما ذكره في كتابه والمذاهب الثلثة مذكورة في شرح الرضي مع ادلتها **قوله** ونحو ذلك واما اختير ذلك لانه اوغل في الاستعمال واول الكلفة الفعل بيانه ان الرجل اذا قال اكرمت زيدا واحسنت اليه واعطيته وكذا تقول نعم ذلك كما تقول نعم خصلت

فصار

فصار كانك اعدت جميع ما ذكر الا انك اختصرت وذكر ذلك اسما ولو قيل عليك وانه اشارة الى جميع المذكورات للكاف تقريحا لما لكفاية عنها كذا في شرح الكشاف للشارح وقال صاحب الكشاف في تفسير قوله تعالى ان تفعلوا وان تفعلوا اعتبر عن الافعال بالفعل لانه فعل من الافعال والفائدة فيه انه جار مجرى الكناية التي تفيد اختصارا او وجازة تعينك على طول الكلام عند قيل اراده الكناية وقيل يكفي الجمع الاصطلاحية وهي ان يبقى العام بعد التخصيص وهذا ابلغ لكن عبارته لا تساعد قول ابن كمال باشا في تفسير حتى الاية وهذا من قبيل ذكر العام واراد به الخاص اذ المراد منه في الخاص بخصوصه فجاز مرسل والا فحقيقة وليس بكناية ليس على ما ينبغي **قوله** فلت جوازه مشروط بذلك ولا يلزم من وجود الشرط وجود المشروط تفهم من هذا الجواب ان السائل قد اصاب في سؤاله وشرط القياس الا كنيس على ما عده المصنف موجود في المثالين المذكورين وليس كذلك لانهم صرحوا بعدم جوازه الا في كلمة واحدة ومراد المصنف هو هذا الا انه لم يوضح الكلام بالتمثيل والعلامة معترف به كما سيجيء والسر فيه انه اذا كان في اخر الكلمة كان محل التغيير فاعتنى حذفه لذلك بخلاف الوسط الا يرى انهم حذفوا الالف في اخرس واضرس مع ان الاول حرف مد والثاني مدغم للزومها في كلتيهما لان نون التاكيد بمنزلة منفصلة ما دامت لم يحذف كواضربان واضربان مع انها كلمتان دامت متصلة الاطراد ان يوقع بين الواو والالف في الحذف لكن عدم حذف الالف لعارض وهو ان الالف لو حذف حرم المشتق للتبس بالمؤود عند الوقف ولو حذفت من جميع المؤنث لزم الوقوع فيما فر منه وهو اجتماع الفتحات مع فتحة الالف واستثنيا لها **قوله** ويحذف من الفعل معها اي مع كل واحد منهما طاير وما قبل ان المتصلة والمنفصلة لا تردان خلال مادة واحدة في الاشذة الثلثة حتى يحذف معها النون في الاشذة الثلثة **قوله** ولم يحذف الالف من يفعلان وتفعلان لئلا يلتبس بالواحدة قال جلال الدين المحدث وان وطال ما يختلج في صدري ان الحق بين ووضع الالتباس وحذف الالف ممكن وذلك بان يجعل الفتحة كالالف فتكسر نون التاكيد كما كانت تكسر عند وجود الالف ويحمل الوزن بين الفعل الواحد وفعل التثنية حتى وجدت في بعض شروح

المفصل تقليلا اخر كذلك مع يقدر به اضلاجي فتيل ولا تحذف الالف لانها حقيقة
وخفية وجودها كعدمها ولو كانت المؤكدة بعد ها متفوهة كما كان لزوم الالف
بفعل الواحد عند حذف الالف وجها يمتنع حذفها ولكن النون بعد الالف
مكسورة فلم يلزم الالتباس وفيه نظر يظهر بالتدبر فيما اسلفناه قبيل هذا من
قولنا مثلث منتفي الاطراف قوله وقيل عد الشاة اث كيزان يكون الاول
الى الاخر مشهورا بان المذهب ما ذكرانفا وليس كذلك اذ لا خلاف بين
علماء النحو في ان الشاة الف كيزان انما يختلفون اذا كان في كلمة وجزاء المختلف
بل من لم يذكر هذا القيد ايضا هو هذا القيد الا انه لم يصح لعامر وما ذكر من عدم
حذف الواو والياء عند البعض ليس لانه لالتقاء الساكنين على حدة بل لانهما
ضميرا ما عمل او ما عمل ما ركب على التقاء الساكنين على غير حده للضرورة وان لم
يلتبس قوله جار الله العلامة سمي لانه جاور بيت الله خمس سنين وما علامة
للمبالغة ووجهها اشار اليه العلامة من انه اذا قيل رجل علامة اقتضى ان يقدر
موصوفه جماعة وقلما يجيء الواحد مع تقدير الموصوف جماعة مبني على عدم هذا الواحد
جماعة لكثرة علومه عالما في التحقيق لتأنيث الموصوف ونظيره استعمال الطبع في الواحد للتعظيم
وما الواقي صفة الله تعالى علام ولم يقولوا علامة وان كان ابلغ احترازا من علامة التأنيث ذكره
في الكشاف وهو ابو القاسم محمود بن محمد بن عمر الخوارزمي المعتزلي ومال العلامة الكلبرجي في
شرح الكشاف انه قد تاب من مذهب الاعتزال وكان حنفيا وسط احد قدميه من
نتج اصابه في بعض الاسفار فكان يمشي بها في خشب وقيل انه كان اخذ في صباه عصفورا
وشده في رجله حلالا فانتف ريشه ودخل فانتف وبقي بعضه في خارجه فرقه به فانكسر رجله فقال
له انه بهاك فقطعت رجله فمات فوضع كزلك ولد بزمخشر سنة سبع وتسعين واربع مائة
وتوفي بجرجانية خوارزمي سنة ثمان وثلثين وخمس مائة وزمخشر بكسر الزاء وفتحها قرية كبيرة
من خوارزم وجرجانية قصبة خوارزم ومصنفاته الكشاف وربيع الابرار في الوضع والمستقصى
في مجمع الامثال والفائق في الحديث والمفصل في النحو واساس البلاغة والمفرد
والمؤلف وضمير العربية وديوان الاشعار وقسطاس العروض ونوابغ الكلم
والديوان المنثور وفرائد القلائد وواسطة العقد وخلاصة الجواهر المخصص ومكارم
الاخلاق وخصوص الاخبار والاحاديث المسندة وسماه التي في مذهب الشافعي
والنصائح الصغار والنصائح الكبار في الوعظ صنفها بعد توبته من الاعتزال
قوله وههنا موضع تأمل اذا لم يلزم من تمثيله بكلمة واحدة ان لا يجوز في غيره ويمكن
ان يدفع بالعناية قوله في الجملة اعلم ان في الجملة تستعمل في القلة وبالجملة تستعمل في الكثرة
قوله ما دخل انما وهي حرف شرط ليس انما كلمة موضوعة للشرط بل حرف الشرط وهو
ان وما زائدة ولعل مراد المحرر هو هذا الا انه تسامح في العبارة قوله والاكثر
ان يجيء اسم الفاعل منه على فاعل قيل ولهذا سمي به للكثرة الثلاثي ازيد ولا يخفى ان اسم الفاعل
من الثلاثي قد يجيء على فاعل ثم ان ضبط الفاعل بجميع اسم الفاعل كالمفعل والمستقبل للكثرة الثلاثي ولم يقولا
اسم المفعل والمستقبل وردوبانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصفة التي يجيء
على وزن اسم الفاعل بل المراد اسم ما فعل الشيء وهو يشمل المفعل والمستقبل بمعنى الذي
فعل الشيء حتى يقال اسم المفعل والمستقبل واعلم انهم اطلقوا اسم الفاعل على فعل
كالمنكر والعالم والعالمة والخرج والمستخرج وغير ذلك كذا في جمع الجوامع واعلم
ايضا قد يكون الفاعل بمعنى مفعول فيه كيوم عاصف اي تعصف فيه الريح
وليل نائم وهم ناصب وبمعنى مفعول كماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية
وماء دافق ذكر الجوهري وكماس بمعنى نكس ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وقال
الرضي في عيشة راضية وماء دافق الاولى ان يقال ورد على النسب كقولهم ذو لابن اي
يكون ذا لبن اي ذو نسب الى اللبن مما لا فعل له كقاعل بل يجوز ايضا كونه من باب النقل
فيشترك النسب واسم الفاعل قوله والاكثر ان يجيء اسم المفعول على مفعول ولهذا
سمي به للكثرة الثلاثي فان قيل لم سمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول حقيقة هو المصدر
اجيب لان المراد المفعول به يقال فعلت الضرب اوقعته لكنه حذف حرف
الجر وبقي الضمير مرفوعا ما ستتر لان الجار والمجرور كان مالم يسم فاعله قوله واما قال
الاكثر لانهما قد يكونا على غير ما قيل فيه نظر لان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي

على فاعل البتة ولذلك سمي به وما يكون على غيره فمن الصفة المشبهة وفيه نظر
لا يخفى على حرفا ادنى تمييز بين اصطلاحات الادباء **قوله** بخوخ الى آخره بنى الاسم صيغ
للمبالغة في الفعل من الفاعل كفسيق وكبار بضم الباء وتخفيف العين وسيف فحرم
بكسر الميم وفتح العين مشترك بين التتبع والمبالغة وعلامة ما تشديد وروائح
بكسر العين وفروق بفتح الفاء وضم العين وضحكة بضم الفاء وفتح العين فيهما وسكون
الفاء وضحكة بضم الفاء وسكون العين لمبالغة اسم المفعول ويستوي المذكر والمؤنث
في التسعة الاخيرة وقالوا مسكينة حملا على فقيرة قيل ويكون اسم الفاعل بوزن
اسم المفعول كقوله تعالى كان وعده مأتيا اي آتيا قال الرضي والاولى ان خرجت الامر
ان فعلته بمعنى كان وعده منفولا وربما استغني عن فاعل بمفعول كحبه فهو محبب
ولم يقولوا حاب وعم الرجل بعروفه فهو معم وبمفعول نحو مباع القوم فهو مسلم
ذكره ابن مالك في التسهيل **قوله** وجلوب في اسم المفعول فيستوي فيه المذكر
والمؤنث وقد يلحقه التاء للنقل الى الاسمية والوحدة فيكون بعد لحاق التاء ايضا صالحا
للذكر والمؤنث وقد قالوا عدوة الله حملا على صديقة ذكره في شرحه ويجيء للمفعول
للمبالغة ويستوي فيه المذكر والمؤنث وان كان بمعنى فاعل فلا يستويان وذكر الموصوف
اولا **قوله** وكذا الصفة المشبهة اسم فاعل هذا الاطلاق عندهم ليس على الاطلاق
لانهم ميزوا بالكل واحدا منهما بتعريف على حدة في كتبهم واعتبر الحدوث بحسب الوضع في اسم
الفاعل والاطلاق للحدوث والاستمرار في الصفة المشبهة واعتبر الثبوت بعضهم فيها
نحو خالد ودائم وثابت وستير وواج وراسخ ومؤنس وواجب وكافر وصابر في
نحو صابر يابى دل على الدوام الفاعل والثبوت لا يرد نقضا واما نحو حائض وطامث
في الصفات الثابتة بمعنى ذات حيض وطمث فليس باسم اذ معنى الثبوت عارض
وكذا ضعفة الله نحو اسمه علي وقالوا اذا قصد بالصفة المشبهة الحدوث الى صيغة اسم
الفاعل فتقول في حسن حاز الآن او غدا قال الله تعالى في صنع ما قصد به الحدوث
وضائق به صدرك وهذا خطر في كل صفة مشبهة **قوله** لان القائم مقام الفاعل
لفظا الى آخره اما قال لفظا لانه في المعنى هو المجرور فقط على ما ذهب اليه صاحب اللباب وهو

وهو التحقيق وان كان الاكثرون على خلافه قال الشريف الرضي المجرور حروف
الجارة توصل معنى الفعل الى مجروره ومنصوب المحل ومرفوع المحل هو المجرور وحده
لان مجموع الجار والمجرور يرد الاشكال بان المجموع ليس باسم والاسناد اليه فخواصه
والقول بان الجار والمجرور في محل النصب والرفع مسامحة في العبارة انكالا
على ما تقرر في القواعد **قوله** وظاهر كلام صاحب الكشاف ان مثل هذا الفاعل
يجوز ان يتقدم لانه ذكره في قوله تعالى اولئك كان عنه مسئولا اي كان عنه فاعل مسئولا
قال البيضاوي وابو البقاء وما ذكره الزمخشري خطاء لان الفاعل وما يقوم مقامه لا
يتقدم للتباسه بالمبتدا وللتباس احدهما ولانه ليس بعامل حقيقة ورد بانه قد سمع
ابن ابا على عن قوالم فكيف يرغب مال فيك عوض لا يرتفع بابنه فائدة الزائدة
فمال المصدر اي فيك يرغب الرغب وفيك ظرف وهكذا يصح مسئلة الكتاب ويحمل
الضمير في مسئولا للمصدر يحمل عنه في موضع نصب في شرح الالفية لابن المنضج ان كان
منصوبا المجهول حالا او مجرورا فعلا يتقدم على الفعل لانه لو قدم يشتغل الفعل بضمير
ولا يكون جملة مبتدا لان خوف المجرور منع من اجازته محتجا بهذه الاية لان منصوبا
ما لم يسم فاعله منصوب في المعنى والمفعول جاز التقديم على عامله فان قيل كلام الكشاف
نص في جواز التقديم فما وجه قول الشارح فظاهر كلام الكشاف فلما وجه احتمال كلامه
التاويل بجعله من قبيل الاضمار والتفسير كما يشير اليه تمثيله بقوله كالمضروب في غير
المضروب وقول الشارح قدم عليه زيادة منه مبنية على الظاهر **قوله** وفعيل قد يجيء
بمعنى مفعل فعيلا كالذكر الحكيم ان الحكم على تاويل ذكره الرضي وجميع بمعنى وجيع والسميع
بمعنى مولم وسميع بمعنى مسموع ذكره الجوهري وقال صاحب الكشاف وفي تفسير قوله
بديع السموات قيل بديع بمعنى المبدع كما ان السميع في قول عمر عز وجل ربنا انه الداعي
السميع بمعنى المسمع وفيه نظر لانه لا يثبت لذلك والاستشهاد في البيت لان الداعي
الشوق للداعي العاقل صار هو سميعا للدعوة فثبت للكونه سميعا ما وقع على الداعي اسم السميع
لكونه سببا فيه على ان الشاذ لا يقاس عليه ان ثبت ذكره الشارح في شرحه وفيه تحقيق
لا يخفى ويجيء فاعل كثيرا كجليس وجليف وعشير وطعيم وانيس ونديم ذكره الرضي في شرح الكافية

والشارح في شرح الكشاف وغيره بمعنى معادر من تفاعله او مفعل من غادره وذكر الجوهري
قوله كالرحيم بمعنى الراحم مع المبالغة وهي ليست بلازمة الصفة فعيل مطلقا بل اذا كان
من باب فعل بضم العين وقيل هي لازمة لها مطلقا ونقل عن الزمخشري ان كل ما هو معدول
عن اصله فهو للمبالغة فرحيم ورحوم ورحول للمبالغة اذ الكل معدول عن راحم ذكره في حاشية
تفسير القاضي قوله وبمعنى المفعول مال الرحمن وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته غير مقيس
قوله الا انه يستوي الى قوله في الذي بمعنى المفعول والفعيل الذي بمعنى الفاعل لا يستويان
فيه المذكر والمؤنث سواء جرى على الموصوف او لا تقول رجل نصير وامرأة نصيرة وورد
بغير زيد ونصيرته هذا هو الاكثر والقليل هو انه لا يلزم التاء ذكره في شرح اللباب فاحفظ
على هذا الى تأويل ان رحمة الله قريب من المحسنين بان الرحمة بمعنى المطاوعة او الغفران ولا
او بان القرب بمعنى المسافة بنزل ويؤنث وبمعنى النسب يؤنث فقط او بان المراد به النسب
ان ذات قرب او بان المصدر المؤنث يجوز تذكيره حملا على لفظ الغير في قامت او تأول
بالا بمعنى الفعل او بان في الكلام حذفا اي شيء قرب او اثر رحمة الله قرب او بانه بمعنى مقروبة
او بانه رحمة الكتب التذكير من المضاف اليه كما ذكره صاحب الكشاف في قوله ما ان مثلهن
ليفتنن بالياء القراءة بتاء او بان تأنيث الرحمة غير حقيقي حاز الشارح حال ما شرح الكشاف
هذا خارج عن قانون النحاة لانهم لم يجوزوا في الاسناد الى الضمير ابن الحقيقي وغير المجازي ولا
بين كون المسند فعلا او وصفا قال ابن هشام في المغني المؤنث المجازي يجوز معه التذكير
والتأنيث وهذا يبتدأ ولا الفقهاء في محاوراتهم والصواب تقييده بالمسند الى المؤنث
المجازي ويكون المسند فعلا او شبهه ويكون المؤنث ظاهرا فلا يجوز هذا الشمس ولا هو
الشمس هذا ولا يجوز في غير ضرورة الشمس طلع خلافا لابن كيسان والعراقيين خلافا للكسائي
وبان هذه الوجوه المذكورة في التأويل ليست بناجح وبانه كبر بمعنى في قولك ما كان ابك
بتاء على تقدير كونه فعيلا تاما لانه مصدر كما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم
لم يقل رميمة لانه اراد المصدر او للغو اصل ذكره الطيبي او لتشبيهه بمفعول كما
في لحية خديبة من حديد عند البصرة لا الكوفة لانه عندهم بمعنى مجدود من حده بمعنى قطعه
ذكره الرضي او لانه للنسب كطائر او لانه للمبالغة ذكره فرد القطب كونه للمبالغة بان

نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا جوابه انه من باب نفي المقيد وقيده والشدة اللفظي
وقد يجعل فعيل بمعنى مفعول على فعيل بمعنى فاعل فيؤنث مع ذكر الموصوف ايضا
نحو امرأة قتيلة كما يجعل فعيل بمعنى فاعل عليه فيذكر وما يستوي فيه المذكر والمؤنث مع كونه
صفة مفعال ومفعل ومفعيل بكسر الميم فيهما وفعال بفتح العين وفعال بكسرها وتخفيف
العين فيهما قوله والمراد بالفساد امر كلي منطبق على الجزئيات اعلم ان الامر الكلي قد
يراد به المفهوم الكلي وقد يراد به الحقيقة الكلية والمعنى الثاني هو المراد هنا وكذا الانطباق
يراد به الاشتمال فيما سيأتي امر كلي مشتمل على احكام جزئيات موضوعة اشتمالا لا
يتوقف احكامها منه وقد يراد به الحمل فيما سيأتي محمول موضوع على جزئياته ليصح الحكم
جزئياته منه ولو قال قضت كلية الحكم اولى لانه يوهم ارادة المفهوم الكلي وهو لا ينبغي
نفس بصورة الشركة بل قد توهمه بعضهم قوله الا ما شذ ومنه عصوفا من الاعصار والقياس
معتق وتنتج من الانتاج والقياس منتج وما قل من الابعال والقياس محمل ولا تحه من
الالقاح والقياس ملقحة ونفى من الانماء والقياس مانٍ وحي من الاحصاء والقياس
محصٍ قوله فهو مسهب قيل هو كذا محص وملقح مستعار من اسم المفعول كسيل
منفع لكنه اشتهر بالتعارف وكثر الاستعمال حتى جرى الاصل وربما استغني عن
مفعول بمفعول كما جنه فهو مجنون واحزنه فهو محزون واحبه فهو محبوب فقد جاء
على الاصل في الشر واصفقت فهو مصفوق واحمه الله فهو محموم وازكمه فهو مزكوم و
اعله فهو معلول على ما ذهب سيبويه فما قال ابن صلاح قول المحدثين والفقهاء معلول
مرذول عند اهل العربية واللغة وكذا قول النووي انه لحن وقول صاحب الحلي و
المتكلمين يستعملون لفظ المعلول كثيرا وليست منهم على ثقته ليس على ما ينبغي على انه
قد جاء في اللغة على فهو معلول اي ذو علة على ما ذكره في الصحاح والمغرب وقد جاء
اسم الفاعل من افعل فعال كما سار فهو سوار وواجبر فهو جابر وذكره في الصحاح
وتفسير القاضي الجبار في جبره على الامر وفي اجبره وفي موضع اخر من الصحاح حساس
ادراك لغة ازدواج ومن فعل ايضا كلتس فهو لباس ونقل ملبس
واذ قد فرغنا من الاسم قد حان الاوان لحسن الفتاوى قد يقال يجوز ان يكون الفاء

جوابا بالاستغنا بما مر في الحركة والسكون وعدد الحروف على ما صرح به بعض الفضلاء وقال الدماميني في شرح المغني كانه ادخل الفاء لما جاز الطرف لجرى كلمة الشرط لكن بعيد عن ذلك وجوز قد لامتناع دخولها في الشرط وقال علاء الدين البسطامي في شرح التلخيص وقد يجرى الشرط فيصدر بالفا ما بعده نص عليه سيبويه في نحو زيد جاني فله عشرة ما اكرمه والفاء فتقول اما المعطفة على حال فيلزم عطف المضارع على الماضي وهو ليس بحسن على ما صرح به في شرح المنار وممتنع على ما صرح به في كشف الوافية عن ابن يعيش شارح المفصل واعمال المستقبل في الماضي لاشتراط صحة اضافة المعطوف مقام المعطوف عليه وقد يجاب بمنع هذا بان ما يشترط في الاول يغتفر في الثواني كقوله تعالى وان شاء يتنزل عليهم من السماء اية فضللت مع انه لا يكون في النثر فعل الشرط مضارعا والجواب ماضيا وقوله تعالى اسكن انت وزوجك الجنة وكقولهم خرجت فاذا هند وزيد وحررت برجل فاذا ابوه لا قاعدين ورب شاة وسخلتها ديناريد والحارث ومانه لا يشترط في عطف الجملة على الجملة صحة اقامة المعطوف مقام المعطوف عليه على ما صرح به بعض شراح المفتاح في اوايل الفن الاول واشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون الاول فيكون من الفاصلين والشارح في باب الفصل والوصل من المطول ولا في عطف المفرد على المفرد كلها كما صرح به علاء الدين البسطامي في حاشية المطول في قوله وقد ينزل العالم بها منزلة الجاهل حيث قال من لا يجري على مقتضى العلم هو والى هذا سواء على انه يجوز اعمال الفعل المستقبل في الظرف الماضي على ما نص عليه المحققون في قوله تعالى واذا عزموا امضوا الى قاعدوا الى الكهف وقوله واذا لم تفعلوا الى ما قيموا وقوله واذا لم يهتدوا فسيقولون وهو هون ما من حرب المبالغة حتى كان هذه الافعال المستقبلة واقعة في الازمنة الماضية لازمة لما لزم الظروفات لظروفها اوما فصيحة وهي التي مدخل على الشرط الحذوف وقيل عليها وسميت فصيحة اما لافصاحها عن الشرط او النسب او عنهما او لفصاحة الكلام الذي وقعت هي فيه او لظهور المعنى بسبب دخولها لوصف صاحبها او لكونها مفيدة معنى بديعا واقعة موقعا حسنا وتنوع الفاء الفصيحة بتنوع ما دل

عليه من المحذوف فتارة يكون المحذوف امرا او نهيا كما في قوله تعالى فقد جاءكم بشير وتقدير اي لا تعتذروا فقد جاءكم وتارة شرطا كما في قوله تعالى فهذا يوم البعث ان كنتم منكرين البعث فهذا يوم البعث وتارة معطوفا كما في قوله تعالى فانفجرت اي فضرب فانفجرت وقد يصار الى تقدير القول كما ذكر صاحب الكشاف في قوله تعالى في سورة الفرقان فقد كذبوكم بما تقولون اي في هذه المقاولة حسنة رائعة وحاصله اذا انضم اليها حذف وتحصل هذه الآية من ذلك القبيل كما ذكره الشارح في شرح الكشاف

قوله المضاعف واما سمي مضاعفا لانه ضوعف الحرف الواحد بمماثلة الاول والثاني

قوله قال الخليل هو من الخلة والخلة من الخلال لانه يخلل النفس ويخالطها وقيل من الخلل لان كل واحد من المثلين سد خلل الآخر او من الخل وهو الطريق في الرمل لانها يترافقان في الطريق او من الخلة وهي بمعنى الخصلة لانها يتوافقان في الخصال او الخليل هو الفقير من الخلة او المصطفى المخصوص بالزاد وقد في خلال الامور والابرار العلوم

قوله التضعيف الايزاد على شيء العام مطلقا مثل مزاد الجار والمجرور وضمير مصدر مزاد على ان يكون لازما ثم يلزم تفسير المستتر بالبارز الا ان يقال بتفسير لغة بل طريق شعور الذهن والكتابة لان زيادة الشيء على الشيء تستلزم كونه مزيدا عليه كما قالوا في قول صاحب الهداية فتح بلدة عنوة اي قهرا فان هذا البيان بتفسير لغة لان عنى بمعنى ذل وخضع لازم وقهر متعد فلا يرد تفسير من طريق شعور الذهن والكتابة لان من الذلة يلزم القهر والقهر يستلزم الذل ثم التأويل المذكور موجود في الفعل المجهول وفي الفعل المعروف جوزه صاحب الكشاف في قوله تعالى لقد تقطع بينكم حيث قال او وقع التقطع قيل بل في المعروف اولا لانه اصله وقال صاحب الكشف جعله من الاسناد الى ضمير الامر لتقرره في النفوس اي تقطع الامر بينكم اولا اذ لا يوقف له على شاهد والاصل عدم الاسناد الى المصدر الملفوظ جاء في التوضيح بدونه

قوله فتحصل الخمس او اكثر قال الطيبي الصواب ان ضعف الشيء مثلاه وضعفيه ثلثة امثاله وهو الموافق لقوله تعالى قزده عذابا ضعفا في النار واذا زاد على عذابهم ضعفا فقد اتاهم ضعفين فبطل قوله تعالى في موضع آخر ربنا اتهم ضعفين من النار والغذاب روى ابو عمر وعن ابي عبيدة في قوله تعالى يضاعف لها العذاب ضعفين قال مضاة جعل الواحد ثلثة

اى تعذيب تشتة اعذبته واكره الازهرى وقال هذا الذى يستعمله الناس فى كلامهم
ومحاوراتهم واما الذى حكاه الخذاق انها تعذب بمعنى عذاب غير مالا يضعف
فى كلام العرب المثل الماز اد وليست تلك الزيادة بمقصورة على مثلين
فيكون ما حكاه ابو عبيدة صوابا وقال الراغب الضعف هو الالحاق المتضاعفة
التى يقتضى وجود احداهما وجود الاخر كالنصف والزوج وهو تركب قد يكون
المثلين ويختص بالعدد وقال قيل قوله اضعفت الشئ وضعفته و
ضاعفته ضممت اليه مثله فصاعدا فضعف الشئ هو الذى يثنيه وهى اضيف الى عدد
اقتضى ذلك العدد ومثله نحو ان يقال ضعف العشرة فذلك عشرون بلا خلاف
واذا قيل اعطه ضعفى واحد فان ذلك يقتضى الواحد ومثله لان معناه الواحد والذى
يزوجانه هذا اذا اضيف واذا لم يضف فعلت الضعفين قيل ذلك يجرى مجرى الزوجين
فى ان كلا منهما يزاوج الاخر فيقتضى اثنين لان كلا منهما يضاعف الاخر فلا يخرجان عن
اثنين بخلاف ما اذا اضيف الضعفان الى واحد فانه يثنيهما نحو ضعفى الواحد قوله وقال
الاصم ومن له وقر فى الاذن فلا يسمع الصوت الخفى فيحتاج الى شدة الصوت والمضاعفة ايضا
يحتاج الى شدة الصوت لعدم امكان القطع عند الصوت الخفى ولهذا سمى به ولانه كرر فيه
حرف شابه اللاتم لانه يكرر له الحرف حتى يسمع ولانه لا يسمع فيه هو كالحرف المدغم قوله ايام الجاهلية
اى المدة او الايام التى كثر فيها الجهل والخصلة المنسوبة الى اهل الجاهل وذلك نسبى فترة الفترة الدورى
فى الملل بالشرايع التى فيها وهى ما بين الرسل من ارسل اليه عز وجل قوله يستمرون رجبا شهرا لا نزول
رجبا لان المراد غير جبايان وفى التقويم وقع فى عبارة فى الاسلام غير مسنون للعلمية والعدل عن
الرجب لانه المراد رجبا بعينه وهذا تعليل لكون رجب الغير المنصرف معدولا عن الرجب
المعرف باللام العهدية ولم يعتبر العدول لكان منصرفا اذ ليس فيه الا العلمية حينئذ وهذا
التعليل ذكره صاحب الكشف وتبعه الشارح وفيه بحث وهو ان رجبا علم لان جميع
اسماء الشهور وباقى الاعلام الجنسية يدل عليه دلالة قطعية اجماع شعبان
ورمضان من العرف فان الالف والنون المزيدتين لا تتوفران فى الاسم مع العرف
الا مع العلمية وتعريف العلم يمتنع ان يكون بالاداة فلا يكون اصله الرجب حتى ان العدول

من علم الى علم بالغلبة غير وارد كما ذكره الاصفهانى فى شرح البوارع ومال الى منع العرف
سهو من الشارح ويمكن ان يجاب عنه بان بعض الاعلام قد يدخله حرف التعريف
للح الوصفية الاصلية كالحسن فلعل الرجب شئ وفيه ادخل اللام الوصفية ليس متقاسا فى
شئ من الاعلام بل امر سماعى ذكره الرمانى فى شرح المغنى قوله والفرق فى ذلك بان
الجنسى وعلم الشخص يحتاج الى النقل ثم العدول عن علم الجنس الى علم الشخص ليس بعيد
على ان اللام التى تدخل على الاعلام للح الوصفية انما تدخل بعد اخراجها العلمية
والطارئ على المسجاين بها اوصافا لقصد المدح او الذم كما صرح به فى شرح اللب للسيد
فليس حينئذ فيما ذكر عدول من علم الى علم كما ظن واوصافة الشهر الى الله للتشريف
والتعظيم ولذا سمى رجب لان الرجب التعظيم ولانهم كانوا يعظمونه فى الجاهلية
ولا يستحلون فيه القتال واما الرجب مضر لانهم كانوا اشد تعظيما له واذا اضافوا
اليه شعبان فالرجبان وسمى الشهر لشهرهم اياه حين راوا الهلال قوله كما يسمع فى
مختصر الضحاح لا يسمع وهو الاصوات والكاف للتشبيه وكلمة ما قيل كافة لما عن
الدخول فى المفرد وقيل مصدرية عند اكثر النحاة وكلمة ما قيل ايضا للتاكيد لما يستفاد
من الكاف وعلى هذا القيل قولهم كما ان زيدا قائم عمرو قائم فالظاهر ان الكاف ههنا
لتحقيق معنى الوجود على ما ذكره علاء الدين البسطامى فى قوله تعالى رت ارجلها كما ربتا
على ما نقله صاحب اللباب وقد وجه شراحه بانه ليس الكاف فيه للقران فى الوقوع
كما فى قولك كما حضر زيد قام عمرو لان التربية من الوالدين واقعة والرجفة لها مطلقا
الوقوع والمعنى اوجد رجفتها ايجادا محققا كما اوجد الوالدان التربية ايجادا محققا
فى الزمان الماضى وقال الراغب الكاف فى قوله تعالى او كالذى مر على قرية ليس للتشبيه
المجرد بل للتحديد والتحقيق كما فى قولك الاسم كزيد قوله مستغيث من استغاثه
واغاثه والاسم الغياث بالكسر المستغيث المطلوب القدرة والمستغاث المستغيث
القدرة والمستجير طالب الخلاص والمستنصر طالب الظفر قوله من الاشهر الحرم وهى
اربعة وهى ذو القعدة وذو الحجة والمحرم ورجب ومعنى سرد متواليات وسردت
الحديث اذا اتيت على ولائه والمحرم اول الشهور ولذلك ادخلت الالف واللام عليه

الناسقون ولا نحو ما اختصم زيد ولا عمرو لانه للعمة لا غير وامّا وما يستوي الاعمى والبصير
ولا الظلمات ولا النور ولا الظل ولا الحرور وما يستوي الاحياء ولا الاموات الآية و
الرابعة ولا تستوي زوائد وقد يقال قصد نفي الاستواء من كل واحد منهما مقيسا الى الآخر
كانه قيل ولا يستوي الظلمات مع النور ولا النور مع الظلمات قال ملت كلمة لا في نحو ما جاءني زيد
ولا عمرو تفيد التصريح بعموم النفي اذ بدونها ربما يحمل على نفي الاجتماع فلا يكون زائدة قيل مفيدة
بمعنى المقصود اقول اما دونها المعنى لانها تفيد تسميتها بالزائدة فانهم يستعملون كان في كان زيد
ماضيا زائدة وان كانت مفيدة بمعنى وهو المضي والانقطاع قوله ولما كان المعطوف اشتمالا
غيره في الرابع لم يحتملها في تعريف واحد لتعذر جمع الحقايق المختلفة في تعريف واحد اذ لم
يوجد قيد مشترك كالحيوان المشترك بين الانسان والفرس وغيرهما واطلاق المعطوف على المعطوف عليه
في قبيل اللفظ المشترك على معانيه المختلفة ولا يخفى تعذر تعريف العين الى الشمس والذهب وغيرهما
ولم يتعرض للمزيد فيه مع ذكره في هذا القسم لان حكمه حكم المجرد الا فيما بينهما قوله ما كان عينه ولامه
من جنس واحد فان قيل هذا منقوض بنحو فرح فانه ليس عينه ولامه من جنس بل العينان
كذلك فلما المراد ببيان المضاعف الذي يكون التضعيف فيه اصليا ولم يكن بسبب
زيادة حرف قوله كما تر من اللكاف بمعنى على كما في كما كانت وقول بعضهم تخبر حين قيل له
كيف اصبحت اي على ما انت وما خبر وقيل المعنى بخير وردّ بانه لم يثبت مجيء الكاف بمعنى
الباء وقد يكون للتعليل اثبت ذلك قوم ونفاه الاكثرون وقيد بعضهم جوازه بان يكون
الكاف مكفوفة بما والحق جوازه في الجلوة وللمبادرة وسمّى كاف المكافاة والقران والتقييد
على ما ذكره علاء الدين البسطامي في حواشي المطول في قوله الفزارة كما بينهم في كونهم كون الكلمة حتى
مال وما في كما بينهم كافة للتقييد والتقدير الفزارة كذا على الوجه الذي فهم في مال وما بلا ملت
للسببية فتطابق للتقييد وقد صرحوا بان هذه الكاف لا عامل لها كما لا معمول لها لانها
لم تبق حرف جر قوله فقوله المضاعف مبتدا وما قبل قد مرجح في كشف الوافية ان
مقول القول يكون جملة حكمية ولا يكون مفردا الا اذا كان قولا مصدرا قوله كقولك
ملت قولا حقا ورتما يحذف المصدر ويترك صفته منصوبة كقولك ملت قولا
حقا ما اذا وقع في مقول القول جواز فهو مبتدا خبره محذوف او خبر مبتدا محذوف فلما

هذا على ما هو المشهور من كون القول هو اللفظ ما يفيد فائدة تامة على ما ذكر الرضي
في انوار التنزيل واما على ما ذكره الرضي وتقلناه في اوايل هذه الرسالة من ان الكلام
في اللفظ والقول من حيث اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم او المعاني على
اكثر منه مفيدا كان اولا فلا كلام في كون مقول القول مفردا قال ابن الحنيد في حاشية انوار
التنزيل بعد ما قال وحقيقة القول اللفظ ما يفيد فائدة تامة ما لم تحمل الكلمة المفردة
والمركبات الناقصة ليست باقوال والا وان يتم ما لا يفيد لصحة قولهم في قيود التعريفات
قوله هذا الاخراج الشيء العلائي مشيرا الى كلمة واحدة من كلمات التعريف او الى مركبة ناقصة
من الجملة الا ان يصار في امثال هذا الى الجاز واعلم ان للعرب في القول عشرة مذاهب اكثرها
حكاية ما بعده فمحله النصب ان كانت جملة لوقوعها موقع المصدر كانه قال قولا لا عدول
الى الجملة لارادة الخصوص لانها بمنزلة النوع من القول ولهذا تنصب المعطوف عليها كما قال
زيد عمرو منطلق او مثله بالنصب لا غير وحتى الحكي ان يؤدى على هيئة فلا يقال قال زيد عمرو
او نفسه منطلق ولا عمرو وكر منطلقان اذ لم يحك عنه لانه يلتبس ان النصب وتاكيد
والعطف وفصل في الحكاية واعتبار الخواص والمزايا فيما حكى الله تعالى قيل في الحكي وقيل
في الحكاية وهو الظاهر وفي قوله تعالى قالوا سلاما اقتضى القراء على نصبه لان المراد التقرى
لا التحية اذ ترى انا نكم تبراء وسلمنا منكم سلاما ولذا انتصب وفي قوله قالوا سلاما
قال سلام في النصب وجهان على المصدرية اي سلمنا سلاما وعلى انه مفعول قالوا لانه
بمعنى قولهم كما تقول حدثنا من قال لا اله الا الله ورفع الثاني على انه خبر مبتدا اي
امري سلام او مبتدا محذوف الخبر اي عليكم سلام والمذهب الثاني لبني سليم
اجراء القول مجرى الظن من غير شرط والثالث اجراؤه مجرى الظن باربعة شروط
الاستفهام والخطاب والاستقبال وان لا ينفصل بين فعل الاستفهام
والفصل باجنبي غير الظرف كما في بعض شروح الكافية قوله وهو الظاهر اما هذه الواو
من الحكاية لانها الحكي والواو التي في نسخ المتن في فحيجا فان قيل الخبر قد يكون مع الواو وان
كان حقه ان لا يكون كخبر المبتدا على ما صرح الرضي وان كان قليلا ذكره الدماميني
في بحث الجمل من شرح المغني وضرباب كان كقول الحماسي فلما صرح الشر فاصبح

وهو عجز بان وخبرها الواقعة بعد الا كقولهم ما احد الا وله نفس امارة وخبر
لا الواقعة بعد بد كقولهم لابد وان يكون فالوا هذه لتاكيد لصوق الخبر بالاسم
كالواو التي لتاكيد لصوق الصفة بالموصوف في قوله تعالى سبعة وثامنهم
كلبهم وقوله تعالى وما اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ونحو ذلك
فلما استال ذلك ما ورد على خلاف الاصل تشبيها بالحال في كون كل منهما
حكما لصاحبه على ان صاحب المفتاح قال ان قوله تعالى ولها كتاب حال من قرية
لكونها نكرة في سياق النفي فتعم وذو الحال كما يكون معرفة يكون نكرة مخصوصة وحمله
على الوصف بجعل الواو لتاكيد اللصوق كما ذهب اليه صاحب الكشاف ومن
قلده سهو ثم اعتذر لصاحب الكشاف بانه لا عيب في السهو للانسان لانه
ذهول يزول بادنى تنبيه والبشر لا يخلو عنه واما العيب في الخطاء وهو ان يستقر
الصورة المخالفة للحق فلا يزول بسرعة بل لا يزول اصلا او يزول بعد اتعاب
ورد بانه قد تكرر في الكشاف الحمل على الوصف مع بسط وتفصيل فالحكم بكونه
سهوا سهو ولا شك ان معنى الجمع تناسب اللصوق وباب المجاز مفتوح فتامل
صاحب الفوائد وخول الواو بين الصفة والموصوف غير مستقيم لانها حينئذ
واو الحال وحكمها تاكيد اللصوق بمقتضى الاثنينية مع انا نسلم ان الواو تفيد التاكيد
وشدة اللصوق ليس بذلك قوله من الثلاثة حال يعني انها من ضمير عينه ولامه
وقد جوز بعض النحاة انتصاب الحال عن المضاف اليه من غير تاويل واعتبار
شرط على ما ذكره في حواشي شرح المفتاح للسعد ومنعه بعضهم معللا بان الحال
جزء من الخبر عنه والمضاف اليه لا يحظ له في الاخبار عنه او ذكر الاندلسي ان الصحيح
ان المضاف اليه ان كان عاملا او مفعولا في المعنى جاز والا فلا الا انه قد جاء
كقوله تعالى بل ملة ابرهم حنيفا واجاب عنه بعضهم بتعلقه بصاحب الكشاف
بان المضاف اليه لما كان في معنى المضاف والمضاف مفعول فكان في حكمه
كما في قوله اجب اصدكم ان ياكل لحم اخيه ميتا فان لحم الاخ هو الاخ وبالعكس
ذكره في كشف الوافية وقال الرماني قالوا لا يقع الحال من المضاف اليه الا

باب

باب يكون المضاف جائز العمل في الحال وباب يكون جزءا منه في صحة الاسقاط
والاستغناء به والمصير في تلك الصحة حال العامل كذا ذكره ابن كمال باشا في شرح
ثم اختلفوا في عامل هذه الحال فقيل معنى الاضافة لما فيها من معنى الفعل الشرعية وقيل
الجر كانه قيل ملة ثبتت لابرهم حنيفا والصحيح ان عاملها عامل المضاف اليه لما
بينهما من معنى الاتحاد بالوجه المذكور واما حال من المبتدا وقد جوزه جماعة من النحاة
كالحال من المبتدا وجعلوا العامل انتساب الخبر الى المبتدا بانه معنى قلبي قابل
للتقييد ان قصد بهذا تقييد كذا ذكره سيد المحققين في حواشي شرح المفتاح واعترض
عليه بانه قد صرح بعض النحاة بان تاخير الحال في مثل هذه الصورة لازم لان مثل هذا
العامل لا ينعقد الا بعد انعقاد الكلام فقبل ذلك ليس قوة العمل في الحال واجيب
بان هذه الجملة وان كانت معقولة الا ان المناسبات النحوية تابية لاستقلال الاشتغال
بما بعد السيد المحقق لقوله تعالى بلى قادرين حينئذ فقد صرحوا بان جواز في قراءة النصب
حال من المبتدا وهو الحسنى وقوله تعالى والارض جميعا قبضته يوم القيمة نصب فجاذ كونها حالا
الاية الاولى انه يحتمل ان يكون له حالا من ضمير الخبر وهو الظرف المتقدم ولك
ان تجعل عامل الحال لفظة كان في الخبر واختلاف عامل الحال وذيها جائز عند
مجوز الحال من المبتدا وهو سيبويه واتباعه وقد قال سيد المحققين في قوله تعالى
بالغصاصة في المزود خلوصه ولا يحس جعل الظرف حالا من المبتدا جاء على
جواز ما منع على تاويل لان المقصود تبين فصاحة المزود لا الفصاحة حال كونها
في المزود وان كان المال واحدا ثم قال وقس على هذا امثاله من التراكيب وراغ
فيها جمهرة المعنى وان احوجك الى زيادة تقدير في الالفاظ ويجوز ان يكون
قوله من الثلاثة صفة للمبتدا بانا بتقدير منطقة معرفة اذ المضاف الكائن من
الثلاثة على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتمد على هذه القاعدة
كثير من الاعاجم المتاخرين ذكره الرماني وفيه بحث لان الكائن المقدر في مثله
للثبوت كالمؤمن والكافر واللام فيه حرف تعريف لا اسم موصول فلا يلزم حذف
الموصول مع بعض صلته وذكر بعضهم ان تقدير المنطقة في مثله معرفة مبني على اعتبار

التدريج بعينه انه يقدر اولا منكرا اذ لا دلالة للظرف على ازيد منه ثم يعتبر تقدير اللام ثانيا
وفيه ان تقدير المعرفة ناش من الهمام كما اشار اليه الشريف المحقق لانه دلالة الظرف فتامل اولك
البعض ويجوز المنكر صفة للمعرفة بتنية حذف اللام والمضاف بتاويل ذلك الاضافة على
ما نص عليه ابو علي في الشيرازيات وبني عليه قوله كان مزاجها عسل وماء كما مر في اللام ثم ترجح
المفتاح كما يجوز جعل المعرف حالا بتنية طرح اللام لم لا يجاز جعل المنكر صفة للمعرفة بتنية
في مثل قولهم مالحق بالرجل خير منك وقولهم مالحق بالرجل مثلك مع وجود المانع من اظهار
على ما هو جوابه جاز يالحق فيدخل جوازه والمانع اولى فان قيل ان الشارح قد صرح في
شرح المفتاح بان المعرف بلام الحقيقة كالمعهود الذهني في حكم النكرة فلا وجه لاتيانه
المتعلق اجيب بان القياس وان اقتضى ذلك لكن الاستعمال لا ساعده كما مر
المعهود الذهني قوله ويقال له الاصم جملة معترضة وهي التي تعرض بين الشيئين
لا فادة التقوية او التسديد او التحسين او التشبيه او الاهتمام او التنزيه او
الدعاء او الاستعطاف او بيان السبب لامر فيه غرابة والواو الداخلة عليها
تسمى واو اعتراضية ليست حالية ولا عاطفة وقد تدخل عليها العاد ايضا وتمنع تلك
الجملة بين العامل ومرفوعه وبينه وبين منصوبه وبين المبتدا والخبر وبين ما اصلها
المبتدا والخبر وبين الشرط وجوابه وبين القسم وجوابه وبين الموصوف
وصفته وبين الموصول وصلته وبين اجزاء الصلة وبين المتضايفين وبين
الجار والمجرور وبين الحرف الناسخ وما دخل عليه وبين الحرف وتوكيده وبين حرف
التنفيس والفعل وبين قد والفعل وبين حرف النفي ومنفيه وبين جملتين
مستقلتين وقد تعترض باكثر من جملة وست جملتين وصرح صاحب الكشاف بسبع
ما ذكره ابن مالك وقال ابو علي لا تقع حتى باكثر من جملة والمعتمد ثبوت كثيرا ما يتمسن
بالجالية وتميزها منها على ما ذكره ابن مالك في شرح التسهيل وابن هشام في مغني اللبيب
امتناع قيام المفرد مقام وجواز اقترانها بالفاء وبالواو مع تصديرها بالمضارع
المثبت واما الشرطية ولزوم السين وسوف وكونها طلبية فقول الحنفي وقوله
تعالى اني ذاهب الى ربي سيهدين ان الجملة حالية مردود وهذه هي الوجوه اللفظية واما

الوجه المعنوي فاشار اليه صاحب الكشاف في قوله تعالى اتحذتم العجل من بعده وانتم ظالمون
حيث قال في المغني اعتراض وانتم قوم عادتكم الظلم وفي الحال انتم تفعلون العبادة في
غير موضعها وبينهم بعضهم بان الحالية قيد لعامل الحال ووصف لذي المغني بخلاف
الاعتراضية فان لها تعلقا بما قبلها لكن ليست بهذه المرتبة وقال الطيبي الاعتراض
ابلغ من الحال لان فيه عموم الاحوال بخلاف الحال وهي قيد للفعل على ما هنا فائدة وهي ان
ابن هشام قال في المغني للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات مخالفة لاصطلاح
النحاة والزمخشري يستعمل بعضها ورد عليه مثل ذلك من لا يوقف هذا العلم كما حققناه
توهما منه ان الاعتراض الذي يوقف النحاة وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين
وبين الرضي ذلك الاصطلاح حيث قال من اهل البيان من
يقول الاعتراض ان يوتى في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او اكثر
لا محل لها من الاعراب لنكتة سوى دفع الايهام وليس المراد بالكلام المسند اليه والمسند
فقط بل مع جميع الابهام ما يتعلق بها من الفضلات والتوابع والمراد بالمتصلين ان
يكون الثاني بيانا للاول او تاكيدا او بدلا منه ومنهم من يقول هو ان يوتى في
اثناء كلام او في اخره او بين كلامين متصلين معنى او غير متصلين بجملة او اكثر لا محل
لها من الاعراب لنكتة سوى كانت دفع الايهام او غيره ومنهم من يقول هو ان يوتى
في اثناء كلام او كلامين متصلين معنى بجملة او غيرها لنكتة قوله ويجوز ان يكون فصل
المضاعف على الاضافة فحينئذ المحذوف هو المبتدا مع ما يليه الواسطي هو ان الاول
كون المحذوف المبتدا اذا اراد الاعرابين كون المحذوف مبتدا وكونه خبر الان الخبر حط
الفائدة او الخبر على ما يليه العدم من الاول لكونه هو الخبر واذا اراد الاعرابين كون المحذوف
فعلا والباقي ناعلا وكونه مبتدا والباقي خبرا ما الثاني او الاول لان المبتدا على الخبر فالمحذوف
على الثاني يكون حذفا كلا حذف والفعل غير العامل الا ان يقصد الاول برواية
اخرى في ذلك الموضع او بموضع اخر شبيه او بموضع آت على طريقته واذا اراد الاعرابين
كون المحذوف اولا وثانيا نكرة ثانيا اولى واذا احتاج الكلام الى حذف مضاف يكون
تقديره مع اول الجزئين ومع ثانيهما فتقديره مع الثاني اولى لخلوه الاشهر قوله ويقال له المطابق

وانما خص بالرباعي مع ان المطابقة موجودة في الثلاثي بين عينه ولامه لكثرة المطابقة
في الرباعي قوله زلزل فان مادّه ولامه الاولى كليهما زاء وعينه ولامه الثانية لام على
مذهب البصريين فوزنه فعلل واما الكوفيون فيجوزون تضعيف الياء وحدها
ويقولون ان زلزل مشتق من زلل لموافقته اياه في المعنى فالزاء الثانية عندهم
زائدة فوزنه فعلل قوله وان لم يكن فيه ادغام وقال الشارح في شرح الكتاب فاء
كل مبتدأ عقب بان الوصلية ينوى في خبره بالاء الاستدراكية او لكن مثل هذا
الكتاب وان صغر فحجم لكن كثر عليه وذلك لان المبتدأ باعتبار تقييده
بان الوصلية من المعنى الذي يصلح الخبر استدراكا له واشتمالا على مقتضى خلافه وقال
في موضع منه والفاء في خبر المبتدأ المقرون بان الوصلية سابق في عبارات المصنفين
مثل زيد وان كان غنيا فهو بخيل ووجهه على ان يجعل الشرط عطفا على محذوف
والفاء جوابه والشرطية خبر المبتدأ وان جعل الواو للحال على ما يراه الزمخشري
والشرط غير محتاج الى الجزاء فلشبه الخبر بالجزاء حيث قرن بالمبتدأ الشرط وقال علماء الدين
السطاوي في حواشي المطول ما قرن بالا او لكن في مثل ما ذكر فانما يمتاز الخبر وليس بخبر والتقدير
هذا الكتاب وان صغر فحجم لا تمثل عليه لو لم يكثر عليه وكذا الكلام في قولهم زيد وان كان
مطيعا لكنه ليس بعصيني او طبق المقدمة الواقعة في عوض الخبر مع ما قبلها غير مختص
بما ذكر بل هو جار في باب الشرط يعبرون على الجزاء مع ما يتبعه ويقيمون المقدمة المحذوفة
على الاستثناء والاستدراك مقامه ويعتمدون على وضوح المراد كقولهم ان كان زيد
فقيرا لكنه ليس بخيل فالتقدير ان كان زيد فقيرا فلا عيب له وانما يكون عيبا
اذا كان بخيلا لكنه ليس بخيل ما ذكره مولانا حسن في حاشية تفسير القاضي
من ان عامة ما يقال في تصحيح امثال هذا التركيب ان الواو زائدة كما في
وكنت وما بمعناها في الوعيد وان في الحروف الزوائد ليس كما ينبغي وقد
يقال في توجيهه انه يكفي في التسمية بهذا الاسم للمضاف مطلقا تحقق سبب
التسمية في بعض منه ومثل ذلك شائع وربما يلتزم بان المضاف
في الرباعي لا يسمى اتم كما ان المضاعف في الثلاثي لا يسمى مطابقا قوله بلحمة

الابدال

الابدال اعلم ان الابدال اما للتخفيف او الى كلفة الحروف وتعاريفها في الخ
او في الصفات كالجهر والهمس وغير ذلك ان يجعل حرف موضع حرف
اخر قال موضع ولم يقل ان يجعل حرف عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف
عوضا عن حرف في غير موضعه كهمزة ابن واسم وباء عدة وزنه لا يسمى
ذلك بدلا الا تجوزا وقوله اخر احترازي عن رد المحذوف في مثل اب واخ
وبنت فانك اذا نسبت اليها تقول ابوي واخوي وبستهي برد لاماتها
وجعلها في مكانها فيصدق حينئذ انه جعل حرف مكانها حرف هو نفسه وبهذا
القيد خرج نحو اخت وبنت عن التعريف فانها وان وقعا في مكانها عوض عن
المحذوف لكن ليس بالحقيقة في مكانه فان المراد بكونه في مكانه ان يكون
العوض ما ان كان الاصل ما فكما في اخوه وعيا ان كان الاصل عيا كما في مال ولاماني
كان الاصل لاما كما في باء ودرابدار الاعلى المعنى المقصود ان كان الاصل كذلك كما في عالم
بالهمزة في عالم بالالف ومعلوم ان باء اخت وبنت ليس كذلك فان قيل هذا التعريف
غير مانع لانه دخل مثل اعلم اصله المتكلم جعل الصاد مكان تاء افتعل لارادة الادغام
ولا يسمى ابدالا لان الطاء ليس من حروف الابدال فوجب عليه ان يزيد قيدا للادغام
والجواب انه لما بين معنى حروف الابدال علم ان المراد بحرف في قوله جعل حرف
موضع حرف اخر تلك الحروف وان تقول تنوين حرف للعهد كما قيل في تنوين
تسع في قوله مواقع الحرف تسع وفي تنوين ضجيج في قوله تعالى موعدكم يوم الزينة وان يحشر
ضحى وفي تنوين وعما في قول صاحب البردة وفي تنوين قوما في قول عيسى الايام ان ترجمي
قوما وفي تنوين الامر في قول المفتاح ولا مر نجد القرآن وفي تنوين حاجب في قوله كما
ارتفاع شان حاجب الاول قوله والحروف التي جعل موضع حرف اخر الهاء
وقال بعضهم حروف الابدال ثلث عشر جمعها قولك استخده يوم صال وهذا وهم
لانهم نقصوا الصاد والدال فيها من حروف الابدال لقولهم صراط وزقر في سراط
وسقر وزادوا السين وهو ليس من حروف الابدال ولو اوردوا استمع اصله
استمع ابدال السين من التاء اجيب بان المراد ما لا يكون للادغام والا لورد

اذكر والحلم اصلها اذكر والحلم يعني يلزم ان يكون جميع الحروف التي تبدل تبدل للارادة
الا وعام من حروف الابدال ويلزم منه ان يكون جميع الحروف غير الصاد والسين والباء
والراء من حروف الابدال لان جميع الحروف غير هذه الستة تبدل للاوعام والباء
والواو والميم وان كان من حروف هذه الستة فهي من حروف الابدال قوله وقد
انصت يوم جدطاه قال انصت امر من الانصات ويوم ظرف وقد مبتدأ مضاف
الى طاه هو علم شخص وقال من الزلل وهو خبر المبتدأ والظرف مضاف الى الجملة انصت
في هذا اليوم قوله وكل منها تبدل من عدة حروف فالهمزة تبدل من حروف فعلة وهي
العين ومن الهاء والنون تبدل من الواو ومن اللام والصاد تبدل من السين التي
بعد ما عين او هاء او حاء او طاء والتاء تبدل من الواو ومن الياء ومن السين ومن
الياء ومن الصاد والياء تبدل من الالف ومن الواو ومن الهمزة وقد جمعت هذه الحروف
كما ذكره ومن النون ومن العين ومن الهاء ومن السين ومن التاء والواو تبدل من الالف
ومن الياء ومن الهمزة والميم تبدل من الواو ومن اللام ومن النون ومن الباء والجيم
تبدل من الباء المشددة والدال تبدل من التاء والكاف تبدل من الباء
والالف تبدل من الواو ومن الياء ومن الهمزة ومن الهاء والهاء تبدل من الهمزة
ومن الالف ومن الحاء ومن الياء والزاء تبدل من السين ومن الصاد والوا فقالا
قيل الوال الى كتابي واللام تبدل من النون ومن الصاد والاشارة في المطولات
بلفظ الكل للتكثير وكمال التعميم صرح به المعرف بالحلواني في شرح المفتاح والشيخ
في اول القصر واشار اليه فيما نقل الكمال والتغليب يجري في كل
شيء وصرح ابن كمال باشا في تفسير قوله تعالى وجاءهم موج من كل مكان بان
لفظ كل قد يكون للتكثير والمبالغة لا للاستغراق كما في هذه الآية وفي حاشية
شرح المفتاح في اول الفن الثاني ان لفظة كل في قوله في كل شجر ناز للتكثير لا
للتسوير اذ لا نار في شجر العناب وصرح قطب الدين في حاشية الكشاف
في آخر سورة آل عمران ان لفظة كل كثيرا ما يطلق على الاكثر كما يقال فلان يصدق
كل احد ويعلم كل شيء وصرح في شرح المشارق في حديث من سبح الله في دبر

كل صلوة ان لفظة كل قد يراد بها التعميم لا الكل الافرادي ولا المجموعي قوله يعني
اصلها ملت الى آخره املت الكتاب واملته لغتان جيدتان جاء بهما
القرآن واستملت الكتاب سألته ان يمليه عليّ قوله قلبت اللام
الاخيرة ياء وان قيل لم خص اللام الثانية ولم خص بالياء قلنا لان الثقل
نشأ منها ولان للام الفعل هو المحل للتغييرات والابدال نوع من التغيير وان
الياء اقرب الحروف الى اللام فمن ثم خص قوله نحو تقضي البازي التقضض
النزول قال الجوهري يستعمل في التقضض تفعل الا مبدلا قالوا تقضى
واستشقلوا ثلث ضادات فابدلوا من احديهن ياء كما قالوا تظنى من
الظن وحييت بالخير واصبيت به اي ابتنيت واللعاعي نبت ناعم
في اول ما يبدو ويقال لعت الارض بلع العاعا اذا انبتها فاذا اردت
انك تناولتها قلت تلعيتها واصلها تلعتها فكرهوا ثلث عينات فابدلوا
الاخيرة ياء وقال ابو عمر واللعاعة الكلا المتغيف رعي اول ربيع وهدجت
الحجر فتوهدوجته فتدحرج صهصهت ارملت له صاري اسكت قوله
مسا السماء الى آخره قال القاضي في قوله تعالى لمن مسنا النار المس ايضا
الشيء بالشيرة بحيث يأثير الملامسة به وقال الزمخشري في قوله تعالى يتمسهم العذاب
جعل العذاب ماسا كانه حي يفعل به ما يريد من الالام وناقش الشارح فيه بان
المس من خواص الاجساد وانما يتلاقى الجسمان من غير واسطة فحينئذ اما ان يقدر الارادة
او يقال عبر بالفعل عن ارادته كما يعبر به عن مقارنته عن القدرة عليه وكما يعبر بالارادة
عن الفعل واصل ذلك اقامة السبب مقام المسبب وبالعكس ليصح قوله فلما من قال
يقال اصاب من باب فهم فيهم والسماء على ما ذكره القاضي اسم جنس يقع
على الواحد والمتعدد كالدينار والدرهم وقيل جمع سماوة وقال صاحب غرر
التفاسير السماء جمع سموات وهي سماوة كجراوة وجرارات وقال الخليل
الفارسي المحققون على ان الاسماء المطلقة للارض مؤنثة للماغير ولهذا وجدوا
منقطرة في قوله تعالى السماء منفطر بوجوه منها انه بمعنى ذات انفطار وليس

بحرف على التبعيض
لفظة كل للتكثير دون
التسوير
ان كل شجر ناز
لا شجر العناب
السماء جمع سماوة

بمعنى اسم الفاعل وجمعها سموات لا غير واما السماء بمعنى المطر فمذكر وتؤنث والاغلب
انها تؤنث والجمع في العلمة على اسمية وفي الكثرة تسمون بوزن فعول والجمع على
سموات ثم قال ما حفظ هذا ولا التفت الى ما ذكره الجوهري من ان السماء على المعنى
الاول يذكر ويؤنث ويجمع على اسمية وسموات وفي المختصر السماء كل ما علاك
والظلك وسقف البيت سماء وسمت سماء لانها سميت
وعلت واصر بقمتين وتهلان بفتح التاء المثلثة اسما جبل وبهوس من بهوس يبهوس
كرمى يرمى هو تا بفتح الهاء وكسر الواو وتشديد الياء سقط وتضم الهاء القصد
الى الاعلى قوله خلا ان العناق من المطايا الى اخره وقيل قنا تزيد لحوق وبات يسرى
بصير بالدجى هاد عموس خلا ان العناق من المطايا الى اخره قائمة آنوز بيده الطاى
بصف اسدا يقصد صيد الهام وبات بكون بمعنى صار والاقتران حضور الجملة بالليل
وبمعنى عرس وقال الخليل البيتوتة دخولك في الليل وكونك فيه بنوم وغيره الا ترى
انك تقول بت ارعى النجوم معناه انظر اليها ومن قال بت بمعنى نمت فقد اخطاء حكى
ان رجلا سقيم الاعتقاد اسمع قول النبي عليه الصلوة والسلام لا يدرى اين
باتت يده فقال انا ادرى اين بيت يدى فلما نام من الليلة الثانية و
استيقظ كان يده في دبره الكوع وادلج سار من اول الليل والاسم الدلج
بفتحتين والدلجة والدلجة كالخرقة والضربة وادلج بتشديد الدال سار
من اخره والاسم ايضا الدلجة والدلجة وسرى يسرى بالكسر بالغم وسرى بالفتح وادلج
ايضا سار ليلا كان في كله او في بعضه وما الف لغة الحجاز والدلج على ما نص
عليه في الجمل والاساس سير الليل كله قال في شرح المفتاح الشريفي فان الدلج
هو السير في بعض الليل والسرى هو السير في كله ليس بذلك والبصير عند
الضرير الذي هو ذاهب وقيل من يبصر به بصارة بمعنى على والدجى
جمع دجية وهي الظلمة والهادي من الهداية بمعنى الرشاد ضد الغي بمعنى
الضلال والخبية ايضا وعرف الهداية الزمخشري بالدلالة الموصلة الى المطلوب
وعرفها الامام الرازي بالدلالة على ما يوصل الى المطلوب او وصل اليه بالفعل

او لا لكن الاستعمال في الدلالة الموصلة اكثر ولذا عرفها المعتزلون من مشايخ اهل
السنة بخلق الاهتداء واستدل الزمخشري في الكشاف على ما قاله بوجوه لطيفة
واعترض عليه الرازي ودفع اعتراضاته بعض الفضلاء وبعضهم دفع ودفعها
لم ار وما اراد ما جدوى لكونها مدافعة ودعوى وغموس بالغين المعجمة واليمين
المهلة بمعنى شديد الغور وخلا يكون حرفا جارا للمستثنى فتحل موضعه
نصب على تمام الكلام وقيل بتعلق بما قبله من فعل او شبهه على قياس الحرف
الجر وقيل بهما في موضع نصب ان كان موجبا وبدل ان كان منفيا وصوب
الاول صاحب المغني لانه لا يوصل معنى الافعال الا الاسماء بل يزيل معناها عما
هي شبه في عدم التعدية الحرف الزايد ولانه بمنزلة الا وهي متعلقة وعند بعض
النحاة هو مصدر مضاف اذا جرما بعده ويكون خلا مستعدا ما صاله وان كان لازما
في الاصل من خلا المكان لتضمنه معنى المجاوزة ولذا استثنى به وان لم يكن تعيا ولا استثنى
به الا اذا كان متصلا وما عليه ضمير عائد الى مصدر الفعل المتقدم عليه او اسم فاعله
او البعض المفهوم من الاسم العام والجملة مستأنفة او حالية وقد محذوفة على
خلاف ذلك وما خلا لا يكون ما بعده الا النصب لان ما المصدرية تعاين الفعلية
وموضعه نصب على الحال عند السيرافي كالمصدر الصريح في ارسلها العراك وقيل
على الظرف لنيابتها عن الوقت وقال ابن جروف على الاستثناء كانتصاب غير
في ما هو غير زيد واجاز الجرمي الاخفش الكسائي والفارسي وابن جني والجرمي
والربعي على زيادة ما ورد عليهم بان الحرف لا يزاد اولا واجيب بانه من تتمة
الاول بان لا يزاد اولا في قوله تعالى لا اقسم ورد عليهم ايضا بانهم قالوا ايقاس
فاسد لا ما يزاد قبل الجار والمجرور بل بعده نحو عما قليل فمارحمة وان سماع شاذ
لا يقاس عليه والعناق بكسر العين جمع عنيق وهو الكريم والخيار من كل شئ والمطايا
جمع مطية وهي الابل سميت بها لانها تركب مطايا اي ظهرها وقيل لانها
تمطو في السير اي تمد وهي تذكر وتؤنث اصلها مطيوة اجتمعت الواو والياء
وسبقت احديهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت وقال في لباب التفاسير

هي ضمير الجمع القليل وهي وهما ضمير الجمع الكثير وقال في الكواشي ورما عكسوه وذكر
الشارح في شرح الكشاف وقال في الكواشي الواو تقول العرب فيما بين الثلثة
الى العشرة فيهن وما جاوز ذلك فيها يكنى عن جميع العلة كما يكنى عن جماعة الاناث
وجمع الكثرة كما يكنى عن الواحد المؤنث وشوس بالشين جمع اشوس بالشين
المعجمة المتقدمة والسين المهملة المتأخرة وهو المتكبر الذي ينظر بمؤخر عينه
قوله ما كثر من ان يحصى قيل عليه ان ما بعده مما لا يصلح ان يكون مفضلا عليه
اذ ليس سائر كما مر قبلها في المعنى اعني الكثرة واجيب ان كلمة من متعلقة بما
يتضمنه اسم التفضيل ارتباعدة من الاحصاء ورد بان كلمة من اذا كان
تفضيلية فقد استعمل افعل التفضيل مرادا به المعنى اكثر مما يمكن ان لا يحصى الا
ان تسامح في العبارة اعتمادا على ظهور المراد اذ ظهر بهذا الكلام المعنى المقصود
وان اريد تصوير التقدير قيل اكثر من متعلق الاحصاء ورد الرد بان
للمجيب ان يقول ان التفضيل في معنى فعل مفيد للزيادة وهو تباعد يتعالى او ترقى
ونحوه على سبيل المجاز فلا يلزم ما ذكره وبان ضمير يحصى عائد الى الاله ال
قطعا فالقول بان هذا الضمير عائد الى ما ليس بمذكور مع القول بحذف المضاف
مع بعض العلة مما لا وجه له وبهذا علم حال ما يقال في الجواب من انه محمول
على حذف المضاف اي فكان وفيه بعد وبان من التفضيل يحتمل ان يحذف وما
كما في بعض السر واخفى وقال محمد بن مسعود في كتاب البديع ان لفظ الذرء
المصدرية بتعاريفان فيقع الذر مصدرية على ما قاله يونس والفراء وابو
علي الفارسي وارتضاه ابن حوف وابن مالك وحملوا منه قوله تعالى وذلك
الذي يبشر الله عباده وقوله وخضتم كالذي خاضوا ويقع ان بمعنى
الذي كقولهم زيدا عقل من ان يكذب اي من الذي يكذب فعلى هذا لا
يرد شيء فيما ذكر وفي امثاله ورد صاحب المغني هذا القول بانا لم نعرف
ما مثل به مردود بانه لا يلزم من عدم العلم بمثل قول عدم قائله وفي عدم
قائله فيما مضى عدم صحته وقد رد صاحب المغني امثاله بان يكون في

في الكلام تأويل على تأويل فيقول ان والفعل بالمصدر وقول المصدر بالوصف
كما في قوله تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى اي التقدير ما كان مفتريا وفي
شرح الكشاف للشارح ان هذا اقيد حدا واما كثرة صيغة المصدر وان كان
بمعنى المفعول بواسطة كما قيل في الحكم انه بمعنى المحكوم عليه وبه وفي القرآن انه بمعنى ما
يراهن عليه والنضال بمعنى ما يناضل عليه وفي قوله تعالى ثم يعود فيما قالوا
انه بمعنى يعودون للمقول فيهن وهذا مجاز شايع للاحتاج الى نقل في احاده وما
افعل ضمن معنى ابعد فمن المذكورة ليست بجارة للمفضول بل متعلقة بما فعل
لما تضمنه من معنى البعد للملابسة من معنى الوضع والمفضل عليه متروك ابدا مع افعل
هذا القصد التعميم وهذا قريب مما ذكره الرازي قوله ومن حق الرمز على ما ذكره
البعض ورد اشارة بنحو يد او رأس واصله التحرك ومنه الرموز للحركة على ما ذكره
السكاكي ان تشير الى قريب منك على سبيل الخفية فما في شرح الشارح ومن شرح المفتاح
للشريف حيث قال على ما في محقق الصحاح الرمز الاشارة بالشفة او الحاجب
مما يهام اختصاص الرمز بها ليس على ما ينبغي ثم ما ذكره السكاكي حيث قال وان كانت
الكناية ذات مسافة قريبة مع نوع من الخفاء كان الطلاق اسم الرمز عليها مناسبا
وان كانت مع نوع الخفاء وكان الطلاق الايماء والاشارة عليها مناسبا
يأتي ما في حواشي المطول لحسن الفناري حيث قال الايماء الاشارة الخفية
مطلقا وقد يستعمل فيما يكون الجنس الكلام وبا ذكر من اعتبار الخفاء
في الرمز عرفت ان قول الشارح رمز خفي اما على التجريد في الاول او
التخصيص قوله وكان الاول ان يقال الا فوه فان قيل قد تعبر غير حرف
علة كما في ما در وشالي وساور والاصل صعاوع وثعالب وساوس
مثلا ملاسناة الافعال لكن كلامه في تفسير السالم حيث قال قد الحروف فالاصلية
لم يدخل ما ابدل احد حروفه الصحيحة حرف علة او يفيد القوم قوله مثال اذ عمت
اللجام الفرس الظاهر ان نصب الفرس بنزع الخافض يدل عليه قوله او عمت

الثوب في الوعاء قال بعضهم في مثله ولما قاعدة من الاول ان حذف حرف الجر وينصب اما للنصب مقام الجار كما في الله لافعلن والثانية ان الفعل اذا تعدى بحرف الجر ينزع الحرف ويتعدى بنفسه كما في قوله واختار موسى قومه وقال ابن المجيد في شرح انوار التنزيل ان النصب بعد حذف الخافض علامة المفعول به لان حرف الجر انما تدخل الاسماء لافضاء معاني الافعال اليها فتكون تلك الاسماء معاعيل لتلك الافعال منصوبة المحل لعدم ظهور النصب فيها لقطا لضرورة وجود اثار تلك الحروف ولما حذف مانع ظهور نصبها الحق عادت منصوبات على المفعولية وقال مولانا حسن الفناري في حواشي التلويح الناصب في صورة نزع الخافض هو الفعل المذكور فانه من جملة الامور التي يتقدر بها الفعل العامل كما صرح به في اللب فكانه يتقدر بعد اسقاط الجار لتقوى معناه انتهى فاسناد النصب الى نزع الخافض اسناد الى الشرط بمعنى يشترط وجوده لوجوده المحلي ونزعه لظهوره قوله من عبارات الكوفيين المنسوبين الى الكوفة وهي في الاصل الرملة وبها سميت الكوفة قال النووي في تهذيب الاسماء الكوفة البلدة المعروفة ودار الفضل واهله حصرها عمر بن الخطاب وسميت كوفة الجند لان جند كسر كالها قوله من عبارات البصريين اي المنسوبين الى البصرة وهي في الاصل حجارة رخوة الى البياض ما هو وبها سميت البصرة وهي مثلثة الباء حكاها الازهري وغيره افصحها الفتح والبصرتان البصرة والكوفة بناها عتبة بن غزوان في خلافة عمر سنة سبع عشرة ويقال لها قبة الاسلام وخزانة العرب لم يعبد صنم قط بارضها وهي اقوم البلاد قبلة ذكره في نجم الوهاج قوله والغرض من الادغام الخ قوله رعاية للثقل حتى لما فيه من العود الى حرف بعد النطق قال بعض الفضلاء التباعد المشروط بين الحرفين يجعل اللفظ بهما بمنزلة الوقفة فلذلك اجيز الابدال والتقارب المشروط يجعل اللفظ بهما بمنزلة حجلان المقيد وشبهه بعضهم باعادة الحديث مرتين وكل

ذلك

ذلك مستكره بل اذا كرر طعام واحد التذب النفس بلذته وكرهته فكيف بما عليه فيه كلفة العمل اذا رجع اليه بعينه ولذلك صارت الحروف المتباعد المخارج احسن في التاليف واسهل حما قربت مخارجه قوله لا يقال ان قوله ان اسكن ولو وصل تسكن ملفوظا ومدرج رباعيا مجهولا يرد شيء لان المعنى في الادغام ليكون الحرف الاول اعم من ان يكون ساكنا بسكونك او بسكون في نفسه واوراجه في الفاء قوله بالطريق الاول قال علاء الدين البسطامي في شرحه المطول والاعتذار بالاولوية غير معتبر في التعريفات قطعا كما قال الشارح في المطول والاعتذار بانه ترك التقييد كقوله في الظاهر في تعريف الحقيقة مع كونه مرادا معتادا على انه يفهم مما ذكر في تعريف المجاز اولا مما يلتفت اليه في التعريفات قوله اعني مصدرا اشارة الى ان نصب مصدر بفعل محذوف ويجوز ان يكون بالمجانسة على قول من اجاز وقوع المال من المضاف اليه مطلقا قوله والضابط انه يجب في كل فعل الى آخره فان قيل يشكل بهذا الضابط نحو قول وصيي واقتتل وتنزل وتتباعد فان كلا منها فيه اجتمع فيه حرفان متجانسان لم يقع بينهما ما صل والثاني متحرك واجيب الاول بانه لو ادغم التبس المجهول قول وعن الثاني بانه لو ادغم يلزم ضم الباء في مضارعه وهو مرفوض عن غيرها بانه لو نقل حركة الباء الى الفاء وادغم الباء في الباء سقط همزة الوصل ويقال قتل يقتتل بالماضي للتفعيل ولو اسكن الباء الاولى تنتزل وادغم في الثانية احتيج الى همزة الوصل ويقال اقتتل يقتتل بمضارع تنتزل لاحتمال ان يكون الهمزة للاستفهام ولكن الوادغم في تتباع التبس المضارع بالماضي لاحتمال الهمزة للاستفهام وقال قيل جواز الادغام فيها يستلزم جواز الالتباس فينبغي ان لا يجوز كما لا يجب ملتبا جوازه لا يستلزم الا جواز الالتباس وقوعه يستلزم وجوبه وهو اقبح وضعه لانهم حرصوا بان اللبس في الفعل لا يقع في الادغام لانه يرتفع في بعض الصور باتصال الضمير المرفوع وفي البعض بالمضارع وفي البعض بصيغة الامر مما انه لم يجتمع اللبس في تنتزل وتتباعد لفظا والاولى ان يقال على ان في الفعل

وشرحه لابن الحاجب لم يجب الادغام في افتعل لان التاء الاولى زائدة في حكم
الانفصال لان تاء الافتعال لازمة وقع ما بعدها فخرج احترزنا فهي شبيهة بقوله
بعت ذلك ولم يجب في تتنزل وتتباعد لانه لو ادغم احتيج الى همزة الوصل ولا
يجوز ادخالها على المضارع نص عليه في شرح الشافية **قوله** اذا كثر ضبابها
الضباب جمع ضبابة وهي سحابة تغشى الارض كالدخان **قوله** اني اعود
لاقوام وان حسوا اوله مهلا اعاذل قد جربت من خلقي اني الخ المهل بفتحتين
التؤدة وفي المغرب بالسكون التؤدة والترفق وبالتحريك التقدم قوله
مهلا يا رجل وكذا الاثنين والجمع المؤنث بلفظ امهل وقيل انه منصوب على
المصدر والهمزة حرف نداء ورجال اسم امرأة اصلها عازلة زجرت والخبرة
الاختبار في المختصر الجيد بفتح الراء الذي قد جربت الامور واحكمته فان كسرت
الراء جعلته فاعلا الا ان العرب تكلمت به بالفتح وقال ابن السيدة المجرب
الذي اختبر ما عنده والخلق بضم الخاء قال بعضهم لا يمكن تغييره ان خيرا وان
شرا وقال بعضهم يمكن تغييره لما روي عنه عليه الصلوة والسلام حسنوا
اخلاقكم بلوم يمكن لما امر به والحق ان اصل الخلق لا يستطيع احد تغييره
واما توشحه واكماله فقد يمكن ذكره في شرح البردة والجود السخاء والاقوام
جمع قوم وجمع الجمع اقاوم والقوم اسم لجماعة الرجال خاصة فاللفظ مفرد
بدليل انه يثنى ويجمع ويوحد الضمير العائد اليه ذكره في التلويح ولا يرد
النصوا حيات لان الدليل يجمع كونه مثنى ومجموعا ولا زائدا جاز ما هان
لانه شاذ والدليل يجمع الامور النكرة وتذكر وتؤنث لانه اسم للجمع
التي لا واحد لها من لفظها اذا كان للامبيين تذكر وتؤنث وربما دخل
فيه التاء بالتبع ذكر في المختصر في المجمل القوم جماعة الرجال خاصة واحد القوم
امرأة وذكر صاحب الكشاف في تفسير سورة الحجرات القوم الرجال خاصة لان
القوام بامور النساء وهو في الاصل جمع قائم كصوم وزوم وفي جمع صائم وزائم
ونسبته بالمصدر والشارح لعقوله عن هذا التفصيل قال التلويح والتحقيق

ان القوم في الاصل مصدر قام فوصف به غلب على الرجال خاصة لقيامهم
بامور النساء ذكره في الصحاح وينبغي ان يكون هذا تاويل ما قال ان قوما
جمع قائم كصوم جمع صائم والا فقعل ليس من بابه جمع تقول ضن بالشيء يضن
ضنا بالكسر وضنانة بالفتح اذا بخل به من باب علم وقال الفراء هو لغة من باب
حسب **قوله** او ممتنع قد ذكر في اوائل الكتاب ان المراد بالامتناع في استعمالات
الادباء ما هو في مقابلة التحقيق والوجود **قوله** والادغام جائز فان قيل ان حرف
الثاني واجب الادغام المتنازع عليه **قوله** لغة الحجازيين اراد بهم النسوبين الى الحجاز وهو
مكة والمدينة واليمامة وقراها والطايف مع واديها وهو موج من قرى مكة وخيبر
من قرى المدينة وفي الوسيط وفي النهاية للشافعية في بعض الكتب تصحيف اليمامة
بالتهامة قال ابن الصلاح وهو غلط لان تهامة لا تدخلها الالف واللام واليمامة
يلزمها الالف واللام وسمي الحجاز حجازا لانه حجز بين تهامة ونجد وقيل لاحتجازه
بالحرة الخمس وهي حرة واقم حرة راجل ليلى وحرة بني سليم وحرة النار
وحرة بدر والحرة ارض ذات حجارة سود ولحرة كانها احترقت بالنار
وجمعها حرار بالكسر وحران وحروان وجمعوها بالواو والنون واليمامة مدينة
بقرب اليمن على اربع مراحل من مكة ومرحلتين من الطايف وقيل سميت باسم
جارية زرقاء كانت ترى الراكب من مسيرة ثلثة ايام وكانت تسكنها
في النجم الوهاج **قوله** ومن يك حذف نون تشبيها بحرف العلة قال
بعضهم شبه بها في امتداد الصوت وقال الرضي النون شابهة بالواو في الغنة و
قيل تشبيها بالتنوين وقال اخرون تحقيقا للكثرة الاستعمال كما ذكره الشارح
في بحث اللفيف المفروق حتى لا يجوز ان يحذف من نظايره مثل لم يبن ولم يحن
ولم يعن ونحوها وحتى كثرة الاستعمال انهم يعبرون بكاد ويكون عن كل الافعال
فيقولون كاد زيد يقوم وكاد يجلس وذكره في شرح المنظومة قال وصلت
ساكنا رقت النون ولا يجوز سيبويه سقوط النون عند ملاقات ساكن و
اجازه يونس وهو قليل ذكره في شرح الالفية وقدم في بحث المضارع والفصل

الزيادة وكل عطية لا يلزم من يعطى يقال له فضل وانحل بالضم وبالفتح وبتحتانى
ضد الجود وبخل بكذا من باب فهم وطرب وبخلا ايضا بالضم فهو باخل وبخيل والمنة
من يك صاحب فضل وبخل بتفضل على قومه ينبغى ان يستغنى عنه وينبغى ان
يتم تقى هنا مائدة وهى ان جماعة منهم المبرد وابو على الفارسى وابن جنى و
الجرجانى وابن برهان والسلوبين ذهبوا الى ان الفعل الناقص لا يدل على الحدث
ولا يكون له مصدر ولهذا سمى ناقصا وجعل الخبر عوضا عنه ولذا لا يحذف ولا يستثنى
الظرف والجار والمجرور ولا تتصل صلة للحروف المصدرية ولا يحكى منه الحال ولا يدخل
على خبر لام كى لدلالته على المفعول له فلا يقال كان ليقوم زيد وفى قوله تع وما كان الله ليذر
المؤمنين الخبر محذوف وقال ابن هشام فى المغنى والصحيح ان الافعال الناقصة
كلها دالة على الحدث الا ليس وتثبت به الاحكام المذكورة فسميتها ناقصة لعدم
دلالتها بالوقوع وقد نقض الشارح واشار صاحب الكشاف فى تفسير قوله تعالى فاذ وقو
ما كنتم تكنزون حيث قال او ويل كونكم كانزين الا ان كان الناقصة يصح صلة
لما المصدرية وان الكون يصلح مصدرا لها لا كما وقع فى بعض كتب النحو انه لا مصدر
له لا ساماة فلا وجه لما قاله ابن الحاجب فى تفسير قوله تعالى كيف يكون للمشركين الاية فان الحال
الناقصة لا يتعلق بها الجار ولما قاله ابو البقاء فى قوله تعالى ما كانوا ليكذبون ان ما مصدرية
وصلتها يكذبون وقد استدل بمشى المتعلق بقوله تعالى اكان للناس عجبا ان
اوحينا لان اللام لا يتعلق بعجبا لانه مصدر متأخر لا باوحينا لفساد المعنى
ولانه صلته لان واعترض عليه بان المصدر الذى ليس فى التقدير حرف
موصول وصلته لا يمنع التقديم عليه وبانه يتوسع فى الظروف ما لا يتوسع
فى غيره وبانه يجوز تعلقه المحذوف هو حال من عجبا على حد قوله لغزة موحشا
طلل قوله بنى تميم الاس من الساء لانه مبنى ابيه وكذلك ينسب المصنوع الى
الصانع فقال ابو الفتح ونسبت فكر قوله وفيه نظر والجواب ان المراد
بالادغام الاسكان من ذكر الكل وارادة الجزء وذلك شائع فالمعنى لان الادغام
اذ اسكان الاول موقوف على تحريك الثانى لا انه اذا كان كذلك وهذا معلوم وهو

ای تحرک الثانی موقوف علی الاحکام ای علی اسکان الاول لئلا یتوالی الحرکات
فیلزم الدور فی حاصله ثم الملزوم وهو الادغام اللازم وهو الاسکان قوله لا یندرج
فی الواحد والواحدة فیه انه یندرج فیه الواحدة بطریق التغلیب او بطریق الدلالة
لان علة جواز الادغام فی الواحد عند دخول الجازم وسکون اخره فالواحدة الثانیة
کذلک ولک ان تقول المراد من فعل الواحد لفظه فیکون علما والعلم یصح تاویله بالصفة
المشتهرة بسماه بها کما عرف فی رب حاتم وللکل فرعون موسی حیث قالوا رب جواد
ولکل جبار عادل ماهر فیکون المعنی والادغام جائز فیما یسکن اخره اذا دخل الجازم
قوله لا یندرج فیه حینئذ فعل الواحدة الحاملة فیه ان الاضافة للعهد والمعهود الکلمات
المحمة قوله اللهم الا ان یقال اصله عند البصریین یا الله حذف الیاء وعوض عنها المیم
انما یکون فی محل النقلة وهی هو عامل والله تعالی متعال عن ذلک والثانیة ان حقیقة
النداء طلب الاقبال وهی فی حقه تعالی محال والسرة تشدید المیم هو انه عوض عن حرف النداء
او ضمه توقف للوقف بالکلمة اذ الاول من حروف المعانی والثانی من المعانی واخرت المیم
تبرکا بالابتداء باسم الله وعند الکوفیین اصله یا الله امنا بالخیر ان اقصد ما فحذف حرف
بعد الضم ووقف النداء ما تصلت المیم المشددة باسم الله فاشتد جا وصار الکلمة واحدة
ولا یجوز الجمع بینهما الا للضرورة الشعر کقوله غفرت او عذبت یا اللهما ویجوز ان
یوصل کقول الاعشی وما علیک ان تقول کلما سبحت او صلیت یا اللهما قوله
ویجوز ان یکون الالف فیه للاطلاق وزادوا میما من جنس ما فی اخر الکلمة وهی المیم
لضرورة الشعر واختلف فی جواز وصفه فمنعه سیبویه لا یجوز لان المیم کلمة برأسها فلا
وصف یکون المیم ما صله فتقول اللهم مالک الملک تقدیره عنده یا مالک الملک قال
المطرز یشتمل فی الدعاء وقد یجی جواب الاستفهام قبل لا وقوعه کثیرا من ذلک ما قرأت
من حدیث عمر بن سعد وقد ناداه رسول عمر وقال له ترکت امیر المؤمنین خلفا صالحا وهو
یترکک السلام فقال ویلک لعله استأثر نفسه قال اللهم لا فقال لعله فعل کذا قال
اللهم لا فی حدیث طویل وکان المتکلم قصد اثبات الجواب منفیا عابدکر الله عز وجل
لیکون ابلغ واوقع فی نفس السامع الخ ونبهم انه علی تباین من ارادته وبصیرة فی اثبات

قد فصل فقه في عوض من اقبل على الله ليجيب فيما سأله مثلا وشك ان من كان حاله
هذه لا يتكلم الا بما هو صدق ويقين وحق مبين وقد يؤتى بها قبل الا اذا كان
المستثنى عزيزا نادرا وكان قصدهم بذلك الاستظهار نشبثة الله تعالى
في اثباته كونه وجوده ابدا ما بانه بلغ في الندرة حد الشذوذ وهذا كثير في
كلام الفصحاء او لنفي الاتم والخطاء الحاصل بنفي الكل او اثباته والواقع خلافه
نحو جاءني زيد او جاءني القوم الا زيدا فجاءه لا تؤاخذني بارب فان كلامي
الاول غير تام بل يحتاج الى المستثنى او لتأكيد كلام عند المستمع فكانه قال اياها
المستمع اني اعوذ اليه يستشهد على كلامي انه حق استشاد لا صدق فوله
لا يخلو عن تعسف السف والتعسف والاعتساف الاخذ على غير الطريق قوله
كبعض الشئ وعليه في المختصر عضه وبه وعليه فقصرة فيها ليس على ما ينبغي وقول
المفتاح ولا بعض فيه بضرس قاطع من قبيل يخرج من دواعيها يقتضي بعض نزل
المتعدي منزلة اللازم للمبالغة نحو فلان يعطي ويمنع ثم عدي كما يعدي اللازم
والفعل كما ينزل منزلة اللازم بقطع النظر عن المفعول فلا وكذلك كذلك نزلنا
منزلة بقطع النظر عن المفعول بواسطة ذكره في شرح المفتاح الشريفي قوله الساكن
اذا حرك حرك بالكسر اعلم ان الحركة والسكون بالمعنى المشهور مختصان بالاجسام
وان المراد بحركة الحرف كونه بحيث يمكن ان يتلفظ بعده بامد من المدات الثلث و
بسكونه كونه بحيث لا يمكن فيه ذلك وذكر الشريف في شرح الكشاف قوله لما بين الكسر
والسكون من التناقي يقال تناقى زيد وعمر واذا اتخذ كل منهما صاحبا خاصا وفي
باب التفاعل والاخوة تستعمل في النسب وفي المشابهة والمشاركة
في امر ما ووجه التناقي ان الكسر لقلته يناسب العدم وهو السكون وقال
الشريف في شرح الكشاف الكثرة اخت السكون في الخروج بمعنى ان الحرف الساكن و
المتحرك بالكسرة قريبان في الاداء ورفع الصوت بهما قوله ولكنه ان تقول الكسر
فلم يقرب لمناسبة العاص قال صاحب القواعد والفوائد الوجه تتبع الحرف الحرف
والكلمة الكلمة اما ما قبله فلما بعده واما ما بعده لما قبله كما قرئ قوله طائفة الثلث

بكسر الهمزة اتباعا للام المكسورة قبلها والميم المكسورة بعدها وقد قرئ بضم الهمزة
شذوذا بكسر الدال اتباعا للكسرة للكسرة اللام في الله والحمد لله بضم اللام اتباعا لضم الدال
في الحمد من قبيل اتباع الجر على الجوار كقوله ان عرجي ضبت خوب حقق حرف
اتباعا للقفت وهو صفة لجحر وقال الفاضي في انوار التنزيل وهو كثير في القرآن
والشعر وليس بباب في ذلك وقال ابن هشام في مغني اللبيب القاعدة الغالبة
ان الشئ يعطى حكم الشئ اذا جاوره ثم قال والذي عليه المحققون انا خفض الجوار
يكون في النعت قليلا وفي التأكيد نادرا او لا يكون في النسوة لان العاطف هو الجاور
ثم قال الكشميري السيالكوتي وابن حجي الخفض على الجوار وتأولا البيت المذكور وذكر ابن
مالك في شرح عمدته ان الواو تفيد جواز العطف على الجوار خاصة وجوزه صاحب
الكشاف وصاحب الغرائب والقاضي البيضاوي ثم قال صاحب القواعد والفوائد
وشرح الخفض على الجوار ان لا يقع في محل الاشتباه كما قال جاء غلام امرأة عاقل بالجر
على جوار امرأة وجارية رجل عاقلة على جوار رجل ان اثبات التاء وحذفها يغني
التباس ولو قيل جاء غلام رجل عاقل بالجر صفة للغلام لم يجز لوقوعه في محل الاشتباه
وما قيل في ارجلكم بالجر من انه عطف على امسحوا برؤسكم لمجاورة رؤسكم ردة ابو عبيدة
لوقوعه في محل الاشتباه وقال صاحب الكشاف في تفسير سورة البراءة وقرئ و
رسوله بالجر لوقوعه في جوار المجرور ومن المشركين ورد عليه بانه قد علم من قوله في قوله تعالى
وامسحوا برؤسكم وارجلكم وفي مواضع اخر كثيرة ان قاعدة العطف على الجوار اكتب به
المعطوف عليه بعض مساغ ولا يجوز ذلك ههنا ثم قال ابو عبيدة المسح هو المس
والغسل جميعا فالنسبة الى الرأس مس والى الرجل غسل كقولك ان الله وملائكته
يصلون على النبي الآية ما الصلوة من الله تعالى رحمة ومن الملائكة استغفار ودليل
تبيين المسح بمعنى المس في الرأس وبمعنى الغسل في الرجل فعل النبي عليه الصلوة
والسلام والصحابة والتابعين وقال صاحب مغني اللبيب الصلوب عند ان الصلوة
لغة بمعنى واحد وهو العطف وذا بالنسبة الى الله تعالى الرحمة والى الملائكة الاستغفار
والى الادميين دعاء بعضهم لبعض واما ما قيل من قوله تعالى انا الله وملائكته يصلون

في قراءة من رفع محمول عند البصريين على الحذف من الاول لدلالة الثاني عليه والتقدير
المذكورة بمعنى الاستغفار والمحذوفة بمعنى الرحمة فبعيد من وجهات الاول اقتضاؤه الاشتراك
والاصل عدمه حتى ان قوما نفوه ثم المشتول له يقولون نعني عارضة غيره مما يخالفه
الاصل كالمجاز مقدم عليه والثانية لا نعرف في العربية فعلا واحدا يختلف معناه
باختلاف المسند اليه اذا كان الاسناد حقيقيا والثالثة ان الرحمة فعلها سعد والصفة
فعلها لازم والاجسن تفسير اللازم بالمتعدي والرابعة انه لو قيل كان صلى الله
عليه وسلم دعا عليه انعكس الكيف وحق التراديف صحة حمول كل منهما محل الاخر
واعترض الدماميني بان ذلك معروف يقال ارض الرجل وارض الجمع
فالاسناد حقيقي في الموضعين والفعل واحد واختلف معناه باختلاف المسند اليه
لان معناه عند اسناده الى الرجل ارعد اوزكم وعند اسناده الى الجمع منع اكلت
الارضة وهي دويبة تاكل الخشب ومنه كناه مثلثة وهمزة ان اسندته الى الذي
اللبن كان معناه ارتفع فوق الماء وصعاء الماء مخففة وان اسندته الى النبت
كان معناه طلع او غلظ وطال والتفت وان اسندته الى شيء من الماشية كان معناه
سمن ومثله كثير ثم قال يجب صحة اقامة كل من المترادفين مقام الاخر فيه ثلثة مذاهب
غير واجب قال الامام وهو الحق واجب بمعنى انه يصح مطلقا وهو اختيار ابن الحاجب
والثالث التفصيل وهو اختيار البيضاوي والهندي قال كلامنه لغة واحدة صح
والا فلا قوله وقوله ارعوى يرعوي واحوى يدل عليه ارعولى عن القبح اذا كف عنه
وتقديره افعول وورزنه افعلل وانما يدغم لسكون الياء ولئلا يلزم ضم الواو في المضارع
او نقول انه اعل قبل النقل الى الادغام فانقلب لانه لو قوعها خامسة في الماضي ولانا
ما قبلها في المضارع وزوال مقتضى الادغام وكذا في احوار وهو من الحوة وهي حمرة
تضرب الى السواد واصل احواوي احواو وكان اصل ارعوى ارعوو وتطرفت
الواو وما قبلها غير مضموم فانقلب ثم قلبت الياء الفا ثم حركت وانفتح ما قبلها وجاز
الادغام والاظهار فالمصدر احواوى فمن قال احويا ولم يدغم فقياسه فعلا
ومن قال احوياء وادغم فانه اجتمعت الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون فقيا

قوله لانه الاصل في الحركة اي كون ذلك الحرف الذي انعقد
وطبيعتها وجدت منها لانها لا تتوصل الى التلفظ باي كان الثاني من اي كانين الا كسرة
خفيفة خفيفة على الحرف الاول يحس بها عند الامتحان والتفطن كما في بشر وشرب الوفي
وان كان الكسر من جنسيتها وهو بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع فان وجب الضم او غير الكسرة
فتلك لعارض اقتضى وجوب غير الكسر او اختياره او جوازه كوجوب الضم في ثم الجمع اذا لم يكن
بعد الهاء التي تكون بعد ياء نحو عليهم اليوم او بعد كسرة نحو بهم اليوم فانهم من يضم وهاء
من يكسر وقد مر ان اصله منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الاصلية وكما اختيار الضم
في الم الله وهو مذهب سيبويه والجمهور من طلامهم وجاز الاخفش الكسر قياسا
وقرأ به عمرو بن عبيد الله لكن القواعد لم يقبله وكجواز الضم اذا كان بعد الثاني الذي كانت
ضمة اصلية في كلمة ان كان الثاني نحو قالت اخرج وقالت اغزى فان بعد ان كان
الثاني واوا هو الهاء والنون ضمة اصلية لان اصل اغزى اغزوى بخلاف ان امرأ لان
ضمة الراء غير اصلية لانها تابعة لضمة الاعراب وبخلاف وقالت ارموا لان ضمة
الميم غير اصلية وبخلاف ان الحكم لان الضمة الفاء وان كانت اصلية لكنها ليست
في كلمة ان كان الثاني وهو لام التعريف وكاختيار الضم نحو اخشوا القوم ومستطعما اهل
حالما كان ان كان الاول والجمع المفتوح ما قبلها اسما كان او حرفا بخلاف نحو لو استطعنا
حالما يكون الواو والجمع فان المختار فيه بالكسر وكوجوب الفتح في نون من مع اللام نحو
سقى الرجل وبكسر على ضعف عكس من ابنك فان الاشهر فيه الكسر وكذا عن الرجل
وبضم فيه على ضعف وقد حكاه الاخفش وجاز في الالتقاء ان كان بين الحاذف
النقل بتحريك الثاني الذي يسكن للوقف من غير نقل حركته في حالة الرفع والجر ولم
يجز في النصب الا على شذوذ للهرب من التقاء ان كنين وان كان منقوصا
وجاز اضربه بتحريك الباء بضمة وجاء دابة وثب به بقلب الالف همزة مفتوحة
هربا منه وان كان على حده بخلاف ناخروني فانه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة
عنها ونقل الضمة عليها مع ضم ما قبلها قوله بمعنى امر الخ طب لان لفظ الامر عند الاطلاق
ينصرف عندهم الى الحاضر قوله ذم المتاخرين امر من الذم ضد المدح والمتاخرين

جمع منزل وهو النهل لبني الموضع الذي يعاود على طريق السفار لان فيه ماء
والدار والمنزلة مثله والمرتبة ايضا وقد يقال المنزل اسم لما يشتمل على بيوت
وصحن مسقف ومطبخ سكنة الرجل بعياله والدار اسم لما يشتمل على بيوت
ومنازل وصحن غير مسقف واللوى اسم موضع والعيش بفتح العين الحياة وانما
يشار به الى العقلاء كما اشار اليه القاضي في تفسير قوله تعالى ان السمع والبصر والفؤاد
كل اولئك حيث قال فاجرأ بها مجرى العقلاء لما كانت مسؤلة عن احوالها شاهدة
على صاحبها او ان اولاء واولئك غلب فيه العقلاء لكنه من حيث انه اسم جمع لذا وامر
بقية التبعيضين جار لغيرهم واستشهد بهذا البيت وقال الكواشي اولئك غالب
لما يفصل والايام جمع يوم وهو المدة من طلوع الشمس الى غروبها ومن طلوع الفجر
الثاني الى غروبها شرعا والوقت لغة ليلا كان او نهارا قليلا كان او كثيرا ذكره
في تفسير الكواشي وقد يعبر عن الشدة باليوم في الاساس وفي المجاز ذكر في ايام
العرب كذا وكذا في وقائعها وفي الحديث للحضر مما الامس للتوبيخ حضروا لما امس
اراد وقعة احد حين بات لا منزلة الطيب من منزلة اللوى والعيش بعد
عيشنا في تلك الايام التي مضين فيها قوله اعدد من الرحمن الاخرة الفضل من
الزيادة وكل عطية لا يلزم من يعطى يقال له فضل والنعمة اليد والصنيعة والمنة ما
انعم به عليك وكذا النعمى بالضم والنعماء بالفتح والمد والنعيم شد يقال فلان واسع النعمة
ان المال كذا في المختصر وذكر في شرح المشكاة النعمة الحالة الحسنة وبناء النعمة بناء الحالة التي
تكون عليها الانسان كالجلسة قال الامام الرازي النعمة عبارة عن المنفعة المعقولة على
جهة الاصلح الى الغير وفي حواشي شرح جمع الجوامع النعمة تطلق على الشيء المنعم به وعلى
الانعام الذي هو ايصاله الى المنعم عليه وفي تفسير الكواشي الانعام ايصال الاصلح
الى سوال بشرط ان يكون ما طعما قليلا يقال انعم فلان على فرسه والقياس اذا ما ملكت
لكنه التفت من الخطاب الى الغيبة والخير ضد الشر قال الراغب الخير ما يرغب فيه الكل
كالعقل مثلا والعدل والفضل والشيء النافع والشر ضده وقيل الخير خيران مطلق
وهو ان يكون مرغوبا فيه بكل حال كالجنة ومقيد وهو ان يكون خيرا لواحد وشرا لآخر

كالمال وقال بعض العلماء لا يقال للمال خير حتى يكون كثيرا قال الله تعالى وانه لحب الخير
لشديد كذا في شرح المشارق الخير حصول الشيء لما من شانه ان يكون كمالا او رياسة ونحوها
والفرق بينه وبين الكمال اعتباري قال الحاصل المناسب من حيث انه خارج من القوة الى
الفعل كمال ومن حيث انه مؤثر خير وفي شرح المنظومة الخير يستعمل بمعنى اكرم وافضل
وانفع الا انه لا يستعمل على وزن افعل وفي شرح المشارق في حديث انهم لاخير منهم اتى
بصيغة افعل مشتقا من خير مبالغة لان خيرا كان مصدرا منبعدا للتفضيل والبيت
من الطويل وصدر المصراع الاول على فعلن والمصراع الثاني خارج عن الوزن قوله
والضمير لزم وجه واحد يعني اذا اتصل بالمجزوم حال الادغام ضمير الغائبة كرر ذا وجب
الفتح لان الهاء حينئذ كان الالف وليست المدغم وما قبل الالف يجب ان يكون
مفتوحا او ضمير الغائب كرر ذا وجب الضم لان الهاء حينئذ قوله على الافصح انما
قال على الافصح لان ما قبل الواو لا يجب ان يكون مضموما قوله وردى رده بالكسر
سمع الاخفش ناسا من بني عقيل يقول رده بالكسر فحينئذ تنقلب الواو ياء اذا
كان ما قبل الهاء مفتوحا مطلقا بيقين الاستكراه لان حكم الهاء ان تكسر وتنقلب الواو
ياء اذا ما قبل الهاء مكسورا نحو به وغلامه وغلط تغلب في جواز الفتح في نحو رده
لكونه ضعيفا لا سماع به قوله واذا اتصل يا المجزوم حال الادغام ساكن غيره
ضمير نحو رد الفتح كما روى عن يونس فقوله فمقتضى الظرف انك من غيره فلا
لعبا بلغت ولا كلما بفتح الصاد كانه ضرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل
ترك على حاله ولم يسمع الضم فيه واما اذا كان الساكن ضمير المجيب الالف مع الفتح
ومع الواو الضم فيه ومع الياء الياء الكسر نحو ردا ردوا ردي للمناسبة قوله
ان تشمر الذيل لتحقيق اتى بنون العظمة لاظهار ملزومها الذي هو فعله من تعظيم الله
له بتاهيله للعلم امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث او بنون المتكلم
مع غيره تواضعا لان فيما ينبئ عنه النون من اسناد الفعل اليه مع غيره اشارة
الى احتقار نفسه عن الاستقلال بالقيام بحق تشمير الذيل للتحقيق وتشمير الذيل
رفعه وهو كناية عن التهيؤ وهو ذكر اللازم وارادة الملزوم مع جواز ارادة اللازم

او لفظ او ليا به لازم معناه مع جواز ارادته معه او شبه التحقيع بالطريق الذي
يسلك فيه استعارة مكنية واثبت التشمير المناسب للطريق المشبه به استعارة
تخييلية **قوله** سميت بذلك لان في شانها وقيل لان التعليل لا يتلفظ الآباها
عند الاتيان ما صاقوا هذه الحروف الى العلة لتلفظ التعليل بها لان من عادتهم اضافة
الشيء الى الشيء بادنى ملابسة وقيل لان هذه الحروف تدخل في جميع انواع الكلمة كالعلة
تدخل في جميع الحيوانات **قوله** ولا تجري فيها ما تجري فيها من التغيرات المطردة الا
كالحذف والقلب والاسكان وعدم البقاء على حال عند تجاورها لما تفاوت من
الحركة وقوله في كثير يتعلق بتجري الثاني **قوله** حرف ابدا اكتفى به عن ذكر اللين لاستلزامه
اياه **قوله** يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا قال الجاربردي
فهو امحمول على هذا التفصيل او تسمية الشيء بما يؤول اليه **قوله** انضغط من ضغطه
زحمه الى حائط ونحوه ومنه ضغطة القبر بالفتح وهي الضغط الشدة والمشقة **قوله** ولانه
لما امتنع المحل قال الشريف الجرجاني في بحث الالتفات من شرح المفتاح المتعارف في جواب
لما هو الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء في جواب لما مع كونه ماضيا لكنه قليل
في الوصف الذي عقد لتقسيم النظر الى الصحيح والفاسد من شرحه للموافق ان جواب لما
بالفاء قليل شبيه بالجواز وقال ابو المكارم الخوارزمي في شرح ديباجة مختصر الوقاية و
المتعارف في جواب لما الفعل الماضي لفظا او معنى بدون الفاء وقد يدخل الفاء
على قلة لما في لما من معنى الشرط صرح به الرضي وعليه ورود الاحاديث وذهب
بعض الى ان جواب لما في قوله تعالى ولما جاءكم كتاب من عند الله هو قوله تعالى فلما
جاءهم ما عرفوا كفروا به وضعفه بعض الافاضل بان جواب لما لم يجئ في فصيح الكلام
الا فعلا ماضيا بدون الفاء وقال حسن الفناري لا يجوز دخول الفاء في جواب
لما الا عند ابن مالك اذا كان جملة اسمية والجمهور منعوا وقوعها جواب لما
وفي شرح اللباب للمشهدي جواز لما مع فعل ماض او جملة اسمية اذا معا جاءة
او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء ويكون مضارعا **قوله** في الاسماء
المتمكنة المتمكن هو الاسم المعرب لتمكنه في الاسمية فاذا انصرف مع ذلك فهو المتمكن

الالكن

الالكن لان معنى الامكنية كون الاسم باقيا على اصله غير مشابه للحرف والفعل
والمبني يسمى غير متمكن وقولهم في الظرف انه غير متمكن معناه يستعمل تارة
ظرفا وتارة اسما وغير متمكن معناه لا يستعمل في موضع يصلح ظرفا الا ظرفا
كقولك لقيته صباحا وموعده صباحا بالنصب فيهما لا غير اذا اردت صباح
يوم بعينه ولا علة للفرق بينهما غير استعمال العرب كذلك **قوله** والاسماء الغير
المتمكنة اي الاصلية اما الاسماء المبنية كمتى ومهما وكذا الاسماء الاعجمية كجالوت
وداود فلعدم اشتقاقهما واما الحروف كبلى وعلى فلانهما غير مشتقة ولا متصرفة
فلا يعرف لها اصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل لكثرة ابدالة واستعماله
ولان الواحد قبل المتعدد **قوله** لما تمته الصحيح وقيل المماثل في اللغة المشابهة فسمي
لان امره مثل امر الاجوف في الوزن نحو عد وزن وقيل المثال من المثول وهو الانتصاب
ومنه سمي علم الامير مثالا لانتصابه امامه فسمي به لانتصاب حرف العلة في
الاول **قوله** في احتمال الحركات من الفتحة والضمة والكسرة كوعد بفتح الواو ووعد بضمها
ووجهة بكسرها وما ذكره الشارح لا يظهر وجهه في التمثيل لاحتمال الحركات بل
للصحة وعدم الاعلال كما يشير اليه قوله بخلاف الاجوف **قوله** لما وقع بين
الياء والكسرة فان قيل لم يحذف في يوعد مضارع اوعد مع وجود العلة قلنا لعدم
وجودها لان اصله يا وعد فالواو بين همزة وكسرة ولان الضمة قبل الواو اخف
من الفتحة قبلها لانها بعضها **قوله** ثم حملت عليه اخواته وان لم يوجد علة الحذف لئلا
يختلف بناء المضارع ويجري تصريفه على طريقة واحدة مع ما في الحذف من التخفيف
قوله اعني التاء والنون والهمزة والاولى ان يقول اعني التاء والهمزة والنون
او الهمزة والنون والتاء **قوله** اي في باقي تصاريفه اشارة الى ان السائر بمعنى الباقي
ويجيء بمعنى الجميع ايضا على ما في الصحاح وفي شرح المفصل لابن الحاجب قال صاحب الفائق
استعماله بمعنى الجميع من غلط العامة وقيل من قال انه بمعنى الجميع واستعماله في معنى الباقي غلط
وقع في لغة العرب فقد غلط في كل معاني كلامه وقيل سائر من السؤر بقية في اخذت
من المال بعضه وتركت سائره لان المتروك بمنزلة البقية ويفارقها من حيث ان

سائر الماء وكثر البقية للماء ولذا تقول اخذت من الكتاب ورقة وتركت
سائره وقول من قال الصحيح ان سائرا يعني الباقي اقل او اكثر لان هذه اسماء
للاكثر والبقية للاقل كما قال ابو علي وقد مر زيادة تفصيل فيه قوله لما مر اشارة
الى قوله لانه لما قوله الاصل وعدة فالماء حينئذ للوجدة فلا يلزم الجمع بين العوض
والمعوض قوله وقيل الاصل وعد فغير وعلى قول المصنف ومن مصدره الذي
على فعلة حذف الواو مع وعد مع انه ليس على فعلة ولو قال ومن مصدره المكسور الفاء
لا برد شيء قوله كما مر الكاف بمعنى المثل اي مثل حذف وعدة او للتعليل اي
لما مر من قوله لشغلها عليه مع اعتلال فعلها قال في المغني اثبت كون الكاف للتعليل
قوم ونفاه الاكثرون وفيه بعضهم جوازه بان يكون الكاف مكفوفة بما والحق جوازه
في المجرورة من ما دون المقرونة بما الكافة والمصدرية قوله الا فيما المضارع منه على يفعل
يرد عليه وجهة على قول من يقول انها مصدر قوله والوجهة اسم المصدر جواب سؤال
مقدر تقديره انتم قلتم الواو تحذف من مصدر المعتل الفاء الذي على فعلة ولم تحذف
من الوجهة فاجاب بقوله والوجهة اسم المصدر يعني ان الواو تحذف من المصادر والوجهة
اسم المصدر قال في الصحاح الوجه والوجهة بمعنى والهاء عوض من الواو والاسم الوجهة
بكسر الواو وفتحها وقيل اسم للجهة المتوجهة اليها، والواو لا يحذف من فعلة اذا كانت
اسما نحو ولدة جمع ولد وهو الفتى والعبد وقد يجاب بانها وان كانت مصدرا لكن
ما حذفت الواو وتبتها على الاصل كالقود واستحوذ على ما قال المازني وحكاه في الكافية
وبعض حواشي تفسير القاضي مع التلقي بالقبول فتأمل فالوجدة للواجد والجمع العوض والمعوض عنه
قوله ويجوز ان يكون الغير جواب آخر عن عدم الحذف في الوجهة لان مضارعه ليس
على يفعل بالكسر قوله والاصل ونقة حذفت الواو كما وعدة وقيل كسرت العين
في المصدر وجوبا ان لم تفتح العين في المضارع لاجل حرف الحلق لان اصل اذا وكه
وكه بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي حمل المصدر ما به في الحذف
اما اذا فتحت العين لاجل حرف الحلق فيجوز ان يفتح العين في المصدر حملا على
الفعل نحو بيع سعة وان بني على الكسر نحو يهب هبة قوله فتحوا الدال اتباعا لحركة

اقرب

اقرب المتحركات اليها وهي فتحة الباء ولا يفهم لو كسر والزم ما قرأته في الكشاف
الاول وهو الكسر قوله عجبت لمولود وليس له اب الخ في المختصر عجب من باب
طرب وتعب وتستعجب بمعنى غلام لمولود بمعنى من تحكم في سمعت له صراخا او معناه
قد استغل بما لا يكون مبدأ الشيء علة له كما يقال له واليه وندبه له واليه وناداه له
واليه وهداه للطريق واليه لان معناه انتهاء الغاية والاختصاص حاصلان جميعا
لان انتهاء الشيء اختص به في شرح الكشاف الاستعجاب شدة التعجب وقال الراغب
التعجب حيرة تعرض الانسان لجهله بسبب المتعجب منه وحقيقة التعجبي كذا ظهر لي
اعرف سببه ويقال لما لم يعهد مثله عجب والشيء الذي يتعجب منه عجيب وعجاب
بالضم وعجاب به وبالتشديد والاعجوبة بالضم مع كثرة فيها ولا يجمع عجب ولا عجيب
وقيل عجب عجاب واعجوبة اعاجيب والولد يكون واحدا وجمعا كولد بالضم
والكسر عجبت فعل ماض لمولود متعلق به ليس حال عن مولود لانه اراد به عيسى عليه
الصلوة والسلام له خبر ليس اي اسم ذي ولد عطف على مولود اي ومولد آدم عليه الصلوة
ضمير له يرجع الى ذي ولد اي وان ما عمل بلده والجملة حال من ذي ولد وفي هذه
القصيدة لغز كثيرة منها ذي شامة سوداء في وجهه حجة لا تنجلي زمان و
كمل في خمس وتسع شاه قوله وبهم في سبع منت وعار الشامة هي الخال
وجمعها شام اراد بذي الشامة الا الهة القمر سوداء مائتين اسود حالوه ما بد
من الوجنة مجلجة بتقديم الجيم على الحاء المهملة بمعنى منكشفي ويروى الجلة بمعنى ذات
وجلال والانجلاء الانكشاف والذئاب والزمان اسم لقليل الوقت وكثيره و
الباء في زمان بمعنى في كما في قوله تعالى ولقد نصركم ببدر وقد يفرق بين الوقت والمدة و
الزمان بان المدة المطلقة امتداد حركة الفلك من مبدائها الى منتهاها والزمان مدة
مقسومة والوقت الزمان المفروض لامر ذكره في انوار التنزيل وقد يقال الوقت
اكثر ما يستعمل في الماضي ذكره في النجم الوهاج والكمال التمام وقد يفرق بينهما بان التمام
يقابل نقصان الاصل والكمال يقابل نقصان الوصف بعد تم الاصل والشباب
والشيبة خلاف الشيب يعني انه التقى في اربع عشرة ليلة يصير بدرا كاملا والهيم كثير

السنن يعني انه بعد مضي خمس عشرة ليلة يصير ناقصا وذرشامة عطف
على ذر ولد وسوداء صفة شامة وفي خده وجهه حال من شامة على قول من
يجوز الحال من المضاف اليه وصفتها ومحلية حال او بدل او عامل ظرف
لا تتجلى صفة محلية او شامة زمان ظرف لا تتجلى ويكمل مع فاعله وهو شامة حال
من ذر شامة بتقدير مبتدأ فدخول الواو حينئذ جائز وقد سمع كثير القول عاني
لم تؤذ دنيا وقد تطلق في اني رسول الله وقولهم قمت واصك وجهه وقول الشاعر
نحوت وارهنهم مالكا وفي حسن ظرف يكمل وتسع عطف عليه وسنهم عطف
على يكمل وسبع ظرفه وتمام عطف عليه ومضت صفتها وسط بينهما للنظم قوله
ويمكن ان يرفع بالعناية اي بارادة ان التمثيل في تخريطاء والسكون في تحولم يلده عار وعاء
والمراد ازالة كسرة ما بعد الواو وبحركة او سكون اصليين والقوم يسامحون في اطلاقاتهم بامثال
الرفع وسام الرفع اذا تعلق به نكتة هي المبالغة في ضعف الاشكال كما لم يثبت ذكره على
الدين في حاشية المطول والعناية تخليص الشخص عن محنة توجهت اليه ذكره في المرآت شرح المرقاة
قوله اراد ان الخوف توقع مكروه عن امارة مظنونة او معلومة ضد الامن يستعمل في الامور
الدينية والدنيوية ذكره في تفسير الكواشي قوله وهو الاصل والفصيح لانها اخف من الواو
والياء وفي هامش كلام السيرافي يدل على ان قلب واو يوجل الفا خطأ وان مثل ذكره في
شرح الشافية قوله وليست هذه لغة من بني اسد ليست اللغة الرابعة من لغة بني
اسد لانهم وان كانوا يكسرون حروف المضارعة فيما كان ماضيه بكسر العين
ليدل على كسرة الماضي الا انه مختص بغير الياء لثقل الكسرة على الياء فان قيل بنو
اسد يكسرون الياء فليس كما قال في شرح الراح وفي نحو يجيل كما صرح العيني حيث
قال بنو اسد يقولون ايجل وانت تجيل وهو يجيل كلها بالكسر فلما كسروا الياء
فيما ذكر ليس لان كسر الياء مطلقا لغتهم بل لتقوس احد اليائين بالاخر وقلب الجيم ياء
قوله واهل هذه اللغة وهم قوم من بني كلب قوله قال الشاعر قعيد الاشجعي
الى آخره قولهم قعيدك لا ابتك وقعدك الله لا ابتك يمين العرب من المصادر التي
استعملت منصوبة بفعل مضمر والمعنى بصاحبك الذي هو صاحب فعل نحوي ذكره

ذكره في الصحاح والا اصله ان لا ادغم النون في اللام وان زائدة يدل على ما قولهم
المذكور على انه قد اختلفوا في لزوم كون صلة الموصول الحرفي جملة خبرية والا كذلك
وان كانوا على جواز كونها امرا وغيرها لكن الفاضل الرضي قال والاصح عدم جواز
ذلك قيل وجهه كون ان المصدرية مع الفعل في تقدير المصدر والمصدر لا طلب فيه
واعترض عليه بان الامر والنهي الموصولين بما ان المصدرية اما مؤولان بمصدر مأخوذ
من المادة التي تدل على الطلب فاذا قيل كتبت اليه بان قم او بان لا تقم كان معناه
كتبت اليه بالامر بالقيام وبالنهي عنه واما مات الدلالة بالصيغة فقط على فوات
المعنى المذكور كفوات معنى المضي والاستقبال في الموصولة بالماضي والمضارع عند تقدم
المذكور وان المصدرية ان لخصته من الفضلة متفق عليها لم يلزم مثل ذلك فيها
في نحو والخامسة ان غضب الله عليها اذ لا يفهم الدعاء من المصدر الا اذا كان مفعولا
مطلقا نحو سقيا ورعيا والاسماع من السمع يطلق على القوة السامعة وعلى محلها و
على الادراك كالبصر قال في المختصر ويكون واحدا وجمعا كقوله تعالى خضتم الا على قولهم وعلى
سمعهم لانه مصدر قولك سمع الشيء بالكسر سمعا وسماعا وقد يجمع على اسماع ووضع على اسماع
قال صاحب الكشاف في تفسير هذه الاية واما ما قيل من مدركات السمع واحدة وهو العدت
ومدركات البصر انواع وكذا مدركات القلب ففيه ان دلالة وحدته على حدة متعلقة
لا تنافي دلالات الدلالات التي ورد الشريف بانها من الدلالة التزامية التي يمتنع فيها ان يلزم
كان ولحب الاعتقاد في اعتبار البلغاء واشرح بان اعتبارات البلغاء دلالة
رابعة كان العادة طبيعية خاصة وقال ابن كمال باشا وعند البلغاء دلالة
رابعة يبتنى عليها من اعتبارات تهم مبنى تلك الدلالة عرفهم والمنسوب الى ذلك العرف
من الاعتبارات على نوعين احدهما ما يظهر وجهه كاعتبار اللزوم في بعض المجازات
المرسلة او عاد واعتبار التضاد علاقة في بعض الاستعارات ثم قال هذه الدلالة
التي عليها مدار اعتبارات البلغاء اوسع دائرة من الدلالات الثلث المعتبرة
في سائر العلوم لانها لفظية لا تتحقق الا بين اللفظ والمعنى وهذه الدلالة قد
تكون معنوية بكون الدال والمدلول كليهما من قبيل المعاني والملاءمة واللزوم والتلازم

العذل والعتاب يقال نكأت القرحة انكؤها نكاء اذا قشرتها والوخم بالضم
والفتح الجراح وقيل بالفتح الجراح وبالضم الجراح والفؤاد بضم الفاء وفتح
الهمزة وقرئ بفتح الفاء والواو الغلب على مافي المختصر وباطن الغلب على مافي شرح
المفارح والظاهر من نص الكتاب والسنة ان محل الادراك هو القلب وكيفية
ادراك المحمولة وكونه عبارة عن الروح المسمى بالقوة العاقلة والنفس الناطقة على ما
في التلويح لم يتم عليه شبهة فضلاً عن الحل ذكره في التوضيح المتقدم وقد يطلق القلب على
المضغة التي في الجانب الايسر والوجع الالم والمرض قال الجوهري وفواسد بفواسد
بفتح الباء ولا يقولون بالكسر الباء ولما احقت الباء آن قريباً
واحقت مالم يحتمله المفورة فما بعض لشروح الحاج من بني اسد على الفتح فيهما كما
الفاء واواً في غير بجيل فيه نظر وقوله لاستكاني نهي معطوف على لا تسمعين وهو
جواب النهي اعني لاستكاني والالف للاطلاق قوله قياس مثلث اسم فاعل من
اثلث الامر اثليباً استقام واثلث الطريق استقام واستوى قوله لان الاصل
في كل كلمة ان يكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقوف عليها وهذا
اصل معتبر في الكتابة والاصل الغالب والراجح والدليل والحاصل هذا الاصل كتب
نحو زيداً وقد زيدا امرين من ترى وتقي قوله بالهاء في حالة الوصل لانه اذا وقف
عليها وقف بالهاء وكتب مثل مه انت ومجئ جئت بالهاء ايضاً اتصل ما او
الاستفهامية باسم جار لانه اذا وقف عليه فيها وقف بالهاء ما اذا اتصل ما الاستفهامية
بحرف الجر نحو حتام والام وعلام فانها لا تكتب بالهاء لا يجب الوقف عليها حينئذ
بالهاء لشدة الاتصال فصار بمنزلة كلمة واحدة كتب هذه الحروف معها
بالفات مع كتبها قبل الاتصال بالياء لوقوع الالف في وسط الكلمة وكتب مم مال وعم
مال بالنون فان قصدت في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر الى الهاء كتبت
الهاء وجعلت الياء في مم وما والنون في بمن مه وعن مه ولاجل الاصل المذكور
آثار زيد بالالف في حالة الوصل لان الوقف عليه كذلك ومنه لكنا هو الله لان اصله
لكن انا وكتب ماء التأنيث في رحمة وقحة بالهاء ومن وقف بالتاء كتب ماء بخلاف التاء

في اخت وبنت وباب فاتحات وباب قامت هند فانها لا تكتب هاء
اذا الوقف عليها بالتاء وكتب النون المنصوب بالالف كحوارث نحو رأيت
زيداً لان الوقف عليه بالالف بدلة من التنوين والنون الغير المنصوب بحذف
التنوين نحو جاءني زيد ومررت بزيد وكتب اذا بالالف على الاكثر لان الوقف عليه
بالالف على الاكثر وبعضهم يكتبها بالنون توهماً بانها نون في الوقف وفي شرح الهادي
لا يبدل من نون اذن الف لانها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن ولون وقد توقف
عليها بالالف تشبيهاً بالنون الخفيفة فحينئذ لا يبعد ان يكتب بالالف لكن الاولى
ان يكتب بالنون ايضاً فرقاً بينها وبين اذا التي هي ظرف وكتب اضرابا بالالف
عوضاً من النون الخفيفة الملحقة بالامر للواحد المذكر على الاكثر ومنهم من يكتبه بالنون
حملاً على اضربن فان امر الجمع المذكر وكان اضربن لجمع المذكر اضربوا بواو والف لانه اذا
وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف وقياس اضربن للواحدة المخاطبة
ان يكتب بياء لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التأكيد ورد الياء وقياس هل
تضربن ان تكتب بواو ونون لانك اذا وقفت عليه اسقطت نون التأكيد ورجعت
الواو والنون المحذوفان وقياس هل تضربن للواحدة المخاطبة ان يكتب بياء
ونون لانه اذا وقف عليه سقط نون التأكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون
ولكنهم كتبوها على لفظها لغير تبيين هذا الاصل وهو ان عند الوقف يحذف نون
التأكيد ويرد ما حذف للاجل الوقف تبيين قصد نون التأكيد لان هذا اللفظ
بغير نون التأكيد ايضاً كذلك وقد يجرى اضربن للامر للواحدة المخاطبة مجرى اضربن
لان النون فيه نون خفيفة مثلها والاكثر على كتبها بالالف لغوات الامر المذكور
وكتب باب قاض بغير ياء وباب القاضي بالياء لان الافصح الوقف على قاضٍ
بغير الياء وعلى القاضي بالياء وكتب حرف الجر في نحو بزيد ولزيد وكزيد متصلاً لانه لا
يوقف عليه لكونه على حرف واحد وكتب نحو منك وعنكم وضربكم متصلاً
لانه لا يبتدأ به وبقي ههنا بحث وهو ان صاحب الكبير شرح الكافية قال اذا دخل
حرف الجر على ما الاستفهامية يلزم انها الحذف عند الوصل نحو لِمَ وعَمَّ وفيم وتثبت ماء

عند الوقف كقوله ابى ذويب قدمت الى المدينة ولاهلها صحيح بالبكاء كصحيح
الجميح اهلوا بالاحرام فقتلت به فقيل اهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وخر صاحبه
الكشاف في سورة يس حيث تكلم على قوله تعالى يا غفلة ارتقى ان يكون ما الا النافية
وقال الآن قولك يا غفلة بطرح الالف اجود وان كان اثباتها جائزا كما جاء
في سورة الاعراف حيث تكلم في قوله تعالى فيما اغويتني بان اثبات الالف ما الاستفهامية
اذا دخل عليها حرف الجر فحذفها شاذ قوله في الكتب التعليقية التعليمية الاصح
كاشفة للتعليقية قوله فلما ابس به هذه العبارة اكثر استعمالا في الصباح وتركوا له
وقد تستعمل في موضع كان الاتيان به مستحبا قوله كوجه اي صار شريفا يقال وجه الرجل
اي صار وجيها اي ذا جاه وقدر ووجوه البلد اشرافه قال الامام الراغب سمي الوجيه
ذو الجاه والشرف والقدر يقال وجه فلان وجاهه وهو وجيه اذا صار له منزلة رفيعة
عند الناس والسلطان وقال بعض اهل اللغة الوجيه الكريم لان اشرف اعضاء الناس
وجهه فجعل الوجه استعارة عن الكرم والكمال قوله لكن يرد على المصنف جوابه بان المراد
بازالة الكسرة ازالتها بحركة او سكون اصليين لا عارضيين يدل عليه كلام صاحب
الكشاف في المفصل قوله وهو شاذ المراد بالشذوذ قلة الاستعمال وهو معقول على
ان بعضهم فسر شرح الكشاف بمنع اقتضاء القلة للشذوذ قوله واما توا ما في بيع قال
علاء الدين السيالكوتي وما زعمت النحوية من ان الوب اماتوا ماضيه ومصدره فمحمول
على قلة الاستعمال والا فالنبي عليه الصلوة والسلام افصح العرب وقد روي عنه
عليه الصلوة والسلام ابن عباس رضي الله عنهما انه عليه الصلوة والسلام قال
لينتهين اقوام عن ودعهم الجمعات وعن عروة ومجاهد انهما قراءا وما ودعك
بالتخفيف ولك ان تقول المراد بالاماتة قلة الاستعمال او عدمه لكن العلامة السيد سلمه
الله تعالى قال قيل قراءة ما ودعك بالتشديد يدل على ان مجردة مستعمل فلما المزيد لان يستلزم
استعمال المجرد كما علم في حيث لا يستعمل عطف ولا حر قوله ولا واذع وكذا
لا يستعمل الزمان والمكان والالة والمصدر قوله ليت شعري عن خليلي الا آخر بيت
للمتنبي وهو طلب حصول شئ ما بسبيل المحبة المجردة وقيل ميل نفساني الى حصول

المقتفي

المقتفي الا يكون طلبا ولا مستلزما له لان العاقل لا يطلب ما يعلم استحالته
وقيل كثيرا ما يحب المحال ويطلبه ويستعمل في المحال المطلق والمحال العادي
والممكن المستبعد بحيث لا يتوقع ولا يطمع فيه فان المتوقع يستعمل فيه ليت لا
المطموع فيه يستعمل فيه عسى في الصحاح شعر بالشئ بالفتح يشعر شعورا بالكسر فطن له
ومنه ليت شعري وقول حزقال في شرح قول المفتاح فالمعنى يتعقد بنفسه فتنزل
منزلة اللازم ثم عدي باللام ليس على ما ينبغي لان اللام صلة حظي والخليل
الصديق والاشي خليلة عاله الشئ واعاله اذا اخذه من حيث لم يدر والحب
بالضم والكسر والمحبة ميل القلب من الحب بالفتح استعير لمحبة القلب ثم اشتق منه
المحب لانه اصابها ورسخ فيها وقيل ميل النفس الى الشئ لكمال ادرك فيه بحيث يحملها على
ما يقربه اليه وضعف الرازي قول المتكلمين ان معنى المحبة واثبت المحبة الذاتية
بان كل شئ يحب لو كان محبوبا لاجل امر آخر لتسلسل وهو صحيح لانا نعلم ان الكمال محبوب
لذاته كان اللذة كذلك قال شارح المشارق اول المحبة الموافقة ثم الميل ثم
الود ثم الهوى ثم الوله فالموافقة للطبع والميل للنفس والود للقلب والمحبة
للفؤاد والهوى بالحب القلب والهوى غلبة المحبة والوله زيادة الهوى وقوله شرك
اسم ليت وخبره محذوف وجوبا لوجود شرطه وهو قيام الجملة الاستفهامية مقامه كما
قال ابن الحاجب والتقدير ليت على حاصل جواب هذا السؤال وعن خليلي متعلق
بمضمر تقديره ليت على حاصل كذا باحثا او مستخبرا عن خليلي قوله اذا ما استحمت
ارضه من سحابة الى آخره الحميم العرق وقد استحم اي عرق والمراد بالارض الحوافر
وبالسماء ما علاها وقيل للفرس الجواد انه لذو مصدق بالفتح اي صادق الجلة
والجري كانه ذو صدق فيما يعدك وليت لحقا بن ذبيان بصيغة فرسا يقول اذا
ابتلت حوافره من عرق اعاليه جرى وهو متروك لا يضرب ولا يزجر ويصدق فيما
يعدك البلوغ الى الغاية قوله وفي حمل موضوع من ضرورة الشعر بحيث هذا يبقى
على ما ذهب اليه ابن مالك من ان الضرورة الشعرية عبارة عما لا مندوحة للشاعر
عنه وردده الدماميني في شرح المغني بان هذا ينتفي عدم تحقق الضرورة دائما او غالبا

لان الشعراء قادرون على تغيير التراكيب والاتيان بالاساليب المختلفة فلا يتحقق
تركيب متعين لامتدوحة لهم عنه ثم قال والمختار في تفسير الضرورة عندهم ان يقال هي
ما لم ترد الا في الشعر سواء كان للشاعر عنه مندوحة ام لا قوله ولما كان ههنا مظنة سؤال
مظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه والطلاق لفظ السؤال على الاعتراض والوقوف باعتبار
ان فيه معنى الاستفسار قوله وهو البركة هي النماء والزيادة قال الراغب البرك صدر
البعير وبرك البعير الق بركه واعتبر منه اللزوم ومنه محبس الماء بركة والبركة ثبوت الخير
الالهي في الشيء ومتى قيل بورك فيه ثبوت الخير فيه ثبوت الماء في البركة ولما كان الخير
الالهي يصدر على وجه لا يحس ولا يحصى قيل لكل ما يشاهد منه زيادة غير محسوسة
وهو مبارك وفيه بركة قوله بين الرجل مبني للمفعول قوله ميمونا اي مباركا قوله
من اليسر هي مصدر يسر يسار سيرته اذا قرنه واشتقاقه من السير لان فيه اخذ مال الغير
بيسير وسهولة او هو مأخوذ من السار لان فيه سلبا لسار الغير وتحصيلا لسار
نفسه وقيل كناية عن القمار باليسر وأصل اليسر موضع يجزر فيه الجزور والياسر والجازر
وكان للعرب عشرة اقداح سميت بها ازلاما واعلاما تمثيلا بها لانصباء لها وهو المنيح والمسبح
والوغد وسبعة لها انصباء اولها الفذ وله نصيب واحد والثاني التوأم وله نصيبان ثم
الرقيب وله ثلثة انصباء ثم الحلس وله اربعة ثم النافس وله خمسة ثم المسبل وله
ستة ثم المعلى وله سبعة وهو اعلاها وكان اهل اليسار والجود في الجاهلية عند شدة الزمان
يشترون جزورا ويجزرونها ويجعلون هذه الاقداح العشرة في خريطة ويضعون تلك
الخريطة على يد عدل ثم يحركها هذا العدل ويده على يده في الخريطة ويخرج باسم رجل قدحا
منها فمن خرج له قدح من ذوات الانصباء اخذ النصيب المضاف الى ذلك القدح ومن
خرج له عما لا نصيب له لم يأخذ شيئا ثم يقسم ثمن الجزور كلها وكانوا يدفعون تلك الانصباء
الى الفقراء ولا يأكلون منها وكانوا يفتخرون بذلك ويذمون من لم يدخل فيه ويسمونه البرم
قوله وهو قمار العرب بالازلام القمار المقامرة وتقامروا لعبوا القمار وقامره
فقمره من باب ضرب غلبه في لعب القمار ومن باب نصر فاز منه في القمار فغلبه والازلام
جمع زلم بانتحاس وزلم بضم الزاء وفتح اللام وهو سهم لا ريش له ولا نصل الحديد

قوله اجحاف بتقديم الجيم على الحاء يقال اجحف به اذا ذهب به وتفسير الاجحاف
بالاضرار تفسير باللازم قوله لان المحذوف في حكم الثابت فان قيل لم كانت الهمزة المحذوفة
الكائنة في حكم الثابت مانعة عن سقوط الواو مع انها لم تكن مانعة عن قلب الياء
واوا فيما لا نسلم على تقدير سقوط الواو يلزم الثقل بالخروج من الضمة الى الكسرة قوله فياس
مطرد يقال اطرد الشيء تبع بعضه بعضا وجرى واطرد الامر استقام قوله اقتدار قبل الوعد ووعد بالشرف القصر قصور قوله وفيه نظر والجواب ان الياء
المنقلبة عن الواو ان كانت عارضة لكن لا تحذف عند حذف همزة الوصل في الدرج
بل تقلب ياء نحو ائتد بخلاف الياء المنقلبة عن الهمزة لانها عارضة غير مستمرة لجواز
حذف همزة الوصل في الدرج قوله اصح رواية ودراية اما رواية فلما يعلم من قوله وفي
منها اقتد ان الواو والياء تتقابلان ساكنة وتدغم الحاء ان المنقلبتان فلا احتياج الى التقول
لان الاضطرار الغير المحل مطلوب قوله لغة الحجاز قوله ولهذا اهمل جار الله
قول اثر عرا يعتصلت بمثل ضوء الفرقد اوله ما مت بها نشد كل منشد نشد
الضالة بالفتح ينشدها بالضم وينشده وانشد اوله بكسر النون وسكون الشين فيهما ان
طلبها والمنشد اسم مكان منه والضوء بفتح الشاد وضمها الضياء والفرقد بفتح القاف
كوكب معروف قيل يصيف بقرة وحشية تطلب ولدها يقول مات بارض
تطلب كل مطلب واتصلت الام بالولد كاتصال ضياء الكوكبين ومات فعل ماض قال
تنشد حال من فاعل مات كل منشد كلام اضافي ظرف تنشد واتصلت عطف
على مات وبمثل ضوء الفرقد كلام اضافي في محل منصوب باتصلت قوله في اسم المفعول
ويحتمل ان يكون اسم المكان والزمان والمصدر الميمي فلا يحتاج الى لفظ فيه قوله فلانه
منتف من الثاني الواو وقطعا منصوب على المصدر اي انتفاء قطعا يعني اذا
قطع او قطعا منصوب على التمييز او قطع قطعا او الحال من ضمير منتف اي
منقطعا او على التمييز اي بحسب القطع قوله من وجد يجد بالضم فحذف الواو في
يجد في قياس لغتهم لثقل الواو مع ضم ما بعدها او حذف على طريق الاتباع
بعيد في الحذف لا على طريق القياس ومادة وجد متحد الماضي والمضارع مختلفة

الصفاقة بكسر الصاد وبالفاء والقاف والجد بكسر الجيم وفي المطلوب وجودا بضم الواو وفي الضالة وجدا بكسر الواو وسكون الجيم وفي الحب وجد بفتح الواو وفي المال وجد بضم الواو وفي الغير جدة بكسر الجيم وتخفيف الزال المفتوحة على الاشهر في جميع ذلك وقالوا الصاد والمكتب وعاذة وهي مولدة ذكره ابن الحجر في فتح الباري شرح البخاري وهو ضعيف بخروجه عن القياس واستعمال الفصحاء قوله فلان بخرجم بالجيم والزاء المعجمة او الخاء المعجمة والراء المهملة بمعنى الانقطاع والمراد عدم الاطراد والكلية قوله وتغير الكلمة عما وضعها حد بمعنى قطعا ما عراب كاعراب فطعا على ما ذكر وقد يكون بمعنى المبالغة في الاجتهاد كقولهم فلان محسن جدا فانتصابه على المصدر احسانا جدا بمعنى فاجدا وعلى الحال بمعنى جاد الايمان يرد عليه قولهم تغيره جدا لانا نقول تغيرة ليس بمعنى فعل ثلاثي قوله على ثلثة احرف اخرت عن فعل ثلاثي المجرد وليس غيره بذر الكفاية تعالى قوله اولا بنا على ثلثة احرف بالنظر الى الاصل ولما كان المتكلم مقدما على غيره اعتبره في صيرورته على ثلثة احرف وان كان الحق الذي استفيد ومرتبته المفيد اشرف وبهذا سقط ما قيل من انه لو قال على ثلثة احرف في اتصال الضمير المرفوع المتصل لكان اولى لعدم اختصاص كونه على ثلثة احرف بالمتكلم الخالب كذلك قوله الفعل الماضي للمتكلم لشدة اتصال الضمير المرفوع بالفعل خصوصا المعتل كالناقة خوف فوته قوله وباع البيع في اللغة تمليك الشئ بالشئ كالشراء تملك الشئ بالشئ وهما من الاضداد ومن خص البدلين بالمال وبدل التملك بالمبادلة ثم قال وهو من الاضداد فقد اخطاء اما في التخصيص فلانه لا مناسب التحديد بان مالية البدلين غير لازمة في مفهوم البيع لغة على ما نص عليه في المحيط ولا التحديد الشرعي لان مالية غير كافية في تحقق مفهوم الشرعي كما عرف في الفروع واما في التبديل فلان المبادلة تصدق على الشراء صدق العام على الخاص فلا يحقق التضاد بينهما فلا يكون من الاضداد ذكره ابن كمال باشا وذكر في شرح المختصر الكمال البيع كالشراء من الاضداد الا انه غلب في اخراج المبيع عن الملك والشراء في ادخاله في الثمن عند وبه خص الابتياع وبتقدم البيع الى المفعول الثاني بنفسه وبمن بمال باعه اياه ومنه واما عدته بمن حملا له على الشراء كما عدى الرضا بعلى حملا له على السخط

والبر

والتكبير بالحمل على التجنيب المتضمن معنى الاماطة قال الله تعالى وحبب اليكم الايمان وكرّه اليكم الكفر اليه اشار الرضي وكان تعدية القرب من مفهوم التقبيل بان حمل على معنى التبعيد وذكر في النجم الوهاج قبل متى البيع بيعا لان البايع يبعد باعه الى المشتري حالة القصد وضعف بان المبيع في ذوات الياء والبايع واوي تقول بعته ابوعه بوعا وفي هذا التضعيف نظر فان بعض المتاخرين على جواز اشتقاق الواوي من الياني وبالعكس قوله وعلما به بالاستفراغ اتى بالباء في به لانه يقال علمه وعلم به قال الله تعالى ما لهم به من علم او ضمنه معنى الاحاطة فاتى بصلتها وقد يقال ان تعدية الفعل بنفسه وبالحرف لا تكون الا باعتبار معنيين اما ان يكون اللفظ موضوعا لهما فيلزم الاشتراك او لاحدهما والاخر بالتضمين فيلزم المجاز واعتباره اولى فتعديته بنفسه باعتبار الموضوع له والباء باعتبار تضمن معنى الاحاطة وبهما فائدة مهمة وهي ان اللفظ اذا دار بين الحقيقة والمجاز بالحقيقة اولى واذا دار بين كونه منقولا وكونه ماقيا على الحقيقة اللغوية فالثاني اولى واذا تعارض المجاز والاشتراك فالمجاز اولى على الصحيح كما ذكر واذا تعارض النقل والاشتراك فالجمهور على ترجيح النقل واذا تعارض المجاز والاضمار ففيه مذاهب تقدم المجاز لكثرته قاله الرازي في المعالم وتقدم الاضمار وشاهدها قاله الرازي في المحصول وتبعه البيضاوي واذا تعارض النقل والاضمار فمقتضى كلام المصنف جريان الخلاف فيه والمعروف تقدم الاضمار والتخصيص اولى من المجاز والنقل ومما يخل الفهم اليقيني دون الظني التخصيص والمجاز والنقل والاضمار والاشتراك كذا في شرح جمع الجوامع قوله صيد البعير واما صحت الياء فيه فتصحيحا في اصله لتدل عليه وهو صيد بالتشديد وكذا اعور لان عور واعور مساويا واحد واما حذفت منه الزوائد للتخفيف ولولا ذلك لقلب صاد وعار والدليل على انه افتعل مجيء اخوات على هذا في الالوان والعيوب نحو اسود واحمر واما قالوا اعور وعوج للتخفيف وكذا قياس عي واما لم يسمع ذكره في الصحاح قوله والصيد بالتحريك مصدر الاصيد لفتح الهمزة والياء وهو الذي يشخ راسه كبيرا ومنه واما عدته بمن حملا له على الشراء كما عدى الرضا بعلى حملا له على السخط

انما تحل للملك اصيد لانه لا تمتنت بيبا وشمالا وكذا الذر لا يستطيع الالتفات
من وراء قوله لبدل الضم والكسر شير الى ان دلالة مفعولا ما مات ملت قد شرط
النحاة لنصبه المغايرة في الوجود تاخ لا تتقدم المفعول عليه تاخيرا ولا كما ذكره
صدر الافاضل والشيخ عز الدين والسجاوندي في شروح المفصل او بان يكون اول
زمان الفعل اخر زمانه او بالعكس على ما ذكره الغاضي في شرح الفصول وكونه عاملا
الفعل المعلل وهو احد شرطه الاول دون الثاني لان الدلالة للفتحة والكسرة
كما صرح به للعامل الفعل المعلل الذي هو فعل علت في مثل هذا يأدل الفعل
او المفعول كما قيل في قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا يجعلكم تزدون او ابان
او ارادة خوف وطمع او الاضافة او الاطماع على ان الرضي قال والذي
يقوى في ظني انه لا يشترط كونه فعلا العامل الفعل المعلل كما ذهب اليه بعضهم
وقال لم ينص على الاشتراط احد من المتقدمين فسقط ما قيل من انه يجب
لنصبه شرط آخر وهو ان يكون من افعال القلوب لان افعال الجوارح كالاكل
والقتل ظاهرا يقال ظلمته قتلا ولاجيته الكلا ويجوز ان يكون اشارة الى رد
نصبه دلالة لعدم شرطه قوله لم يغير اعرابها اصلا واصلا مصدر مؤكد
لانتفاء التغيير او حال اي انتفى التغيير انتفاء كليا او انتفى طلبا بالكلية
ووجه المناسبة ان الشيء اذا اضيع اصله كان الكل وكذا اهلك كلمة رأس قوله
وفساده يظهر بادنى تامل في سياق الكلام لان قوله ولم يتغير فعل حمل معناه على قوله
لعل فعل فعلم ان المراد بقوله ولم يتغير لم ينقل لان يرجع الى الاصل حتى يحترز
عن غير الاصليين لانها يرجعان الى اصلها عند زوال الضمير المذكور والسياق
بالياء الموحدة ما قبل الشيء وما امشاه التحية اعم وقيل قرينة السياق امر يتوقف
من الكلام المسوق لبيان المقصود سواء كان سابقا على اللفظ الدال على
خصوص المقصود او ما خرا عنه وقد يعبر عنها بدلالة السياق او قبيل
استعمال السياق بالمشاة في المتاخر اكثر واما دلالة السياق بالموحدة فهي دلالة
التركيب على معنى سيق الكلام منه مع احتمال ارادة غيره ذكره في حاشية على الجوامع

قوله

قوله وليس شيء لان الترديد الذي ذكره بقوله ان اراد بعدم التغيير عدم النقل
الى باب اخر الخ وارد عليه قوله وقد سبح لي بمثال سبح له راسي وكذا اذا
عرض فيه بباب خضع قوله فلتامل امر بالتامل لان ما سبح له لا يخلو عن شيء لان
الاصل في التقييد الاوحال والاخراج قوله في هذا السلك هو احوط وخيط
واعم من السمط لان الخيط كما يطلق على ما ينظم فيه اللؤلؤ وغيره كذلك يطلق على
ما يحاط به الثوب والسلك مخصوص بالاول نص عليه في الصحاح والسمط خيط ما دام
فيه الجوهر كذا في حاشية الكشاف في قول المخنق السلك بالكسر الخيط وكذا قوله الخيط السلك
ليس بذلك قوله واعلم ان مذهب النحاة ان فتحة فعل من الوادي الى فعل ومن الياني
الى فعل هو مذهب الاكثرين وعند بعض المتاخرين ان الضم والكسر مختزع فيه بالاصالة
وصاحب المراح ايضا ذكر ان اصل قلن قولن فقلبت الواو العاشر حذفت لاجتماع
الساكنين فصار قلن ثم ضم القاف حتى يدل على الواو المحذوفة وصاحب الاساس
ايضا قال ما قاله ثم قال وما قيل من انه نقل فعل الوادي الى فعل المضموم والياني الى فعل المكسور
فاسد قوله مصورة لعدم الدليل اذ الدلالة على الواو المحذوفة يحصل بما ذكرنا انتهى
وهذا لا اختلاف مبنى الياتين قوله هذا الاسمام ان تخص بكسرة ما قبل الفعل نحو الفتحة
اشتقاق الاشمام بمعنى الشم كانك اشممت الكسرة رايحة الفتحة ومعنى ان تخوان تقصد
ومعنى نحو الفتحة جانب الفتحة قوله فتميل الياء فيه لمثلت الشيء اماله اذا عدلت به الى غير
الجهة التي هو فيها فمال مثل سيلا اذا انحرف عن القصد الى العدل وعرف هذا الاشمام
بعضهم بتهيئة الشفتين للتلفظ بالضم من غير تلفظ به ثم قال ولا يدركه الا البصير هو الاشمام
الذي لا يدركه الا البصير هو الاشمام في الوقف الذي هو ضم الشفتين بعد اسكان الحرف
من غير صوت وهو ما ضم الشفتين في التصوير قوله قليلا منصوب على المصدرية اماله
قليلا ولم يقل قليلة لانه يجوز ان يستوي فيه قليل وكثير وقريب وبعيد من الذكر
والمؤنث لورود ما على زنة المصادر التي هي للترحيل والنهوض ذكره صاحب الكشاف
في سورة هود وفي تفسير قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يقدر بالماطل
ما ذهب اليه سيبويه من جواز حذف التاء من مثله وان لم يضف قوله وهذا مراد النحاة

والقراء بالقاف يعني فيما وقع الاشمام في غير آخره الكلمة قوله لانه ضم الشفتين فقط ماء فقط وكذا نحب عاطفة لازائدة لتحسين اللفظ كما زعم ابن هشام على ما صرح به في حواشيه على شرح التسهيل حيث قال ولم يسمع منهم فقط الا مقرونا بالفاء وهي زائدة للازمة ولا جوابية كما اختاره الشارح حيث قال في شرح قول التلخيص ويوصف بها الاخيران فقط بعد ان قال اذا وصف بها الاخيران فانه عن وصف الاول بها واما قدرنا الشرط تصحيحا للمعنى ذكره ابن كمال باشا في حاشية شرح المفتاح والمذكور في الشرح قوله فقط فراسماء الافعال بمعنى انته وكثيرا ما يصدر بالفاء تنزيلا للفظ وكانه جزاء شرط محذوف اذا وصف بها الاخيران فقط اي فانته عن وصف الاول بها قوله مع كسر الفاء وكسر الحاء وكسر المصدر المعرف على نحو اجتبى ضربك ضربا شديدا قوله كما في الوقف الاشمام في الوقف على آخر الكلمة بعد اسكان الحرف المضموم الموقوف عليه هو ان يضم الشفتين فقط مثلا اذا اردت ان تشم في وقف نستعين تسكن النون وتضم شفتيك بعد اسكانها من غير حركة تا قوله قبل كناء التانيث في الفعل مثال لما وضعت على السكون وقيد بقوله في الفعل لوضعها على الحركة في الاسم قوله فليتامل امر بالتامل لان منهم من يقول دعاتا ويبقي حركة التاء حكم الاصلية وان كانت موضوعة على السكون قوله الزيادة حالت متعلقة الى منصوبين نحو زاده الله خيرا والازدياد بمعناه الا انه لا يستعمل متعديا الى مفعولين كما ذكره في شرح الكشاف للشارح قوله وما وقع في الاصطلاح غير متعد الا آخر قصره اصطلاحهم عليه لقولهم للحرف الزائد دون المزيد وتكلفه في التوجيه ليس على ما ينبغي لعدم الاطراد فيه قوله والا فيحتمل ان وان لا يكون كذلك فهو تحصيل الحاصل جملة اسمية فيقتضي بالفاء على ما نهم قالوا في الفراء اذا كان مضارعا منفيا غير مقترن بما قد الا اربعة الرئيسين وسوف وان وما يجوز بالفاء وتركه الا جواز الفاء فلانه قبل اداة الشرط كان صالحا للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيه تاثيرا ظاهرا كما في قلت فلم افعل فاحتاج الى مزيد ربط بينهما بالفاء واما تركه فلما تاثير الاداة لانه كان صالحا للحال والاستقبال فصرفته الاداة الى الاستقبال قوله على تقدير حذف حرف الجر اي المزيد فيه قد نقض الامام

المرزوقي

ان حذف الجار والمجرور في الصلة تصحيحا لامر العائد خطاء وكما لا يجوز في الصلة لا يجوز في الصفة وذهب الكسائي وجمع من النحاة الى ان هذا الحذف لا يجوز الا ان يعتبر التدريج في الحذف حتى جوزوا انه يجوز حذف الجار اولا ثم حذف العائد ثانيا وذهب بعضهم الى انه لا يجوز الا ان يكون الحذف دفعيا بان يعتبر حذف الجار والمجرور معا وذهب جمهورهم مثل سيبويه والاخفش واتباعهما الى انه لا يجوز الامران ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين البسطامي قوله وقد يحذف نحو قوله تعالى اقام الصلوة تشبيه به بشيرا الى ان الحذف في مثل الاضافة كما ذهب اليه الفراء وذهب سيبويه جوازه مطلقا لان التعويض من الامور الجائزة عنده قوله وهذا عكس سائر الابواب فان سائر الابواب يتبع المزيد المجرد فيها يتبع المجرد المزيد قوله ومنهم من لا يلحظ الاصل يقال لحظه والحظه اذا ابصره بنظر خفيف والمقصود ولا يلتفت الاصل بل يجعل كل بناء اصلا في نفسه فاوجد فيه سبب الاعلال اعل وما لم يوجد لم يعل والاول في مثل هذا التركيب ان يحمل مفعول الجار والمجرور مبتدا على حذف وبعض الوجوه مما تحذف بكذا ولا استقاد في وقوع الظرف بناء على معناه مبتدا وقد يقع الظرف موقع مبتدا كقولهم ايهم وما دون ذلك وقد اختار الشارح جعل المقدم مبتدا والمؤخر خبرا في مثل هذا المقام واصر عليه وهذا ادخل في القبول قوله على ما صرح به الفحول ذكره في حاشية المطول لعلاء الدين قوله نحو اعار وآسا قيل هما مما لم يوجد في كلامهم بل صرح الجوهري بعد اعلاله حيث قال فتحت الواو في اعور لسكون ما قبلها وفيه نظر لانه استقراء على النفي وقول الجوهري على اللغة المشهورة قوله قال الشاعر اعارت عينه ام ثارا البيت لابن احمر واوله تسائل بابن احمر هل راه تسائل فعل ماعلة ضمير الجبيبة والهاء في بابن احمر يعني عن كما في قوله تعالى سال سائل بعذاب استعلق بسائل ومن راه مفعول تسائل وضميره المنصوب راجع الى ابن احمر والهمزة في اعارت للاستفهام وهو فعل ماعلة عينه واو متصلة عاطفة جملة ام لم تثارا وهو مجزوم الفه مبدلة في الوقف عن النون الخفيفة وقيل لما تحركت الراء للشعر

عادت الالف المحذوفة للتعاد الساكنين والف للاطلاق وفيه تعسف وقال في
الاقليد لقوله اعادت وجيئة عندي وهو انه اسند الفعل الى الواو بخلاف قولهم
عور الرجل حيث اسند الى الرجل لان الى جزء منه والعيب المضاف الى الكل اعلى مرتبة
من العيب المضاف الى الجزء فكانه نزل التضاد منزلة العدم حتى كان عار عن
من افعال العيوب فلهذا اعل قوله وخواغلت واغيمت الى آخره اغلت المرأة
اذا اسقطت ولدها قبل وهو بالفتح اللبن الذي يكون للمرأة حالة الحمل فهي مغيل
واغالت ايضا ولدها فهي مغيل واغال فلان ولده اذا اغشى امه وهي ترضعه واغيمت
السماء واغامت وتغيمت كلها بمعنى ارصارت ذا سحاب واغيم القوم اصابهم
عطش وجوع الجوف وغيم اوطيبة ارحيلته طيباً واحوشت القصيد واحوشته
اذا جئته من حواليه ليعرفه الى الحيلة وهي التي يصار بها قال في الصحاح واما ظهرت
فيه الواو كما ظهرت في اجتوروا ارصار بعضهم جار بعض واما صحت في اجتوروا
لانه في معنى مالا بد له من ان يخرج على الاصل لسكون ماقبله وهي تجاور وافيمي عليه ولو
لم يكن معناهما واحدا لاعتلت واطولت الشيء اذا مكثته طويلا واحولت الدار
واحالت اذا علبها حول فهو محول ومحيل قوله وكذا سائر نظائرها يعني اذا كان الفعل
فعل لم يعل منه فعاله في المضارع واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر والزمان والمكان
قوله وعليه قول امرء القيس فتلك حبلي الى آخر مثل كلمة تسوية واعم الالفاظ
الموضوعة للمشابهة وقد مر تفصيله حبلي جمعها حبالى وحبالات وحبليات بفتح
الحاء والباء واللام فيهما طرق من باب ضرب ودخل فهو طارق اذا اخاه ليلاً رضع الصبي
ام بالكسر رضاعاً بالفتح ولغة اهل نجد من باب ضرب وارضعته امه واسترضعته
ام لها ولد ترضعه فاتت وصفتها بارضاع الولد ملكت مرضعة والهاء شاذة منها
عن الشيء لهيا بالضم والتشديد ولهيا بفتح اللام وكسرها سارعته وترك
ذكره واضرب عنه والتايم جمع تيمة وهي عوزة تتلقى على الالف للحفظ والحديث
من على تيمة فلا اتم الله له وقيل هي خرزة بيض الحاء والراء المهملة بعدها زاي معجمة
واما المعاذات اذا كتب فيها القرآن واسماء الله فلا باس بها وتحول اسم فاعل من احول

العيني

العيني اراني عليه الحول العام بمعنى رب شلك مجرور به متعلق بطرقت وقيل
طرقت صفته شلك بحذف الضمير اي طرقها وحبلى صفة مثل لعدم تصرفها بالاضافة
وقيل عطف بيان للكاف الخطاب في فشلك ومرضع عطف على حبلى وقالهيتها عطف
على طرقت وعن ذي تمايم متعلق بالهيتها وحول صفة ذي وفي وصف تلك
الناء بالحبل والارضاع وفي وصف الصبي بكونه ذي تمايم وذي حول وفي جمع تمام
اشارة الى قال مثل الف بالبه قوله وروى الاصمعي مغيل اسم مفعول من اغيلت
المرأة ولدها اذا اسقته الغيل قوله وخواستحوذ اي استولى وغلب واستصوب
اي وجدصوابا وصار صوابا واستجوبه اي طلب جوابا واستنوق الجمل اي صار
ناقة وهو مثل يضرب لرجل يكون في حديث او صفة شيء ثم يخلط بغيره و
ينتقل اليه واصله ان طرفة بن العبد كان عند بعض الملوك والمسيب بن علس
ينشده شعرا في وصف جمل ثم حوله الى نعت ناقة فقال طرفة وقد استنوق الجمل
قوله وفيه نظر لانه اسم المصدر كما مر بيانه في تفسير التحويل ومر جوابه هناك قوله
اي جميع تصاريف اشارة الى ان سائر بمعنى الجميع وقد مر تفصيله قوله وغير
ذلك من الزمان والمكان والالة قوله يعل بالهمزة فقول الفقهاء تابع يغيرهم فلعلى
قوله وتكتب الهمزة بصورة الياء وتنقط هذه الهمزة كما نقطها الحريري في الرسالة
الرقطاء وهي التي اصر حروف كل كلمة بها منقوطة والاخر غير منقوطة في نحو
مائل حيث مال مائل يديه خاض خطاء وحكى ان ابا علي الفارسي دخل مع صاحب له
من المشتهرين بمعرفة العلوم العربية زائرا له فاذا بدواة بين يديه جزء فيه مكتوب مائل
منقوطا بنقطتين من تحت فقال له ابو علي هذا خطأ من قال خطي بالنقط الرصاصية
كالمغضب وقال قد اضعا خطوتنا في زيارته وخرج عن ساعته وفي شرح المقصود
المسمى المطلوب هذا اذا كون النقط خطاء في الهمزة المكسورة المتطرفة من الواو
لانه الياء فرقا بين الواو من الياء قوله لان الهمزة المتوكة الساكنة ماقبلها تكتب
بحرف حركتها اعلم ان الهمزة في الاول تكتب على صورة الالف في الاحوال وفي الوسط
اذا كانت ساكنة على وفق حركة ماقبلها كراس ولوم وذيب واذا كانت متحركة و

وسكن ماقبلها على وفق حركة نفسها نحو سأل ولؤم ويسئم وقيل تحذف الهمزة قبل التخفيف ان كان تخفيفها بالنقل كمسئلة او الادغام كيسود وقيل تحذف الهمزة المفتوحة فقط والاكثر على حذف المفتوحة بعد الالف كسأل وقيل تحذف في الجميع سواء كانت مفتوحة اولا وسواء كانت المفتوحة بعد الالف اولا واذا تحرك ماقبلها ايضا تكتب على ما تخفف به كمؤجل بالواو ونبئة بالياء لان تخفيفها كذلك ورسأل بالالف ولؤم بالواو ويئس ومن مقرئك بالياء ورؤس بالواو ولان تخفيفها بالابجعل بين بين المشهور وجاز في سئل ومقرئك مما كانت الهمزة مكسورة وماقبلها مضموم او بالعكس كتبها بحرف حركتها او بحرف حركة ماقبلها لان في تخفيفها طلما ما ان يجعل بين بين المشهور او غير المشهور وفي الاخر اذا كان ماقبلها ساكنا لا تكتب على صورة شئ نحو جئت بالفتح ودف ودئر بالكسر وبرئ بالضم وشكل الهمزة هو شكل احد حروف اللين والمكتوب في جئت ودف ودئر علامة الهمزة ليعلم ان اهمالك همزة في اللفظ فلخطأ وكتابة نحو البطء والوطئ والخبئة بالواو والياء ليست على ما تنون على الخطأ بل جهل الكاتب بصورة الخط واذا كانا ساكنين كتبت بحرف حركة ماقبلها سواء كانت الهمزة ساكنة او متحركة مفتوحة او مضمومة او مكسورة كقرأ وتقرئا ورده ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يدر وإذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث لا يوقف عليها لاتصال غيرها بها من ضمير متصل او غيره بحيث صارت كالوسط فمع كتبها في الوسط بصورة كتبتها ههنا كقرئك ومن اسقط اسقط نحو فرأك وجزؤك وجزئك مما كان الاول منهما مضموما ونحو رداك ورددؤك وردئك مما كان الاول منه مكسورا ونحو يقرؤه وتقرئك مما كان الهمزة فيه مضمومة وماقبلها مفتوح او مكسور الا في نحو مقرؤه وبرئة ما لم تكتبوه بحذفها وفي الاول المتصل به غيره لا يكون كالوسط فتكتب الالف نحو راجعه ولا حد بخلاف نظائرها لكثرة استعماله او لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرة استعماله وكل همزة بعدها حرف مد تصور بها تحذف نحو خطاء في النصب ما نه تكتب بالف واحدة فيه وستهزؤن تكتب بواو واحدة وستهزئ بياء واحدة وقد تكتب بياءين بخلاف قرأ وبرأ الآن حيث يكتب بالياء لبس وبخلاف نحو مستهزئين في المثنى لعدم المد بفتح ماقبل الياء وبخلاف نحو رداي حيث

بكتب

يكتب بياءين في الاكثر لان الياء الاولى صارت للتثنية في الصورة اولان اصل ياء المتكلم الفتح فكانه لم يجتمع الهمزة مع حرف مد وبخلاف نحو حياتي حيث يكتب بياءين في الاكثر للمغايرة والتشديد الذي يذهب بالمد وبخلاف نحو لم تقرئي للواحدة المخاطبة من قرأ حيث تكتب بياء بين للمغايرة واللبس بتقرئي مضارع قرئ **قوله** لان حروف العلة كثيرا ما تحذف نصب كثيرا على الظرف لانه صفة للحين او على المصدر لانه صفته وما النافية تفيد صفة الكثرة والتقليل ما يليه على ما ذكره الكشاف في قوله تعالى قليلا ما تشكرون اي حمدا كثيرا او حذفا كثيرا تحذف **قوله** على شاكلة جار وقال الراغب شاكلة البئر والنهر شفيرة وطرفه ويضرب به المثل في الثوب من الهلكة واشتق على الهلاك ان حمل على شاكلة جوف وتثنيته شفوان واشتقاق المرض مواراة شفاء السلامة وصار اسما للبئر والجوف بضم الجيم والواو وسكون الواو ما جوفه السيل من الوادي وصغر اصله فيعل واهيا وانهيام الهاء وهو المنصدع الذي اشرف على الهدم والسقوط **قوله** ونزنه فعل بفتح الفاء على مذهب يونس كما قال في قول فقد اخطأ **قوله** شاك في شاكت من الشوكة وهي شدة الناس والحد في السلاح وقيل الشوكة الحدة مستعارة من واحدة السوك وشاك الرجل شاك شوكا طهر شوكة وحدة **قوله** مال في المفصل وربما يحذف العين فيقال شاك هذه المخالفة بين كلامي صاحب الكشاف في شاك وقد خالف كلامه في هار ايضا حيث ذكر هار في بحث المعتل في المفصل فيما حذف منه حرف اصلي لا يرد في التصغير وقال ابن الحاجب في شرحه ولا يجوز ان يكون هار فعلا لان المحذوف اثنتان محذوف ما منه حرف اصلي ولا لكن يكون فاعلا لان حكم مثل قائض ان يكون الياء فيه كالتاء فيه اذ حذفها عارض كقولك رأيت قرشيا فوجب ان يكون ما علا حذفت عينه فاذكره في بعض حواشي الكشاف عن انه معلوم ليس بذاك كما ذكره المحارب ورد في شرح الشافية **قوله** اي بضع العين موضع اللام الى آخره هذا هو القلب المكاني وهو نقل حرف عارضا عن عارضته من الوكد والسكون مكان حرف آخر فكل واحد منهما معروض لعارض الآخر **قوله** ارفضهم منقولا في كلامهم الا مكرما ومعونا على الافصح لانه جاء مهلك بضم اللام مصدر هلك ومسكر

بضم السين بمعنى السعة والغنية وقرأ بعضهم فنظرة الميسرة بضم السين والاضافة
وذكر ابن القطاع انه جاء مالك بضم اللام بمعنى الرسالة على الفراء جعلها اعجمية
لمكرة ومعونة على حد تمر وتمرة وانا لم يجعل معول على وزن اسم مفعول بمعنى
المصدر كالميسور لئلا يلزم كثرة التغيير بحذف الواو ونقل الحركة بخلاف ما اذا
جعل مفعلا حيث لا يلزم فيه الا نقل الحركة **قوله** تذكر بيضات وهجة الى آخره تذكر
الشئ واذكره غيره وذكر بمعنى ذكره بلسانه وبقلبه ذكرا وذكرة وذكرى وقال الجعلة
منكر على ذكر بضم الذال وكسرها بمعنى وقيل بالضم ما لا قلب له خاصة وهو ضد اللسان والكسر
يقع باللسان وبالقلب جميعا البيضات جمع بيضة وهجة حرك شوقه وكذا باجة
والزذاز بفتح الزاء المعجمة والذال المعجمة المطر الضعيف والدجن بفتح الدال المهملة وسكون
الجيم الناس الغيم السماء والسحاب والمطر الكثير يقال يوم دجن بالوصف والاضافة
ومغيوم اسم مفعول بمعنى ذي غيم فاعل تذكر ضمير الطلبة وهو الذكر من النعام جمع النعامة
بيضات منصوبة وفاعل هجة ضمير التذكر ويوم زذاز مفعول فيه لتذكر او فاعل هجة
والجملة معطوفة على جملة تذكر وعليه ظرف فاعله الدجن لاعتماده او الدجن مبتدأ
والظرف خبره والجملة صفة اخرى لله او الاول لتقدم المنوي على الجملة وقد جاء تاخره
كقوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وكذا الوصف بالجملة الفعلية او من الوصف
بالجملة الاسمية وانفصل الماضي او المستقبل وقد وقع صفة خلافا لمن حررت رجل بصيد عدا
ذكره في الشرح الكبير للكافية **قوله** فكان قومك يحسبونك سيدا الى آخره ساد قوم سيادة
وسودا بالضم وسيدودة بالفتح فهو سيدهم اكبرهم وزنهم فعيل وقال اهل البصرة
فيعل والجمع سادة واذا اردت الاستقبال قلت سايد قومه وسيد قومه بالتشديد
وقال ظننته الشئ خيلا وخيلة وتخيلة وخيلولة وتقول هو مستقبله اخال بكسر الهمزة وهو
الافصح وبنو اسد تقول اخال بالفتح وهو القياس وعانه اصابه بعينه فهو عائن
وذاك معين على النفس ومعيون على اللهم ان مصاب بالعين وفي الحديث
العين حق اي اصابتها حق قيل وجه اصابة العين ان الناظر اذا نظر الى شئ
واستحسنه ولم يرجع الى الله تعالى والى رواية منه قد يحدث الله في المنظور علة

بخانة نظره على غفلة ابتلاء لعباده ليتقول الحق انه من الله وغيره من غيره فيوقع
الناظر لكونه سببها ووجهها بعض بان العاين ينبعث من عينه قوة سمية
عنده يتصل بالمعيون فيهلك او يفسد كما قيل مثل ذلك في بعض الحيات
كذا في شرح المشارق وذكر في فتح المنان قال الزهري يوتى الرجل العاين بقدح
فيملأ كفه فيه فيتمضمض ثم يمجه في القدح ويغسل وجهه في القدح ثم يغسل يده اليسرى
فيصب على ركبته اليمنى في القدح ثم يدخل يده اليمنى فيصب على ركبته اليسرى ثم يغسل
داخلة ازاره ولا يوضع القدح في الارض ثم يصب على راس المعيون خلفه صبة
واحدة وقيل العين الى الصغار اسرع من الكبار وقد يعاين الرجل نفسه بغير ارادة
بل بطبعه وما تدفع به العين قول العاين اللهم بارك فيه وقوله ماشاء الله لا قوة
الا بالله وروى عبد الرزاق عن جبير ابن نفير قال قيل للنبي عليه السلام الى روى ابو داود في صحيحه بسم الله ارقيك
من كل شئ يوذيك من كل شر كل نفس او عين حاسد الله يشفيك بسم الله ارقيك
وتدسيم النونة كما ذكره في شرح السنة ان عثمان رضي الله عنه راى صبيا مليحا فقال
وسموا انونته للبلا يصيبه العاين يعني سودوا الحمرة في وجه الصبي والاكثار
من قراءة المعوذتين وفاتحة الكتاب وآية الكرسي وذكر القاضي حسين ان بنيا
من الانبياء استكثر قومه ذات يوم فاماتهم الله منهم مائة الف في ليلة واحدة
فلما اصبح شكا الى الله تعالى ذلك فقال الله تعالى لما استكثرت عشيرتهم فلولا حضتهم
بان تقول حصنكم بالحي القيوم الذي لا يموت ابدا ووقعت عليكم السور ما حول ولا
قوة الا بالله قال القاضي فهكذا السنة في الرجل اذا راى في نفسه شيئا واعجبه
معتدلة يقول في نفسه ذلك وكان القاضي يحض على عامة ذلك اذا استكثر منهم
وذكر الامام الرازي في بعض كتبه ان العين لا تؤثر من له نفس شريفة لانها تستعظم
الشئ وما ذكره القاضي يرد ذلك كذا في النجم الوهاج وههنا تنويهات ورقى كثيرة
تطلب من فتح المنان في تفسير سورة يوسف **قوله** ومسك بكسر الميم والطيب
فارسي معرب وكانت العرب تسميه المشموم **قوله** وضعف قول معزول
قال الجوهري في الصحاح وابن الانباري في الزاهر ليس باتي مفعول من ذوات الثلثة

لاستثقالهم الكسرة قبل الياء قوله اصله رضوا لانه من الرضوان بكسر الراء وضمها
بمعنى الرضاء والرضاة مثلثة كذا في المختصر وفي شرح الكشاف للطيبي الرضوان الرضاء
الكثير ولما كان اعظم الرضاء رضاء الله خص لفظ الرضوان في القرآن كما ان من آياته تعالى
يتعال رضي به وعنه وعليه بمعنى قوله سيد اي صار سيدا في المختصر اصار سريا وجمع
سراة وهي جمع عزيز ان يجمع فعيل على فعلة ولا يوف عينه وفي الصحاح مثله سادة
لان تقدير سيد فعيل يدل على ذلك انه يجمع على سيايد بالهمزة مثل بيع وتبايع وقال
اهل البصرة تقدير سيد فعيل وجمع على فعلة كانهم جمعوا سائد مثل حائك وحاكة وقالوا
جمعت العرب الجيد والسيد على جيائد وسيائد بالهمزة على غير قياس لان جمع فعيلة
فيما عين بالهمزة قوله لا يخلو اعني ضرارة وهي جمع في القلب من غيظ ونحوه والمراد بها ما
يدغدغ القلب ويستفزغه الطبع قوله فانه ان تم فكيف بغيره والجواب ان جواب الشرط
محذوف وهو ابى لدلالة ابى الاول وقوله يدل على انه لم تستقل ضمة الباء الى آخره والجواب
ان معنى قوله تم اي الفعل بقرينة قوله فتحركت وحركة الباء قوله لان معمول الشرط لا يتقدم
عليه الجواب اقول هذا هو قبيل الاستثناء في الظروف كتقديم معمول المصدر ومعمول ما بعد
الا في نية اذا كان ظرفا مع كلهم باستثناء ما في الظروف يجوز تقدمات كثيرة كما ذكرنا
في غيره اومن قبيل الاضمار والتفسير قوله وكذا معمول ما بعد فاء الجزاء فيه انه قد صرح في
الضوء وحاشية للعاصمي بان فاء الجزاء لا يمنع عمل ما بعدها في الظرف قبلها قوله
ما التوجه ان يقال تقديره اذا اتصل اتصالا الى آخره هذا لا يخلو اعني ضرارة لان
لفظ اتصالا ان لم يكن سهوا لا طائل تحته ولانه جعل صحة هذا التوجيه سببا لانتفاع
الاعتراض وليس كذلك بل انه ما عينها بقوله المراد بقوله ان انكسر الى آخره وبقوله
انه لم يعل وان انضم الى آخره ولعله اشار بقوله وهذا موضع تامل قوله
والالف فيه اي الالف ساكنة ابدا ولا تقبل الحركة فاسكانها تحصيل الحاصل الا ان يقال
انه عطف الجملة على الجملة بتقدير سبق قوله فلما تحذف الحركة فكذا هذه الحروف الثلثة
في فلما للتفريع والكاف للتشبيه وما كافة لها عن الدخول في الجر وفسقطا ما قاله
صاحب المستوفى من ان الكاف لا تكف بما واصل الكلام ان يقال فتحذف هذه الحروف

كما تحذف الحركة الا انه قدم المشبه به فصار معكوسا لما في التفريع وكرر كذا للتاكيد
وقد تكرر لطول الكلام كما ذكره الشارح والشريف في شرح الكشاف وزيد الباء
في كذا لان المشبه به المقدم نزل منزلة الشرط وقيل اذا حذف هذه فقد حذف تلك
وقال الشارح في شرح الكشاف الباء زائدة وهذا التكرير والزيادة في التراكيب
شايع والمكي بان الكاف في كما مرفوع المحل على الابتداء وكلمة ما موصولة وكذا دخلت
الباء في الخبر بالفاء في نحو كما في موضع المصدر لتحذف الثاني المقدر ويجوز ان يكون الكاف
مرفوع المحل على الابتداء وما مصدرية والخبر هذه الحروف بتقدير المضاف قوله
بجوت زيان الى آخره البجاء ضد المدح في الاساس ومن المجاز فلان يبجو فلانا
بجوا وبجاء بكسر الباء وبجاء بفتح الباء يقد صاحبه فهو مبجي ولا تقل بجيته
زيان اسم رجل معتذر اسم فاعل من الاعتذار وهو عبارة عن محو اثار الذنب
من قولهم اعتذرت المنازل درست او القطع من قولهم اعتذرت المياه انقطعت
كانه يجعل العذر سببا لقطع الذنب ذكره الشارح في شرح الكشاف وترتيب الوقوع
بعد الترك بجوت مثل ما فعل ما فعله تاء الخطاب ومفعوله زيان غير منصرف
وجئت مع ما عطف الباء عطف عليه ومتعذرا حال من زيان حيث من بجوزيان كلام
كلام اضافي متعلق بمتعذرا لم تجوا جملة فعلية خبر كانك المقدر اي كانك لم تجئ
حيث اعتذرت منه ولم تدع جملة فعلية عطف على لم تجوا ومفعول الفعلين محذوف
اي لم تجوه ولم تدعه اي الجوه فقد بجوت في الواقع على هذا اللغة كتبت الالف بعد واو
الجمع فيما لم يتصل به الضمير للفرق بين واو الجمع وواو الواحد في مثل لم يدعوا ولم يدعوا وقيل
كتبت للفرق بين واو الجمع وواو العطف في مثل جعفر وبكر زيد وفهم من كتبت الالف
في نحو شاروا الخمر وزاند وازيد كما في الفعل وفهم من يحذف الالف في الجميع وان لزم
الالتباس لندوره وزواله بالقرائن وكذا زادوا في مائة الفا فرقا بينها وبين منه
والحقوا المثنى بها بخلاف الجمع وزادوا في اولئك واوا فرقا بينه وبين اليك
واجرى اولاء عليه وزادوا في اولى مال واوا فرقا بينه وبين الى واجرى اولو عليه
قوله الم يأتيك والانباء متى الى آخره الهمزة للاستفهام وحقيقة طلب الفهم للمتكلم

بالاستفهام ولذا لا يكون من الله تعالى على حقيقته فقول بهاء الدين السبكي استحالة
الاستفهام منه تعالى اذا كان طلب الفهم مصروفا الى المتكلم بالكلام الاستفهامي واما
اذا كان مصروفا الى غيره ممن يطلب فهم ذلك فلا كما في قوله تعالى أأنت قلت للناس اتخذوني
وامي الهين الآية فهو استفهام حقيقي طلب به اقرار عيسى عليه السلام في ذلك
المشهد العظيم بانه لم يقله ليحصل فهم النصارى ذلك فيتقرر عندهم كذبهم ليس على ما ينبغي على
ان الشارح صرح بالمطول بان الهمزة في الآية للتقرير وقد يستعمل للتهكم نحو اصلوتك
تأمرك ان نترك ما يعبد آباؤنا وتلمز نحو أتسلبهم ارسلوا او للتعجب نحو
الم تر الى ربك كيف مد الظل وللاستبطاء نحو الم يأن للذين آمنوا وللتنبيه على الضلال
نحو ما بين تذهبون والوعيد نحو ألم نهلك الاولين الم اؤدب فلانا اذا علمت ذلك
فالتسوية بعد سواء وما ابالي وما ادري وليت شعري وللانكار التوبيخي على معنى
ان كان هذا الشيء في الحال او على معنى لم يكن في الحال والاستقبال او الاول حالي على معنى
لم يكن في الحال او على معنى ليس في الحال او لا يكون في الاستقبال ما حفظ هذا والآباء جمع باء
بمعنى الخبر يقال باء وبناء بالتشديد وانباء اي اخبر ومنه النبي لانه انباء عن الله تعالى
وهو فعل يعني الفاعل تركوا همزته كالذرية والبرية والغاية الآ اهل مكة
يهمزون الاربعة والنماء الزيادة يقال نمى الماء وغيره ينمي بالكسر نماءً بالفتح
والمد ونحوا نموا بالضم والتشديد والملمات المصادفة يقال لقيته
ولاقيته اذا صادفته واستقبلته قرياسانه واللبون من الناقة والابل
ذات اللبن عزيزة كانت او بكيئة والعزيزة بفتح اللام وكسر الباء
وبنو زياد هم الربيع ابن زياد العبسي واخوته فاعل يأتيك لبون بمعنى زاكٍ
على حذف المضاف اي خبرنا والانباء بمعنى جملة وقعت حالا من فاعل
يأتيك فاعل لاقت ضمير لبون ومفعوله محذوف وهو ضمير راجع الى ما
اي لاقته ويجوز ان يكون فاعل يأتيك ما والباء زائدة في المرفوع ويكون
لبون فاعل لاقت والمفعول محذوف **قوله** وتضحك مني شيخة عبشمة
الى اخره قال الراغب الضحك انبساط الوجه وتكشر الاسنان من سرور النفس

الفواكه

الفواكه والتبسم في السرور الخالي وسوءة صاحكة وفي الشيخة تحولت منهم
يضحكون وفي التعجب الخالي نحو امرأة ما ضحكت وضحكها كان للتعجب انتهى
وقد يقال القهقهة ما كان مسموعا له وجرانه بدت اسنانه اولا والتبسم
ما لم يكن مسموعا والضحك ما كان مسموعا له وفوق جيرانه يقال ضحك به ومنه
بمعنى والشيخة ام قبيلة والعبشمية نسبة الى عبد شمس وهذا من باب النحت
في النسب فانهم ياخذون اسمين فيحتون منهما لفظا واحدا فينسبون اليه
وقد مر اشاله كان لم اصلها بالتشديد وترس من رؤية البصر وقيل ضد بعد
والاسير من الاساره وهو القد بالكسر فهاتي كل اخيذ اسيرا وان لم يشده
يقال اسرت اسرا واسارا بالكسر فهو اسير وماسور والجمع اسرى واسارى
ويقال هذا لك باسره اي بقده ثم استعمل في معنى جملة لظهور المناسبة كما يقال رشه
واحد ان رجلا دفع الى رجل بعيرا للحمل في عنقه فقيل ذلك للحمل فوقع شيئا بجملة ويانا
اصله يمني حذفت احدى الياءين تخفيفا كما في النسبة وعوضت الالف فلما اجتمعا قال سيبويه
وبعضهم يقول ياتي بالتشديد فاعل تضحك شيخة خبره جملة لم ترى فاعله ضمير
شيخة واسم كان ضمير شيخة خبره جملة لم فاعله ضمير شيخة قبلي ظرف ترى اسرا
مفعوله يانيا صفته والاستشهاد في الابيات الثلثة بمجيء الشاعر باثبات الواو
في تهجو والياء في يأتيك والالف في لم ترى اتباعا شاذا ويمكن ان يقال هذه الحروف
كانت متحركة فحركتها للجزم اجراء للمعتل مجرى الصحيح او يقال ان الحروف حذفت للجزم
والحروف الموجودة الآن للاشباع والضرورة **قوله** فاسود تمى عامر عن وراثة الى
آخره سود تمى فلانا السيادة عامر اسم قبيلة فاعله وعن وراثة للتعليل كما
في قوله تعالى وما كان استغفار ابرهيم لابيه الا عن موعدة متعلق بسود تمى والى فعل
بمعنى منع فاعله الله اسم فعل متكلم المستتر وهو العلو والارتفاع مفعول ثان
متعلق بابى والاب عطف عليه لان ابى بمعنى النفي كما في قوله تعالى غير المغضوب
عليهم ولا الضالين بمعنى ما جعلتني قبيلة عامر سيد الاجل كوني واليا
للسيادة بلا استحقاق بل كنت سيدا عن استحقاق وخصالي تصلح للسيادة

قوله ويحتمل ان يكون ان غير عاملة تشبيها لها بما المصدرية كما يكون ما عاطلة
حملا لها على ان وسمى هذا تعارض اللفظين ولذلك امثلة احدها هذه والثاني
اعطاء غير حكم الاتي الاستثنائية بها واعطاء الاحكم غيره في الوصف بها
والثالث اعطاء ان الشرطية حكم لو في الاهمال واعطاء لو حكم ان في الجزم
والرابع اعطاء اذا حكم متى في الجزم بها واهمال متى حملاً على اذا واذا حسن
اعطاء لم حكم لن في عمل النصب واعطاء لن حكم لم في الجزم وان وسن اعطاء
ما النافية حكم ليس في الاعمال وهو لغة اهل الحجاز واعطاء ليس حكم ما في الاهمال
عند انتقاض النفي بالا وهو لغة بني تميم وان بن اعطاء عسى حكم لعل في
في العمل واعطاء لعل حكم عسى في اقتران خبرها بان وانقاس اعطاء الفاعل
اعراب المفعول وعكسه عند امن اللبس والتاسع اعطاء الحسن الوصل حكم
الضارب الرجل في النصب واعطاء الضارب الرجل حكم الحسن الوصل في الجر
والعاشر شبهم افعل التفضيل ان يرفع الظاهر تشبيها له بفاعل في التعجب
وزناً واصلاً واماده للمبالغة وآخرتهم تصغير افعل في التعجب ورفعه
الظاهر تشبيها لفاعل التفضيل فيما ذكر ما والامثلة في آخر منتهى اللبيب
قوله وفي قول ان غران تقران الا اخره وصدره يا صاحبي قدت نفسي
نفوسكما حيث ما كنتما لتيمما رشدا ان تحملا حاجة الخ محلها
وتضمانها عند ربها وبدا قال الاخفش الشاعر مثل لابن وامرأى
صاحب شعر وسمي شاعراً لفطنته والصاحب كما يطلق على المؤانس يطلق
على المخالف ايضا كما وقع في كتاب معاوية الى ملك الروم تنقلبه الغايتي يا صاحبي
خطاب لخليليه او من قبيل خطاب العرب للواحد خطاب الاثنين وقد مر تفصيله
وقدت من القداء نسبي ما عله وتقدمكما من قبيل قوله تعالى فقد صغت قلوبكما مفعوله
والعرب تجعل الاثنين على لفظ الجمع اذا كانا متصلين ولم يقولوا في المنفصلين افراسهما
ولا غلمانها وقد جاء صغار حالها وحيث للمكان وقد يستعمل للزمان والغالب كونه
في محل النصب على الظرفية او جر بين وقد يجر بغيرها وقد يقع مفعولا به وتمييزا ويلزم

اضافة

اضافة الى الجملة وندرت الى المفرد واندر منها اضافة الى جملة محذوفة قال ابو الفتح
في كتاب التمام ومن اضافة الى المفرد اعربه وقال ابو سعيد لي على ساعته وهو الآن
واذا اتصل به ما الكافة صار للمجازات وجزم الفعلين كما ههنا واللقاء المصادفة
والرشد بفتحتين الخير والصواب وضد الغي مفعول لتيمما وان تحملا مفعول مقدر
وهو اسأل او بتشديد اللام مفعول له للتيمما او فقدت وحاجة مفعوله ولي سكون
الياء وجاز فتحها ان لم يرد بها صفة حاجة وخف الشيء يخف بالكسر خفة صار
خفيفا والمحل بوزن المجلس بمعنى الحلول او واحد محامل الخارج فاعل خف والجملة صفة حاجة
يقال ضيع اليه معروفا وضيع به ضنيعا فتيحا ارفعل والصنع تحلف حسن السمت في قولهم
الصانع الصانع كناية عن اوصاف ذميمة كالسارق والزاني الا ان صاحب المنتهى كنى به
عن الصفات المحمودة استعمالا له على الاصل ما تم اختصاصه بالذم طار والنوة البيد
والعشية والمدة وما نوم به عليك مفعول تنسما والجملة عطف على تحملا وغدر صفة
نغوة وضمير بها للحاجة واليد بمعنى النوة عطف على نغوة من قبيل احد المترادفين على الآخر
ان كانت حقيقية بها كما قيل كقوله والى قولها كذبا ومينا وما نافية تقرير المعنى في الذهن
كالتاكيد وما وقع بعدها من ان ذلك تطويل للفائدة غير مسلم وقيل اما يكون كذلك في مقام
يقتضي التقرير وقيل هي الجارة المخصوصة بستعمل في النوة مجازا مرسلا من قبيل اطلاق
اسم ما هو بمنزلة العلة الفاعلية او الصورية على المعلول وهي الايدي وجمع الايدي
الايادي وقيل ان اليد بمعنى الجارحة يجمع على الايدي وبمعنى النوة على الايادي وعليه
ان اصل يد يدي وما كان على وزن فعل لم يجمع على افاعل وبعض العرب تقول في الجمع
الايد بحذف الياء فاذهب اليه الجوهري ان الايد في قوله تعالى السماء بنيناها
بايد جمع يد ليس على ما ينبغي به اذ لا اعرف احدا من ائمة اللغة والتفسر ذهب اليه
بل هي مصدر بمعنى القوة من آد يئيد ايدا اذا قوي ثم اشاع استعمال الايادي في النعم
والايدي في الاعضاء فتلك صدر الافاضل في حزام السقط عن اي عروس العلماء
ثم قال وقع جمع للحقيقة وجمع للمجاز ونظيره بيوت وبيرات وقال الاخفش
وقد يعكس وفي شرح الشريف للمفتاح ان الايادي حقيقة عرفية في النعم وان كانت

في الفعل جاز فيها وقوله ان تقرأ في محل النصب بدل من نعمة او حاجة او الرفع
خبر مبتدأ محذوف هو ضمير النعمة او الحاجة والجملة صفة احدهما وعلى اسماء وهي
جبيبة متعلق بتقرأ وكلمي بمعنى تقضيا عطف عليه واصله كلمان حذف
النون بان مقدرة وبي متعلق بكلما التعليلين على طريق التنازع وكذا السلام
مفعولها على تلك الطريقة واراد بالاشعار بمعنى الاعلام عطف على احد
الفعلين واحد مفعوليه قوله ما اليت لا ارى الا افعله اليت فعل مضارع مزالي يولي
ايلاء بمعنى حلف قال ابن هشام في المغني وقول الفقهاء آلى من امرأته غلط
اوقعهم فيه عدم فهم المتعلق في قوله تعالى للذين يؤلون من نسائهم وقال العاصمي في
الآية تقديره يعلى وكلمن ما مضى هذا القسم بمعنى البعد علق من لا يحال البعد
ليس بمعنى من بل بمعنى عن لان معنى ابتداء الغاية لا يخلو عن بعد الشيء المبتدأ عن
المبتدأ منه ولك ان تقول تقديره بمن في قولهم ايضا باعتبار ما فيه من الامتناع عن
الوطي ما في محلي والمقسم به محذوف كانه قال اليت بالله واراني فعل مضارع
مزرئي له ارى الراء وجرح جواب القسم وبها متعلق بارى ضمير للنافة وبي في
مزكلالة للتعليل كما في قوله تعالى ما خطيئاتهم اغرقوا متعلق بارى والكلالة التعب
والاعياء ولامن حتى عطف على كلالة يحال حتى وكرة المشي على وزن علم ارتفعت
وجحشت قدم اذا حافيته والمصدر حتى القصر وحتى غاية للارى تعالى من الملاقات
بمعنى المصادفة فاعله ضمير الناقة مفعوله محمدا والمراد به رسولنا عليه الصلوة والسلام
وهو اسم منقول من التحميد الى كل الانبياء محمود وقيل ان الله تعالى سماه محمدا
واحمد مارا ومحمدا ان الله يحمده كثيرا وسماه لهم كما قال كل الانبياء محمدون
وانت احدهم لما قال ابن العربي سمى تعالى الناسي والنبيه محمدا عليه السلام الف اسم
قوله سورتون ضاعفة النباء سورا ذا كان بمعنى غير او مكان عال
في ذلك يتدرج الفتح ويتغير مع الضم ويجوز الوجهان مع الكسر ويقع صفة واستثناء
كغير وهو عند الزجاج وابن مالك كغير في المعنى والتصرف تقول جاءني سواك
بالرفع على الناعلية ورايت سواك بالنصب والرفع وهو الارجح عند سيبويه

والجمهور انها ظرف مكان ملازم للنصب لا يخرج عن ذلك الا في الضرورة وعند
الكوفيين وجماعة انها ترد بالوجهين وورد على من نفى ظرفيتها بوقوعها صلة فالوا
جاء الذي سواك واجيب بتقدير هو سواء خبر لمبتدأ محذوف او حالا بالتاويل
بمستو او لانها الخبرية قولهم سواك بالمد والقصر لغتان يقال انها بمعنى لا اضافتها
الى المبنى كما في غيره كذا في المغني اعلم انه اذا اضيف اسم ضرب الابنى على الفتح
عند قوم وتركب معرما عند قوم لقوله تعالى ومن خزي يومئذ قرئ بالفتح
وكسره وقوله لحق مثل ما قرئ بالفتح والضم وقوله يوم ينفخ الصاد فاني قرئ
بالفتح والضم وقوله عليه السلام كيوم ولدته امه نقل بفتح الميم وخففه والاشهر
في الفعل البناء وكذا اذا اضيف مثل او غير او شبه في طرق المثال كقول النحاة
الكلمات اسم مثل زيد وفعل مثل ضرب وحرف كمن وكقول الفقيه يجري
الربوا في الادوية المطعومة مثل السكونيا فان الاضافة ههنا غير مقصودة كذا
في الكتاب المسمى بالقواعد القواعد في النحو قوله لا طائل تحته لانه ذكر الجازم و
الناصب قبل هذا ولك ان تقول اعادهما لئلا يتوهم اختصاص الحكم
بالصحيح يقال هذا امر لا طائل تحته فيه اذا لم يكن فيه غناء وعرية يقال ذلك
في النذكير والتانيث ولا يتكلم به الا في الجحد قوله لا دق الا التباس الذي
المغني بالموصول لان المغني لما حذف نونه بالناصب بقي لن يرضى قوله كما تزا فنا
وسبانا في الناموس قال انا كفاصب وكتف وقرئ بهما ارند سامة
امر في اول وقت يغرب منا قوله كمهدي مزالاهداء يقال اهدى له واليه
وبناجر المناجات وهي المكالمة على سبيل الخفية وبرجى مزالارجاء وهو ضد
اليائس يقال رجاه وترجاه وارجاه ورقاه ترجمة كلها بمعنى وتستدعي
مزالاستدعاء وهو الطلب يقال دعاه واستدعاه صاح به ودعوت الله له
عليه قوله لئلا يلزم اجتماع الاعلال الخ قال ابن الحاجب الاعلال تغيير حرف
العلة للتخفيف ويحيل بالقلب والحذف والاسكان ان لا يخلوا الاعلال
عن احدها فاجتماع الاعلالين ليس بمستكره مطلقا لجواز الجمع بين الاسكان

والاعلال كقيال وبين الاسكان والحذف كقول وبين الابدال كيدعي فان
الالف فيه مبدلة من الياء وهي من الواو وبين الابدال والحذف كقفل
وبين الحذف فقط مثل قه حذف الهاء والالف واما لا يجوز الجمع بتغيير مخصوص وهو
الجمع بين الاسكان والحذف فقط وابدال وحذف بعوان يكون احدهما في موضع
والآخر في موضع اخر على سبيل التعاقب كما في ماء اصله مَوَهٌ حركت الواو والهاء
ثم قلبت الهاء همزة كذا في شرح المراح وفيه ان حذف الهاء فقط ليس للاعلال بل
لسكون الامر وان قلب الهاء همزة ليس باعلال **قوله** وما شبه ذلك مما قلب او حذف
فيه حرف والقلب نحو ايام اصله ايايم ومثل قلبت الواو ياء والياء همزة والحذف نحو
يقولون اصله يوقنون حذفت الياء والميم **قوله** فان اشتراع اجتماع الاعلالين الخ
قيل اجتماع الاعلالين انما يجوز اذا كانا من جنس واحد فاذا كانا من جنسين بحيث
لا يكون بينهما تماثل ولم يكونا في حرف واحد فجوز بالاتفاق الاول نحو يقال والثاني
نحو قه والثالث نحو يدعي واعتمد واما في تركب هذه القيود على لفظ الاجتماع
ولفظ الاعلالين فانه حكم ليس بتعريف فلا يكون قولهم اجتماع الاعلالين
ممتنع كلاما من غير روية فتدبر بالروية ومثال السراتي الاعلال الذي ممتنعا
من جملته هو ان يسكن الياء واللام جميعا من جملة الاعلال ومثال ابو علي المكروه
منه ان يكون الاعلالان على التوالي اما اذا لم يكن على التوالي كما تقول في المتقي
الله من اتقى حذف الفاء ثم تقول بعد استصحاب حكم ما قبله ايتقي الله فليس بمكروه
كذا في شرح ان فيه وفيه نظر **قوله** مصدر النمطي في المختصر النمطي التنجيد
وعند الدين في المشي وقيل اصله التمطط فلت احدى الطاءات ياء كما
قالوا التظني والتقضي في التظنن والتقضض ومنه قوله تعالى ثم ذهب
الى اهله يتمطى **قوله** من الصهوة بمعنى الميل وسمي الصدى صدى لميله الى
ما ينبه **قوله** وبتعلى يقال فلان فتعلى وتتعلى وتتعلى
اذا اتى التلعة وعلاها **قوله** ولا يزاد في فعل جماعة الذكور والواحدة
الى الطبة آخر لا يقال ارضيون ولا ارضيان بل قيل ارضون وارضين لعروض

حركتي الواو والياء فلم يرتفع التقاء الساكنين **قوله** جعل ذا هي بفتح ياء على حكاية
راضو ولذا لم يقل راضيان وان كان مفعول جعل وكانه قدمه في البيان مع تاخره
في الذكر اهتماما به لكونه ذا الاصلين **قوله** قال فانهم تستوقد النبل الى اخره البيت
من الحماسة وهو لبعض حرمي واوله نحن جنبي جديلة فارمن الحرب جمة القوم
تستوقد النبل المحيض الاجسام الجنبي التحلية خبر نحن وبنو جديلة حي من طي
مفعوله وجديلة بنت سبع ابن عمرو بن حمير انتهى فارمن متعلق بجسا في الكشاف
النار جوهر لطيف مضيء حار محرق من مار ينور اذا نفر لان فيها حركة واضطرابا
والنور احدهما مشتق منها وقال الراغب النار والنور احدهما مشتق من الاخر
من حيث انه قلما ينفك احدهما عن الآخر واعترض على تعريفه النار بان الافادة
لا تعتبر في حقيقتها وكذا الاحراق وانه لا يتناول النار الاصلية التي هي كرة الاثير
لانها شفافة لا لون لها والضوء ملون مانه مرئي وان قوله لطيف وحار مستغنى
عنه وان جوهر المأخوذ في التعريف اخفى من النار واجاب الشيرازي والشريف
بانه لا شك في ان مجموع ما ذكره معتبر فيما يطلق عليه لفظ النار في متعارف اللغة
ورؤية الكل الذي مان اعتبار هذا المجموع عند الرض غير محقق ثم قال والحق ان
النار لا يحتاج الى التعريف فما ذكره بيان ما يطلق عليه لفظ النار في متعارف
اللغة لا تعريف النار وقوله من الحرب وهي مؤنثة صفة نار وجمة القوم بضم
كثيرة الاشتعال صفة الحرب والقوم وهي السعفة والشجة في طرفها وتستوقد من
الوقود وهو سطوع النار لهبها والسين للطلب او للتاكيد حال من فاعل جعل
والنبل السهام العربية مؤنثة لا واحد لها من لفظها مجموعة على نبال انبال متقول
تستوقد والمحيض وهو الماء من الارض عند منقطع الجبل متعلق به وبتعطاد
فعل مشكلم من الاصطياد عطف عليه نعتا لماء مفعوله وبنت فعل مجهول من البناء
والنام صاحب العامل ضمير نعتا صفة لماء وعلى الكرم متعلق ببنت وهو ضد اللوم وقد مر
تفصيله جعل خروج النار من الحرمي صدمة النبل استيعادا لشدة رميها وتصيد بها نعتا ثانيا
لماء المحيض الجبل واسفله فيخرج النار منه لشدة رميها وتصيد بها نعتا ثالثا

ارتفعل الوضوء قوله فمن يقول رجل ورجلة يعني ان التاء للفرق بين المذكر
والمؤنث في الصفة وهو الكثير الشايع وقد يكون للفرق بينهما في الاسم وهو قليل قوله
في عيشة راضية هذا من قبيل الاسناد المجازي توجيهه ان الرضا صفة الراضي حقيقة
الطالم الرجل عيشة ما سند الفعل المبني للمفعول به من غير ان يبنى له فحصلت رضيت عيشة
وهو معنى كونه مجازا ثم سلك من الفعل المبني للفاعل اسم الفاعل فقيل عيشة راضية
فقد جعل المفعول ما علا كما في المصادر كقيام وعياذ وقيم واحتياز وانتياز ومال
حولا كالقعود شاذ بخلاف لا وذ لوذا وما دوم قواما حالم يبل فحله ما علال ما
قوله كما في الجمع كجياد وجمع جيد اصله جيود ودينار جمع دار اصله دور وتمر جمع
تمارة اصله تورة ودرهم جمع دينة اصله دونة وشذ طيال جمع طويل وصيح
رواد جمع ريان كراهة اعلالين ونواجع ماء ونواضح من الابل لصحة ما
مفرده وثبت في رياش وثياب لوقوعها عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد
بعدها الف لانه حرف صحيح بخلاف عودة جمع عود وهو المسن من الابل وكوزة
جمع كوز لعدم الالف بعدها وبخلاف حوان لانه مفرد وبخلاف طوال جمع طويل
لتحركها في الواحد وشيرة جمع ثور شاذ لعدم الالف بعدها قوله وقحدوة بفتح
القاف واللام وسكون الحاء المهملة وضم الدال المهملة وفتح الواو وما خلفه الراس
قوله لا يكون الواو كالمتطرفة فيه انها وان لم تكن كذلك لكنها وقعت خامسة
فالقياس قلبها ياء كما قال الشارح بعيد هذا ولا يبعد عندي قوله وليس عليها
الا ان تقول الاصل غوازي التنوين اي عند سيبويه في وجه فلما حذفت الضمة
التي كانت في الياء وقبل التنوين الزم كان للصرف عوضا او حذفا
التنوين ايضا فصرت غوازي تنوين آخر وفي وجه آخر اصله غوازي بغير تنوين استثقلت
الضمة على الياء فحذفت ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين بالكسرة كالكسر المتقال فعلى الاول
جيء بالتنوين وهو عند سيبويه تنوين عوض عن الياء او هو كما هو المراد عن ذلك
وعند العامل بالعرف وهو الاخفش وتوابعه للتمكن قوله اعلم ان هذا الاعلال انما
هو حال الرفع والجر قال الكسائي وابو زيد في حال الرفع الياء للكونه غير منون وجره بالفتح لخفته عليه ورد

ورد بيت الفرزدق بلو كان عبدا له مولى لهجوته ولكن عبده مولى موالي
قوله قياس مطرد قال في حاشية شرح المفتاح لابن كمال باشا علم من كلام
الشيخ في دلائل الاعجاز ان المطرد في عرفهم ينتظم غالب الوقوع قوله كما تقدم اي
في الاجوف فمشى قول المصنف وبفتح كقول وما قال قوله وتعتمي
وطرا وهو الحاجة ولا يبنى منه فعل اليوم يوم وقد يعبر عن الشدة باليوم يقال
يوم اليوم كما يقال ليل اليل قوله ولا في الاعلام كجحوشة وهو اسم رجل وفي موغم
كما اوغم هاش وميت لانه اسم موضوع للاعلام وجه الفعل كذا في الصحاح قوله ويوان
بكسر الدال وقد يفتح ما رسي حوب وسبب تسمية ديوانا وجهان احدهما ان
كسرى اطلع يوما على كتاب ديوانه فرآهم يحسبون مع انفسهم فقال دوانت
اصل فجا بين ثم حذفت النون لكثرة الاستعمال والثاني ان الديوان بالفارسية اسم
الشياطين سمي الكتاب باسمهم لحذقهم بالامور ووقوفهم على الملتبس والخفي وسمي به
الخرائط التي فيها المسالك والسجلات والجريدة وقال ابن الدقيق ويروى
ان عمر رضي الله عنه اول من دون الدواوين للولاة والقضاة قوله
اسيود وجديول مانه لا يجب القلب بل يجوز وهو الاكثر نظرا الى مجرد الاجتماع
وجاز تركه لعروضه لانه بحمل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة مع انها في محل التغيير
ومع ان الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف نحو عجيز في تصغير عجوز مانه يجب
القلب فيه لان الاجتماع وان كان عارضا في غير الطرف الا ان الواو قبل الاجتماع
ساكنة ضعيفة وبخلاف عريّة في تصغير عروة مان الاجتماع وان كان عارضا
الا انه في محل التغيير قوله اذا اجتمعا مهملة يشير الى ان اذا كانا واو في الشرطية
للحال كانا واو في المتصلة وقد يحال اذا تفيد الدلالة على بعض اقسام الفيدة
بخزنة الكم في بعض الصور على قياس لفظه قد مان قلت ما سور الكلية والجزئية
فيها ما قلت سور الموجبة الكلية في المتصلة كلما ومهما ومتى وفي المنفصلة واما
وسور السالبة الكلية فيها ليس البتة وسور الموجبة الجزئية فيها قد يكون وسور
السالبة الجزئية فيها قد لا يكون او يقال حرف السلب على سور الايجاب الكلي قوله

قواعد العلوم يجب ان يكون الى اخره هذا الوجوب في العلوم العقلية مسلم وفي العلوم العربية لو سلم فقد شاع التخصيص بالمثال والمقام كما يشير اليه قوله لقد علمت عرسي مليكة الى اخره تأمل علمت عرسي وهي الزوجة ورعاسي الذكر والانثى عرسي مليكة اسم زوجته مول او عطف بيان لعرسي انثى هي تأنيث اسمها وما ضمير الفصل لا موضع لها على الاصل وبه سماه البصرة لكونه فصلا بين كون ما بعده خبرا او صفة وسماه الكوفة عمادا لكونه حافظا ما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ للسقف من السقوط والغرض منه في الاصل فصل الخبر عن الصفة والقياس ان لا يجئ الا حيث التبس الخبر بالصفة لكن اتسع فيه وجاء حيث لا التباس بدونه ايضا اطرادا للباب على ما ذكره السيد عبد الله او التأكيد والفصل ثم جاء لمجرد التأكيد فيما لا لبس فيه كاللام للحال والتأكيد وقد جاء لمجرد التأكيد في قوله تعالى وسوف يتطيلك على ما ذكره شارح المارس وقد اشترط فيما قبله امران كونه مبتدأ في الحال او الاصل وجاز الاخفش والكسائي وقوعه بين الحال وصاحبها نحو جاءني زيد هو ضاحكا وكونه معرفة واشترط فيما بعده ايضا امران كونه خبرا في الحال او في الاصل وكونه كالمعرفة في عدم قبول لام التعريف فلا وجه لما مال اليه القاضي في تفسير سورة الرعد حيث قال في قوله تعالى ما ولئك اصحاب النار هم فيها خالدون توسيط الفصل لتخصيص الخلود بالكفار لعدم شرط اللام الا ان يقال ان قوله خالدون خبر بعد خبر لا ولئك وان كونه كالمعرفة ليس بشرط على ما اشار اليه الشريف المرجاني في حاشية التصديقات حيث قال لفظ هو في زيد هو عالم لا يكون رابطة لدلالته على زيد ورجوعه الى ضمير الفصل والعماد مع انه مبتدء وهو عالم ليس كالمعرفة وفيه تأمل وشرطه في لفظ ان يكون كلمة صفة مرفوع منفصل وان يكون على وفق مرجعه فصلا له وقوله الليث خبر ان وجعله تأسيس عد عليه يعني فلم يحل في الليث والعامل ما في ان من معنى الفعل وعليه قام مقام تأمل عد تأنيث ضمير راجع الى الليث وعادا عطف وان مع خبرها في موضع منصوب على مذهب سيبويه قوله عدو هو اسم فاعل للمبالغة من العداوة والعدوان بضم العين

بضم العين والعداء بالفتح والمد وهو تجاوز الحد والظلم وان اوخلوا الالف في قوله هذه عدوة الله تشبيها بصديقة فان الثاني قد بني على ضده وبحال القوم اعداء وعدى بحسب المعاني وعدى وعداة بفتحها بعني وقال الثعلب العدى الاعداء الذين تعاملهم والعدى الاعداء الذين لا تعاملهم ذكره في شرح ديوان المتنبي قوله اي هاجرة بني الرجال قوله ابن جني هو بكسر الباء وتخفيفها كنية الامام ابي الفتح عثمان بن جني ونقل عن سيبويه انه عرب وليس التاء في النسبة ذكره الدماميني قوله في الامام لفظة مثل معظم للتعظيم كما في قول المفتاح مثل بشار وقولك ومثلك لا يبخل قوله لو كان فعيلا لوجب ان يقال بغيبة وجوز القاضي كونه فعيلا حيث قال او فعيل بمعنى فاعل ولم يلحقه التاء لانه للمبالغة لا للتأنيث كطالق ورد القطب كونه للمبالغة بان نفي الابلغ لا يستلزم النفي مطلقا واجيب بانه خرج بقيد المقيد وقيده قال الطيبي عن مجئ السنة كل ما كان معدا ولا عن وجهه ومورثة كان مصدرا ما في اخواته كقوله تعالى ما كانت امك بغيا اسقط الهاء لانها كانت مصروفة عن باغية وقال صاحب الكشف لم يقل بغيته رعاية للفواصل ولك ان تقول لم يقل بغية لانه مصدرا او بزنة كما قال العاصي في قوله تعالى لانه مصدر او بزنته وكما قالوا في قوله تعالى من يحيي العظام وهي رميم لم يقل رميمة لانه اراد المصدر قوله كما في قوله تعالى ان رحمة الله قريب من المحسنين قال صاحب الكشاف في سورة هود في قوله تعالى وما قوم لوط منكم ببعيد ويجوز ان يستوي فيه بعيد وقريب وقليل وكثير من المذكر والمؤنث لورودها على زنة المصادر التي هي للتفعيل والتهيؤ وقد مر في هذا وجوه في التأويل قوله والباء احق المفضل عليه اذا علم وكان افعل خبرا جاز اشتماله بلا احد الاشياء الثلثة كما في الله اكبر وقول الشاعر دعاية اخ واطول قوله وهو من العصرة وهي الميل الى الجهل والغفوة وبنى الصبي بليله الى ما لا يفيقه او من الصبي بكسر الصاد وفتح الباء والقصر وهو العشق وسنه بحال تصابي وبحال صبي صباء كسمع سماعا اذا لعب مع الصبيان قوله ولم يكن ما قبلها مضموما احتراز عن نحو يغزو وفيه انهم يكسرون

مسلم
مسلم
مسلم
مسلم
مسلم

ياء القطع مع الواو لضم الواو المنطرفة المضموم ما قبلها الآن يقال ماذ في الفعل
قوله والاصل اعطوا من العطو وهو الاخذ قيل لم يسمع ماضيه من الثلاثي المجرد
وقيل المفعول الاول عاط اي اخذ كان معنى اعطيت زيدا درهما اخذ زيد
درهما مني قوله والاصل استرشوا من الرشوة بكسر الراء وضمها يقال استرشى
في حكمه طلب الرشوة عليه وارشاه اعطاه الرشوة والراشي هو المعطي والمرتشي
هو الآخذ والارتباش هو الرعاية قوله لاحالة بفتح الميم ارتباد قوله لاوقع في
الشغل على بناء المجهول والعام مقام الفاعل ضمير اللقط والمتلقط والتقل
كالصقر فتحة اللقطة بكسر اللام وسكون القاف واحد الاثقال والمتقاس متاع
المسافر قوله وكانهم اعتمدوا على ايراد هذا البحث في المعتل فسقط الاعتراض
بنحو استقوم واستحوذ واغشوشب واجتوره وبحاور اوعلى انه للاعتداد بالمدة
فسقط بنحو بدءوعود قوله فلتشرع الفاء فصيحة واللام تحتمل لام الابتداء ولام
الامر وقدرده ودخولها على صيغة المتكلم قوله فلاجماع جوابي العلة فيه وقد يقال
هو ما خوذ من اللقف بمعنى الخلط سمي به لان فيه خلط الحرف الصحيح بحرف العلة
طعام لقيف اذا كان مخلوطا من جلسين قوله من قبائل شتى جمع قبيلة واحدة قبائل
العرب وهم بنو اب اعلا وسميت بها لان العمائر تقابلت عليها وشتى جمع شتيت
بمعنى المتفرق وقد فسره الشارح في المطول بالمختلف قوله والقصة تقتضي ان
يكون هذا النوع اربعة اقسام احدها ان يكون العين واللام واوين كقوة
وثانيها ان يكون ياءين كحيي وثالثها ان يكون العين واوا واللام ياء وبالعكس
ان يكون العين ياء واللام واوا وهذا القسم لم يجئ في الكلام قال الاندلسي
في المحمل على ذلك ما استقراء ابنية الفعل والاسم قوله وانما جاء في هذا
النوع بفعل بالكسر حال كون العين واوا فيه نظر لانه يعلم منه ان مجيء
بفعل بالكسر منحصر فيها اذا كان العين واوا اما اذا كان بفعل بالفتح
فقد يكون واوا وبالعكس وليس كذلك لما مر من انه لم يجئ ما يكون العين
ياء واللام واوا قال سيبويه ليس في الكلام ما عينه ياء ولامه واوا اذا كان

في هذا النوع من الاعتلال لان الياء اخف من الضمة وما قبل الواو في الكلمة اشبع من الضمة
واولها لكون الكلام جاريا في الاتباع وتبعا في الانتهاء فعند ذا ما ان فعل وعفعل
ان حذف الضعيف شذ لا يغني حالي المتكلم والمخبر ما فيه من الاعتدال قال
ابن الحاجب ويتصرف الياء من الواو ويكون العين واوا نحو شوى لانه من الحي
عين ولام واو سي الاماشذ من كالقوى والصوى وانت خير ما فيه من الحالة
لما فعلناه اولا وفي بعض شروح المفصل ما يشير الى هذا حيث قال ولو ثبت
ما عينه ولامه واوان كالقوة والخوة لقلت قوى وحوى بقلب الواو الثانية
ياء لانها رابعة ويمكن ان يجاب عن النظر بان مراد الشارح انما جاء في
هذا النوع بفعل بالكسر حال كون العين فقط واوا اما اذا كان اللام ايضا
واوا فكما اجازوا حاجة الى حاجب فلا يجئ من بفعل بالكسر بل من بفعل بالفتح كحوة وحوى
قوله جميع ما عرفته في رمى يرمي ما عرفه ههنا ما فجميع فصيحة ما فاعلة في عامل جميع
في الحقيقة وهو اعرف واعرفه المذكور بالياء النسبية وتكرير الياء للتاكيد قوله
كما في قوله واذا هلكت فعند ذلك فاجزع عن جواب اذا وعند معمول فاجزع وتكرير
التعذير فاجزعي وقوله تعالى وذلك ملتزم جوابا قوله ونظيره الحوة والقوة الحوة
بفتح الجيم الحرقة وشدة الوجد من العشق والحزن تقول منه حوي الرجل بالكسر فهو
حوج والحوة الهواء ايضا وهو ما بين السماء والارض ويحتمل ان يكون من الحي المهملة
المضمومة جمع الاحوى وهو الاسود والقوة هلاك المال يقال المال بالكسر
يتوى توا ويحتمل ان يكون بالياء بنقطة تحتانية وهو جلد ولد البعير ثم كثر حتى قالوا
ما عتبر اجتماع الراوي في الحوة والقوة الا دغام دوما للحقه لم يقل تحا عتبر
في القوة والصوة وهو العلم في الطريق قوله والان فعل بكسر العين فرع
فعل بفتح العين لان الاصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرة مبانيه
لانه لا يجئ غير فعل بمعنى من المباني الا وقد يجئ فعل لهذا المعنى قوله ولم يكن اسم
الفاعل من روى مثله النفي في الكلام كثيرا ما يتوجه الى القيد نحو لم يات القوم
اجمعون ما معناه نفي الاجتماع لا المجئ وقد يتوجه الى الفعل فقط بالاعتبار المنفي

القيد او اثباته كقوله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون اى لم يصروا عالمين
يعنى ان عدم الاصرار متحقق البتة مع قطع النظر عن الاتصاف بالعلم وعدمه وقد
يتوجه الى القيد والمقيد جميعا كقوله تعالى وما للظالمين من حميم ولا شفيع يطاع اى
لا شفاعة ولا طاعة ولا غير ذلك والمراد ههنا المعنى الثانى والاخير ظاهر
قوله اول الكلام يدل على عدم المثل وقوله بل ينبى على عدم اسم الفاعل وقد يقال اذا
كان فى الكلام قيد فكثيرا ما يتوجه الاثبات او النفى اليه ويكون هناك اثبات القيد
او نفيه وقد لا يتوجه ويكون هناك قيد للاثبات او النفى وذكر الشارح فى
مواضع من كتبه ان فى الاول يعتبر القيد اولا ثم الاثبات او النفى وفى الثانى يعكس
ولا ريب فى اطراده وكليته وقد يجعل القيد متاخرا على كل حال من جهة المعنى كما ان
متاخر من جهة اللفظ فيقال القيد اما للنفى او المنفى وكذا الاثبات قوله الصفة المشبهة
باسم الفاعل معنى لانها لمن قام به الفعل ولفظا لانها يثنى ويجمع وتذكر وتؤنث كاسم الفاعل
قوله لان المعنى لاستقيم الا عليها فان قيل هذا يقتضى كون نحو مؤمن وكافر وواجب
وواثم وباج وضامر فى فرس صامر وعالم وحالد وثابت وراسخ وستر وحايض
وطامث حاملا على الدوام والثبوت ان لا يكون اسم الفاعل اجيب بان ماذكر لمعنى
الحدوث بحسب الوضع الدوام والثبوت بعارض قوله لان صيغة فاعل تدل
على الحدوث فيه بحث لانه مر فى بحث الحدوث واوايل المقدمة من حاشية المطول الحسن الغفار
وعلامة البسطامى ان اسم الفاعل المقدر فى الظرف يفيد الثبوت ورايحة الفعل تكون للمقدر
فى الظرف وصرح الشارح فى اواخر الباب الثالث من المطول ان اسم الفاعل المقدر قوله
كما حصل فى زيد الدار للثبوت وقال بعض شروح الكشاف الصفة المشبهة من فعل المتعدى
مكسور العين يجئ على فاعل كحمده فهو حامد وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب قال
الشريف فى شرحه للمفتاح والاسم كعالم مثلا يدل على ثبوت العلم لمن حكم به عليه وليس فيه
تعرض لاقترانه بزمان وحدوثه فيه وزاد فى حاشية المطول قوله اصلا سواء كان
على سبيل التجدد والتقضى اولا نعم لما كان اسم الفاعل جاريا على الفعل جاز ان
يقصد به الحدوث بمعونة القرايين كما فى قوله تعالى وضايق به صدرك الآية يعنى ضيقا

ويجوز ان يقصد به الدوام ايضا فى مقام المدح والمبالغة ثم قال على ما فى المفتاح الاصل
فى اسم صفة كان كعالم او غير صفة كعلام الدلالة على الثبوت واما الدلالة على
التجدد فعارضى فى الصفات وقال فى حاشية المطول فان قلت قد مر ان الكاتب
ان اسم الفاعل يدل على الحدوث دون الصفة المشبهة قلت قد صرح فى المفتاح
بخلافه حيث يستفاد منه الثبوت صريحا لكون اصل الاسم صفة او غيرها الدلالة على الثبوت
وقال الشيخ عبد القاهر لا تعرض فى زيد منطلق لاكثر من اثبات الانطلاق
فعلاله كما فى زيد طويل وعمرو قصير وجعل الميدانى الصفة المشبهة مندرجة فى اسم
الفاعل واما فرقهم بين حاسن وحسن وضايق وضيق فقد يوجه بان
اسم الفاعل لما كان حارا مجرى الفعل جاز ان يقصد به الحدوث بمعونة
القرائن دون الصفة المشبهة اذ لا يقصد بها وضعا الا مجرد الثبوت اذ الدوام
معه باقتضاء المقام وقد يكلف الجمع بين الكلامين بان ما قال يدل على الحدوث
اراد به ثبوت مطلقه وما قال يدل على الثبوت اراد به نفى التجدد والتقضى
بقرينة ارادته مقابلا للدوام فتفطن منه ونفى الاخص لا ينافى ثبوت الاعم قوله
والصفة المشبهة على ما ذكره الشريف فى شرحه للمفتاح وحاشية المطول حيث قال
الصفة المشبهة لا يقصد بها الا مجرد الثبوت وضعا والدوام باقتضاء المقام
وقال صاحب الكشاف فى المفصل وهى تدل على معنى ثابت فان قصد الحدوث قيل هو
حاسن الآن او غدا وكارم وطامث ومنه قوله تعالى وضايق به صدرك
وفى بعض شروح المراح وضعها على الاطلاق للحدوث والاستمرار وعدت
عند اهل هذا الفن من اسم الفاعل وكذا افعل التفضيل قوله والمعنى فى هذا
على الثبوت لا الحدوث لا يخفى عليك ان مثل هذا الثبوت يوجد فى
كثير من صيغ اسم الفاعل على ان هذا يشير الى ان صيغة الصفة المشبهة
مقتضاة للمعنى فى قانونهم وقولهم اذا قصد الحدوث قيل هو حاسن الآن
او غدا وقولهم اذا اشتق الصفة المشبهة من فعل متعد يجعل لازما بمنزلة
الفعل الغريزى فيشتق من افعل بضم العين ثم يشتق منه على ما ذكره صاحب الكشاف

في الماضي في فقير ورحيم ورفيع بمقتضى خلافه قوله ما لي لو اشتغل بتفصيل ذلك
لطول الكلام قال قيل قد صرحوا بان لو للشرط في الماضي فيلزم المضي في حليتها ملفقا قد
تدخل على المضارع لقصد استمرار الفعل كقوله تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر لعنتم او
لتنزيل المضارع منزلة الماضي لصدوره عن الاخلاف في اخباره او لاستحضار
الصورة كقوله تعالى ولو ترى اذ وقفوا على النار وجواب لو محذوف اي لرأيت
امرا فظيعا على ما ذكره الشارح او لترى على ما ذكره حسن الفارس وقد تدخل على الماضي
للدلالة على ان الفعل منه انقطاعه بحيث يجتزئ عن ان يعبر عنه بلفظ الماضي كقوله حميد
على الوقوع في الجملة كما تقول لقد اصابتني جوارث لو تبغي الا الآن لما بني منها اثر وقد تشكل
كان في المستقبل وهو مذهب المبرد والمشهور انها لانتفاء الثاني لانتفاء الاول
وقد تستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء
الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما آلهة الا الله لفسدتا فان لو هنا تدل على لزوم
تعدد الآلهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا توهم
ابن الحاجب ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وغلط عليه المشهور ولم يدر
ان ما ذكره معنى يقصد في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم
المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفاءين معلومين للآخر بحسب الواقع
فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك ثم تقصد ان
تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفاءين معلوم له بل قصدت
اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء وليها مستعمل ثالث وهو ان
يقصد بيان استمرار شيء فيربط ذلك الشيء بما بعد النفيين عنه كقولك لو اماتني
لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام مانه اذا استلزم الاكرام الاكرام وقد يستعمل
لمطلق الربط كان واقطع الربط فيكون جوابا لسؤال محقق او متوهم وقع فيه ربط
فتقطعه انت لاعتقادك بطلان ذلك الربط ذكره الدماميني وقد يكون للتمني
والعرض نحو لو تنزل عندنا فنصيب خيرا والتقليل وحوما مصدريا كان لكن
لا ينصب وزعم بعضهم ان الجزم بلو مطرد عما لغة واجازه في الشعر وجوابه مضارع كما يم

او

او ماض مثبت مقرون باللام غالبا او منفي بما مجرد عن اللام غالبا وقد يكون جوابه
الماضي المقرون بقد وهو غريب وجملة اسمية مقرونة باللام او الفاء وتفهم على هذا
على التشبيه بان او على تقدير الجواب قوله حتى كان الحرمان فيه يا آن كحيي فيه اشارة
الى رد من قال ان عينه باء ولامه واو وتثبت يا لنظر فيها والكسار ما قبلها مانه لم يوجد
في كلام العرب ما عينه ياء ولامه واو ورد بانه شهادة نفي لا تسمع قوله على انه قد
يميل الالف الى الواو قال صاحب غاية الاماني واما كتب بالواو للاشعار بالاصل
كهدى وسعى بالياء وما ماله صاحب الكشاف والعاصمي كتب بالواو على لغة من
ليس شيء اذ لم يقرأ به احد فكيف يوضع الرسم بما يفاجئ العجابة على شيء لا وجود له
وتغليط ودش لانه ليس لاماله الالف مخرج من الواو ولان الصادر من الحروف المستعلية
فتغلظ اللام لتغاير الصاد كما في ظلموا وطال وكذا ما مالوا الضعفوا بواو قبل الهمزة
على لغة من نخم الالف قبل الهمزة فيميلها الى الواو ونظيره علماء بني اسرائيل ليس شيء
لما ذكر بل رسمت فيها وفي نظايرها لما قال ابو عمرو الداني صاحب التيسير
في المقنع وهو كتاب في علم الرسم انه على مراد الايصال والتسهيل يعني ان قياس
تخفيفها الوصل بالتسهيل والوقف بالرد كالواو فرسمت عليه ثم قال وجه
كتب الالف بعدها ما قال ابو عمرو لما تطرفت الواو شبهت واو الجمع في قالوا ما لحقتها
ياء فيه نظرا للتفخيم يطلق على عامة الرفيع وهو التغليظ وعلى ما يقابل الاماله وعلى اماله
الالف نحو مخرج الواو وهو المراد وههنا قوله والربوا قال الكرماني الربا مقصور
من ربا يربو اذا زاد ثلثت بالالف واجاز الكوفيون كتبه بالياء لسبب الكسرة في
اوله وقد كتب في المصحف بالواو وقال الفراء انما كتبوه بالواو لان اهل الحجاز
تعلموا الخط من اهل الحيرة ولفهم الربوا فعلوهم صورة الخط على لفظهم قال ويجوز كتبه
بالثلاثة وزيدت الالف بعد الواو لشبهها بواو الجمع ذكره في الكشاف في سورة البقرة
في قوله تعالى الذين يأكلون الربوا ويحتمل ان يكون من هذا القبيل كتب الالف بعد
الواو في الافعال المضارعة المفروضة مرفوعة كانت او منصوبة في كل القرآن نحو
تتلوا وتبلوا وتدعوا وتسألوا وان تعلموا القرآن او بعض الذر قوله والحق ان يقال

مثل ذلك لكتب الى المصحف مشتبه بخط واحد على الاحرف السبعة وهي تنقسم
الى ما يوافق القياس والى ما لا يوافقه لكن تتلقى بالقبول انها سنة واجبة
الاتباع لانه رسم زيد بن ثابت رضي الله عنه امين رسول الله صلى الله عليه
وسلم وكاتب وحيه علم من هذا العلم بما لم يعلم غيره وما خالفه انما خالف
حكمة بلطيفة وصرفة خفية وقد علم مالك بحرمه المخالفة وهكذا نقل كثير
من السلف فيما يقصد به البقاء كالمصاحف فاما حالا يقصد به الا التعلم
كالواح الصبيان وما يجري مجراها فيجوز ان يكتب على ما نوى الخط وقد اتفقت في خط
المصحف اشياء خارجة عن القياسات التي مشى عليها علم الخط والهجاء قال
ابن درستوية في كتاب الكتاب خطان لا ثالث لهما خط المصحف لانه سنة وخط
العروض لانه يثبت فيه ما اثبته اللفظ ويسقط عنه ما اسقطه روى عن الكسائي
وغيره انهم قالوا في رؤس الآي وخط المصحف عجايب وغرايب تحيرت فيها عقول
العلماء وعجزت عن آداء البلغاء وقال صاحب الايضاح المقرى الاندرابي ومن
طعن في شيء من هجائه فهو كالطاعن في تلاوته ومن الاشياء الخارجة عن قياس
الخط كتب ولا اوضعوا زيادة الالف وجوبا الخشني ما ان الفتحة كانت تكتب الفا
قبل الخط العربي والخط العربي اخترع قريبا من نزول القرآن وقد مضى من ذلك الالف
اثر في الطباع فكتبوا صورة الهمزة الفا وفتحها الفا آخر وكرهوا اولا اذ تجتمع الفان
في وجوب القراءة في كل القرآن ووصفه وترتيبه فهم من قال بكتابة نقل الآحاد
فيها والاصح عند المحققين من اهل السنة وجوبه وفي امكان ان يقع في حفظ القرآن
لحن بناء على عدم تواتر صورة الكتابة والصحيح انه لا يجوز لانه ايضا متواتر وما
روى عن عثمان وعائشة رضي الله عنهما انهما قالا اخطأ في المصحف لحن وسعته
العرب بالسنتها على تقدير صحة الرواية يحمل على اللحن في الخط لكن الحق رد الرواية
كذا ذكره ابن رشيق وفيه نظر لانه على تقدير الصحة لا يؤثر فيما ثبت بالتواتر
قوله الا في يحيى ويرى يحيى العلماء وياس على يحيى كل علم مثله وكتب الالف
ياء فيهما للفرق بين يحيى ويرى على بين ويهما فعلا وصفة ولم يكتب لاستثقال

الفوز

الفتحة والضمة والفعل وكون الالف اخف قوله قال عبوا بامرهم الى آخره وآخره جعلت
لها عودين من نشيم وآخر من ثمامة عبوا بامرهم اي لم يهتدوا لوجهه وتحيروا فيه
كما لم يهتد للحمامة امر بيضتها وهي واحدة الحمام تقع على الذكر والانثى والتاء
للوحدة لا للتانيث عند العامة اي الدواجن فقط وعند العرب ذات الاطواق
نحو القماري والفواخت والدباسي وهو القطا والورشين والشبام وذلك وقوله
جعلت استيناف لبيان حق للحمامة وضميره للحمامة او حال من الحمامة بحذف قد
لجوازه عند غير سيبويه وعودين مفعول جعلت ومن نشيم بالتحريك شجر تتخذ منه
القسي صفته عودين وآخر عطف على عودين ومن ثمامة صفة واحدة النام
بضم الثاء بنت ضعيف له خوص اي ورق او شبيه بالخوص وربما حشي بخياص
البيوت يصف انه عرفوه بنو اسد عند ملك على ملوك العرب وبيان تحيرهم
في امرهم ليتنعم عليهم وليتفاهم على اعدائهم بقول انهم تحيروا كما تحير الحمامة في امر
بيضتها يعني ان الحمامة ليست لها حيلة ومعرفة في اتخاذ الطيب موضعا قويا يضع
بيضتها فيه بل يضع على حشبات ضعيفة يلصقها الريح قوله وكنا حسبناهم فوارس
كهس الا آخره فوارس جمع فارس بمعنى صاحب فرس مثل لابن ولامر مع الجموع
انه ذو كذا وذو كس لان فواعل انما يكون جمع فاعلة في صفات من
يعقل قال ابن الحاجب في شرح المفصل اما فوارسي فالذي حسن فيه انه لما جاء اوافاة
فارسة واما هو الك فقد جاء في مثل هو مالك في الهوالك والامثال كثيرا ما تخرج
عن القياس واما نواكس فلضرورة الشعر قال ابن السكيت اذا كان الرجل
على حافر بردونا كان او فرسا او بغلا او حمارا وقال عمارة صاحب البغل
يقال للفارس وصاحبه للحمار حمار للفارس وكهس ابو حيى من العرب
قال الراغب انواع الموت بحسب انواع الحيوة ما بازاء القوة النامية
الموجودة في الانسان والحيوان والنبات نحو اعلموا ان الله يحيي الارض بعد
موتها وما بازاء القوة الحاسة نحو يا ليتني مت قبل هذا والثالث زوال
القوة العاقلة وهي الجهالة نحو او من كان ميتا فاحييناه الرابع الحزن المكدر

الحيوة نحو وجاءته الموت من كل مكان والخامس الهمام فقد قبل المنام موت خفيف
والموت نوم ثقيل نحو الله يتوفى الانفس حين موتها والتي لم تمت في منامها
والدهر والزمان وقيل الابد وقيل في الاصل مدة العالم ثم يعبر به عن كل مدة كثيرة
والزمان يقع على المدة القليلة والكثيرة ذكره الراغب وذكر صاحب الكشاف
في الفائق ان معنى قوله عليه السلام لا تسبوا الدهر فان الدهر هو الله فان الطالب
للحوادث هو الله لا غير ومعنى ان الله هو الدهر انه هو طالب للحوادث لا غير طالب
وبهذا خلاف ما ذكره صاحب المفتاح من ان المنطلق زيد وزيد المنطلق كلاهما يفيد قصر
الانطلاق على زيد وقيل الدهر الماضي مصدر بمعنى الفاعل ومعناه ان الله هو الدهر اي المتصرف
المدبر المفيض لما يحدث وقال الراغب والاظهر ان معناه ان الله فاعل ما يضاف اليه الدهر من
الخير والشر والمسرة والمساءة فاذا السيئة الذي تعتقدونه انه فاعل فقد سببتموه تعالى
وفيه انه لا يلزم من هذا اتحاد المعنى لان السب غير المسبب ذكره في فتح البيان والاعصر جمع
العصر وهو الدهر بمعنى الزمان والمعنى كما قلناهم من بنى كهلس اعطوا جيوشا لعدو موتهم زمانا
كثيرا قوله على سبيل الاعتساط هو ان يخبر البعير وغيره من غير علة قوله وتظيره حذف
النون لان يكون وقيل حذفها للتشبيه بحروف العلة فامتد الصوت او في الفتحة
او بالتنوين وقد مر تفصيله قوله قال سيبويه في استحى حذفت الياء لالتقاء الساكنين
الى آخره توضيح اعلاله ان استحى اصله استحيى فلت الياء الثانية الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها فصار استحيا ثم نقل فتحة الياء الاولى الى الحاء وقلبت الفا فالتقى ساكنان
فحذفت الالف فصار استحى قوله قلت فيه نظر لانه كما نقلت حركة الياء الى قول الماوني
لان الياء في استحى حذفت لالتقاء الساكنين فلو لم تحذف لالتقاء الساكنين والا
لردوها اذ قالوا هو يستحي فلما وكذلك حذفت من يستحي لالتقاء الساكنين لان الاصل
يستحيي استثقلت الفتحة على الياء الثانية فحذفت وفتحت كسرة الياء الاولى الى الحاء فالتقى
ياء ان ساكنتان فحذفت الاولى لالتقاء الساكنين وجوابه انه لم يجز ان تنقل الياء الاولى
قبل الياء الثانية وتحذف للتخفيف لالتقاء الساكنين لانه حينئذ ينقل كسرة الياء الاولى الى
الحاء وتحذف تخفيفا ثم تحذف ضمة الثانية فيصير يستحيي وكذا في استحى تنقل حركة الياء الاولى الى

الحاء ثم تنقل الفا للعلة المذكورة فيصير استحاى ثم تحذف الالف للتخفيف فيصير استحى
فثبت ان الياء حذفت للتخفيف لا لالتقاء الساكنين فان قيل كلامه مبني على
تقدير توهم حذف الياء الثانية فلما وعليه ايضا ليس الحذف لالتقاء الساكنين
فتامل قوله وفي كلام سيبويه ايضا نظر لانه يوهم وانما قال يوهم لانه يحتمل ان
يكون المراد بالياء في قوله حذفت الياء لالتقاء الساكنين الياء الاولى وحينئذ
ينبغي ان يقول لانها تنقلب الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الا انه اعاد ها وضمائر
موضع المضمر توضيحا قوله الالفظة واو مبني عند المبرد فالواو عنده من واو وداء
وواو وعند سيبويه والاخفش من ثلث واوات واو حال الياء والفظة الواو
قوله واما حال الوصل فتقول فا وكتبت في الوصل ايضا بالهاء لان الوقف عليه
بها وقد عرفت ان الاصل في كل كلمة ان تكتب بصورة لفظها عند الابتداء بها والوقف
عليها قوله كيس ملتنوين لانه غير منصرف للعلمية والتانيث المعنوي قوله
ودول ومثله ويح ودنيس قال سيبويه ويح كلمة رحمن لمن اشرف على الهلكة
ودول لمن وقع نهما وقال الهروي ويح تقال لمن وقع في الهلكة لا يستحق
فترحم بها ويرثى له ودول لمن يستحقها وقال بعضهم ويح كلمة ترحم ودنيس لصغير
اي افعل منها في ذلك وقال الفراء ويح ودنيس بمعنى ويل روي عن علي
رضي الله عنه ويح باب رحمة وويل باب عذاب وقيل الويل والويلة شدة من
العذاب اكثر الناس على ان هذا دعاء منها عليه وزعم بعضهم انه دعاء منها له
في موضع الدعاء عليه والعرب تقول ذلك عن الامر الكامل عن المدعو عليه ومنه
قولهم هابله امه ما افقده قوله وويل ايضا كلمة عذاب واسم لصوت نباحه
المصيبة قوله ولا يبعد منه اي من هذا النوع وفي بعض النسخ وقع منها اني
من هذه الامثلة وفي جاء في الشر قوله فاويل ولا واح ولا واس اسم صوت
شاذ وقول القاضي في تفسير سورة المرسلات وويل في الاصل مصدر منصوب
بفعله بدل على الفعل منه ايضا وقوله في قوله تعالى فويل للذين يكتبون
الكتاب انه في الاصل مصدر لا فعل فعله بدل على عدم البناء قوله والقسمة

تنتهي ان تكون تسعة اقسام الاول ان يكون الفاء والعين واللام واواً والثاني
ان يكون ياءً والثالث ان يكون الفاً والرابع ان يكون الفاء واواً والعين واللام
ياءً والخامس ان يكون الفاء ياءً والعين واللام واواً والسادس ان يكون الفاء
واللام ياءً والعين واواً والسابع ان يكون الفاء واللام واواً والعين ياءً والثامن
ان يكون الفاء والعين واواً واللام ياءً والتاسع ان يكون الفاء والعين ياءً واللام
واواً هكذا وَوَوَا أَا يَيَا يَيَ وَيَا وَوَيَ وَيَا وَوَيَ وَيَا وَوَيَ وَيَا وَوَيَ وَيَا والظاهر
انه ان اعتبرت الالف تزيد الاقسام على التسعة وان لم يعتبر لا تزيد على الثمانية
وكان حكمه بالتسعة لاجل النظر الى الضرب الثلثة في الثلثة **قوله** وهاوَهْ وَهَ بغير
افصاح الهاء في النقط وانما كتبت الهاء على تقدير الوقف كما هو قاعدة الخط **قوله**
ويحيلون الالف همزة على غير القياس لعدم نظرها بعد الف زائدة **قوله** والاولان يقال
حكم المهموز وانما كان هذا اولى لان عبارة المتن تدل على ان حكم المهموز الصحيح في
التعرف واعمال الحركات لا حكم المضاعف والمثال والاجوف الا انه وعبارته
تشمل الجميع فلذا قال والاولى **قوله** حرف شديد وهو ما يخرج من صوته عند امكانه
في مخرجه ملاقي صوته ولذا سميت مجهورة لانه لما انحصر في مخرجه فلم يجر استند
واستنع عن قبوله اللين والشدة القوة **قوله** بالقلب والحذف وغيرهما وهو
بين بين وهذا قسمان مشهور وهو ما يكون بين الهمزة وبين حرف حركتها
كما تقول سئل بين الهمزة والياء او غير مشهور وهو ما يكون بينها وبين
حرف حركة ما قبلها كما تقول سول بين الهمزة والواو ثم همزة بين بين
عند الكوفيين ساكنة وعند البصريين متحركة حركة خفية ضعيفة ينبغي بها تحرك
الساكن وكذا الياقع الاخيث ويجوز فيه وقوع الساكن عاريا فلا تقع في اول
الكلام **قوله** لان استقصاء ذلك ان ارادها الى اخره والا فغداة الغاية والنهاية
قوله فانه باب الباب ما يتوصل منه الى الشيء والنوع حال صاحب الكشف
انما يوتى المصنفون في كل فن من كتبهم ابوابا موشحة الصدور بالتراجم
لان القارئ اذا ختم بابا من الكتاب ثم اقدم في اي كتاب انشط له واهتز لعطفه

وابعث

وابعث على الدرس والتحصيل بخلاف ما لو استمر على الكتاب بطوله وثقل فمن
اذا علم انه قطع ميلا او طوى فرسخا او انتهى الى رأس بريد نفس ذلك عنه
وشط للمسير وحث ثم كان القرآن سورا وجزاه الفواء اسباعا وعشورا
واخماسا واوزابا **قوله** طويل الذيل ممتد السبيل السبيل الطريق يذكر ويؤنث
وههنا كناية عن كثرة الابحاث وفيها استعارة مكنية وتخييلية وترشيحة
رومأ الى طلبا **قوله** يا نهيا ساكنة خلية خالية وللنحاة في الجملة الاسمية الواقعة
حالا اختلافات فجوز بعضهم ترك الواو في الاسمية مطلقا وبعضهم اذا كانت
في تاويل جزو بحيث يفهم منها معنى ذلك المفرد بلا ملاحظة لتفاصيل اجزائها
نحو جاء الذي ابوه شاخص وبعضهم لبعض عدوان متعاديان وبعضهم اذا كان
ضمير ذي الحال في صدر الجملة وبعضهم جوز حذفه اذا كانت واقعة بعد حال مفردة
كالمثال المذكور في الشرح وبعضهم اذا كانت مصدرة بحرف ينبئ عن التشبيه نحو
كان وبعضهم اوجب في الجوازات وهو بديع **قوله** واله يبقيك لنا سالما للمآل
الراغب البقاء ثبات الشيء على الحالة الاولى وسالما اسم فاعل من السلامة وهي
التعري من الآفات الظاهرة والباطنة والبرد بالضم نوع من الثياب والتبجيل
هو التعظيم والمعنى مشتملا عليك التبجيل والتعظيم اشتمال البرد على صاحبه او حال
كون التبجيل والتعظيم يردي لك ملابسه والحال لا يجوز ان يكون من الاحوال
المتداولة وهي ان يكون احوال متعددة صاحبها واحد كالكاف في يبقيك لنا
او الاحوال المتداخلة وهي ان يكون صاحب الحال المتاخرة الاسم الذي يشتمل عليه
الحال السابقة مثل ان يجيل قوله يراك تبجيل حالا من الضمير في سالما وذلك
ان تقول يحتمل ان يكون قوله في ظله جملة ظرفية مقدرة بالفعل على ما هو الاصح
وترك الواو لان الظرف اذا كان عاملا في ضمير ذي الحال يكون بغير واو البتة
لان الخاطر سبك المفرد كما ذكر في الضوء وان كان الشريف في شرح المفتاح رجح
الترك المجرد عن الواو لا لكونها بعقب حال غير جملة بل لبعض ما قدمناه
قبيل هذا **قوله** ورثيم هو ظبي ابيض خالص البياض يكنس الرمل

يا جارية ايتوا بهمزتين اوليهما لاسم فاعل من خدع بمعنى نصر وثانيهما فاء الامر
من تأمر بزنة المحمة ثم زاد مهملة بمعنى تعاون وهمزة الوصل قد سقطت في الدرج
قوله فله احكام أخر لا يقيسها هذا الكتاب اذا التقى الهمزتان في كلمة واحدة وكانت
الثانية مع سكون الاول وهي تكثر في موضع اللام كسأل على فعال فرسأل تبدل الثانية
واوا كانت في موضع اللام قلت ياء وان تحركت وقد قبل الفتحة وجب قلب الثانية ياء
ان انكسر ما قبلها او انكسرت نحو جاءا اصله على مذهب الخليل جاأ وانما اصلها
القلب الفة بكسر الثانية وان لم تكسر الثانية ولا الذي قبلها وجب قلب الثانية
واوا نحو اويدم في تصغير آدم اصله ايدم واو آدم اصله ادم وقد صح التسهيل
عن القراء بجعل الثانية بين بين وتخفف الهمزتين في كلمة والتزم في باب اكرم
حذف الثانية وحملت عليه اخواته قوله بل لقلب حركة الميم اليها لوقوع المثلان
وهما الميمان بعدها واردة الادغام قوله وقلبت ياء فقيل الفة في الكواشي
زعم بعضهم ان الفاة لا يجيزون اجتماع همزتين في الفة للثقل وفيه نظر لصحة نقلها عن
النبي عليه السلام بل لتواتره فيجب لذلك ان يجعل لغة العرب استعملت على الاصل وهو
اقيس وان نقل وزعم ايضا ان من قرأ بهمزتين محققتين يلزمه ان يقرأ آدم بهمزتين
محققتين وهذا لا يلزم لان القراءة سنة متبعة فلا يقاس الا ما نقل وزعم الزمخشري
ان الصحيح بالياء ليس بقراءة ومن صرح بالياء فهو لاحن محرف فيه نظر لان الكثير
القراء يقرؤن الهمزة بعدها ياء مكسورة كسرة خفيفة ولان الزجاج قال في
الفة عند النحاة لغة واحدة بهمزة وياء والقراء يقرؤن بهمزة وياء وبهمزتين
واعترض عليه الطيبي بانا نمنع قوله ليس بقراءة ان احد من القراء السبعة
لم يقرأ بها وهو كذلك كما نقلناه عن صاحب التيسير وقال الشارح في شرح
الكشاف ما ذكره الزمخشري خلاف ما ذكره النحاة واختاره في المفصل وقال ابو شامة
رأى النحاة ابدال الهمزة ياء في الفة نقل عليه ابو علي في الحجة ثم قال لم يوافق الزمخشري
النحاة واختار مذهب القراء في الكشاف وما في المفصل فهو حكاية قول النحاة
قوله بل هو كما هو محض والجواب ان قول المصنف تعود الثانية همزة عند الوصل

اذا

اذا انفتح ما قبلها لا يستلزم عدم العود عند غيره لعدم الحصر غاية الامر بقاء الثانية
عند الفتح وترك الصور بين الباقيتين اختصارا ولا يكون قوله اذا انفتح قيدا احترازيا
قوله يا فطام ابن مثل بهذا لان فطام اسم امرأة مبنية على الكسر عند اهل الحجاز قوله لا يكون
منتهى الا في مواضع معدودة معينة فيه ان عد ودة وان استعملت في القلة وفتح همزة
الوصل ليس الا في لام التعريف وابن والفلة تصدق على الواحد والاثنين الا ان يقال
لفظة مواضع جمع كثرة لا تتناول الا ما فوق العشرة الا ان يقال هذا على ما قيل في الاثنين
انه مما يطلق عليه الجمع مطلقا عند جماعة ومنهم صاحب الكشاف عند بعضهم قوله
وأمر اهلك بالصلوة اهل الرجل زوجته عند الامام الاعظم لقوله تعالى وامر
باهله واعترض عليه بانه لم يرد في الاية الزوجة خاصة لانه تعالى قال قبلها
فقضى موسى الاجل الى قوله لاهله فكيف يكون الاية دليلا انهم خاطبهم بخطاب الجمع وفيه نظر
لانه ربما خوطبت المرأة الواحدة بخطاب الجماعة الذكور بقول الرجل عن اهله
فعلوا كذا في مبالغة في ستره فيعدل عن الافراد والتانيث الى الجمع والتذكير
فيبعد عن الضمير لها عبر بنتين ومنه همزة الاية ذكره في شرح المغني قوله فمن رأس
التمثال اي فجر رأسه في الثوب التمثال ما تصنعه وتصوره مشبها بخلق الله
من ذوات الروح والصورة عام وكان التمثال في شريعة من قبلنا مباحا وهذا
خاتم وانبال النبي عليه السلام في عهد عمر رضي الله عنه وكان على فصه اسد وانبها
رضي بخاتمه وذلك ان بختنصر لما اخذ في تتبع الصبيان وقتلهم وفقد ولد
هود الفتة امه في غيضة رجاء ان ينجو منه فقيض الله سبحانه اسدا يحفظه
ويسوقه ترضعه وهما يحانه فلما كبر صور ذلك في خاتم حتى لا ينسى نعمة الله
عليه قوله ومر بالستر اي بستر عيوب المسلمين ومعنى رأس الكلب بقطع
الكلب العقور كما يقال فلان اعتق كذا كذا رأسا او ذلك ومثال اوفى حسن
ما داخ رأسك سالما وذكر الرأس لشاكلة رأس التمثال او المراد القطع
بضرب رأسه لكونه اسهل قوله وفي قراءة السبعة سأل سائل الا الفجه
قال ابن مالك ليس سأل في قراءة سأل سائل بعذاب محققا من سأل وانما

هو مثل سأل وباب منع العين مرادف سأل مهموز العين لانهم يقولون سئلت
تسأل نحو هبت تهاب وقال ابو البقاء سال يسال مثل خاف يخاف ومصدره
المسألة وهو واوي قوله ملت للاسئال اكثر استعمالا من حيرت في احاديث الجوار
يقال جار الثوب اذا صاح ورق فارؤف من الرأفة وهي الرحمة على ما في المجمل واشتد
الرحمة على ما في الصحاح واجتماع الرؤف مع الرحيم في مواضع كثيرة من القرآن العظيم مع
اطراد تقديم الاول على الثاني يبعد بهما ما لا تنسب لنظم القرآن ما نقله الرازي عن
القفال من ان الرأفة مبالغة في رحمة مخصوصة هي رفع المكروه وازالة الضر فذكر الرحمة
بعدها لئلا يكون اهم واشمل فيقول القائل في سورة البقرة تقديم الرؤف على الرحيم مع ان الادراك
ابلغ محافظة على الفواصل لا يخلوا على قصور الادراس الى قوله تعالى في سورة النحل فان
ربكم لرؤف رحيم مع ان الفواصل هناك نونية على ان رعاية جانب المعنى اهم وفي
بعض الكتب حكي عن الاخفش عن بعض العرب اسئل واسل فلا ارد السؤال قوله
وساء يسوء لازم ومتعد يقال سوءته فسا مثل سررته فسر ويقال هو رجل سوء
بالاضافة ورجل السوء بالاضافة كما ضافة حار سوء ورجل صدق فيه افادة
المبالغة حيث اريد ان الصدق احاط بفعاله الرجل منسوبا اليه كانه اصل له ولما يقال رجل
السوء بالضم في الكثاف هما كالكره والكره والضعف والضعف من ساء الآن
المفتوح غلب فيما يضاف اليه ما يراد قربه من كل شيء والسوء بالفم جار مجرى الشر
الذي هو نقيض الخير وقيل بالفتح مصدر وبالضم البلاء والمكروه والدمار والهلاك
وقيل بالضم اسم مصدر قوله الزند وهو ما يقدح به النار من العود والحديد والجمع
زناد في بعض نزوح المعامات اذ زنادا امتزد مثل حمار في الكثاف هي
التي توارى بها الاغاب واكثر بها مرخ والعفار وهي امثالهم قالوا في كل شجر نار
واستجد المرخ والعفار يقطع الرجل منها غصنين من العفار وهي انثى والمرخ ذكر
ذكر فيشتد في النار بإذن الله تعالى وهو ذكر مخالف لقول الجوهري والعفار
الزند وهو الاعلى والمرخ الزندة وهي الاسفل وبواقعه قول المبدأ في مجمع
الامثال والزند الاعلى يكون من العفار والاسفل من المرخ ولفظة كل في قولنا في كل

شجر نار للتكثير لا للتعميم اذ لا نار في شجر العناب قال في الكشاف وعن ابن
عباس رضي الله عنه ليس من شجرة الا وفيها نار الا العناب قالوا ولذلك يتخذ
منه مدقة القصارين قوله كما في ائمة النشبة في ملك الهمزة بإبدال مع قطع النظر عن
كسر ما قبلها وكسرها قوله ويرجع قول الخليل نقل المرخ ابو علي الفارسي هو شاذ،
بشير از من قرية يقال لها فسو ويقال له ابو علي الفسوي احد كبراء المشهورين في
العربية يسمى في صنعة الاعراب وهو اماس في العربية وكلامه حجة ينتسب به
صاحب الكشاف وغيره دخل بغداد واقام بها مدة ودخل الاهواز و
الحلب وغيرها فالطاد وله مصنفات كثيرة الشيرازيات والبغداديات والحلبيات
والاهوزيات وكتاب الشعر وكتاب الحجة والتذكرة والاغفال والايضاح
قوله وفي الوقف به كقفة اشارة الى الآية ولي اعران يكتبان بالهاء وان
كانا في الوصل لان مبنى الكتابة على الوقف ولكن لا يفصح لها، قوله واوي يائي
اي واو او ياء على فعول واواً على فعال بالكسر الى كذا اي انضم اليه واوي له اي رجع و
تحقيقه بتمامه ذكره الطيبي والماوى كل مكان يأوي اليه شيء ليلاً او نهاراً
قوله وعليك بالتدبير هو اسم اذا تعدى بنفسه كان بمعنى الزم واذا تعدى بالباء
كان بمعنى التمسك لان الباء المفعول تقوية للفعل كما في الآية الرمي وكان التباس اي لا
يقال للجار والمجرور اسم الفعل لانه لم يكن اسما فقط بخلاف رويد مانه اسم فاصله كلهم طردوا
هذا الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل اشار اليه الرضي والتدبر تصرف القلب
بالنظر في العواقب والتفكر تصرفه بالنظر في الدلائل قوله كقوله الم تر ما لاقت الآية
الم تر تنزيلا حمل الحاق على الاقرار بما دخله النفي وتعجب رجل الحاق على التعجب
يستعمل فيما تقدم الرؤية ونحالم يتقدم لانه جرى مجرى المثل او معنى التعجب والرؤية
بجعل البصيرة ذكره صاحب الكشاف وما موصولة وتا لاقيت خطاب لاعم
والدهر منصوب على انه معطوف على ما او على انه مفعول معه واعصر مضارع حذف
منه احدى تاءيه وهي شرطية ويمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلاً مجزوم بإبال ملاك الله
نداء وتس شرطية وتمل بمعنى يستمتع ويعيش طويلاً مجزوم بإبال ملاك الله
حبيبك تلثه اي تمسك به واعانك معه طويلاً وتبراء جزاء والشرط مجزوم

ويسمع ايضاً مجزوم بالعطف عليه والاستشهاد به تمت ترجمة قوله وكقوله اراى عبسي ما لم تر اباه الخ الترجمات بالضم الطرح الصغار غير الجادة تنشق عنها والواحدة ترجمة بتشديد الراء وفتحها فارسي معرب ثم استعيرت في الباطل اراى مصاع متكلم واحد من آرى يرى عينى مفعوله الاول ما لم يراياه مفعوله الثاني كلا ما مبتدأ خبره عالم بالترجمات متعلق والجملة استيناف وعالم من العلم بمعنى المعرفة فلا يتعدى الا لمفعول واحد واشتهر بين النحاة من امتناع الاقتصار في افعال القلوب على احد المفعولين فقد قيل المراد به الترك بحيث لا ينوى ولا يقدر وقيل المنع مذهب سيبويه واجازه الاخفش وذكر صاحب الكشاف في سورة النور جواز الحذف فيما اذا كان العامل والمفعول شيئاً واحداً نحو المعنى اعلم ان كلا وكلتا موضوعان لفظا مثنيان معنى مفهومان ابداً لفظاً ومعنى الكلية واحدة معرفة دالة على اثنين بالحقيقة والتنصيص نحو احدهما او كلاهما او المختصة والاشتراك نحو كلا ما قام ما مشتركة بين الاثنين والجماعة او المجاز كقولهم للخبر والتمر بس قوله وكلا ذلك وجه وقيل كان ذلك حقيقة في الواحد وشاركها الى المثنى على معنى وكلا ما ذكر وقولنا كلمة واحدة احتراز من قوله كلا اخي وخليلي والقصد عضد انه ضرورة نادرة واجاز ابن الانباري اضافتها الى المنكر بشرط تكرير ما نحو كلاي وكلاك محسنان واجاز الكوفيون اضافتها الى النكرة المختصة نحو كلا رجلين عندك محسنان ويجوز مراعاة لفظ كلا وكلتا في الافراد نحو كلتا الجنتين اتت اكلها ومراعاة معناهما وهو قليل وقد سئل ابن هشام صاحب المغني عن قولهم العاقل زيد وعمرو وكلاهما قائم وكلاهما قائمان انهما العوام فكتب ان قدر كلاهما تأكيداً قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمرو وان قدر مبتدأ والوجهان والمختار الافراد قوله وقد حذف الشاعر البيت فمن ذا ضيف فعال ضاح هل رأت الا الحية الضرع للكل ذات ظلف اخف وقرى بمعنى جمع ومنه الوزية للكان الذي يجمع الحلب بالكسر قيل محلبة وهي ما يحلب فيه وردي في العلاب جمع علبة بالضم وهي محلب من جلد صاح منادى حذف

حرف نداه ورخم على سبيل الشذوذ لان اصله يا صاحي وقد قالوا المصاح لا رخم وبارت خطاب لصاح وسمت عطف عليه راع مفعول لها على سبيل التنازع لكن في عمل سمت بجياح الاقتصار من مضاف الى خبر راع والباء زائدة او باعتبار تضمين معنى الاحالة وردحضة راع في الضرع متعلق برد وما قرى مفعول رد في الجلاب متعلق بقرى قوله وفي عبارته جوازه الى قوله لابد من تقدير قد لصحة قال ابن هشام في المغني جوز الزمخشري ومن تبعه كون ما فاتفجرت ماء الجواب اى ان ضربت بها فقد انفجرت ويرده ان ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب مثل ان يسرق اخ له من قبل الا ان قبل المراد فقد حكمنا ترتب الانفجار على ضربك وفيه بحث لان ما ذكره في الاستثناء لا يفيد في رفع الاعتراض من جهة ان مبنى كلام ان الماضي بعد محقق معنى فلا يصح ان يكون جوابا للشرط مستقبل ويمكن ان يجاب عن اصل الاعتراض بان حرف الشرط اذا ان ضربت خلصت الماضي الداخل عليه قد التحقيقية للاستقبال وما نحن فيه هو تحقق ترتب الانفجار على الضرب فهو يحتاج الى التأويل في قوله تعالى ان يسرق فقد سرق اخ له من قبل لا يجدي وقوع الجزاء ماضيا بقبل لان السرقة المنسوبة الى الاخ كانت متقدمة في نفس الامر على السرقة المنسوبة الى اخ يوسف عليه السلام كما يدل عليه لفظة من قبل على ان لما ان تقدر حكمنا قبل قد والمعنى ان ضربت فحكمنا بانه قد انفجرت فلا يلزم وقوع الجزاء فعلا ماضيا بعد ذكره حسن الفارسي وفيه بحث قال الشريف في شرح المفتاح الفاء الجزائية لا تدخل على الماضي المتصرف الا مع قد واضمارها فصيح وقال الشارح في شرح الكشاف في تفسير قوله تعالى في حذف قد بعض تفصيل ووجه الانفصال والضعف في حذفها واضمارها عند عدم قيام قرينة دالة عليها وثمة الفصيحة لا تصلح قرينة لها لان امرا ينتظم بالعطف كما بالشرط فلا انفصال ولا ضعف في حذفها واضمارها عند قيام قرينة دالة عليها كما اذا كان الشرط والجزاء مذكورين صريحا كما في قوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وفي قوله تعالى وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وللفضول ابن الخطيب عن هذا الفرق اورد النقض

للباقي الاشتباه على ما مثله الشارح قوله وذاك مرّى بالفتح والتنوين وانما كتب بالياء
لكون اصل الالف المحذوفة باء وهو قياس المبرد وهو المختار وقياس المازني ان يكتب
بالالف وقياس سيبويه ان يكتب بالالف في النصب فبالياء في الرفع والجر قوله وقول
من قال اترزمي ايترزخطاء في فتح البارع شرح المجارس اثر النحاة الادغام حتى قال
صاحب المفصل انه خطاء لكن نقل غيره انه مذهب الكوفيين وحكاه العصافي في شرح الجرجاني وقال
ابن مالك انه مقصور على السماع وقد قرأ ابن محيصن فليؤد الذي اؤتمن بالتشديد
قوله واما اتخذ فليس من هذا قال الجوهري الاتخاذ افتعال من الاخذ الا انه ادغم بعد قلب
الهمزة الثانية ياء وقلب الياء تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا ان التاء
اصلية فبنوا منه اتخذ يتخذ قوله في بيان اسم الزمان والمكان اعلم ان الفصول والابواب
والمقدمات المذكورة في الكتب يراد بها الالفاظ والعبارات المخصوصة وبيان مدلولات تلك الالفاظ
ظروف لها وهذا توسع شائع ولا يخافيه ما اشتهر ايضا من كون الالفاظ اوعية
وقالت لا نفس المعاني ما كانت ما خوذة من الالفاظ مستعارة منها كما يؤخذ
للظروف من الظرف جعلت الالفاظ ظروفا لانفس المعاني ثم ان بيان المعاني
قد يكون بالالفاظ وقد يكون بغيرها فحصار بيان المعاني كظرف محيط بالالفاظ
فظروف الالفاظ انفس المعاني وظرفها بيان المعاني فلا مساغ قوله باعتبار وقوع الفعل
فيه مطلقا من غير تقييد يعني بشخص او زمان جاز ان يقال مخرج فمعناه موضع الخروج
او زمان الخروج المطلق وحينئذ لم يحمل اسم الزمان والمكان في مفعول ولا ظرف
فلا تقول متمتل زيدا ولا مخرج اليوم لئلا يخرج من الاطلاق الى التقييد وكذا
في شرح الشافية للجاربردي هذا عند المتقدمين والمتاخرون منهم النحاة قد جوزوا
اعمال اسم الزمان والمكان في الظرف وعللوه بان الظرف يكفيه رائحة الفعل
ذكره علاء الدين البسطامي في حاشية المطول وفيه بحث لان تعليله بالاطلاق
منقوض بالصفات الجارية على الفعل لانهم صرحوا بان الصفات موضوعة
لذوات بهم باعتبار معنى معناها يقوم بها فيتركب مدلولها من مجموعهم لا بالحيط
معها خصوصية اصلا ومن صفة معينة فيصح اطلاقها على كل متصف بتلك

الصفة

الصفة وذلك المعنى المعتبر فيها يسمى مصححا للاطلاق ويلزم ذكر الموصوف معها
لفظا او تقديرا تعيينا للذات التي قام بها المعنى قوله اسمي الزمان والمكان
الاولى توحيد الاسم للاشعار بوحدة صيغتهما قوله لرفضهم متفعلا في الكلام
الا مكرها ومعونا وقد ذكرنا انه جاء مهلك وميسر ومالك بفتح العين قوله
وشذ المسجد وهو اسم آلة للعبادة بحد فيه اولا قال سيبويه واما موضع السجود فالمسجد
بالفتح لا غير ومنه المفخر بكسر الحاء واما منخر بكسر الميم والحاء وهو
تقف الانف من النحر وهو الصوت بالانف كمنخر بكسر الميم والخاء وفرع منخر بضم
الميم وكسر الخاء وهو الرائحة الكريهة ولا ثالث لهما قوله ومنه حزق الراس لوسط
الراس لانه موضع قوله قرف الشر قوله ومنه مسقط الراس اي موضع سقوط الولد
من الام قوله مسك يجوز مفتوح العين وفي الصحاح بالضم قوله والمسكة وهو لغة اهل
الحجاز وحكى الفتح في المنسك ايضا في المختصر قوله قال ابن السكيت اسم يعقوب
ونحن الحق يعقوب في كتب اللغة يراد به ابن السكيت قال ابن الانباري هو من
اكابر اهل اللغة وقال المبرد ما رايت للبغداديين كتابا في اللغة خيرا من اصلاح
المنطق ليعقوب بن اسحق السكيت وتمامها فائدة ذكرناها في تهذيب النووي
قال ابن قتيبة يحذف الالف من الاسماء الاعجمية كابراهيم واسمعيل واسرئيل
وميكائيل وهرون وسائر الاسماء الاعجمية الكثيرة الاستعمال وما لا يكثر استعمال
منها كهاروت وماروت وطالوت وجالوت وقارون ملا يحذف الالف
في شيء منها والا يحذف من داود وان كان كثير الاستعمال يحذف احد الواوين منه
وما كان على ما عمل كصالح ومالك وخالد يجوز اثبات الفها وحذفها ان كثر
استعماله والا فلا كسالم وجابر وحاتم وخالد وما كثر استعماله وتدخل الالف
واللام يكتب بغير الالف مع الالف واللام ما حذفتها اثبت الالف تقول
قال الحوفي وقال الحارث ولا يحذف الالف من عمران ويجوز حذفها وانباتها فاما عمرو
وحمادية وعثمان وسفيان قوله في المعتل العين مكسور عينه ابدا وقيده في
بعض شروح الشافية بالواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف

علة ثم قال لانه كان ياتي للكان بمنزلة الصحيح وهذا يوافق ماذكره ابن عصفور في
المقرب ثم قال لانه كان لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحيح كالمدخل وبيانه ما
ذكره في مظلومت المقصور من كون المدخل والمرسم بالفتح من علم وحسن وفائدة قوله
ولم يكن لام حوف علة الاشارة الى ان المعتل الفاء واللام كالناقص كما ذكره صاحب
المقصور وقال صاحب المقرب المعتل الفاء الواوي المضاعف حكمه حكم المضاعف قوله
قال الشاعر على رواية الكسائي فاصيح الحين ركودا الى آخره الحين جمع الحيناء وهي
المدينة تكون في آلة الغذاء اي آلة الشرب للحرث او البقر التي تحرث وهو فعل
فنقلوا الالف الياء اخف من الواو وركودا من ركد الماء ركودا اسكن وكل
ثابت في مكان فهو راكد والاوشاز جمع وشز بالتحريك وهو المكان المرتفع و
جمع الجمع اشاوز وروسخ الشيء رسوخا ثبت وكل ثابت راسخ والموحل بالحاء
المهملة من الوحل وهو الطين الرقيق واللام منذرة في ان ولا منذرة بعدها
اي اصبح الحداء ثابت على الاوضاع المرتفعة لان الماء سيخرج في الموضع ذي الطين
الرقيق قاله الصحاح وتحقيقه وبعض شروح المفصل الموحل بالفتح المصدر وبالكسر
المكان والدليل في البيت على انه سمع موحلا بالفتح للمسموع وكلام الجوهري في هذا
البيت يحتمل قال صاحب الكشاف وقد يجعل المصدر حينما كسعة الكلام فيقال
كان ذلك مقدم الحاج اي وقت قدومه قال استشهد على ان الموحل اسم مكان ليس
بجيد كذا قيل وفيه تعسف لا يخفى ثم مذهب الجمهور كون الزمان مقدرا في المصادر
وعند اي علي الفارسي ان المصادر تقع في الازمان فيجعل سعة الكلام زمانا
على طريق حذف المضاف قوله واوما كان اوما نيا واو ياضر كان والمراد
بين الواو من والثاني وتقدم خبر كان في مثل هذا الموضع واجب لانه كوم المقدم الخبر
لم يعلم منه التسوية قبل لابد من التفريع بلفظ سواء ذكره الشريف في شرح المفتاح
قوله واوى ماوى الابل وماتى والعامة قال الازهري لسمي ذكر الزواء ماوى
الابل وذكر غيره ماتى الحين قال السراج وذلك غلط عند سيبويه لان الميم اصلية
وفي الصحاح موتى الحين طرقها حاملي الالف والنحاة طرقها الذي يلي الاذن في الجمع اماتي

وانما تي مثل آبار وآبار وماتي الحين لغة في موتي الحين وهو فعل وليس بمفعل لان الميم
من نفس الكلمة وانما زيدت في آخره الياء للاطلاق وقد يجمع على امواتي نظرا لتحقيقه بان
فعل بكسر اللام ما ورد لافعل الا ما الح بمفعل فلهذا جمعوه على ماتي على انه توهم وقال
ابن السكيت ليس في ذوات الاربع مفعل بكسر العين الا حرفان ماتي الحين
وماوى الابل قال الزاد سمعتها والكلام كله مفعل بالفتح غير مبنة مرمى ومرعزة
مدعى ومعزورة مضنى وظاهر هذا القول ان لم يتاول على ما ذكرناه وهو الاولى
مفعل غلط لان الميم صلية على ما عرفت انتهى كلام ماير او ماتي الحين من هذا
القبيل منظور فيه الا ان يحمل على ما ذكره ابن السكيت وهو غلط فيتاول
ياول على ما عرفت قوله فعلم منه ان المعتل الفاء واللام كيف حكمه الا ان يقال
وتردد مع تصريح اعلم العلماء اي حنيفة في كتابه المسمى بالمقصور والممدود
كالمعتل الفاء وما قيل ليس للامام كتاب مصنف فهو كلام المعتزلة قال الامام صدر
الائمة تلمذت مسائل ابي حنيفة فجمعها في اربعين مسئلة مع ما اودع في كتبه من المسائل
الثامنة المبنية على حقيقات النحو واسرار العربية وفي ماتي الحاسب وذكر
الطيب الحوزي انه وضع ثمانية الاف وفي ماتي الف مسئلة وقيل ستمائة الف
مسئلة ذكره في الانتصار وذكر وفي العناية شرح الهداية قيل ما وضعه اصحابنا من
المسائل الفقهية هو الف الف ومائة الف وسبعون الفا وسبع مسئلة
وذكر في شرح البزدوي للامام اردبجاني ان الامام صنف كتاب العالم والمتعلم و
كتاب الرسالة وهو كتاب بعثه الى عثمان البتي من اصحابه وكتاب الفقه الاكبر
وكتاب المقصور والممدود قوله وفي كلام المفتاح ايضا اشارة الى ذلك حيث
قال واسم الزمان في الثلاثي المجرد على مفعل بكسر العين وفتح الباقي في المنقوص
البتة وبكسر العين منه في المثال وفي غيره ايضا اذا كان مثالا يائيا بفعل
فتحت ثم كلامه اراد بباب يفعل من الصحيح والذاهب لام يفعل فتحي قوله
والافتحت شاملا للمعتلات باسرها غير المذكورين ومن جملتها المعتل الفاء
واللام فيكون اسم الزمان مفتوح العين منه قال صاحب المطلع المعتل الفاء مفعل

بفتح الميم وكسر الباس ابدا والمفتل اللام مفعل بفتح الميم والباس ابدا والتعنيب
المفروق كالمفتل الفاء والتعنيب المقرون كالمفتل اللام وقال ضحك الناس
اسم الزمان والمكان من المفروح قيل هو كالمقال وقيل هو كالناقص قوله انا للمبالغة
يحمل على ان لها شانا في انفسها قال بعض الفضلاء وتحقيق كون الناء في الوصف
مثل علامة للمبالغة انا اثر اليه صاحب الكشاف فان قيل يقتضي ان تقدر موصوف
جماعة وحمله على الواحد مع تقدير الموصوف جماعة بنى على عدم الواحد جماعة مبالغة
لانه بكثرة علوه جماعة فتمتنع الناء مبالغة تسمية الاثر وقطعا لانه و
تصغيرها بالمقصود وتذكيره باستعمال الجمع في الواحد للتنظير قال الناء في التحقيق الماشي
الموصوف بمنزلة فارورة وشبهها اذ في كونها غير جارية على الفعل نظر
الفارورة في اللغة لمقر المايعات لكنها خصت بالزجاجة للخصوصية
والدهران خص من بين ما يوصف بالدبور بالمنزل الرابع للقمر قوله فتحوا لم يذهب
مذهب الفعل اذ لم يجيلوا هذه الاسماء متصلة بالفعل ومشتقة منه لثبوت
معانيها بل انها موضوعة هكذا ولا يراد بها صدور الفعل في زمان او مكان
قوله وحيل فرج صيغته عن صيغة الماضي على الفعل والدلالة على اختلاف معناه
اي على ان المراد من صيغة المضارع الدوام والثبوت دون التجدد والحدوث كما
انها مراد من صيغة الماضي عليه فتامل قوله قال مجرحم الحامل والثور وهو للحاج
اول هذه القصيدة اطربا وانت قنسرين والدهر بالانسان دواري الدوائر قوله
وطرب بالمصدر طرب بالكسر وهو خفة تصيب الانسان لشدة حزن او سرور
يفني الكرب طربا وانت قنسرين وهو الشيخ الفاني والدهر الزمان او الدهر
والانسان ناس الانس عند البعض وفي النسيان عند الكوفيين وهو سبب
تسمية به الانسان به ثلثة اقوال الاول قول ابن عباس رضي الله عنه انما سمي به لانه
عهد اليه فنسي والثاني قول بعضهم انه سمي به لظهوره وادراك البصر اياه كما سميت
كذا الرابعة الثالث قول قوم سمي به لانه يستانس به وقال لما خلق الله آدم
عليه السلام اتفسه بزوجته فسمي انسانا والدوار الدهر يدور بالانسان

احوالا

احوالا وفيه مبالغة مخرجة تشديد الراء والاتيان بناء النسبة والاصل فيه
ان الدوران وهذا نسبة الفعل فقوله والدهر دواري كحاج الى التوبيخ والتا
والمحرجم المجتمع والحامل بالجيم التعليمية من الابل مع رعاتها والثور شعيرة تخرج
الحناء قيل سمي بذلك لانه يثور عند الطرد والجمع ثوى على فعول راصطبوى اسم الخمر
الفرح حال كونك شجاعا وحال دونك دوران الزمان وانت ربرب الاحياء
خرجه حالته بحيث خلا مجتمع الابل وموضع جمام الاحياء ومجالس غيرها قوله قيل
فيه مفعلة او حال الناء للمبالغة على الكثرة او ارادة البعضية قوله لكن توصيفها
هذا التوصيف لوضح لم يصب الحكم بالسهو مخرجه قوله عاشر يعني انه عربي بالكثرة
قوله الجحرش وعضرفوط الجحرش الجوز الكبيرة واللفوز عجوزة والغانية
تفعول والجمع عجانز والعضرفوط العظاية الذكر وهي دويبة اكبر من الوزغة
يقال لها بالفارسية كرتا سو قوله محلب وهو اسم لما يستعان به في الحلب وان
قال في الحفنة اسم لما يحلب فيه ومكسحة اسم لما يكنس به كالمكنس وغيره ومفتاح اسم
لما يفتح به قال صاحب المفتاح وغدر ان مفتعالا هو الاصل وما سواه متفرع
منه بعوض كمكسحة او بغير عوض كمشقب لكن كثرة الاستعمال وكثرة التفرع
بالزيادة تشهد ان الاصل مفعل وما عداه متفرع منها بزيادة ومصاة
اسم لما يصفى به اللبن وغيره قوله وقيل هي آلة متخذة من الخشب يطرح فيها الشيح
قوله مطهرة وهي الاداوة في الصحاح والفتح اولى قوله ومساة وهي بالفتح
موضع الشرب وبكسرها حملها كالآلة قوله نسي الذيل قوله فجعله جعل اسم الموضع
محل اسم الآلة قوله وما قال اقوله ماث رد حول الهاء بخواب ما عد جائز
او نقيل وقد تقدم تفصيله قوله السعوط وهو بالفتح دواء يصب في الانف
قوله ومحرشته في الصحاح اي بكسر الميم وفتح الراء وفي شرح الهادي المشهور
قال ابن درستويه هذا الكلمات لو كثرت على الاصل جاز وفيه نظر والصواب
ان الشذوذ عند غير سيبويه قوله وقال سيبويه لم يجيء منها ما مذهب الفعل ومشتقة
منه كالمضروب العين مما هي المكان والزمان لان الاسم المشتق من الفعل لم يجيء على مفعل

بضم الميم والسين على اسماء موضوعة لهذه الاشياء كما في الجامدة كذا قال
مدعوة الآلات التي جعلت للدرس ولوصل الدرس بالدعاء وغيره ليس مدهنا
وكذا بغيره وهذا شامل للكلام الذي على وزن المفعول وليس المراد المفعول كما هي
رفع كلمات المقصور والممدود كلاهما بالفتحة المجرة وهي مثل الضم يقع على الشيء
فيه علاوة والثالثة الممدودة وهي ايضا بالفتحة نوع من الكمأة والرابع المعلول بالجانبين
المهملة وهو مثل المعلاج وهو ما يعلق به شيء قال ابو سعيد لا نظير لهذه الاربعة
قوله على فعلة بالفتح قال في شرح المقصد وقد يكون بناء المرة من الثلاثي المجرد
لا على فعله ولا على مصدر الموصوف بل على بناء اخر كقولهم غزا غزاة وقضى قضاة
لان مصدريهما الغزوة والقضاة والفعلة منهما الغزو والقضية وفي نظر
لجواز ان يكون اصلهما غزو وقضية على وزن فعلة بفتح العاء وسكون العين نقلت
حركة الواو والياء الى ما قبلهما بالفتح فقلبتا الفا ثم كرهوا اجتماع الاصداد اجتماع ما قبلها
الالف بحال انها لما اعلال من الاوزان المختصة بالمعلات كما قيل في قضاة وامثالها
كعباة وقضاة وزناة وسعاة وعراة وغزاة قوله والمرة فاز اد الى اخره اذا بني
للفعل مصدر اي اصدرها انشهما الاستيفاء الخ الاخر فالمرة انما تبنى من الانشهما تقول كتب
كتبة ولا تقول كتابة قوله تاء التانيث الموقوف عليها بالهاء يعني اذا كانت
تاء الاسم المزيد لم تكن عوضا على الاكثر للفرق بينه وبين تاء التانيث الفعلية
وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كانت بها التمييز ولم تقلب حرفا آخر دون الهاء
لانها اشبه شيء بالالف لخفيها للتانيث ولاقتضائها الفتح فيما قبلها ولم تكن لانه
لو قلبت مرة في قرئت للتانيث لصغير المفعول وقيدنا بالمزيد لان الجمع يوقف عليها
بالهاء وما زعمه قطرب عن طيء انهم يقولون كيف الفتيلاه والفتات وكيف
الاخوة والاخوالة بابدال التاء الجمع هاء في الوقف تضعيف وتقولها وهي
عوضا لانها لو كانت عوضا كما ذكرت واضطر يوقف عليها بالتاء نحو قوله
وعليه السلام والرحمة بالهاء في نحو الصلوات ضعيف وبهيات ان جعل خروجا
وقف عليها بالهاء والا بالتاء وشذ بالهاء احمال الوجهين اسما صلى الله عز وجل عليهم

قوله من الطعم هو بفتح الطاء ما يؤدم به الدوى وبضمها الطعام
ذكره في المختصر وقال في شرح البيرودي وذكره في المغرب وغيره ان الطاء بالضم والفتح
مصدر طعم الشيء اي الكل وزاد الا المفتوح هو المشهور بين الجماهير من الفقهاء

تمت كتابة هذا الكتاب المسمى بهدية جونكي
بايدي العلماء والكتاب على يد السيد
الفقير الى ربه الغني السيد
ابي السيد محمد المنياوي
عوانه الله في اليوم
الثاني عشر
من شهر
رمضان المبارك لسنة سبعين والف من الهجرة النبوية على صاحبها التحية

جدبنا وجل قرنا وجل تقاسبنا وجل
اعلى ربنا وجل زوايا البيت
مركبة عند الاطباء اسماء الشريفة عدد اربع لم يدخل الطاعون باذن الله تع وجد لخط السيد البخاري عفى الله عنه

العبد والمكاتب والمدبر وام الولد والمحدود في القذف وان ما عند ذا الشهود
فيما يوجبه والمفاوض للذمي لنفسه بشهادة مثلها وشهادة البغاة
في الذي يقدم في البغي وشهادة اهل الكفر على المسلم وشهادة المولى لمأذونه ومكاتبه
وشهادة الاعمى والخنثى المشكل لا تقبل شهادته على رجل او امرأة ولو شهد
مع رجل وامرأة تقبل ومتى ردت شهادته لعلة ثم زالت العلة لا تقبل الا في اربع
احدها اذا كان عبدا فردت ثم عتق فشهد في تلك الحادثة تقبل ان كان عدلا
الثاني الكافر اذا شهد على مسلم فردت ثم اسلم فشهد في تلك الحادثة تقبل
الثالث الاعمى اذا شهد فردت شهادته ثم صار بصيرا فشهد في تلك الحادثة
تقبل ولو كان بصيرا عند التحمل ثم عمي عند الاداء لا تقبل في الحدود وفي غيرها عندنا
خلافا لابي يوسف

في خلاصة الفتاوى فصل الثالث في الشهادة